



W735  
S1A









[illegible]

بالحفظ فانه اوطق العلم واضبط للفهم وادوم البحث يحل اسنه وادانطق الشائع الظهور بالافعال والاشغال  
 الصالح المستفيد من خلصها بصيرتك محبة ثم اوصيك بايك والحشوة من المنفعة والمصلحة من غير  
 حد عودك ليعين بولك الى حيلهم وانا يرون جبر مغالتهم وسر حيلهم ولا يفرزك لوقال الحق لا يخرج قال  
 والطريق ما خرج فقم الاسماء لا يصعب ان يجيبه بان كل من ان يعلم يصح ان يوصف بالوضوح ان  
 طوبى وشق يخفي عليه وليس اطلاق الموضوع عليه موجبا بالافعال فانت اذا عرفت خلافا لفضل الله انه  
 الغفيرة ذلك على صفة الطفر الامد بحث ونظر يخفى انه ليس في عبادته وليس في اشياؤه ولا في خلقه  
 ان في اناس لم يستجد نفسه في شئ من المسموح وفيه اهو يتبع اشارة الاشياء بالابرار واخباره  
 الاخبار اما لان ذلك في حيلة اولاته وسيله الى اتمام عاجلة في شئ من الخلق فانما عجزه باورص  
 الربانية الدينية طبعيا فان ظهر في نفسه فضيلة عليه خلق عليه التام ومناقبه المطاوع ثم يبعثه فانه  
 من المكافأة في عمل الفاعل في ذي الناحية ويقول لوقال كذا لكان فوم لولم يفعل كذا لكان سلم هوها الذي  
 كلاما اودج مفسا فاذا هو من حيلة فليشكك الاستعمال بالله من يلبس عن الاشغال باجابه فانه شر الرجال  
 احد على الاثر من الرجال فان يكبر من يتحل هذا الفن يفت على شئ من مقاصد هذا الكار يفت شكل ويجعل في  
 فلا يحصله فينتزله من هذه الحامد على النادر بل الفاسد ويدعو الى مطاوعة الخلق لاصابة ثم يكلل اسمها  
 الجارية فليكن امتعان نظره في افعال مستغر عاروس مسترا الاحتمال فاذا نسب اليك الريبة هناك الضل والافاعيم  
 بالنويف فانه ساحل الهلكة فامش في حال فتوالع عن يلك فاما ان انسان عزم فاسعدته ان  
 اخذت بالحزم وما اجبت ان يفت على الوهم فاجه شانه قول الله ان يقولوا على الله ما لا يفعلون  
 وانظر الى قوله قل ارايت ما اؤزل الله لكم من رزقكم ان لكم على الله تفرقا في  
 يفتربف فتم سندا الحكر الى الفهم فامر الخلق الاذن فانه مقرر الفهم في الشئ ان من مقرر  
 اليك عليهم السلام واجبك شاع بدل على لك الفعل بالفضل اما النقل فانه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 ارجعوا الى الله واطيعوا امره ولا تتبعوا رجس الدارين والرجس هو ما يوجب الله من رزقه  
 على قاطعة الحسن والحسين عليهم السلام فاجدوه الله على عبادة الله جلهم بها فاما قوله ارجعوا الى الله  
 اذ جاءهم احكامهم فمنهم ظهير فذلك يا وسيد الله عليه السلام فقال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 وعلين ابن عباس انما ركب في علي فاما الحسن والحسين  
 طال عليهم لا فاسقولا لا يفر من ذلك اذ انما التالان لئانه جبري وانه لا يفر من محنا الى غيره  
 ثم يعود اليه كما قال ابن عباس بن ابيه ان ابي اعق فاسقوا باذنه وبعث الله الرجس كبره فانه حقا لا يفر  
 فيع على كل ما يكره من الله في كل حلف على يمينه فانه من محنا الى الله فانه  
 الفالين والفعال له انما يتركه فذلك الله فانه من محنا الى الله فانه من محنا الى الله فانه من محنا الى الله  
 اهل في كنهه فان اهل الادب من اهل الله فانه من محنا الى الله فانه من محنا الى الله فانه من محنا الى الله  
 فذلك الحيازة من محنا الى الله فانه من محنا الى الله فانه من محنا الى الله فانه من محنا الى الله

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كتابه ما لا يحصى ولا يعد

وعلم على كل شيء ولا يحصى ولا يعد

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

[illegible]





[illegible]

هذا العلم كافة وهو قوله  
سبحانه ما رواه الأصمعي  
كان الغالب هو الماء فلا يوصف ولا يشرق ولا يظلم  
وقتهما الخامسة المظهر وشرح الأثر لا يتغير مع هذا

في الماء من الماء حتى نزل النسيم لان مع زوال النسيم رغبة الجوار لا يقبله الماء والخامسة ان  
سبحانه فيه فظهر ان كان واقفة اثبات لو عليه الماء الطاهر المطلق ما يقع نصير ويظهر في  
بمحل لا بالنسيم الشد في نصير له وهو  
من ان يقول بالمطارة هذا الثالث  
استقر والخامسة والنسيم السوف بالبحر  
المطارة اذا كان كبر الكاوية صنفه الى اربع فاعبر الجوار والنسيم من ماء المطارة  
عصر ان كان كرافصا على مناهة لا فهو من علة الماء المجر الخامس لو صيغ السلس  
بصنيع فاه على جبل المظهر يمنع المطارة ما له سلبه لا لخلق الساس لا بغير الجوار بالماء فاقصو  
فقد اتا الجمع مدعي ان الجوار يبدل عليه قوله خلق الماء طولا ولا يصح في الاما غير له او فغير  
وما ركن ليعلم الله الماء كالماء حتى يعلم انه قد صار في الغسل من بعد الله قال لا بأس ان يجر  
في الماء الحار وان الخامسة لا تستقر مع الجوار بان فضعف ما كان  
الذي انزل في الكاوية الجارية ما من منفصلة بحيث يغتفر

في الماء الحار وان الخامسة لا تستقر مع الجوار بان فضعف ما كان  
الذي انزل في الكاوية الجارية ما من منفصلة بحيث يغتفر  
الخامسة ولو كان دون النكر لان مع الجوار  
الوقف غير منكر كان دون النكر ليس علة الا النسيم وان كان  
من الحمام ان كان له مادة لا يفسد ما في ملة البخار تكون  
زمنه قال هو بمنزلة الجوار في الخامسة  
وود وكبر بن جدي غير الجعفر قال الماء  
ما صرح به من النسيم في النسيم لا يتغير  
فيما لا يتغير في الخامسة حال نزوله فلو  
هذا الموضع في الماء عند الله الخامسة قال النسيم  
تصير الماء

اصحابه من بين سائر الاحياء وبوا لاخر ما لمطر فلهذا طافا صاب ثوب جلد بعض ذلك روى على وجه  
عن ابنه موسى بن جعفر بن محمد بن اسمعيل بن ابي طالب عن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر  
نقلوه فقال اذا جرى فلان باس ولسنا ما وده هشام بن العرن ابي عبد الله عليه السلام في السطح ابي طالب عليه السلام  
كيفية جذب الثوب فقال لا بأس بها اصحاب من الماء اكثر منه وفلا وروى عن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر بن محمد بن ابي جعفر  
الاخرا من ماء الميت اشق لولا التخصيف لم يخرج ولو اياه الا ان كان على الاثر طه لا يكون ركن طاهر  
يعطيه بل هو من مسهل ذلك اكثر من الواكدا لو انك هو الساكن في الماء كما في الماء وهو لا يملكه ولا يملكه من الغلظ  
الكثير والابن من البحر ما كان في البحر من غلظ بل انك في قوله ان احدهما يملكه في الماء الكثرة واسباعه في  
جمعين باي وجه ما يشاء احد ما كان في الماء والآخر في حسان وهو اختيارنا والشافعي احمد وقال ابو حنيفة اعد وجه  
الخاصة ربي في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
لم يجز شئ في روافد الرجل الفلاني ومن طريقنا لا يصح عن محمد بن موسى بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال اذا كان الماء قد كثر في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
الصلوات في كثر الماء كله طاهر حتى يعلم ان الماء في ذلك الموضع من الكثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
هذا المقصود في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
الثلاثة لكن الغلبة في الحركة باطل ويحتمل احد ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
اياه اصل الماء فقالوا ان جلتنا في السباع والكلاب اليها ثم قال لها ما اخذت يا فوهها وادكر سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
هذا الوجه في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
والثاني ان الغلبة في الحركة باطل لا يفتقر الى اكثر من كثر في الاغلب هو في ان يكثر طوافه ويغلب في الظاهر  
الغلبة لا يفتقر الى حكم الشارع ولا من مستند وصول الغلبة الى ان الحركة امر وفضل الغلبة في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
الطهارة والغلبة في الغالبين ايضا باطل لا يفتقر الى حكم الشارع ولا من مستند وصول الغلبة الى ان الحركة امر وفضل الغلبة في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
قال بعض المتأخرين ان الشافعي لم يفتقر الى حكم الشارع ولا من مستند وصول الغلبة الى ان الحركة امر وفضل الغلبة في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
اصحابنا كحديث ما حصر ولا يحصر وفادته بالاعتبار وهي ان خبر مدينه في ريدن ذلك الوجه صحيح في ذلك  
فلم يفرق في ريدن الا ان يفرق في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
فان لم يجز شئ في روافد الرجل الفلاني ومن طريقنا لا يصح عن محمد بن موسى بن غار عن ابي عبد الله عليه السلام  
بالغالبين ماء من يدعي بانك فان اعلين الجبل في الغلظ الكثر في السطح وبلغت في الفم ما شئت من ريدن  
ذلك ما ذكره ابن ريدن قال الفلاني في الحديث من قال حجر وهو عظيم في ريدن عو انشع الواحد حفر في ريدن هذا  
ما شئت من ريدن الا ان يفرق في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
ثم يفرق من وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
بان يرد بانني من الذين يفرق من وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر  
في ريدن الكثر وادان اشهرها الف ما شئت من ريدن الا ان يفرق في وجه من كثر من علامته لغير سائر ما واه الجهر في وجه النبي صلى الله عليه وآله فقال ان كان الماء قد كثر

[illegible]



۱۱. "نہار کو۔۔۔" ۱۲. "بیتوسہ کی لہریں چلیں گے اور لہریں۔"

۱. کتب و نسخ خطی موجود در کتابخانه

المؤرخ سحر الدين بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب

الماء الكثير اذا وجد بنحو غائبه لا يركب في حمل وقوعها بعد الجلب

الحكم بطهارته والوجهان ضعيفان لما الاول غفيا س محمد

والتوجه على دفع الواقع مثله والاولى قصودها بقوله

عَنِ نَصْرَةِ الْغِيَاثِ عَلٍّ وَلَمَّا قَوْلُهُ الْمَائِيَّةُ فِيهَا مَا نَقُولُ لَمَّا

في هذه الحالة، فإن الماء الجوفى في الجبال يكون من المياه الجوفية.

[illegible]

ثاني: هي التلويح وصلها من الجنازة المأذون بها.

الطهاره منهن والنجاسه منهن فلو لم يفرق

چند خبریں اس طرح ہو گئی ہیں۔

الزبد من يده  
يقول عليهم من السماء ماء يطفئ

[illegible]

الشيخ ابو حنيفة و واحد من رضاء الله و الخيرة و ائمة الدنيا و كان له يد في علمه و كماله و كان له يد في علمه و كماله و كان له يد في علمه و كماله

”الطائفين للماء في عام لا سوى ما يحكى عن ابن خزيمة وهو في منقطع المذهب ما لم يحسن به

فَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوَّلِيَّةُ وَالْآخِرَةُ وَالْأَوَّلِيَّةُ وَالْآخِرَةُ وَالْأَوَّلِيَّةُ وَالْآخِرَةُ

فلا تلزم بغيره شيء هذا خبرهم فان لم ينعقد كما هو المانع لثبوتها بالخاصة ولا يلزم من كونها لا ينجبه شيء

وهم ما كنت أباغيه ومجانب لما تشيخه قال لقولهم عليه السلام ونحن ندع العناكب لأخبار الغيوب

هذا اللفظ وإنما واسباب كراهة وهو قول الصادق عليه السلام إذا كان المؤمن قد كمل بحجة ربه على طاعت ربه

فقد السبيل المأمور من معق القطبين واحد اما الايات فثبوت البوك فالاسند لال بها ضيق لا يقفم بواحد

أفلا لا تتأخرون فجوئنا أسلاف الطاهر الملقب بل بحسنه هذا "بمنساق بلغ بطر بطر فاقبش طوا ودر شاك"

لازم! اعتسالات غیره و انچه در پیشگاه او قرار میگیرد علیالجماع علی المنع من غیره و الاصل انما ذکره و هل یستحق محض

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث حثان بالجمع من غزالة البول والدوم مائة الكلب اخرج البخاري في ذلك

وهو اضعف من الاول لان الرقعة على هذه فتوى مركبة لا استحوا لو وجد كل كان نادوا بل فكاه المرسوم في

منقحه وبعد اثنان وثلاثه من الناجه دعوى مثل هذا لاجماع اهل العلم عندنا بدعوى الماتر انهم يدخلون باسمه

بعدوى الثلث والاربعه السابع اذا كان مريضاً طهارة الماء ثم شطف به

: یہ ہے۔ اس کے علاوہ میں تعلیم اور فنون

لاستعمال الماء في الطهارة او غير ذلك **المسألة** انما الخبر واحد ببيان الماء لم يجب ليقول ولو كان عدلا سواء خفي وب  
او مطلقا لان الاصل طهارة الماء فلا ينبغي اليقين بالاحتمال وكذا الوجود ماء من غير شك في غير هذا الوجه  
بما سئل من معنى على الطهارة الاصل للميقن ولو اجبر عدلان فقل ليقول خالف عدلان ان البرهان لا يحكم  
بجاستنباء على الطهارة الاصلية لعدم اليقين بصدق الشاهد والظاهر فيقول ليقول الاحكام بما احسن  
الشروع كما لو اشر اليه واحق الخبر بخاصة قبل العقد فلو شهد هذا السامع الورد وهو مبنى على ثبوت العيب  
ووجوده وحسن البينة كما في ما بين من في سقطت شهادتها وبقية الشاهد التكرار في حال وطوان فلما ان يمكن  
لجميع بينهما اهلنا وحكم بخاصة الا انه كان قويا وعكس هذا الوجه وان لم يكن الجميع فالوجه في شراحه ما اوضح  
منها كما لو كان معدا فان مضى احداهما ولم يولد بعينه **المسألة** لو ظهر من ماء ثم علم بخاصة وشك هل  
كان قبل حصوله او بعد الاصل السخى ولو علم انها قبل لم يعلم هل كان كرا او قبل اعاد لان الاصل العتلة  
انما اشر لوقوع الغسل ما شك بخاصة او كان من حيوان لا يعلم هو ما لم يقرب الا لا الاصل الطهارة  
**مسألة** في نجاسة البئر بالملاقات لو كان اظهرها السجس في هذا الكلام حذف مضاف فلو  
و في نجاسة ماء البئر وقد اختلف قول الشيخ في حال البئر وطوقه بنجر بالملاقات وكذا قال علم **المسألة** في حال  
العلم والعمل والمقابلة في المقتضى قال في لا ينسل الثوب ولا ما دما لو بنجر بالنجاسة لان لا يجوز استعماله الا بعد  
مطهر ثم قال في الاستنصار الذي ينبغي ان يعمل عليه ان ان استعمل هذه المياه جدا العلم يحصل بالنجاسة في الزمان  
فقد بين ان الاظهر من الاحكام لا تنقض ما بخاصة عند الملاقات وبذلك عليه العمل المستفاد من صحة ما قبله في  
روى الجوهري عن علي عليه السلام في الفارة صنع في البئر نزع منها لاد وقال بعض النجاسة في كتابه قال في حال  
في كتابه على علمه بنبذ جميع انفسه على بئر بالنجاسة من ان يني وهاو مثله عن الحسن البصري عن علي عليه السلام  
في الحاجة او يعون دوا ومن ابن عباس في روى في بئر من صال بنجر جميع ما عاها ولم يكون ذلك احدا من اهل  
العصر لو قبل انتم لا تملكون بها العاير فطاهر حتى لكن القصدان النزع كان معلوما وان البئر طهر وان  
اختلفت خبرا وهم في الفة المظهر من طريق الصحابة واكثر من عن الرضا عليه السلام في بئر بغيرها فظن من يروى  
دم ما الذي طهرها حتى جعل الوضوء منها للصلوة قال بنجر منها لا ولا لو كانت طاهرة لم يحسن السؤال وكذا  
سواء ووايزه علي بن يقطين قال سالت رسول الله صلى الله عليه واله في الدجاجة والغنم والكلب الممر في البئر قال بنجر  
نزع منها لا وكان ذلك طهرها ولو كانت طاهرة قبل النزع لم كان النزع في الظاهر يتصيد المصالح لان لو كان  
ظاهر الرجز البئر مع وجوده لكنه يجوز اما الملائكة وان عدم الماء الطاهر شرط لجواز التيمم فلو كان لا مع  
تكثير نجاسة الدليل ولما استجوز معه التيمم فلو جهن احداهما وله ان يذيع في عينه على ان لا يظن  
البئر من حيث حن ولو كان يتنفس في بئرهم والتصيد قلن في الماء ولو لم يصعد واحد لا ينفع البئر ولا  
فقد على الغنم ما بينهم والثاني انه لو لم يجر التيمم لم يصح ان استعمال الماء البئر من عبي نزع او اطراح انما لو وكل  
واحد منها باطل لما اذن فلو صح لما وجب النزع وهو باطل بالاحاديث الثائرة الدالة على وجوبه ولما اثن  
بباطل بالاجماع فان اجمع المحققين على ان يجر في نزع قال كتب الرجل سالت الرضا عليه السلام عن ماء البئر فقال ماء البئر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة

والعقل الذي جعل في كل شيء حكمة



[illegible]

وقال المصنف رحمه الله ان مات حار او بقرغ او فرس ولشياهها من القواب ولم يتغير الماء من كرمش الماء ونحن  
مظالمهم بدليل ذلك فان احتجوا بما نرى من سعيه ظنا في مقصوده على الجمل والجاريا بغل من ابن بلخ  
والفرس قال قالوا هي مثله ان اعظم طائها من بديل الخط المائل من ابن عمر في قوله لا بد من بديل ولو  
سألنا على المائل ان العظم كانا البقرة كالقود كانا كالجوس كالجمل وربما كانت مرسوخة عظم الجمل فلا  
شأن اذا بهذا ويشهر ومن المائدة ومن لوطا البشر بدليل ذلك لا على الجمل لوجوده في كتاب التلخيص وهو  
ويجوز ان لا يكون بخلافه لا رجاء في جعل الفرس في البقرة وفيهم الرشاو له صرح على الخصوص قال لو كان الانسان  
سبعون دلو هذا مذهب علمائنا من وجوب التزج من وجوبه من اهل من سعيه عن مصدق من صله  
عن عمار الساطع لاسئل ابي عبد الله عليه السلام عن رجل خرج ليخرج من موضع في البقرة فقال يخرج منها دلو اذا كان  
وما سوى ذلك تابع في بئر الماء فهو في كبره الا ان كان يخرج منها سبعون دلو او اظله العصفور يخرج منها  
دلو واحد وما سوى ذلك تابع من هذين لودا الشيخ في سبب هذه الرواية وانما المنة في قوله تعالى في قوله  
ولو ذهب الجوع من دابة في كاسه كبره بالباء المنطوق في قوله تعالى ولو ذهب الجوع من دابة في كاسه كبره بالباء  
السناء في قوله لا تقول هذا الحق لكن من التلخيص مع سائر من له اوجه في هذه الرواية ومعلوم عليها لا يراجحها  
على ما ظهر في قول الخبير الاصل مع ما ظهر في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
عن الجمع على الظاهر في الشاذ الذي ليس به هو باطل غير من خطه في التلخيص في قوله عليه السلام في قوله لا يخرج من دلو واحد  
لجميع على احتياط في ذلك الشاذ الذي ليس به هو باطل غير من خطه في التلخيص في قوله عليه السلام في قوله لا يخرج من دلو واحد  
التي ولم يغير ان تلك لما احتج به منه سبعون دلو ولا معنى لان كذا الخبير في الا ان يراه ماله ما من سبع  
لكن لو اورد ذلك لاعتاده لفظا ليس في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
جس من قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
ثابت الكافر في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
ما لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
يقولهم يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
كافروا كما اشترط الاسلام هنا في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
لهنا هذه دعوى بخلافه في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
فما قوله في كبره لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
يجب في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
استدلوا لا في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
للمسلم الكافر في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد  
لورده على غيره بل هو ماول على ذلك فالتحقيق في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد في قوله لا يخرج من دلو واحد

والفرس

فادعى جميعهم له قال سلطانهم منكم خصم العترة  
الفاطمية التي لا تطلب من خصمها الموت فمضى في انما اجابوا له

۷۱. الله اعلم بالصواب

كون ذلك فثبت انه لا على من اجتناب الطحان وهو المسلم وهذا قال

لَا أَمَانُ بِكُمْ هَذَا جُلُوسٌ مِمَّنْ بَلَغَ مِنْ الْحَبِيبِ عَلَيْهِ الْكَافِرُ الْمَلِكُ

بہارِ نبویؐ کا جو بیرونی اور باطنی اثر ہے

يُنَادِي السَّجْدَ وَالْوَجْلَ ثَلَاثًا مُنْقَطِعًا بِالسَّجْدِ وَالْعِلَّ بِالْعِبَادَةِ

اعوم الابان من اطيح العموم الاخر لا انتم احد العوالم

الحكماء لا يؤمنون بولد هذا ليس بفجر ولو كانتا بل بفجر

...بذلك قوله الزائدة

شترالکچر - در دوا رابعی عشرین فایده دارد و اوحد سرریخته را زود ایمنج نرسد باو چنانکه

وَاللَّهِ بِمَا يُكَلِّمُكَ مِنْهُ خَبِيرٌ ۝

فَجِئْنَا لِلْمَاجِدِ عَشْرِينَ ذُرًّا - وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ ذَاوُ النَّسَابِ ط - يَا بَعْثُوا فِي رُءُوسِ السَّامِعِينَ

والمبشر بالخير انبىء: عتقكم لادقان قابضه. يعون او يحسون دعاوا واصلوا الشك والارواح على شفا

المال والدم والرواح ذبح الشاة من ثلثي الى ربعين وفي الضيق لاداء يسير ولدان ابن اربعين في كتاب

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة من أجل أن يعرف بها الإنسان ما كان عليه الله عز وجل من صفات وأحوال.

الملك الواسع الى الشبر الكاسر واهل جعفر بن ابي موسي جعفر بن علي الكاسر من آل محمد بن علي بن ابي طالب

احضر رب غوثك بشراً واولادها الخبيث ما حل لخواص من تلك البقرا قال يخرج منها عاين الثلب على الماء

نام پروفو منار عن رجل دبح حماره وجلسه فوقع برجله فمطع لسانه فوضو منار قال فبقي منار ولا يبر

ثم يوصف منها وقال ابن بابويه في الفتن عشر فكذا الشيخ في كتبنا سند بن رواه محمد بن يعقوب قال كتب لي رجل

وَصَلَّى عَلَيْهِ مَنْ بَرَّ بَوْنُ قَتْلِهِ مِنْكُمْ فَأَنْظَرُوا مِنْ بَوْلِ الْوَعْدِ أَوْ سَطَطُوا نَفْسَ مَنْ عَدَّ كَالْبَعْرِ أَوْ

ما الذي يطهرها حق حال منها اليسوءة للفساد فوقع في كتابي بخطه من منكره كمال الشفيع فيبدا كذا

هنا قال في هذا الجمع عشرون بياناً يؤيد بطلان ما ذهبوا إليه من أن الشيخ عليه السلام لا يملك

عده من خاندان البوع عمار لکننا لاسلام افرانہ جو عن الانوار کات سال کہ افانہ دینے میں خواجہ حسن کدو نام افرانہ جو

بناؤه من مشرقه و لا الما قبله

وكانوا يعلمون انهم كانوا يسمونهم باليهود

لقد وجدنا في هذا الكتاب من فوائد كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المكان

عبدالله بن ابي عبد الله الطوسي قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: من كان له دين عليه فليؤدبه، ومن كان له دين عليه فليؤدبه، ومن كان له دين عليه فليؤدبه.

في الكيفية ثلثين في اربعين وفي الشئ سبع واما في الكمية ثمانية ايام في ثمانية ايام وهو في ايامه سبع



[illegible]

ما لا يؤكل لحمي وقال خطأ الامري ظاهر عند الكافر والطير والبهائم الوحشية كلها طاهرة عند الكلب الخنزير الخ  
 لا يؤكل من الاثنية كلها بخلاف ما لا يمكن التحذير منه كالغذاء والخبز والتمر وغير ذلك لتسامح اراء الجمهور في ذلك  
 ان الجمهور على ما عليه في ذلك يقولون انما افضلت النحر فقال قومونا افضلت السباع كلها وما رواه من يذهب من مسلم ان ابي  
 صلي السباع الاثني عشر من الجاهل ثوبها السباع والعطوب فقال لها ما حلت تعطونها فما تقبلون فلا تأكل من جلود  
 ووجدنا ذلك لعدم الفرق في الجواب بين المليل وكثير ومن طريق الثالثة انه ارواه ابو الصاميل الفضل قال سالت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن فضلي الشاة والخنزير والكل والابل والبغل والحوش والحرة والسباع فلما ذكر شيئا الا ان الله  
 عن قتال لا بأس حتى ان شئنا الكلب فقال جبريل لا تؤخروا عن هذا ولا تأكلوا من اكله ومن معونه يبيع  
 فلا مثل عدله ابا عبد الله عليه السلام وانه عذر عن ثوب السور والاثنية والخنزير والكل والحرة والفرس والسمك وشبه  
 منه ويؤخى فقال نعم قلت الكلب لا تأكل اللحم هو سبع قال لا واهنا وجبريل والله لا يؤكل من لا يؤكل من جبريل  
 سوء الطيور كلها الا ما كان على شاة فحاشه بها الوعر فلما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا  
 بفضل الحمار والذباب والكلب وما رواه عمار عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل من لا تأكل من  
 متفاد وم لا يقال علي بن حمزة واقفي وعارضني فلا يعلل ولا يثبت الا افاضل الوجع الذي لا يجلل به ولا يفرقه  
 يقول الاحكام والاعمال الفقه لا يفرق الا لولا ان السباع العظمى من العلل ينجس التحذير لا يؤخذ في قبوله وهذا القس موثوق  
 عظام من الاصحاب علما وجاهلا ولا تأكلوا من ذلك ولو مثل فقد رعدوا عليه كل واحد من اهل بعض المواضع فلما كانا  
 ردوا رواية الثنية نهضوا مواضع مثل الذين باعوا من اهل الافاعي كمثل الاحبار في ذلك فلما املوا من روايته  
 على الذين كانوا على ان الرزق فيها شامس في هابس الرواسين بل على المنع من بيعها وبيعها ان مقتضى  
 الدليل الطهارة وانما يسهل على الجاهل لا الشرع وحيث لا ذلة فلا نجس في استبدال البتة في بيعها على عاتق  
 ما لا يؤكل لحمه ولا يؤكل من الجسد السباعي بل كل ما يؤكل لحمه لا بأس بوضعه وهذا يدل على ان من لا يؤكل  
 لحمه لا يجوز الوضوء بوضعه ولا يشر منه ولا يجوز الطبخ به لصدور وجوب الماء وض السباع وان الراوي له  
 احمد بن الحسن بن علي بن عمر بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ورواه عنه في موضع النزاع بدليل الخطأ هو من عند المصنفين وما رواه الجمهور من قول النبي صلى  
 عليه وآله لا تأكل من لحمه ولا يؤكل من جسد السباعي هو من عند المصنفين وما رواه الجمهور من قول النبي صلى  
 وهو كذا في اما يأتى ما استدل به ان الكلب الخنزير الكافر فلا ينجس الايمان فيجعل الفضل عينا بشرها  
 اما الكلب فلما رواه الجمهور عن ابي حمزة عن النوح بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل من ولوع الكلب فلما اراد  
 حسا او سجدوا ورواه عن النوح بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل من الكلب في اناه احدكم تغسلوه سجدوا اما الخنزير  
 ما رواه فقال ان لحم الخنزير طاهر من الجاهل ثوبها السباع والعطوب فقال لها ما حلت تعطونها فما تقبلون فلا تأكل من جلود  
 اقصا عليه من الكلب صبيح ثمانين حسا الرجل لال فضل المكان الذي صابوم ارواه محمد بن عوف الكوفي  
 باسناده عن علي بن حفص عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع ثوبه من جلد كرم نحو صلونه  
 قال اذا دخل صلونه طهر من ان لم يدخل صلونه ما يبيع ما يبيع من ثوبه لان يكون منه ثوبه فلا قال سالت عن رجل

الحمد لله

وَاللَّهُ يَخْتَارُ

[illegible]



[illegible]





[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وفاء

والصبر على ما يلقى من الشدة واللين

والجود على ما يلقى من البخل والكرم

والعفو عن ما يلقى من الجور والصفح

والغنى عن ما يلقى من الفقر والرضا

بالفقر الذي لا يفتقر إلى شيء من خلقه

والعز على ما يلقى من الخذلان والتمسك

بالدين الذي لا يزل يثبت على ما يلقى من التبدل

والإيمان الذي لا يزعزع على ما يلقى من الشك

واليقين الذي لا يتردد على ما يلقى من الريب

والصبر الذي لا يمل على ما يلقى من التعب

والجود الذي لا يمتنع على ما يلقى من البخل

والكرم الذي لا يمتنع على ما يلقى من الجور

والعفو الذي لا يمتنع على ما يلقى من الجور

والغنى الذي لا يمتنع على ما يلقى من الفقر

والرضا الذي لا يمتنع على ما يلقى من الفقر

والتمسك الذي لا يمتنع على ما يلقى من التبدل

والإيمان الذي لا يمتنع على ما يلقى من الشك

واليقين الذي لا يمتنع على ما يلقى من الريب

والصبر الذي لا يمتنع على ما يلقى من التعب

والجود الذي لا يمتنع على ما يلقى من البخل

والكرم الذي لا يمتنع على ما يلقى من الجور

والعفو الذي لا يمتنع على ما يلقى من الجور

والغنى الذي لا يمتنع على ما يلقى من الفقر

والرضا الذي لا يمتنع على ما يلقى من الفقر

والتمسك الذي لا يمتنع على ما يلقى من التبدل

والإيمان الذي لا يمتنع على ما يلقى من الشك

واليقين الذي لا يمتنع على ما يلقى من الريب

والصبر الذي لا يمتنع على ما يلقى من التعب

والجود الذي لا يمتنع على ما يلقى من البخل

[illegible]

**بغداد**



... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

تفطر شراب الطاهر فيهم وكذا الوضوء مليناً الى الماء اسبغ  
عائلة وكل واحدكم يجلسوا في حوض الماء ولو اضطر واحد الى  
البس يجلس في مقعر ويريد بالبلع من استعماله الاستعمال في  
مثل هذا الطين وسوق الدابة وانما قال غلوا فاضطر لان عدم  
البليل وهو الظاهر الرابع اما وجوب اليهم فلا ان الماء  
دم **الركن الثاني** الطهارة المائية وهي خضو وضل  
سئل مريدنا الوضوء وحسن البول والغائط والرجل من الموضع  
جبل الموضوؤارة والغسل فانه اخرى وقد يشرب الى ما اما

وہرہا ما پوجیہا اعلیٰ ما پوجیہا اعلیٰ



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

۵





۱۰

[illegible]









الفحاشة عبا واما منفصل الاستعمال على عكس العمل الفرض ولا ما ذكره سلا بن جعفر فمختلف بحسب اختلاف حروف اللفظ  
 بجزء من بعضه اعتبارا بالبحث الخامس لا يجرى في اقل من ثلثة احوال وان من بدو بنائها في اللود وما ملك لها  
 اعتبارا بالانفصال العلى لئلا ما روى من قوله عليه السلام لا يستغنى احدكم بثلثة احوال ولا بدو بنائها في اللود ولا  
 يكفي احدكم دون ثلثة احوال وما روى الاحاديث في ذلك عن ابن جعفر عليه السلام قال جبري لستة احوال اعانظ  
 بثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 السري في ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 الاعلى وما روى عن علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه واله اذا استغنى احدكم بثلثة احوال ولا بدو بنائها في اللود ولا  
 العا والواو من المشاهير التي انما الفحاشة عبد استمالا الشاك من عبد خال لعين محفوظ عنه هو با  
 وهل يحكم بطهارة المحل قال الشافعي وابو حنيفة لا لان سب الفحاشة فلا يطهر بها الفحاشة ولا انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 الله عليه السلام لا يستغنى بطر لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 الصواب في الفحاشة على الاستعمال مع ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 جاز ولو استعمل كل جزء من ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 بالثمة مضمون على التلخيص في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 العدد المعتبر الرابع لا يجب سبعة احوال في الاصح خروج غاشية من كالعابط والدم وما يخرج من عبا  
 ولو خرج دون احواله او جسد طاهر لم يجرى الاستغناء له لا يجب في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 الدين عدا ما ذكرنا من احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 استعمال ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 هذا صريح في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 المستعمل في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 استعمال ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 وكل جسد طاهر من ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 متغيرا مع طهر مثل الكسفة والخمر والدم وغير ذلك واستدل بالاجماع القاطع في ثلثة احوال من جميع احوال  
 يستغنى عن البول ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 بالدم والخمر وقال داود لا يجوز ضمير الاحوال احواله فخصه فوجب الاختصاص على موضع التخصيص لما روى  
 عن النبي صلى الله عليه واله في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 عبد الله بن جعفر عن ابي جعفر عليه السلام في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال  
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كان الحسن عليه السلام يجمع بين الكسفة والبول في ثلثة احوال من جميع احوال  
 كما حد هذا الصنف في ثلثة احوال من جميع احوال ولا يخلو ذلك انما لا يجرى في ثلثة احوال من جميع احوال

... تحت وطعام اكل الصالح اول به الذنوب

... له طاهر من النقص على الله عز وجل

... على طاهر من النقص على الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

... انما العباد من الله عز وجل

١١

۱۲۱. بلاء اعداء الوضوء ولو كان مسلمين تلك

وہ بخیر ما احدثت وعلیہ غسل الموضع مسئلہ

١٠ عطاء عند الفزع اه الذمعا عنه لدخول فلان

١- نأفل عوز بالله، ايجز الجبز الجبش الحبت الشبأ

رواه عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي الوثيين عليه السلام قال لا ابن الحنفية أشرف

عَلِّمُوا الرُّسُلَ الْقِسْطَ فَإِذَا تَوَلَّوْا فَعَلَيْكُمْ أَكْثَرُ النَّوَاصِطِ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تُكْفَرُونَ

ولم يجعله نجساً ثم استنجى وقال حصن فرجى وعقير اسرعون وحر منى على النوازم مفاض واما

الدعاء عند الفريضة اللهم اجعلني من التوابين واجعلني

المظهرين والحمد لله رب العالمين، وروى عبد الله بن ميمون القلاح عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن

عليه السلام كان إذا . . . . . لله الهدى ونفى عنه وابى نجدى مؤمنه وخرج عن اذنه

[illegible]

م . وان لم نجد الاية الا . . . بنقلها الا بعدى اكمال الاستظهار بنقلها بالثقة .

وَالْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ جَابْرِ عَنْ

واما الاقتصار على الماء مع عدم التعدى فلا ينفى فوى المطهر لانها لا تذهب بل تعين والاشارة

شہر۔ علیہ السلام انا السبحی احدث ما ہوثر ہا وثر اذ الیٰہ الماء و یضہم من نحویٰ لحدیث اخضاد

والاولون وروى التاجي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وركت تسبيحاً لم يرفع الله لك الا لاهباً

مسئله: وبكم الجلوس لحدث الشوارع والمشاريع ومواضع اللعن بحث الاستجار والله الى ان

٤٠٠ م. عليه السلام قال قال رجل صلى أربعين عليه السلام ابن شوحى الجرجاني

٥٨ نجی شطہ ابھار والی شہادت اور تحت الاستجار المزمع وموضع المعن وروی ان با حنفیہ نقل

أما البحر

الشارع

[illegible][illegible]

انما رسول الله صلى الله عليه وآله لما اراد ان يقول بغيره

پہلے ان کے لیے ایک مسجد بنائی گئی تھی جس کے نام سے ان کے لیے ایک مسجد بنائی گئی تھی جس کے نام سے ان کے لیے ایک مسجد بنائی گئی تھی

مجلس اہل حق و عیسا بن مریم علیہ السلام

... ..

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

بين الروايتين ان ابيان لاني ان الكراهية والسواك يكره على الخلاء قبل لا يروى بشايتي وروى علي بن الحكم  
 امان بن عثمان عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الرجل يراه بالخلاء وعليه خاتم من راسه امة فخطا  
 ما احب ذلك قلت فاسم محمد صلى الله عليه وآله قال لا بأس وروى صفوان عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال  
 هو سوا الله صلى الله عليه وآله ان يوجب الرجل اخرا وعمل الغائط او يركبه حتى يخرج وفي رواية عن ابي عبد الله  
 سلمة بن عبد الله عليه السلام عن النسيج الطنج وفي رواية عن عثمان قال لا بأس بخص في الكعبة اكثر من اية الكسوة  
 محمد بن ابي القاسم واما في ذكر الاستغناء اياه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان موسى عليه السلام قال  
 يا رب قم في ساعاتي حتى تاذكر اني انا خال الله عز وجل يا موسى ذكرى حسن على كل حال واما في خال  
 للضرورة فالحق في الامتناع من الغضب للمنفعة بقوله واما جعل عليه كفة الدرع من صج وانما كره في واطن الخلاء  
 لما لا يامن من معصية ما يؤخره او شره عليه في نفسه وكراهية الاستغناء اليه من الماء من الماء على  
 اليه ولو انما كره الاكل في الشرب لما ينفع من الاستغناء والاداء على ما في بعض منعه انك لا تفت  
 الوضوء مستكمل في الشربة طرفة عين الطهارة وضوءا كانت او في كونه هو من حيث ان لا يتركه  
 وابن الجوزي لم يعرف عند ما ينافي في روى على النجس وانكر ابو حنيفة في الغناء المائية خصوصا بقوله  
 فذلك الى الصلوة فغسلوا وجوهكم ولو يذكر النسيان للماء مطهر مطلقا فاذا استعمل في موضع رفع فم  
 على ان لا يبرم فان لم يبرم لم يبرم انما يصير مطهرا فاذا قصد براد الصلوة فاما روى عن ابي الحسن عليه السلام  
 انما الادل بالثابت وفي روى ذلك في بعض من صحابته من روى ما روى الاصحاب عن الرضا عليه السلام قال  
 الاصل ولا حمل الا بغيره ولا تنية الا باصل السنة ولا حجة في حنفية الا بانهما نفسوا بعضا الصلوة  
 اذ هذا هو المذهب ومن وثق في الغسل بالماء البس اهلك سعة الطهارة وكذلك قوله اذا غطى الى الصلوة  
 الى الصلوة وخبر عليه السلام ما علمه مطلقا فانه موضع للمنع عما اذا التخصيص في علم واما في رفع الخلاء  
 فمنع وعمله الغسل كانه اوده وحمل الاله الغالب في بشرط استغناء في الغرض بقوله وفي روى  
 الاصل كما عرفت من ابي عبد الله ولا يخفى الاختلاف في الامعية في الغرض بيننا استغناء الصلوة ورفع الخلاء  
 ومعناه واحد هو ان التامع او لا فضل لا يوجب الا الطهارة كالخلاف لغيره اذا ضم الى الصلوة  
 فغسلوا اي اغسلوا الصلوة ولا يفرق بين ان يتي استغناء الصلوة بعينه ام الصلوة مطلقا في شرط  
 بغيره الوجوب لو ان شرطه في غير ما يشبه عديم الاشارة الى ان الغسل لا يستغنى به والغرض الى المنع من الغسل  
 الوجه كانه في الطهارة فلو لم يرفع ورفع من روى واستدلوا بحكمها وهو ان لا يفتل الى غيره فتلقى لا يفتل  
 انظر على الحكم لان استدلاله انما ما يبرر به من جهة الاكثر فافترض على استدلاله الحكم مراعاة اليه في  
 الاكثر كقولهم الطهارة فحينئذ كان عندنا بل لا يتصور لانه لو استغناء الصلوة فلو كان روى النجس والوجه  
 الاجتزاء لانه ضد الصلوة بل ان يشرع في الثاني وروى استغناء البس من شرطه الطهارة بل من شرطه  
 كراهية الشرائع او التعميم قال الشيخ في ما لم يقع مجرد شرطه لانه فضل البس من شرطه الطهارة ولو قيل برفع  
 كان حسنا لانه ضد الغسل وهو لا يحصل بل ان الطهارة وكذا البحث لو فضل يكون على طهارة ولا كذا

۱۲



فلا تجزئ له بياض رطله الى ما تحتها لشبهة كـ  
الصفحة اخرى في الاركان على المذبح يجوز

نحو

عذريته من خوضه على الجبل منبعا في الارض

اصلا الصلوة الاجزأ بمسألة مستقلة ويجوز غسل اليك مع المرفقين من سبائهما ولو كس فضولا لم يغسل

اليدين من باطن المسابين وغسلوه عندهم واول الله صلى الله عليه وآله في الروضه وقال ايديكم الى المرافق ولما

دخلوا المرفقين فبالا بايع خالدهم من لا غير بخلافنا ما روي عن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله في الروضه

فوقنا اذا لما الى مرفقيه من طريق الاصحاب ما رآه الهيثم بن عروة الفهمي قال عاتلنا باعد الله عنك وعن

مؤلفه قال غسلا وجوهكم وايديكم الى المرافق فقال ايديكم الى المرافق غسلا وجوهكم وايديكم الى المرافق

الى المرافق ايديكم من مرفق الى اصابعه وروايت اخرى في الروضه

اصابعه الى الركبتين واول الى المرافق لا يغسل اليدين

لوضعية غسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

لا يغسل اليدين على المرافق لا يغسل اليدين

١٠ من مصلين ومن طريق الامصار ياروا حمارين عشرين لوطي عبد الله عليه السلام  
 لا بأس من بيع الوضوء ومفاتيحه وما يروا ما أوجبوا لكرهه فاما المقصود من الخلاف فمستأنف ويجوز على البشير وعلى  
 شعرا البشير ولا يجوز على جابر كالعامة والمفتنة وهما اتفاق من قبل الواجب ومقتضاها انما انما  
 المفتنة ولا يجوز على ما ذكره في المغرب والصبح وقالوا قد يجوز انما لا يجرى على موضع الاخر  
 يروى لا يجرى على ما في الموضع على طريقه وموضع الفجر فتعني الموضع على العامة والوجه من طريق الاحتياط  
 ما رواه حماد عن عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام وجعل وضوءا وهو مضموع وشغل عليه ربيع العام فبان  
 لم يدخل أصبه مستأنف فبان من ربيع ربيع في يومه لا يجوز ان يستأنف ما وجد في يومه لا يجوز ان يستأنف  
 يستأنف البلل والاستئذان وجعل في الاستئذان ما كان الاستئذان في غير وجهه فبان ربيع العام فبان  
 عفا عن حكم وضوءه في الاستئذان في غير وجهه فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان  
 وفعله هنا بيان الجمل فيكون ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان  
 عبد الله عليه السلام في وضوءه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الموضع في الاستئذان في غير وجهه  
 الظاهر انه هو الظاهر في الاستئذان في غير وجهه فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان  
 قال سكونا وضوءه ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان  
 لم يثنى ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان ربيع العام فبان  
 ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ -

[illegible]

ظلم



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي جاء به الهدى والبرهان  
والعقيدة السليمة  
والله اعلم بالصواب

ويذكر لنا ابن عسك في بعض عليهما اذا صححت شئ من واسله ويشتق من فقهه ما بين كعبين على اطراف  
 الاصابع ضد اجزاء عندنا الكعبان وانما ثلثان في وسط القدم وما بعد الشرائك وهذا مذاهب فقه  
 اهل البيت عليهم السلام لم يرد في قولهم ان الشياطين لا يمشون في فقهنا ان الكعبين على  
 من كعب شدي المدا في حقيقته هو الاضغاط الى من عظم الساق ولان القول بجزم المسح مع الكعب  
 عبر ما ذكرناه من انه لا يباح اما عندنا والمثبوته في الامور وانما عند الحكم فلا يفتاها ما من طريق الحكم  
 وانه لا يرد في كعبين انما سالا الجعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه واله فوصفنا ما هم قال له  
 اصطفاك الله فابن الكعبين قال ما يوجب الفصل ومن عظم الساق خلاصا ما هو وظلال هذا عظم الساق  
 والجميع المحمود يقولون بعين الكعبين والديعة اصل القدم بينهما الساق البعير لا كعبا الفتاوى عن اتا  
 ابن بشير كان احدا بالصفى كعبين كعبا حبة الصاوة وروى في وثائق كاشفة في كعبين رسول الله صلى الله  
 عليه واله في ذلك وهو لا يوجب فانه في ذلك انما ذكره في كعبين ولا يلزم من ذلك ان لا يوجب الشا في كعبين  
 القدم كعبا فانما روى عن الباقر عليه السلام في روى المسح بمغلا ومده في القول فطلبوا اسما به في كعبين  
 والامثال يحصل لكل واحد منها والقول في هذا الله عليه السلام لا بأس مع الوضوء بمغلا ومده في روى في كعبين  
 البشيرة استباننا المسح الرجلين كما يجب فيه ارجح الاسان في ذلك فربما انه يجب غسل القدمين كلهما في  
 مسح ثلثي القدمين من روى في الاصابع الى الكعبين وهل يجزئ في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 الكعبين فلا بد من الايمان في الفقه وهل يجب مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 هناك من كانت قدماه مقطوعتين في مسح روى في كعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 المسح اسلطة فقه في المسح روى في كعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 واوراد الشك في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 مسح موضع الفرض في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 اصل البشيرة عليهم السلام في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 الكعبين والحائل غير القدم ولا يرد لو كان الحائل على الوجه ولا يثبت في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 القدم على مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 المسح على مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 لا يثبت في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 وروى عن علي في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 وعائشة انها قالت ان مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 والله تعالى اعلم بالصواب في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 وسأعاده لما يرام بعد نوم الضيق في روى في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين في مسح الكعبين



باب قوله - - - تعالى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عبدوا ما قال بوجهه والسايق احدون بطلان

طهر من بعد ذلك الذي لم يربط له فاعلم ان قوله  
احداه عند المعنى ان النسخ على الله عز وجل

ومن طريق الاحكام عليه معونين عاقلين من بعدهم  
فانما على ما لا يخفى وضوح حال عدمه من ان لا يتركه الشايع من الامر بطلان الاصل في المطلق

لا انشاء له الموالاة حول سكا - - -  
نحو بعض الاعضاء عن بعض بقدر ما يوجب ما قلناه  
من ان النسخ في ان شايع بين اصل الاشارة بغير الاصل

مدلول له كماله كمال السند  
الوجود جوهره انما هو في الاختيار لان  
نحوه فيقول بل هو في المعنى عن بعضه في المعنى

نحوه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى

منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى

منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى

منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى

منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى  
منه في المعنى في المعنى

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من لم يفرط في نفسه لم يفرط في ربه ولا في خلقه قالوا يا رسول الله ما باله يفرط في ربه ولا في خلقه قال لان الله اعلم بما في قلبه وما في نفسه وما في ربه وما في خلقه قالوا يا رسول الله ما باله يفرط في ربه ولا في خلقه قال لان الله اعلم بما في قلبه وما في نفسه وما في ربه وما في خلقه قالوا يا رسول الله ما باله يفرط في ربه ولا في خلقه قال لان الله اعلم بما في قلبه وما في نفسه وما في ربه وما في خلقه

مسلم جيون فتح على حاصلا والوضوء اعادة الصلوة على الجهر في الفلانة كونه من غير ثم نال الخائف فقام  
ثم دنا منه ليعاذه الربيع المضمحل مع الجمل لا بعد ما صلا بجانها صلاوة وامر بها فتكون  
بحر من مستعمله ولا يجوز ان يولى وضوءه غير لضارها صلا طيب الحجاب لا يجزى لو فعل مع  
يجزى لما نزلت على الوضوء معكم وان يدرككم الى المراتق وهو خالف في ابدى الصلوة والامر للوجوب  
بفعل الجهر في الصلوة والامر للوجوب الى الطهارة والامر بكونه في موضع يجوز ان يجزى  
كثيرة لوضوء واحد خلافا لاهل الظاهر جدا فانهم يقولون ان كل ركعة من ركعات الصلوة في موضع  
شصون قال يجزى احدنا الوضوء والوجوب في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
طهر في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الشيخ في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الوضوء وحمله على الاحتياط واسا لافضل من جملته في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
ومن يمسك البول يجب عليه ان يمسك كل صلوة في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الاستظهار بالتمسك بدار واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
في الصلوة في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الطهر في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
قال جمل من طهر في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
هو الذي به البطن وهو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن  
فلا ينبغي صلاة الصلوة والواحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
لان التخصيص في الوضوء في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
مسلم في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الطهارة في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
بما لا ينافي في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الوضوء في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
فانما هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن  
فلا ينبغي صلاة الصلوة والواحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
لان التخصيص في الوضوء في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
مسلم في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الطهارة في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
بما لا ينافي في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
الوضوء في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد  
فانما هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن هو الذي به البطن  
فلا ينبغي صلاة الصلوة والواحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد في موضع واحد



بأنه لا الأصل عدم التوجب وما ذكره من المحل بتعطيل خبره قال أحمد بن حنبل العلم في هذا حديثه  
جيد ثم نقول لو صح كل على الاستصحاب لو اوجب جميع ما رواه ابن جعفر عن بعض اصحابنا عن  
قال ابن جعفر في هذا فقال لا بد من قول الله عليه السلام في قوله تعالى ومن يوفى صوابه فلا طائل عند  
يهو له وما يظن ثم هكذا قال في ذلك الى امير المؤمنين عليه السلام هل يمتنع من خصوصيات العلم ان يكون  
مضمون كل شيء محله ثم ان النبوة على الله فانه لا بد ان يكون له العلم في التمسك لكان الاصل عدم  
من اجل ان ابن جعفر يظن ان الاحصاء متناه في ذلك لان في ذلك من طهر الاستصحاب منه وانما اصل الاحصاء ان يكون  
لعدمه ولا بد من بعض الاحصاء المحقق في كل شيء وضوء رسول الله عليه السلام في ذلك لان النبوة على الله عليه السلام  
فذلك ان يهتم بالتمسك به من العلم به فيكون الاعادة على الاستصحاب لا بد من العلم ان يكون له العلم في التمسك  
في كل شيء من غير ما ذكره في الخبر في كل شيء في العلم به وانما هذا في العلم به في كل شيء في العلم به  
وبالله التمسك جعل من الخواص ويجعل من المشبه  
كان حسنا وانما في كل شيء من العلم به في كل شيء في العلم به في كل شيء في العلم به في كل شيء في العلم به  
على الاعتراف وهو من حيثها كما ذكرنا اصل العلم في كل شيء من العلم به في كل شيء في العلم به في كل شيء في العلم به  
الاصل عدم التوجب في كل شيء من العلم به في كل شيء في العلم به في كل شيء في العلم به في كل شيء في العلم به  
في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
قال لم وان كان جنسها اما الاستصحاب فلهذا قال الله تعالى في قوله تعالى ومن يوفى صوابه فلا طائل عند  
العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
عن ابن جعفر في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
لذلك ان الاحصاء في العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
عن ابن جعفر في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
عن ابن جعفر في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
منه اوجب العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
لا بد من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
في الوضوء في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
من الوضوء لا بد من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
ظاهر الاجزاء في العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
والاستثنائ في العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
والاستثنائ في العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
عليه السلام في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به  
هذا الحديث في العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به في كل شيء من العلم به

وہاں سے ایک دفعہ آکر ان کے پاس پہنچے۔

[illegible]







يُسْتَدْرَأُ بِهَا وَيُكْرَهُ هَا مِنْ طَرَفِ الْأَحْصَابِ مَا رَوَاهُ عَلَى جَمْعٍ مِنْ رَأْيِهِ وَمَوْعِدٍ لِيَقُولَ قَالَ سَأَلْتُ عَنْ  
الرَّجُلِ يَلْبَسُ مَعَ أَرَانِثِهِ وَجِبِلَهَا فَيُخْرِجُ مِنْهُ فَقَالَ لَا أَصَابُ الشَّهْوَةَ وَيُخْرِجُ وَجِبِلَهَا عَلَيْهِ الْفُسْلُ <sup>المق</sup>  
وَأَنْ لَا يُجِدَ لَهُ شَهْوَةٌ وَلَا تَمُوتَ قَلْبًا مَسْأَلَةُ **الثَّالِثَةِ** الْمَرْضَى إِذَا وَجَدَ الْفُسْلَ وَفَضَلَ بَيْنَ كَيْفِ ذَلِكَ الْحُكْمُ بَرَأَنَ كَوْنُ  
الْحَاجِجِ مَبْنِيًّا وَإِنْ رَأَى دَافِعًا لِأَنْ يَمُوتَ الْمَرْضَى بِمَا عَجَزَ عَنْ دَفْضِهِ وَيُؤْكَدُ ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ وَرَعَ الْجَعْلَ  
عَلَيْهِ فَلَا رَجُلَ يَرَى الْمُسَامَ وَجِبِلَ الشَّهْوَةِ وَيُسَبِّحُ فَلَا يَجِدُ شَيْئًا ثُمَّ يَكْتُمُ فَيُخْرِجُ قَالَ إِنْ كَانَ مَرْضَى لَمْ يَفْعَلْ  
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَلَمَّا خَالَ الْفَرْقَ قَالَ لَا رَجُلَ إِلَّا كَانَ صَحْبًا حَامًا الْمَاءَ بِدَفْضِهِ وَهُوَ إِنْ كَانَ مَرْضَى لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْعَبْدَ  
**الرَّابِعُ** لَوْ احْتَمَلَ الْفُسْلُ عَنْ مَوْضِعٍ فَاسْكُ ذَكَرَهُ فَنُجِجَ فَلَا غُسْلَ لَوْ خَرَجَ بَعْدَ وَجِبِلَ الْحُكْمِ  
يُخْلَقُ بِخُرُوجِ الْفُسْلِ وَلَوْ أَحْرَصَ بِإِنْفَالِ فَا مَسْكُ ذَكَرَهُ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ لَامَعَ ذَلِكَ وَلَوْ أَفْتَدَى عَنْ نَفْسِهِ مَبْنِيًّا  
الْفُسْلُ إِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِإِحْيَا **خَامِسُ** لَوْ احْتَمَلَ أَنْ يَمُوتَ مَعَ وَاقٍ أَسْبَغَ فَلَمْ يَجِدْ رَجُلًا يَغُسُّ لَمْ يَمُوتْ بَيْنَ  
إِزَالِ الْفُسْلِ إِنْ رَأَى الْمَتَى وَجِبِلَ يَمُوتُ بِدَايَةِ الْأَوَّلِ مَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ مَرْيَمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
قَالَ سَأَلْتُ عَنْ الرَّجُلِ فِي الْمُسَامِ أَنْ يَحْتَمَلَ وَجِبِلَ الشَّهْوَةِ فَأَذَا أَسْبَغَ فَلَمْ يَجِدْ فَوْقَ بَرَأَنَ لَا جِسَدَ فَلَا يَغُسُّ عَلَيْهِ  
الْفُسْلُ بِمَوْجِدِ الشَّهْوَةِ وَلَا يَمُوتُ بِمَا عَجَزَ عَنْ دَفْضِهِ لَمْ يَجِدْ رَجُلًا يَرَى ثَوْبَهُ مَبْنِيًّا بَعِيدًا وَلَوْ كَانَ يَكُنْ  
فِي مَسَامِ أَنْ يَحْتَمَلَ فَلَا يَغُسُّ فَلَا يَغُسُّ ثَوْبَهُ فَيُعِيدُ صَلَواتَهُ وَسَامِعُونَ كَانَ وَاقٍ أَيْ عَلَى الْأَحْصَابِ عَلَى  
مَقْصُودٍ وَوَابِتُهُ هَذِهِ وَالنَّظَرُ بِقِيَدِهِ أَوْ مَوْجِدِ الْجَمْعِ وَرَعَ عَائِشَةَ فَالسَّأَلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ  
يَجِدُ الْبَلَاءَ لَا يَدْرِي كَرِاحَتَهُ أَمْ لَا يَغُسُّ عَنْ رَجُلٍ فِي أَنْ يَحْتَمَلَ وَلَا يَجِدُ بِاللَّيْلِ قَالَ لَا غُسْلَ عَلَيْهِ **الْثَّانِي**  
لَوْ أَسْبَغَ فَوَارَى بِاللَّيْلِ لَمْ يَخْفُضْهُ الْفُسْلُ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مِنْهُ فَتَرَى الْحَدِيثَ مَشْكُوكًا **السَّالِبُ** لَوْ رَأَى ثَوْبَهُ  
مَبْنِيًّا كَانَ ذَنْبُهُ كَمَنْ عَزَمَ رَجُلًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَشَارِكِ لَكِنْ يَجِبُ الْغُسْلُ احْتِطًا وَلَوْ كَانَ فَرَحًا  
بِهِ لَغُسْلُ فَلَجِبَ الْأَمْرُ بِغُسْلِهِ وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْوَأْتِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْوَأْتِ سَمِعَ صَلَواتَهُ وَالْوَأْتِ  
بَعِيدُ الْمُتَمَرِّعِ بِالْوَأْتِ مِنْ صَلَواتِهِ الْأَشْمُ مَا صَلَاةُ فِي خَيْرٍ نَوْمًا قَالَ الشَّيْخُ يَقُولُ كُلُّ صَلَوةٍ مِنْ عِنْدِ مَنْ صَلَّاهُ  
وَرَجَعَ كَمَثَرِ **الْثَّامِنِ** خَرَجَ مِنَ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرَاةِ بَعْدَ الْغُسْلِ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ وَلَكِنْ لَوْ جَاءَ فِي غَيْرِ الْغُسْلِ  
فَدَبَّ مَاؤُهُ إِلَيْهِ ثُمَّ خَرَجَ لَا يَلْبَسُ مِنْهَا وَيُؤْكِدُهُ مِنْ طَرَفِ الْأَحْصَابِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ الْمَرَاةِ تَغُسُّ لَمْ يَجِدْ ثَمَرِي مَغْفُظَ الرَّجُلِ عَيْتُكَ هَلْ عَلَيْهِ غُسْلٌ قَالَ لَا أَوَامُ الْجَمَاعَةِ فَإِنْ  
كَانَ فِي الْغُسْلِ لَفَتْهُ الْخُتَانَانِ وَجَدَ غَيْرَ بَرَاءَةِ الْحَشْفَةِ وَجِبِلَ الْغُسْلِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَسَلٌ هُوَ أَنْ يَجْمَعَ مِنْ غَيْرِ  
إِزَالِ وَعَلَى ذَلِكَ فَتَوَيَّ الْأَعْلَاءُ الْأَدَاوَةَ وَمَا مِنْ الصَّحَابَةِ لَنَا مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَلَسَ مِنْ شَعْبَةٍ الْأَرَبِ فَقَالَ جِبِلَ الْغُسْلِ وَيَقِي الشَّعْبَ شَعْبِقَ جِبِلًا وَشَعْبِقَ مِنْ جِبِلٍّ  
طَرَفِ الْأَحْصَابِ مَا رَوَاهُ وَرَأَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا لَفَتْ الْخُتَانَانِ وَجِبِلَ الْغُسْلِ  
فَلَمَّا انْقَضَتْ الْخُتَانَانِ غَيْرَ غَيْرَ بَرَاءَةِ الْحَشْفَةِ قَالَ نَمَّ وَمَعْنَى الْأَعْلَاءِ الْخُتَانَانِ لَا يَأْتِي أَحَدًا مِنْ الْأَخِي لَا يَأْتِي  
الْمَرَاةَ فَوْقَ مَخْرِجِ الْبَوْلِ مِنْهَا وَصَدَّ ذَلِكَ أَنْ يَسْفَلَ رَجُلٌ يَخْرُجُ الْبَوْلَ <sup>سَلَّمَ</sup> إِلَى الْغُسْلِ وَالْوَطْئِ فِي الْمَرَاةِ فَلَا يَنْ  
لَحْدًا إِلَّا يَجِبُ ذِكْرُهُ بِرَجُلٍ إِلَّا الْأَصْلَ وَلَا يَأْتِي أَحَدًا مِنْ غَيْرِهِ



[illegible]

مُحَمَّدٌ

نوع

تفصیل

عقبت



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

از ماه و ... به ... از ...

[illegible]

ماہنامہ سیدہ بقیہ کے مدیر: سیدہ امجدہ بیگم، محلہ کھار، تحصیل کھار، ضلع کھار، صوبہ بہار۔

والمشاهدة على ما في نسخة "هذه" هي المحببة المحببة فقال أبو جعفر ما قاله ابن أبي عمير في نسخة

مذهباً جليلاً كان الوفاة فيه فكبره بين الامم لا اله الا الله اعظمه واصما له ان شاء الله تعالى

بسم خدیو محمد از مذهب غنا و تائید مشن الا جمیع معارف و تائید الموم فی السیما و الحب و یو ذلک جمل علی

لأنه عليه السلام وجد في جعفر عليه السلام ما وجد في غيره من السادة من أن لا يملك له من الدنيا ما يملك غيره من السادة من أن لا يملك له من الدنيا ما يملك غيره من السادة

عندئذ كان الرجلان في الجبل الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله عليه السلام أو صاحب جنار فليعلم ولا يؤخر

[illegible]

الحسنه فانما هي عدا لادعائه في المكره وناقله ثالي وخبيا الاعاوي سبيل في غفلوا وروا به

[illegible]

السلام عليكم يا خير حبيب سجدوا لله واقرؤوا القرآن على سبعين مرة في كل يوم وقل في كل صلاة اللهم صل على محمد وآل محمد  
السلام عليكم يا خير حبيب سجدوا لله واقرؤوا القرآن على سبعين مرة في كل يوم وقل في كل صلاة اللهم صل على محمد وآل محمد

و عن عمن سمع جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يا أيها الناس اني قد تركت فيكم شيئين كبيرين لا يضرانكم ان فرقت بيني وبينكم فليكن منكم رجل صالح وان اصاب احدكم شئ منكم فليعلم انه منكم

مدالة على اطلاق الازدواج

علم الهدى روى عن واصل بن الجراح عن صفوان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث

بلى حبيبتنا لا تخوننا الاصل الامور ما رواه ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كذبوا في كل شيء الا في ما هم فيه كاذبون وهو كافر مجنون

الظاهر لان الاعتناء بالامور منه وهم بالاداء والافعال كما هو الشأن بحمد الله تعالى من كتب الفقه وان كان فنانا

من الذين بدلوا القرآن من طريق الاحسان ولو ادين عبد الحميد بن زيد الحسنة لكانت على الصفا

نشد علی غیظهم ولا اجبالا ولا تغلبوا ان الله عز وجل لا يهتدي الا بطريقه من يستدلون به حسنة والاولم والآخرين وعلما

فلا يلزم التسبب واجبات الراي محققين بما رواه ابو اسحق عن الاسوديد بن بلال الغضائري عن حماد بن عمار عن

من ساعد قال ساعد المحب بهذا النوع قالوا احسان بن موسى اقلع فعمل الفسل اضماع من ذلك وان هو فادامه

وَنُصِّلُوا بِغَضَلٍ قَلِيلٍ عَلَيْهِمْ شَوْقٌ وَلِإِيَّائِهِمْ بِالْوَالِدَيْنِ وَهِيَ حَقٌّ سَدَّهَا لِاسْتِغْنَائِهَا عَنْهَا شَأْنُهَا فَيُطْرَقُ بِهَا هَكَذَا  
 الدِّمَاءُ مَا وَارَاهُ عَسَدَانِ مِنْ عِلَاقٍ الْخَلْعُ سَبُلُ الْبَهْمِ وَالْبَهْمُ سَبُلُ الْعِلَاقِ الْأَرَبُ يَمُوتُ لِمَنْ يَمُوتُ لِمَنْ يَمُوتُ وَهِيَ حَقٌّ قَالَ

[illegible]

اصبح وانا في دار النور وروى عن النجم عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا

خبر کان نعم اذا نوصنا وروى لك على صلواتك من عبدك بل سمعنا به من عن جابر بن عبد الله بن جابر

[illegible]







والله اعلم  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره

وفي الخبر  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره

وفي الخبر  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره

وفي الخبر  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره

وفي الخبر  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره

وفي الخبر  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره

وفي الخبر  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره  
في خبره وفي خبره وفي خبره



بخرق زواله اسود بعض طمس من الصلوة فاذان الاح وجعلت منه مرتبة ومن حرق الاحاطت بالان  
ابن اسحق بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال دم الحوض ليس بختامه وهو حار يجلد او يخرق دم الاستحاضة  
يدفعه **الاول** لا يسترطان الجنب الفكر لكانه في الحوض فيكون امساؤه خلاف للعادة مثل ان ربه

عنه اسوددة لغير جنس واما سبعة فالتالي منها كان ذاهب صفة الحوض في كل شيء جعلوا في الثاني  
الاول بالقبيل ان لا يمتنع ما شرب من الحوض عن اقل الحوض لا ينجأ ولا كش وان يكون في اوله ثلثة ايام منها  
لي مذهب من يشترط التوالى لما دللنا على كونه ما نقص عن ثلثة فليس يحضر ما نجا في العشر فحجنا الثاني  
راثة الاسود والاحمر فغوا والاسود حوض والاحمر طهر ولو راثة الاحمر لا صفر والاحمر حوض الا

سواء كان ناشرا من الحوض او لا واسطا او اخر ولو راثة ثلثا ثم انقطع ثم راثة يوم العاشر وما وروى في الدعاء  
حجنا لما روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض الا اذا  
الاهم من الحوض لانه اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض الا اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض  
حين خضع عشر ايام بعد الحوض لانه اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض الا اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض

ايام **الربع** لو راثة ثلثة اسود ثلثة احمر ثم احمر فغوا من الحوض هو الاسود لان الاحمر مع الاسود طهر وقد  
ما مضى الى الصفر ولو راثة ثلثة اسود ثلثة احمر فغوا من الحوض هو الاسود لان الاحمر مع الاسود طهر وقد  
احسن في اخذ عشر ايام في الصفر فلو راثة ثلثة احمر فغوا من الحوض هو الاسود لان الاحمر مع الاسود طهر وقد

اول الدم عشر ايام  
**الحائض** لو سبها تسعة ايام قال في لو راثة المبتدئة في اول دم الاستحاضة حجتا لم يطبق الاسود بغيره  
لان الاول صار هاء **الثاني** قال في لو راثة المبتدئة في اول دم الاستحاضة حجتا لم يطبق الاسود بغيره  
بجانبها من بلوغ الاسود الى تمام عشره والباقي استخاضه وما ذكره الشيخ فيشكل بان شرط التغير لا ينجأ عن كون

الحوض في الاشهر لا ينجأ عنها وقال في لو راثة ثلثة عشر صفة الحوض لانه اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض  
وما اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض لانه اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض لانه اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض

وانه يفرص على ثلثة ايام لا ينجأ عن كون وجهها في كل ولو راثة ثلثة دم الحوض وثلث دم الاستحاضة ثم راثة صفة  
الحوض تمام العشرة في كل حوض وان غاوى الاسود الى تمام ثلثة عشر كونه حوضا ولو راثة ثلثة صفة الحوض وثلث دم الاستحاضة ثم راثة صفة  
بها الصلوة والصوم وكذا نظر الى ان دم الاستحاضة لما خرج من كونه حوضا خرج ما يزيله ولو مثل لا ينجأ عنها

حجنا **مسألة** روي يونس بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا راثة ثلثة ايام فغوا من الحوض  
الصلوة قلت فانها غير الظاهر ثلثة ايام او اربع ايام فقلت في كل حوض من ثلثة ايام او اربع ايام فقلت في كل حوض من ثلثة ايام او اربع ايام

الاستحاضة روي يونس بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا راثة ثلثة ايام فغوا من الحوض  
ايام والظاهر تسعة ايام قال في لو راثة ثلثة ايام فغوا من الحوض لانه اذا راثة قبل عشر ايام فهو من الحوض  
بها الصلوة والصوم وكذا نظر الى ان دم الاستحاضة لما خرج من كونه حوضا خرج ما يزيله ولو مثل لا ينجأ عنها

مسألة روي يونس بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا راثة ثلثة ايام فغوا من الحوض



[illegible]

والمعنى ان من لم يمسك كلبه فهو كافر  
عن زكريا بن ابي جابر  
والمعنى ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

والله اعلم

ما روي عن الصادق عليه السلام  
ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

والمعنى ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ابن جابر عن محمد بن عيسى عن غير واحد من اصحابنا  
ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

الحديث حتى قال ومنه في النكاح الاول  
ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

صلى الله عليه وآله قال ومنه في النكاح الاول  
ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

الثاني عشر في رواية عن الصادق عليه السلام  
ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر

ان من لم يمسك كلبه فهو كافر



الاخبار التي تضمنتها في الطب فلا يتناولها صريح من غير . ثم انما لم يمتد الا اذا كان في زمان  
 العادة او في زمانه فلهذا لم يمتد . اذا اراد ان يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا  
 مع عجز الهم في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 علم الحكيم في الحسب انما هو في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا  
 ما دام فان استعملت في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 والاحوط ان ذكره في النهاية فان كان ما ذكره علم الحكيم في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا  
 موضع لا تغافل عنه في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 ما رواه الحسن بن محبوب في كتابه في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا  
 انما هذا القول كان في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 فليحيط بكل صانع في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 عن الرضا قال الحافظ في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 هذه الوثيقة هي من زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 عن ابو عبد الله قال في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 المستقر في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 على ما هو في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 علامته في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 انما هذا القول في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 البصر في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 واعتنت في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 اشهر في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 حاز في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 اهلها في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 ونقلت في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 انما في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 قال في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه  
 عشر يوما في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه فلهذا لم يمتد في زمانه

[illegible]

معاون  
معاون

يومنا هذا يوم 2 ذوال شهر يوم 2 آخر وثالثه شيكايه فخره فخره الجميع ما قلها السبق انه كذا انفسل  
والناس والعشرين ما قلها يوم 2 ذوال شهر يوم 2 آخر وثالثه شيكايه فخره فخره الجميع ما قلها السبق انه كذا انفسل  
المختصة كذا انفسل يوم 2 ذوال شهر يوم 2 آخر وثالثه شيكايه فخره فخره الجميع ما قلها السبق انه كذا انفسل

والله

والكبر الاول يقوم برفع من اول الشهر لغيره فيعمل اجنه ما فعل السجدة الى اخر الحادى والعشرين  
ثم يغسل الجفص متصل بوضوءه في بعض ايام الصوم اكثر الجفص اجبا او لوقا كان جفصا  
والشكر بين العشرين يوم والضعف بها كان غلبا لان اكثر العيون لا يخلط بدم وان ذكر الوقت  
وليس له بعد فان ذكره اول جفصها اتمه فلا يشك ان السجدة ثم يغسل بعد ذلك الجفص وتصلى فيها بعد  
اعلم ما تعلمه السجدة اجبا او لا ذكره اخره جليله وما جليله جفصا فلا يشك ان غفستك الجفص في اخر  
وعلمت ما تعلمه السجدة اجبا وعاد وان لم يكن ذكرا او جفصا او اخره من ذلك الوقت الذي عرفته  
منه بذكره عن اهل الجفص جفصا معك وان لم يكن من غير فعل في الزمان شك في جفصه بغير ما فعله السجدة  
وان لم يخل في ذلك اخل جفصا في بعض ايام وعاداه فتكون في ان غفست الوقت والعد كان فالتكث  
في الشهر موقوفه الى الجفصه سابقين وبعض مشكوك فيه لان البعد يكون جفصا عشر وطه وعاشر  
وجفصا عشر يجفصل ما عشر طهر يسبقه لكنه غير معين الزمان ففعل في الشهر كله ما فعله السجدة  
وتغسل الجفص اخر الفات بعد لكل صلاة الى اخر الشهر ما لم تعلم وقتها ففعل في بعض ايام وعاشر  
ايام لا نه بعض الجفص في بعض ايام الفات وفي شقة الفات لا يقدح فيها الحاصل الا بعد ما فعله السجدة  
قال الشيخ في قوله في هذه الفات في الصلوة والعرف في كل شهر سبعة ايام وتغسل في الباقي ما فعله  
السجدة منه موقوف الى اول احوط الركعة واما الاحتكام في احوط الركعة لا يشك في الجفص في الصوم والصلوة  
وعليه الاجماع وروى القواد عن البرق انه قال لا يشك احد في ان احوط الركعة موقوف على فعله السجدة  
حبس اذا فعلت السجدة في ركعة الصلوة ومن لم يركب الا في ركعة الصلوة في ركعة غير ركعة  
وسواها ففعل في الصلوة وما روى بعض القصة التي عن ابي عبد الله قال قال النبي اركب ركعة من ركعتين  
فعل ان يغسل الشكر قال ففعل وان الصلوة مشروطة بالطهارة ولا تنقض الطهارة مع الجفص مستحسنة ولا  
يجع منها الطهارة لان الطهارة الواجب من طهارة الطهارة ولا تنقض الطهارة مع الجفص مستحسنة ولا  
وعليه الاجماع ولا الهلالة عند الجفص في جفصه في جفصه لكن يجوزها ان فمنها انك والله سبحانه وتعالى  
لا يرفع الحد في كل ركعة من ركعتين ولا يرفع الحد في كل ركعة من ركعتين ولا يرفع الحد في كل ركعة من ركعتين  
حاجه اما الفقد والكسر والصلو واجماع ولما روى عن النبي قال لا فعل الجفص الجفص لا يجزى لا يجزى  
الكلية من مجلسين يجوز في ركعة قال ابو جعفر اذا كان الرجل نائما في المسجد لم يركب ركعة او سجدة  
فاذا اجابته فليقم ولا يركب السجدة الا بما حتى خرج منه ففعل وكان الجفص اذا اصابه السجدة  
كله لا يركب ركعة السجدة ولا يركب ركعة السجدة ولا يركب ركعة السجدة ولا يركب ركعة السجدة  
الحاجه في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة  
والجفص في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة  
ومع الفات ان ابنه بن عمر بن عمر ذكر ما فعله الشيخ في ركعة السجدة في ركعة السجدة في ركعة السجدة

عاشر ما فعله  
وتغسل يوم بعد  
لم يركب ركعة  
الى اخر الحادى

وتصل

ولا

عمر

جعوم قال ساله كيف تميز الحايض ما خذ من السجدة لا تضع فيه فقال ان الحايض يسجد ان تسجد  
 بهما من غير ولا تسطع ان تخذ ما بين الاضمة حتى يخرج من بين يديه كونه يد عليه شمع لو حادته  
 أحد السجدين هل ينقض الوضوء من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين  
 معقودا ولا يمنع الاستنجاء لما اوتوا قالوا لا وفيه على موضع الا ان السجدة لا يكون الا في سجدة  
 مكة من غير السجدة عند الماء ولا كذا الحايض فانه لا يسجد لها الى الطهارة وقال ابن الحنفية ان  
 اضطر الحنفية الى الحايض لا يدخل السجدة اليها ما سجدت ولا تضع الحايض في السجدة لها ان تخذ ما خذ  
 الاصيل ويد على ذلك عند رواية عبد الله بن سنان قال سالنا ابا عبد الله عن الحنفية في الحايض يدان من السجدة  
 ايعضه يكون قال نعم ولكن لا يصح في السجدة وان الاجماع على تحريم قولها الاعراب سبيل منكون  
 واما الفجر محرم سجدته ويحرم عليها اقامة الفريضة هذا مذهب عليا كما في رواية الجمهور ويحرم فريضة الفجر  
 كله لما روي عن ابن عمر قال لا يقدر الفجر على جنب ولا حايض وهو السورة الفريضة الاربع التي تنقض  
 السجدة المولوية مما سجدت لك لوجوب السجدة والعزيمة الواجبة والجماع العبادي والارواح  
 من الفضل المستغنى عن اهل البيت من رواية زرارة وعبد بن جعفر وصلى عن ابي جعفر في الحايض  
 الحايض يتر أن يشاء قال نعم يشاء الا السجدة ويدك على ان الله على كل حال ولا ذنوبك في سجدة  
 الحنفية فيكون في طرف الحايض وان حدثها انما هو لما جاز ما هذا الا في موضع من السجدة الاصل  
 قوله فاما ما ليس منه ورواية ابن عمر قوله على الكوفة في سجدة الكلبين من سجدة الكلبين  
 منها موضع الدم وهو اجماع فاما الاسلام فاتفقوا على جواز الاستسقاء بما فوق السرة ورواية  
 واختلافوا في جواز الاستسقاء على الجنبين والذين على السجدة الا بامانة وذكرنا في الحنفية في السجدة  
 وقال علم الهند في شرح الوسايق انما لا يحل الاستسقاء الا بما فوق السرة وهو مذهب الجمهور في سجدة الكلبين  
 لنا قوله نعم فاعترضوا النشاف في المحض والحض موضع بعض كالمقبل والملك يحمل ما عدا ما لا يصل ولا يقا  
 المحض هو المحض لقوله نعم يسألونك عن المحض قال هو الذي في قوله واللائحة بش من المحض من سقاء كذا  
 فقوله لا سقاء في سجدة المحض معناه بل كالمقبول المحض من ذلك بقية في موضع المحض لكن يجب نزول  
 الحنفية على ما قلنا اما انما لا فلا في السجدة واللائحة فاما فلا في السجدة فاما فلا في السجدة فاما فلا في السجدة  
 المحض وهو منفي بالجماع ولا يلزم من نزوله على المحض الاضمة الاضمة اعترضوا النشاف في فضل الامر والدة  
 فينقض الاضمة وهو الواو والواو في موضع لا ينفق في الاضمة ولما ذكرنا في سجدة الكلبين من سجدة الكلبين  
 من كون اليد بعين الوضوء في السجدة في زمان الحنفية في السجدة في زمان الحنفية في السجدة في زمان الحنفية  
 اصنعوا النبي في كل شيء الا النكاح ورواه مسلم بن يزيد عن من طريق اصحابه اياه عبد الملك بن عمرو قال  
 سالنا ابا عبد الله عما اصحاب المرأة الحايض منها قال كل شيء عدا الفضل بعينه وعن هشام بن سالم عن ابي  
 عبد الله قال ما كان الا في سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين  
 قال نعم من البرق على ما يجر على السجدة في سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين  
 قال نعم من البرق على ما يجر على السجدة في سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين من سجدة الكلبين

منه

٥  
 قَالُوا سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ  
 عَمَّا يُشْرِكُونَ مَا لِلَّهِ شَيْءٌ  
 وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ

رسالة  
عبد الرحمن بن  
عبد الله بن  
عبد الرحمن بن  
عبد الرحمن بن  
عبد الرحمن بن

[illegible]



॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीकृष्णार्जुनसंवादे अर्जुनस्य  
 वचनम् ॥

في

[illegible]

[illegible]



ان يخرج منها فصلى الصلوة التي دخل وقتها وروى معمر بن يحيى قال سالت ابا جعفر  
عن رجلين يظهر عند العصر صلى الاول قال لا انما يصلي الصلوة التي ظهر بعد وروى  
روى عن ابي عبد الله قال اذا طهرت قبل العصر صلى الظهر وان طهرت في آخر وقت العصر  
روى الحلبي عن ابي عبد الله في المراهقة وقتها ومقتضى طهرها حتى تقومها الصلوة ويجزئ  
الوقت انما الله اية التي فاتها قال لا تكثرت فواتها وان كانت في وقتها وان كان في وقتها  
من اعلاه من اعلاه بانك المراهقة طهرت من جفها فافعل حتى يقول الكفاية الصلوة قد كانت  
مستقر بعد ما ان يكون وقت اذا صلى العصر تلك الساعة فلك قد فعلت وكان لا بد من ان  
العصر وما ذكره الجمهور من خمسة عشر ركعة وان كان لا يجزئ من ركعة ان يكون في الاجتهاد اعلى ان  
يخرج ذلك على الاستحباب وقد روى اخيه اهل البيت ما يما تله روى عن الحسن بن فضال ما ينسب  
عن ابي عبد الله الكافي عن ابي عبد الله قال اذا طهرت المراهقة قبل طلوع الفجر صلى المغرب والعشاء  
في ان نيتك من صلاتك الظهر والعصر ورواية اخرى عن ابي عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله في مثل ذلك  
عن ابن عباس في مثل ذلك لا ينبغي للفتنة الذي عول عليه ان المراهقة اذا طهرت بعد نوا الشمس قبل ان  
منه وبعده اتمام فانه يجزئ عليه ايضا الظهر اذا كان طهرها الى مغرب الشمس وقبول الشئ في الاقدام  
على وقتها العقلان يولن وهو واضح لكن هذا القول من ذلك على ان وقت الختان عند الاربعة  
ثم يخرج وقت الظهر من لا عدله وقد يخرج من هذا انه لا يوجب على المراهقة من صلاة الصلوة الا في وقتها  
ومنها وعرضت في الايمان بها ثم الذي يبين من هذه الاعمال ان المراهقة اذا طهرت من وقت الصلوة  
والصلوة قد فعلت والشرع في ذلك حتى دخل وقت اخرى لو فعلت الصلوة ولو كان قبل ذلك كان مطابقة  
لما دلوا عليه ما يقتضي من الصلوة اذا رأت الدم الا ما تمكنت من ذلك وان حال طهرها وانما هي  
وتعزل الخاضع كاعتكاف الجارية وجوب غسلها فجميع المسالك وقد سلف ما يراه ويدل  
ايضا قوله فتم ولا تغزى من حتى يظهر من قرا بالضعيف واما كونه مثل غسل الجنابة فالرغم مثل  
روى ابو بصير عن ابي عبد الله في رجل من الحسن بن علي بن ابي عبد الله قال اغتسل بدمه ارجل من ما  
وقد يبين انه يجزئ عليها الاستبراء اذا انقطع دمه دون العشرة ولا يجب له ان يقطع على الصلوة ما كان  
في ان الحصى لا يكون اكثر من عشرة ايام روى ذلك محمد بن مسلم عن ابي جعفر ومثل روى ما رواه عنه علي  
قال فان خرج الدم لم يظهر وان لم يخرج فقد طهرت لا يقال هذا يدل على وجوب الاستبراء في العشرة  
ايام وان كانت عادتها اقل من ذلك الا ان في الرواية لا تقول هذا ليس بانها فلتا من الاستبراء  
او هو بين لا يراه يمكن ان يكون شارة الى السبلة او الحيرة بل لا الاحابث الا انه على هذا الاعتقاد  
عند انقضائها وقد سلف ويجزئ من البتة لا من عبادته في بقية الاثنية وسلف حكمها وقد سلف  
فمنه في ذلك في غسل الجنابة ويجزئ من غسلها ما يستر عن الاعانة في غسلها ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
في غسلها ما يستر عن الاعانة في غسلها ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر في غسلها ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر













[illegible]

عائیه

ام حلا وعند انفسها يخرج

دا طافلا بنتا

۱۱- شتر بیاید علی ملک از هند آمد

انفاس بران انفاس حیضه و نوید فلک داد واد و نر این بقدر

عن امرأة ولدت فوات الدم البر ما كانت ترى ذرا " جرد أيام فرغها ثم استقبل به ياد ناب

لرب ما حببنا قلبك عندك حلوة وان شئت منقر فليتحايم يصل ولو ميل قلدهم الف

تستظهر يوم ايومين قلنا هـ: تنقب ختلا بحب عوايد الناس في عالمها مع بسطهم في القفا

عضو القومۃ ثم صدر من اذنه في وعي امانته اكثر النفوس بحكم الطهر ولوطن جيلان

الحيض لا تتغير النفاس لم يفضل بينهما وهو اقرب غريب اذا رأت عقيب الولادة ولو لحظة

فَوَيْفَاسَ فَإِنْ انْقَطَعَ اعْتَسَلْتُ وَصَلْتُ وَجِئْتُ لِمَا عَادَ بِي الْعَاشِرُ أَوْ قَبْلَهُ كَانَ الْعَابِدُ لِقَاسِمَا

وما بينهما من البقايا فاسداً ١٠٠ وما بينهما من البقايا فاسداً ١٠٠

بالدم ولم يحصل له لوم زنا  
العاشرة: إذا نفّس لأمه لدم ثم إن استمر ما رآه الله

بعد العاشرة ثلاثا فهو حيض وإن رآه أقل فهو استحاضه ولوعاد قبل العشر الثانية ما يتم به

ثُمَّ قَالَ لِنَابِرٍ وَابْنِ يُولُسَ كَانَ الدَّمُ حَيًّا وَابْيَضًا بَيْنَهُمَا اَيْضًا وَانْضَرَطْنَا نَوَالِي التَّلَاحِلِ هُوَ امْتِحَانُ  
الْغَايَةِ لِنَابِرٍ كَانَالِ ابْنِ يُولُسَ قَتَلَ مَوْبِقًا لَمْ يَلْقَ اَوْجَحَةً فَاُتِيَ بِرَأْسِهَا وَفَعَلَتْ كَمَا نَالَهُ

مضاعف الرواية ما مثله وفي القتل الآخر استخاضت لو كانت عاتقها في الصفحة

من كل شهر ونفت طهرت مهر امين او مراد ايم اسخفت رجعت الى عادتها في الحبس ولم يقبل

بغير الظاهر

ولاده وفيما راسه بعلته : اول يرد مشاهدا حاييل ولا يصح له شمس مع جبل ولا سبر  
انقضاء ارض الجسد انما القياس في وصفه العجيب والى ما ذكرناه من انقضاء اسنان فقال

اعتما انانے فعلت عشره و لو كان ما بين الولادتين عشرة او اكثر ولا يرجع المقام مع تجاوز

الدم إلى عادة في الحوض ولا إلى عادة لتأكل بل يحبل عشرة نفاسا وما زاد استحضاره حق يستوفى

بعضهم وهو أقل الظفر في رواية يجلس مثل الأيام أمها واغتصها وحالتها واستطهر من قبل ذلك والرواية

صغيرة السند شاذة مسند له والنفسا كالحائض بما يحرم عليها ويؤثر لئلا يره في البسوة  
وعنه قال في النهاية واليه اوه من نفسها العبداء في ذنوبهم وغدا اول

بسم الله الرحمن الرحيم

كفعل الحاضر وهو مذهب العلماء كافة ويؤيده الأحاديث التي سلفت في ذكر النقاس والشيخ النفسا  
الصافي يحرر الفضل بل لا بد من وضوء وانحد : فيه كرامة الحاضر وهي مخيرة في تقديم الوضوء على  
الغسل ونافيه واستقدم الفضل فيه قال في البسوط وقال في الجبل يوجب تقديم الوضوء في غسل الحاضر و  
النقاس على الغسل وكذلك قال الراوندى في الرابع لنا رواية محمد بن أبي عمير عن حماد أو غيره عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال في كل غسل وضوء والغسل الجنبان ولا يمكن حمل الغظير على ظاهرها فحمل على أقرب حروف  
الصفات احتمل أنها رومع والمغيرة يحمل القبل والبعده لأن القدر المتفق عليه حصول الطهارة به  
ومع لنا وجهان في البعيد وعدل النص على وجوب أحدهما يتحقق التحير أما استحباب التقديم فرواية ابن أبي عمير  
أيضا عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال في كل غسل قبله وضوء والغسل الجنبان ولا يقوى الرواية  
أن يكون محجة في الوجوب فاتصر على الاستحباب الخامس غسل الأقدام والقرح وأمور أربعة  
الأول الاحتضار مسئلة استئصال القبلة باليت ولجب على الحوط القلوبين هذا مذهب الغيبة  
عليه الرحمة وسئل ما روى عن علي عليه السلام قال دخل رسول الله صلى الله عليه واله على رجل من ولد  
عبد المطلب وهو في السوق وقد وجهه في غير القبلة قال وجهوه إلى القبلة فانكم إذا فعلتم ذلك أقبلت  
عليه الملائكة وروى يعقوب بن حماد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت قال يستقبل بإحدى  
أيديه وعن سليمان بن خالد عنه قال إذا مات للمسلمة ميت فمحوه عما للقبلة من جهة القبلة فمحوه عن القبلة ولا تترك  
المسلمين مسمية في الأحباب والتابعين وظاهرها الوجوب وقال الشيخ في الخلاف يستحب أن يستقبل  
القبلة وهو مذهب الجمهور خلا سعيد بن المسيب فانه يظنه وأعلم أن ما استدلل لنا به على الوجه  
ضعيف ولأن التحليل في الرواية كالقرينة الدالة على الفضيلة مع أنه أمر في واقعة معينة فلا بد من  
العموم والأخبار لاخر المقتولة عن أهل البيت ضعيفة السند لا يبلغ أن تكون محجة في الوجوب فاذن  
ما ذكره الشيخ أولى لأن استقبال القبلة في مواطن الأدعية والاستجمام حسن على كل حال وإنما قلنا أنه  
الوجوب لأن معه يحصل احتياط في البعيد واستطهارة في البراءة وقد عرفت أنه لا يستقبل إلا بيمينه  
باطن قد عرفت أنه لا يستقبل إلى القبلة ويلقى على ظهره وهو مذهب علماء اثنى اجمع وقال الشافعي إن كان الموم  
صفا كما قلناه وإن كان واسعا اصحح على جنبه الأيمن وجهه إلى القبلة كما يفعل به في الذن لنا  
رواه ابن السكيت عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال يستقبل بوجهه القبلة ويجعل باطن قدميه  
مما يلي القبلة ثم للسنون نقلا إلى مصلاه ويلقبه الشهادتين ولا قرار بالأشعة عليهم السلام  
وكلمات الفرج بليقنا بالسهوة روى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال في العصر على الموم  
مونة وقربة قرب إلى الصلح الذي كان يصلي فيه وكان ملوطين الصلوة مظنة وهو مقام استجمام  
الحج عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا حضرت للقبول انعمت فلقنت شهادة ألا اله إلا الله  
محمد أحمد ورسوله وروى أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال لو أدركت عكرمة عند الوفا  
لعلمت كلمات يسقم قلت جعلت فداك وما تلك الكلمات قال هو أنتم عليه فلقنوا موتاكم

عند الموت شهادة لا اله الا الله والولاية وروى زرارة عن جعفر بن محمد عليه السلام كذا روى جعفر بن محمد عليه السلام  
وروى زرارة عن جعفر بن محمد عليه السلام قال ادركت الرجل عند الترفع فلقه كلمات الفرج عليه السلام  
الله العظيم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين  
وما فيهن وما تحتهن ورب العرش العظيم وبحمد الله رب العالمين فاذا قالها قال ذهب قلبه ما  
باس ولا يحزن ولا يفتن على شيء من اعضائها ان حركها ولا ينظر له الجزع عليه لئلا يضعف  
فيكون اعانه على موته ونفرا عنه القرآن روى سليمان الجعفي قال رأت بالبحر علي عليه السلام  
يقول لا اله الا الله ثم باي فاقه عند راسه الصافات والصفات صفاتي ليس بها فقر ولا ما بلغ اقم اشد  
خلقا ام من خلقنا فقه الفقه فلما سجد وضعا اقبل عليه يقول بن جعفر فقال له كننا نعهد اليك انك اذا اتيت  
بقدر خلقنا عندك حين يموت بامر الصافات فقال باي فاقه عند موته عليه السلام فقال لا اله الا الله  
راحتة وقال الحمد ابن حنبل النخعي يقر عند القرآن ليخفف عنه بقرآنه فقرأ القرآن وفاقه الكتاب وكل  
ذلك حسن عندنا واعلم ان تلاوة القرآن مستحبة قبل خروج روحه عليه السلام روى جعفر بن محمد عليه السلام  
استدعى ابا عنه عليه السلام وان اجلس عنده يطبق فيه اذا مات ويغشى ثوب روى احمد بن محمد بن  
سديد بن ابي اسحاق قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا حضرتم موتاكم فاغشوا البصر فان البصر  
يسمع وقولوا خيرا فانه يوم من علم ما قال اهايت وروى ابن عمر قال الولاء اذا رأت روح قد بلغت  
في قعر كفك اليقين على جبهته واليدى تحت ذقني واغضيت ولا ترفع يدي ولا تطوف به ويرد على حاله  
فيمسك من طريق الاصحاب ما رواه ابو الحسن قال حضرت موت اسمعيل بن جعفر عليه السلام وابوه  
جالس عنده فلما حضر الموت سد عليه وعصر وعطى عليه اللحف وشبه روى زرارة فاستل  
وتمت يده الى جنبه وسافاه ان كانتا منقبضتين ولم يمتعا ذكر ذلك الشيخان وابن الجوزي ولم  
اعلم ذلك نقلا عن اهل البيت عليهم السلام ولعل ذلك ليكون الطمع للغسل واسهل للدع  
هم وليس عنده انات ليدلوا ذكر ذلك الشيخان روى سهل بن زياد عن عثمان بن عيسى عن  
علي بن ابي اسحاق قال لما قبض عليه السلام امر ابو جعفر عليه السلام بالبراق في البيت الذي  
ليسه حتى قبض ابو عبد الله عليه السلام امر ابو الحسن عليه السلام بمثل ذلك في بيت ابو عبد الله عليه السلام  
سهل وضعف وثمان بن عيسى واقفي والرواية حكاية حال فهي باقطة لكنه فعل حسن قال  
الشيخان ليس عنده الى الصباح وهو حسن ايضا لان على السراج غائبا الصباح مسئل  
ويكون عنده من يذكر الله سبحانه ولا يترك وحده الا لعل الشيطان يخرج منه مسئل ويعلم  
للمؤمن بموته وهو اختيار الشيخ وبعده قال احمد وقال الشيخ في الخلاف فاما لئلا تداعف  
نضا وقال الشافعي يكره وقال ابو حنيفة لا بائر لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه واله لا يموت منكم احدا  
اذموت عن ابن عمر انه قال لما نفي اليه رافع ابن خديج قال ما تريدون ان يصنعوا قال  
يجب حتى يرسل الى فدا والقرابات بالمدينة لشهدوا اخبارته قال نعم ومن طريق الامام

ما رواه الحسن بن محبوب عن أبي ولادة عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ينبغي  
لأولاد النسيان بوزن الأخوان الميت بموتهم في الدنيا <sup>وأيضا</sup> وفيه تنقوص  
لهم في كتبهم الأجر والميت لا يستغفار ويكسب قوت خيرا <sup>أو</sup> كسب عود <sup>أو</sup> قاز <sup>أو</sup> زان <sup>أو</sup> باسر <sup>أو</sup> باسر  
فيمن من الأولاد الشاة أياها وخلوه من منع شرعي مسئلة ويجعل خيمه مع <sup>أو</sup> مع لا يشبهه <sup>أو</sup> لا يشبهه  
مع تنقوص مودة فجعله لا يلاحظه إن <sup>أو</sup> عسر وهو إجماع أهل الجاهل بقوله <sup>أو</sup> بسلام لا ينبغي لمجفقه <sup>أو</sup> بسلام  
أن يحبس بين ظهراني أهله ومن طريق <sup>أو</sup> ما ما روى الكوفي عن <sup>أو</sup> د <sup>أو</sup> حليد السلم قال قال  
الله صلى الله عليه وآله والمأذونات الميت أول النهار فلا يقبل إلا في قبره ومن طريق آخر عنه عليه السلام  
رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تنظر موتاكم طلوع الشمس ولا غروبها <sup>أو</sup> ١٠١ <sup>أو</sup> صاحبهم <sup>أو</sup> صاحبهم  
الله ويجب التبرع بهم مع الاشتباه حتى يظهر علاما <sup>أو</sup> ١٠٢ <sup>أو</sup> وهو أجماع <sup>أو</sup> يعارض على قبل  
للسلم روى أحمد بن عبد الحاق قال قال أبو عبد <sup>أو</sup> ١٠٣ <sup>أو</sup> بته <sup>أو</sup> من الأجر  
والصديق والبطون وللهدوم والدفن وفي رواية <sup>أو</sup> ١٠٤ <sup>أو</sup> رزق <sup>أو</sup> رزق الله عليه السلام كيف  
يستر الغرق قال يترك ثلثة أيام قبل أن يدفن <sup>أو</sup> ١٠٥ <sup>أو</sup> فصل <sup>أو</sup> وبدن وكذلك حبس الصاعقه  
فراجل أن مات ولم يموت وكذا في رواية <sup>أو</sup> ١٠٦ <sup>أو</sup> ابن مسعود <sup>أو</sup> وروى عن ابن عباس عن النبي  
بالغزو والصديق ثلثة أيام لا يجمع شديدا <sup>أو</sup> ١٠٧ <sup>أو</sup> في الصلاة <sup>أو</sup> في الصلاة  
أصحابا ظلمهم دون كبر لصيا فقال نعم <sup>أو</sup> ١٠٨ <sup>أو</sup> في الصلاة <sup>أو</sup> في الصلاة  
يترك على حبة أكثر من ثلثة أيام هذا <sup>أو</sup> ١٠٩ <sup>أو</sup> في الصلاة <sup>أو</sup> في الصلاة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تقرب المصوب بعد ثلثة أيام حتى يترك <sup>أو</sup> ١١٠ <sup>أو</sup> ويدبر  
ويكره أن يجسر الميت جنب أو يفاضل هذا الحكم وهو مقدم في ترتيب ما وضع عليه  
فأعاد الكتاب من البدء في كل قسم بالوجب وأتباعه بالندب <sup>أو</sup> ١١١ <sup>أو</sup> فاقترع <sup>أو</sup> فاقترع  
هذا الحكم ويكرهه ذلك قال أهل العلم روى بولس بن يعقوب <sup>أو</sup> ١١٢ <sup>أو</sup> السلم قال  
لا يجسر الجاني الميت كمال الجنب عند التلفن ولا بأس أن يلبا غسله رسول <sup>أو</sup> ١١٣ <sup>أو</sup> في الصلاة  
من إلى حرمه قلت لأبي الحسن المومنة فعد عند داس الرض وهو حاضر في حال الموت فقال لا بأس  
أن يرضه وإذا خافوا عليه وقرو ذلك فلتع عنه وعن قبره فإن للذكر أن يلبسك والحرمة إذا  
ولن تضعف مندها فإن قوى الفضل يكرهه ذلك وقيل لا يترك على بطنه حديثا <sup>أو</sup> ١١٤ <sup>أو</sup> فاقترع  
قيل لا بأس ببيت من أهل البيت به يقل بل ذلك ذكر الشيخان وجماعة من أصحاب وقال الشيخ في  
التحذير معناه ذلك مذكرة قال ابن الجوزي يضع على بطنه شيئا منع من ربه أو حائل  
غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه فدفعه فصر على الكفاية وهو مذموم العلماء كذا في <sup>أو</sup> ١١٥ <sup>أو</sup> في الصلاة  
به إلا ما بذلك لرواية غياث عن جعفر عن أبي عن علي عليه السلام قال يغسل الميت ولا يغسل به  
غياث يرى كنهه فقتر فالزوج الحق بن عيسى لرواية أصح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فإني أفتيكم

بأن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون

فإن الله تعالى قد خلقكم من طين

وعلمكم ما لا تعلمون



اغسله

على الترتيب

اخرى بها كذا

ودبرها كذا من غير غسل

الثالث من غير غسل

لحمه فلو كان عليه فوطي لم يغسل

قال اربابنا لم يمتدحون عليه فوطي فلو اغسل فوطيه

فغسله من غير فوطي وقالوا لا يغسلون غسله وان كان عليه فوطي

بل هو المرفوع حتى يغسله من الترتيب غسل الواجب علينا

بداها بالترتيب ثم في الجسد وهو اتفاق فقهاء اهل البيت عليهم السلام

وقال الباقر في الاستحباب نأرووه غسلها فوف بغيره قال للشافعية بذلك

مما سنها ومن طريق الاا اهل البيت عليهم السلام واداه الكاوي ويحكي عن عبد الله

ع قال اذا دمت غسل الميت فاجعل بينك وبينه رداءا من غير رداءا من غير رداءا

ثم تبليه بكفه ويغسل ثلث خرافات بالسدوم ثم سامر جسدك وادبع بغيره لا بين ثم اغسل بلك

من تحت الجواب الذي على فوطيه وادخله من غير فوطيه فادخله من غير فوطيه

واغسله من غير فوطيه وكذا في ربي من حوطه ثم اغسله واغسله من غير فوطيه

من ثلث من غير فوطيه فوطيه من غير فوطيه فوطيه من غير فوطيه

فكونوا اجابوا لا فوطيه وجوب الترتيب في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة فثبت هذا ما روى عن ابي بصير عن

الخبر

١. فبذلك روي عن أبيه عليه السلام في بعض النسخ: "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٢. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٣. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٤. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٥. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٦. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٧. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٨. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ٩. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في  
 ١٠. قوله "ويعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في" أي: يعرض الحرام مع عدم ما خلا فائدة في

بغير الماء فتجبر مسئلة وسئل القائل سائل اوله ان اوضح المسئلة علمه بغير ماء  
 في الغلبة في هذا الكلام حذف بقدره على شيء من رفع وحذف الموصوف كشيء الكلام الغريب و  
 انما السخف المرتفع مثلا يرجع اليه ما افضل قال في المصنف طبع على ما جاء من زيادة و  
 طهره ليعتد به في الميثاق واما الاستقبال في الغسل هو اتفاق اهل العلم لكم عند استقبال  
 ياتى فلهذا يكون وجبه لا القبله بذلك عليه من ان في اهل البيت عليهم السلام روايات في هذا  
 الكاظم عن ابي عبد الله عليه السلام من غسل الميت قال استقبال باطن قدميه القبله حتى يكون  
 مستقبل القبلة مسئلة وبقوة جيبه وبتزج فوير تحت ذكرك الشئ والعلل ذلك للماء  
 من يديه وكذا استحباب حله من اسفله لئلا يكون فيه ما يلحق اعلاه بديه ولا يقال في يوم لوض  
 من تحت حاسته لان ان يكون هذا الكيفية لانا نقول العلم بحله من القباسته منعذد عليه النظر بالحق  
 موجودة او لا في من ثمانية ذلك صواب عند خروج المروج ولما كان ذلك غالبا استحباب لشبان  
 استعملوا في الماء شئ لم يقدروه الله بان قال يعقوب جيبه او غرض ليسه عليه ولعل ذلك  
 لم يكن ما ليس به حورية ولا قربان في ذلك اذا اريد من عودته في حال الفصل ثم يترجى  
 الفصل من اسفله وفي ذلك رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثم يحرق القبر  
 اذا فقس سله وبتزج من يديه مسئلة وبتزج جيبه هذا مذهب الجميع لان النظر في العود  
 حرام لم لو كان الفاسد من لا يصير مقبلا هو نفسه كف بصره عن العورة تحت الصلاة في  
 والغسل يجب لان الفرض هو ان لا يصر اذا امكن من دون السقم يجب لكن لا يحوط  
 ليحصل الامن من ذلك الطمع والعقله قال الشيخ في البسوط في قبضه ويترك على عورته ما لا  
 وكذا في النهاية وقال في الخلاف لا يجوز غسله عريان مستورا العورة اما بقبضه او بغير القبض  
 ويترك على عورته مرة ومعنى قوله رحمه الله بقبضه ان يخرج بديه من القبض ويجده فحدها  
 مستورا ويجده على عورته ويجوز ساقه فيصير كما العار عن العارى روى في نسخة قال  
 كان عليه قبض فخرج بديه منه واجمعه على عورته وارفعه من رجله لوجه الكربة وقال  
 بغسل في قميص كما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وقال في البسوط في قبضه عريان مستورا العورة  
 جواز الامر من لكن يغسل عريان مستورا العورة جزة افضل اما الجواز فداؤه الفقرين  
 عن همام بن سالم عن سليمان بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت قال  
 بما هو صدق واغسل جسمه كله وغسل الخزي بما وكافور ثم غسل الخزي بما وكافور فاما  
 عليه حين يغسله قال انما استطعت ان يكون عليه قبض اغسل من تحت القبض وما رواه يعقوب  
 فغط من العبد الصالح قال لا يغسل الا في قبض يدخل رجل يد وصب عليه من فوقه ويحب  
 شي من سدر وثني من كافور ولا يغسله الا ان يخاف شيئا فيجوز مسح او فقام من غير ان  
 يغسل الذي غسله به قبل ان يغسله الا لا يغسل ثلاث مرات وعن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام

يجز

إذا ردت في الإتيان بالبركة...  
أمكن للنظر...  
وأما...  
من ذلك...  
وهذه...  
يرغب...  
قال أصحاب...  
ليست...  
عن صاحب...  
للخلاف...  
يؤيد...  
ويعمل...  
ثالث...  
ومن ذلك...  
بالسنة...  
لشقة...  
الكاهل...  
وضعهما...  
المقصود...  
خلو...  
وهو...  
كلغة...  
المضرب...  
غير...  
قال...  
حيث...  
أحد...  
والآخر...  
لم يطل...

سمي بالاصل في قوله رواية ادهلي والعمري ان جندار بن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 قال ان هذا شيخ بعد غسلة فاعسل الذي بداه وتعد الغسل في ذلك كغسل المرتضى رحمة  
 في شرح الرسالة ولغير صاحبنا الشيخ الدجند بالعود ولا يغير عند الغسل في شعبة لغتها لنا  
 انما في شعبة عبادته يتوقف ثبوتها على دلالة الترجع وشذوذها لا قال ذلك لدفع الراجح  
 لكن كونه لا ناقل قول ليس الرخصة دائمة مع كل ميت وكان ذلك قد يرد في بعض وكما قد عتار عن  
 الصوري في الاطياب واما ما يورد في رواية جندار مسلم عن عبد الله قال قال امير المؤمنين عليه  
 السلام لا بالكافور قال انبت بئر الحمر وعن بعض عن الباقر عليه السلام  
 موتا كما اننا نرى اهل البيت غسلوا في كل يوم من غسلات بل  
 لا تحب وهو من غسلات  
 ما روى من طريق اهل البيت عليه  
 كيف يغسل قال مثل الظاهر وكذا في من الجنب اما يغسل غسلا واحدا وما روى زاده عن ابي  
 وابو بصير عن احمد في الجنب اذا مات قال ليس عليه غسل واحد وفي رواية العيص عن ابي  
 يغسل غسل الجنازة ثم يغسل غسل الميت قال الشيخ في الاستبصار يمكن ان يكون الامر بالغسل بعد غسل  
 للغسل الجنازة الميت وقد روى ذلك العيص في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات  
 الجنب غسل غسلا واحدا ثم اغسل بعد ذلك وقد قيل لا يموت ميت وهو جنب وصحة ذلك لا  
 انه يفي النجاسة التي خلق منها على ما روى في الحديث ان يغسل تحت سقف وفي رواية احمد وروى  
 ابو داود باسناده قال اوصي الضحان اذا هاء سالما اذا اغسلته فاجعل يمينه في السماستة او في  
 عاتية قالت يا ابا رسول الله صلى الله عليه واله يغسل البنت فجلنا بينها وبين السقف  
 واما الحكمة كراهية ان يقال السماستة الميت ومن طريق اهل البيت عليه السلام ما رواه علي بن رجب  
 عن اخيه موسى قال سئلت عن الميت يغسل في القضاة قال قال لا بأس وان لم يستقر فواجب ان يرد في  
 طمحة ابن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام ان اياه كان يحب ان يجلس بين الميت وبين السماستة فيغسل  
 غسل وطمحة ابن زيد هذا يبرى لكن يجزى رواية برواية علي بن جعفر واتفق اصحابه من قبل  
 يغسل الميت بتعد اطل في كل غسل كالحب لما روى عنهم عليه السلام ان غسل الميت كغسل الجنازة  
 والوجه البقاء بكل غسل من غير تقدير لثاوية جندار بن الحسن الصفا قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام  
 كره حلال الماء الذي يغسل به الميت كما روى ان الحائض يغسل بتعد اطل في كل ميت حدث وقع حدث  
 في ابي محمد ان شاء الله ولا ان العبد يرد بما قصير عن الفقه اذ القاصد لا انقاء من كسبه  
 ان يكره الله سبحانه عند غسله ويتأكد بالدعاء والمأثور رواه سعد الاسكاف عن ابي جعفر عليه السلام  
 قال يا مومن يغسل مومنا فقال اذ قلبه اللهم هذا يد عبدك المومن وقد اخرجت روحه منه  
 وفقدت منها افغفوا عفون الاغفر الله له ودفن سنة الى الكابر مر قال الشيخ في الجمل يستحب

من  
فيما جعل لي يكون عليه ما يشاء

أما إذا كان عليه ما يشاء

تكون له سنة الله في الدين ما لم يكن من عند يده

بأنه لا يملك أن يغير ما شاء الله من شيء إلا بما يشاء الله

لأنه لا يملك أن يغير ما شاء الله من شيء إلا بما يشاء الله

هذا يدل على رفع الخطيئة عن المؤمنين والفضل ان تقف من جانب البيت ولا يركب وهذا هو

يعتد لو رآه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال ولا يجعله بين يديه في عسفه بل تقف من جانبه

يلتزم ان لا يخبر الناس بما رأى مكره دوى متدين خريف عن أبي جعفر عليه السلام قال من ضل عن مسالكنا

في الامانة فغفر له فقلت كيف يؤدى فيه الامانة قال لا يجسر على ان يفتن الناس ولا يفتنهم ولا يفتن

لانهم ما مستغفروا فنجبوا ليون من ضعفه فله هذه الفتنة الشين لما دواه سلمه اناس من

خلافه عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا غفل جفلة موضع القتل تجاه القبلة ويكشف ثوبه

بعد غسله وقبل تكفيله وهو اجام ولما دواه اليه عن أبي عبد الله عليه السلام قال فاذا فرغت من

ثلاث غسلات جعلته في قبره بفقته وكان ذلك بحفظ الكفن من البلل الثلث من

العفن اليه مع الدفن ثم قال فاعلم ان الخلاف في الخلاف لا يجزئ

في حال غسله وهو مكبر وضار

ويؤيد عمر ابن ابي عثمان النواقي

ولا يعلم مفضلا في رواية العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال افتدوا بعمر بن الخطاب عن أبي جعفر

قال الشيخ في الاستبصار هذا موافق للعامة وسأقول ليس العمل بهذه الاخبار بعيدا

لا مع كثرة تبليها في القبر بل ان يعمل بما ذكره الشيخ من حجب ذلك والافقار على ما ينبغي

على عنوانه فمسئلة في حجب القار وتحويل شعرة وهو اجام فها هنا في احد قول في التا

هو مباح لنا ما وجدنا في كفته فلا معنى لقص شاربه ولظفاره مع القول بدفعها

ويؤيد ذلك ما وجدنا في بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تمس من البيت

شعر ولا ظفر ان سقط فترى فاجعله في كفته وكل حلق ناسه قال في الخلاف هو مكره

وبدعة وهو قول اهل العلم الا الشافعي في احد قوليه وكذا قال في حلق شعر العانة ولا يبطئ

النياب واستدل على الجمع باجماع القرية وقال في الخلاف ولا يجوز تسريح الخبيبة والذرية

في ذلك كله لكرامته لان التكليف المختص بالبيت موقوف على الامانة الشرعية وحيث لا

امانة فلا تكليف وحيث لا منع فلا تجرم ولو اجمعت بقوله عليه السلام اخلوا بمواثيقكم ما نفعكم

الحكمة فكل ذلك منسوبة في البيت فإذا بعد رتبة النبي صلى الله عليه واله من بيت النبي صلى الله عليه واله  
بما فيه مسئلة ويكره إرسال ماء الغسل في الكفن ولا بأس بالماء الوضوء هذا مذهب الحنفية  
انما هم ويؤيد ما رواه محمد بن الحسن الصفار قال كتب إلى أبي محمد عليه السلام هل يصل البيت  
ماؤه الذي نصب اليه يدخل إلى الكفن فوقع يكون ذلك في ثلاث الكفن قالوا  
سؤر وقص وإذا هذا مذهبهم فمما أجمع خلاصة ما في إقتضائه ثوب وله وما زاد مستحبا  
وقال الشافعي والجب ما يورى به مؤنة واستحق الثاقي ثلثة رديج فيها ادراجا العرف  
مبصر ولا عمامة واستحق الجنب ثلثة أثواب ازار وثباصا ولقافة واجاز لا تقصا على ثوبين  
وقال ابن الجبيل لا بأس أن يكون الكفن ثلثة أثواب مخرج فيها الدرية او ثوبين وقصا وان  
العود الثلاثة واثواب الواحد اذا كان مجمع لايت وان كان صغيرا استبره العوزة لنا ما روى  
ان النبي صلى الله عليه واله ثلثة كفن في ثلثة أثواب بخير يؤيد وما رواه ابن القطر ان رسول الله صلى  
الله عليه واله كفن في ثوبين لا أصحاب ما رواه ابن أبي بكير عن زاذ عن أبي عبد الله  
قال كفن رسول الله صلى الله عليه واله في ثلثة أثواب ثوبين محولين وثوب جرة بمسح جرة  
اختلفت الاصحاب في القيص فاجبه الشبان وعلم القصة في الصباح والوجه ما ذكره ابن الجبيل  
الجبيل في الاثواب الثلاثة يدرج فيها الثلاث والقبص من ثوبين ثلثة اثواب  
غير زوجين ثلثة الجبيل روى زاذ عن أبي جعفر قال الكفن للفرس ثلثة أثواب تام لا اقل منه  
يورى به جدي كله فاذا فقه سنة حتى تبلغ خمسة فاذا فقه سنة والعامة سنة وعن محمد بن  
عن اسير قال قالت ابنت الحسن عليه السلام عن الشاب التي يصلح للرجل بها كفن بها قال الحب ذلك  
بعض قصا قالت يدرج في ثلثة أثواب قال لا بأس به والقبص لا بأس به الا يقال عدت عاثة  
رسول الله صلى الله عليه واله ثلثة كفن في ثلثة أثواب ليس فيها ثوب بل ثلثة ثوبين  
انه عليه السلام كفن في قبص والبرج خمسة لانه ثبت فيكون اربع من ثلثة وكان الرجل اقرب  
معرفة كفن الرجل من المرأة لا شغل النساء بالمصيبة ومباشرة الرجال الحجاب واللبت ومع الضم  
يجري للفاقة الواحد كذا قال ابن الجبيل وعلم الهدى في شرح الراسا لا يدخل خردية في  
على المحزن وكان مع عدم الكفن يدرج عاذا بالاقصا على بعض ما روى وقولنا مما يجوز في  
فقد عرفت ان الثوب لا يطلق بالعرف الا على المنسوج اما الجلود فلا تسمى الثوب والصوف قال ابن  
ولا يكفن في الثوب ولست ادرى من ذلك ما نفا وهو من الثياب المعصية اجماع الظانين العلماء لا ندم  
لما لا الغير فيكون حراما والخبر وهو اجماع الاصح سواء كانت الميت رجلا او امرأة وكره من  
عدهم ذلك ولم يجره لنا اعراض الصحابة والتابعين عن التكفن به فلا نرا خلاصا لما  
فيه ويؤيد ما رواه حسين بن راشد قال سالت عن ثياب تعلى البصر على عن غضب  
من قور وقطل هل يصلح ان كفن فيها اللون قال اذا كان القطع اكثر من القرن لا بأس به وجعل

انه شرط في رفع اليدين ان يكون القطن الذي يعلو منه اليدان الفضة فاما خبر الرواية وان كان  
 المسلول فيها صحيحا فان عمل الاصحاب على صحة هذا  
 رواية يصح بالعصب وهو ثبت باليمن مسئلة اساسا  
 اختيار الشيخ في العمل وقال في الخلاف المبرور وهو احدوني انما يصح في تلاحق اليدين  
 الفضة وانما لا ينعط به الميت بعدهم ذكره في المفيد في الاعلام وافضل من ذلك ان بعد من قبل  
 واكمل منه ومن ثلثة عشر دهما وثلاث روي سهل بن زياد عن ابن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال اقل ما يجرى من الكافور ثلث مثقال وروي الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال الفضل من الكافور في اربعة مثاقيل وفي رواية عن ابن ابراهيم رخصة للخط ثلثة عشر مثقالا  
 وثلثة اكثر وفي الروايات كلها ضعف لان سهلا ضعف والحسن بن محمد واقفي ودلالة  
 على ابن ابراهيم مقطوعة فانما الواجب لا قضاء على ما يحصل من الامثال ويجعل ما ذكره على التقد  
 مسئلة ويشترط طهارة الكفان وهو اجماع ولا بد ولو لم يجرها خاصة بعد التمكن وجب  
 في التمكن اولى وغسل اللثة واليدين وتكفينا كغسل الرجل وتكفينا مستويان في الغسل  
 واجب وان وقع الاختلاف في شيء من هذه الواجبات على ما سياتي لان الاوامر الدالة على ما ساقطه  
 فيما تناول الرجل باطلا فمما يتناول اللثة والطفل المستنقاة استحب ان يراى الرجل جرد  
 يمينه عن يمينه عن طهارة بالذهب المحرم من الخمر وهو الخمين والزيفر وبينه من يمينه الى اليمن  
 وغيره من مستوي الى العبر هو ما جاء في الروايات وهذا ذهب علماءنا وانكها من عداهم لنا ما رواه  
 ابو جعفر الاصبغى قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول كف يمينك بيمينك الله في ثلثة اوتار  
 برودة احر وتوابع ابيض من محاذين وقال الخزاز في كفايته كف يمينك بيمينك يداك  
 جردت على ابي عبد الله عليه السلام كف يمينك في يداك قال ذكرها الشيخان وسوى الله عليه السلام  
 كف في يده فقال قلت بالبرد فكيف لم يكفوه فيه لان رواية الاشبات اولى من النقيض  
 البرد الذي يدنيه اليه والذي كف فيه وانما شرطناه لا يكون طهارة بالذهب ولا باليمن  
 يصح غير ملدون فيه وقد ذكر الفتوى بذلك الشيخ مسئلة وخرقة تشد فخره قال الشيخ  
 يمكن طوله ثلثة اذرع ونصف في عرض ثلثة شبر ونصف وفي يمينه ثلثة شبر ونصف  
 لها شدة بالبعد نحو الدبر قطعنا على اللد اكبر ثم يخرج طرفها من تحت رجله الى الجاهن  
 ونعبر ما في الموضع الذي شد فيه واستخرج احد ذلك في اللثة دون الرجل النان الوبره انما  
 ذلك في اللثة موجود في الرجل ويؤيد ما روي عن اهل البيت عليهم السلام من ذلك رواية معوية  
 بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كف يمينك في خمسة اوتار في يمينك يداك وخرقة يصح  
 لها وسطه في رواية يورع عنهم يلف فخره من حصى الى ركبته لفاشد دبا وفي رواية عمار  
 الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام ويجعل طول الخثرة ثلثة اذرع ونصف وعرضها شبر ونصف



الرواية ضعيف السند وثقة ما اضطل ١٠ والله لو شهدوا بمسئلة وسماوية عليه  
تحتكم ويخرج طرف العامة من الحنك ويلفها راعى عدد ما سار من سنة ١٩

لنا في العامة وهي مباحة ما الاصحاب المتفقون على سماعها قال المرد بالكس سر  
والعامة سانه ولا في اعماله اليسر التي وليتسح طر في الماء واللبت يحرم ما يمشي ويؤيد ما  
اختاره ما رواه عثمان النواعي في السنة ١٠٠٠ ما رواه في  
من سامعها فوراً واذا غنيت فلا تغمد على الاعراب وقال احمد

يروها على خلفه واخرج طرفها على صدتها ما رواه زوائد عن الجعفر عليه السلام قال العري  
عليه العامة وعمر النبي صلى الله عليه وآله ومات ابو عبيدة الخرافت ابو عبد الله عليه السلام معه  
بليار ما رواه ان اشترى به خطوط وعامة ففعلنا وقال العامة سنة ولما التحقن فعليه لا صحا

ورواه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد  
وليست ان يكون الكفن قطناً ابيض وهو مذموم  
الا ببيض فكذلك الصلابة ولقوله عليه السلام  
من خزن اهل البيت عليهم السلام ما رواه ابو حنيفة عن ابي عبد الله عليه السلام قال الكنان كان لي

اسرا في كنفون به والفضل لا تمحى عنى الله عليه السلام في رواية يعقوب بن يزيد عن ابي عبد الله  
قال لا يكره الميت في كنان مسئلة وليس مع الشهيد جمع شأ ما صاها الدم اذ لم يصدر وهو  
اجماع المسلمين ولقوله عليه السلام اذ قومهم بياهم وفي رواية  
جوب دفن لا من الثياب ولا برف من بعد العرو والقاسوة قال

مع جميع ما عليه التحفين وقال في الخلاف يترع عند الجلود من ماعدا  
لم يعتبر الشرح وما رواه ان النبي صلى الله عليه وآله امر بقتل اخنوخ  
الجلدي ثوباً انا نقول المعهود في العرف هي الذنوب حرة فيض

معها ولا الفرق وان اصابها الدم وفي رواية اذا اصاب الفارس بعض وانه  
والرواية ضعيفة رواها رجال الزيد عن زيد بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام مسئلة  
العنك مرشاد هو الحج الذي رفق واقضى الحرب ويبرق فعل به ما يفعل الميت حنفاً انما الرق

بقية الحياة ومع حنفاً اعدى من غير ضرب ولا قتل اصل ويكفن ويحيط ويصل عليه وان كان  
وليزب ولم يكلم وهو اختيار الشيخ وبر قال ابو حنيفة ان لم يسلم ولم ياكل ولم يسلم فهو شهيد لنا الاصل  
وجوب الغسل والتكفين فيتم العمل به في موضع الاجماع ولا لا مع اعتبار الكلام فقد يكلم  
وان لم تكن حيات مستقرة وكذا الاكل والشرب ومن طريق الاصحاب ما رواه ايان بن تغلب عن ابي  
عبد الله في الحديث الذي سلف ومثله روى ابو مرزوق عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشهيد اذا  
كان به دم مقعسل فلا يصح عليه ذلك لم يكن به من رفق معه رواه ابو عبد الله

روى ان بعضا روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقرأ اخره وكفه - <sup>سورة</sup> في الاخر فقرأه ان الحسن ابن في ان براد على ثياب بل في جوارقها وليس في العبر يخرج بل الله  
وقد روى في رواية عن حمزة بن محمد بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثياب الذي  
لله احب فيها وادبره انقص عن رجله قد عابا دخر وطهره عليه ورجل عليه سبعه - <sup>سورة</sup>  
وقد روى ان حمزة بن محمد بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثياب بل في جوارقها وليس في العبر يخرج بل الله  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل يوم مائة مرة في كل يوم مائة مرة في كل يوم مائة مرة  
بقوله عليه السلام فيهم بشايم والقول ارج في ذلك ان من العمل مسئل من قبله في كل يوم مائة مرة  
لا يضل ولا يترك ويصل عليه هاتان في قولنا ان عليا عليه السلام يغسل اصحابه وقال عمار بن  
يحيى في غمامه وروى عن محمد بن حنبل انه قال اصحاب الجبل اننا سمعنا من عمار بن حنبل انه قال  
ثيابا لا يسلو اعتاد ما ومن قبله اهل العدل من النخالة قال النخالة لا يضل ولا يترك في  
سوى ما في العكر او نقل وبرد في قال لا يترك عمارا كافر في كل يوم مائة مرة في كل يوم مائة مرة  
دارا وحرافا سراسر الكافر وقال النخالة في السير من الخلاف يغسل ويصل عليه - <sup>سورة</sup>  
الطريق يغسلون ويكفون ويصلون عليهم لان الفنون لا يمنع هذه الاحكام مست - <sup>سورة</sup>  
على المشركين يغسل المشركين صلى الله عليه وسلم جميعا بنبيه الصلوة على المسلمين خاصة وفي الوارثين  
احدها يورى من كان كذا الى صغيره لا ذكر روى ذلك السخ عن علي عليه السلام وروى في  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ولا يوم بدلا يوروا ولا كنيشا بن صغيره  
وقال لا يكون الا في كرام الناس وتوقف بعض اصحاب استضعافا للرواية وقال بعض اصحاب  
للتابعين من ائمة عليهم السلام لان القرعة في كل شكل وهو فله لان الامتثال يستعمل القرعة في  
ولو اطر الجوث القفوس واجتبه القرعة في كل خلاف ولوقيل جوارق الحج نرجس الجاني  
حرمة الكرم كان صوابا خرج اذا وجدت فلم تعلم اسلم هوام كافر قال كان في داره لا سايه  
عسل وكان صلى الله عليه وسلم كان في دار الكرم فهو حكمة الكافر لان الطاهر من اهاها وانه  
فيه علامات المسلم لانه لا علامه الا يشار اليه فيها بعض اهل الكرم مسئلة ورواه -  
ذلك الحامل كل طمع وارج وقال النخالة في الخلاف ولم اعرف به للعقلاء نصا -  
استدل بالجماع القرعة روى وهب بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال امير المؤمنين  
في القرعة في بطنها والود فخوف عليها فان لا ما من ان يدخل الرجل يد في فقطه  
لم يفتقر الى الشا وهب هذا عامي صغير لا يعمل بما يفرجه والوجه ان العسل ان  
استطاع جميعا الشيء من العلاجات ولا يوصل الى اخرجه بالا رفق الا رفق ويتولى د -  
قل تغذ النساء فالرجال المحارم فان تغذ جاز ان يتولاهم غيره فدعاهم لهم الحرف واما

الامام ابو جعفر عليه السلام في حقها ما في ... الولد لرد ذلك ...  
 وابو بصير وقال في الخلاف في حقها ...  
 قالت احمد بن حنبل لا يشق وجوها مسلمة ...  
 لم يلبس الرجال عليها وركبت حتى يتبين موته ...  
 لا يغير عادنا فلا يفتل حرمة متيقنة ...  
 ولا يورج بعضها ونسب بحيث يحتاج الى ...  
 الاصحاب ما يؤيد رواه علي بن بصير عن موسى ...  
 قال سفيان الثوري وسند روى علي بن ابي ...  
 للوضع لها رواية ابن ابي حمزة عن ابن ابي ...  
 مصيرها الى البلاء عسى الله وادوا وجد المية ...  
 المصير وقال الشيخ ان كان فوضع الصدر ...  
 وقال مالك وابو حنيفة ان وجد الاكثر ...  
 الراس ولو قطع حلام يصل عليه وقال ...  
 حي انما يعلم موته يصل عليه لانه ...  
 عليه لان ابي عبد الرحمن ابا سعيد ...  
 اهل مكة يحضرون الصلاة ولم ينكر ...  
 يوجد ما فيه القلب والصدور والبدن او ...  
 ابن جعفر عليه السلام في رجل اكل ...  
 واذا كان الميت يصلي على النصف الذي ...  
 منه الا الراس يصل عليه وروى البرقي في ...  
 برفع قال المقبول اذا قطع اعضاء ...  
 حرمة النفس والقلب محل العلم وموضع ...  
 وروى الفضل بن عمر الاور عن الصادق ...  
 في قبيله ووسطه وصدده ويدن في قبيله ...  
 قبيله صدده ويدناه والصلاة عليه ...  
 عبد الرحمن بن غياث بمكة وقال قد ذكر ...  
 البصر لجل الشان وهو اقدم على ...  
 البلاد في البصر من بل لا يصل غايته ...  
 عليها يحضرون الصلاة ولا يقول احد ...

منقول الشافعي فلا مأخذ عليه نعم يمكن ان يقال للشافعي كما روي لها القف بمكة فقد روي لها القف  
بالمامة ومع اختلاف القولين خرج عن كونه حجة ولو سلمنا بمكة لم يكن الصلوة عليها حجة لانهم سئلوا  
بعد خروج الخبر مع علي عليه السلام من بعد فعله على انه يحمل ان يكون الذي يصلي عليها ممن يري  
الصلوة على اقباب وسنين ضعيفه وروى في احبنا من قول الشافعي رواه ابنه يحيى عن الحسن بن  
عمر بن الصير قال يعني عن ابي جعفر عليه السلام انه يصلي على كل عضو وجلا كان او بدا او الارسع وما  
ثاراد فاذا نقص عن راس او يد او رجل لم يصل عليه وروى احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن خالد بن محمد بن  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد الرجل ختلا فان وجده عضو من اعضائه لم يصل على ذلك  
العضو ودفن فان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن وذكر ذلك ابن ابي عمير في كتابه والرياء  
مقطوعا السند اكثر الاحتجاج بطريقهما فيسقط اعتبارهما وان الصلوة على الميت يجب بحسب المذاهب  
فينبغي مع عدمها فروع قال الشيخ لو وجد منه قطعة فيها عظم فان كانت في العنق قبل انقضاء  
الحرب لم يغسل وكفت ودفنت من غير صلوة قال الشيخان لو كانت في غير العنق غسلت وحفظت  
وكفت ودفنت من غير صلوة الثاني لو كانت القطعة في العظم فيها دنت مجاها من غير غسل  
والصلوة قال سادس لفت في خرقه ودفنت لنا القسك بالاصل الثالث لو انبت القطعة من جرح  
دفنت من غير غسل ولو كان فيها عظم ولا يصل عليها لانها من جرح لا يغسل ولا يصل عليها فمسئلة  
ولا يصل السقط الا اذا استكمل شهيد اربعة وهو مذهب علمائنا وقال ابو حنيفة ومالك يدرج  
في خرقه ويدفن الا ان تهمل وتلقا في القولين لنا انه مات بعد ان كان حيا فيجوز غسل المارود  
ان المارود غسلت ادم عليه السلام وقالوا الولد هذا سنة ومناكره ومن طريق الاحباب ما رواه  
احمد بن محمد بن عيسى عن ابي داود الملقب بربعه اشهر غسل وروى زياره عن سماعة عن ابي عبد  
قال ما نذر عن هذا السقط اذا استوت خلقته يجب عليه الغسل والحدوث الكفن قال نعم كل ذلك  
يجب اذا استوى ولا مطعن في الروايتين بالقطع من سنة الاول وضعف عثمان بن مسعود فانما  
لا ماصح لها مع قبول الاحباب لها اما الصلوة عليه فلا وهو اتفاق علمائنا وبه قال ابو حنيفة  
وقال احمد يصلي عليه وللشافعي مثل المذاهبين لنا ما رواه الترمذي عن النبي عليه السلام قال لا يصل  
لا يصل عليه ولا يثرب ولا يورث حتى تسهل اجمع ما رواه المغيرة عن النبي صلى الله عليه واله  
السقط يصلي عليه والجواب الطر في السند في المغيرة ضعيف عندنا لما استدلوا به عن علي بن ابي  
وقول علي بن ابي حمزة الكوفي انه لقوا في القام مع انه قد روي عنه هذا بلفظ اخر فاذا  
الطفا بصل عليه ويتقبل ان يكون اللفظ كذلك يكون مطلقا محتمل من ولد مستهلا ومن سقط  
مبتاكون الترجيح لغيره لانه مقيد بالاستهلال لان الصلوة تكلف مستفاد من الشرع فتقف  
على موضع الدلالة لو كان السقط اقل من اربعة اشهر لم يغسل ولم يكفن ولم يصل عليه باللفظ  
في خرقه ويدفن ذكر ذلك الشيخان وهو مذهب الجاهل الا بن سيرين ولا غيره بخلافه ولا في المغة

٥٠ غسل هو الموت وهو مفقود هـ او يدل عليه من طريق الاحكام ما رواه محمد بن ابي الفضل  
 عن ابي جعفر عليه السلام اسئلته عن السقط كيف يضع به قال لا سقط الا في الماء ١٠٠  
 سئل: ولا يغسل الرجل الا رجل وكذا المرأة هذا اختيار الشيخ رحمه الله في الاما  
 مع الضرر ١١ المرأة يغسل فوجها والرجل فوجهه من وراء الثياب وكذا احادنا والحمد لله  
 ههنا مسائل الاولي يجوز بل هو ان يغسل فوجها مع وجود الحادى وعدمهم وهو  
 اختيار علم الهدى في شرح الرسالة ومذهب الشيخ في الخلاف وقال في النهاية بسجله وغيرها  
 من محامد مع عدم الرجال من وراء الثياب ولا يجرده واطلق المحقق على الجواز كما قلنا  
 ارووه عن عائشة انها قالت لو استقبلنا من امرنا ما استرنا غسل رسول الله صلى الله عليه  
 ورواه ابن ابي بكر او حبان يغسل راسه وبت عيسى وكانت صائمه فغرم عليها ان تغسل  
 لما فرغت من غسله ذكرت عنه فقالت لا تبعه اليوم خشا ودعت بما قد ثبتت وادعى جابر  
 ابن زيد ان يغسل امرته وضرب في الاحتكام ما رواه عبد الله بن حبان عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن الرجل يصلي ان ينظر الحامضه حين يموت قال لا بأس انما يفعل ذلك اهل المرأة كرهية ان ينظر  
 الزوج لا في كبرهونه اما الاضابط لا في جملته على الكراهية وكذا ما روى من استمر ان تغسلها اليها  
 من وراء الثياب في رفع الاطاحم ام الولد في الزوجة قال ابو حنيفة لا يجوز انما اعتقت يموت لنسبها  
 ان يغسل علق الملك باثبه وهو وجوب الكفن والودن والعداوى بذلك ما رواه احمد بن حنبل  
 عن جعفر بن ابيان عن ابي الحسن عليه السلام او كان يغسل ام ولد اذا ماتت فغسله ولا يمنع  
 من ذلك ان يكون الاطلاح في زمان الحيوة فلا يصح على الوفاة كما قال في الزوجة يغسل الزوج  
 وان انقطعت الحمة الثالثة اذا لم يكن المملوك ام ولد فلا قربانها لنفسه لان ملكه انتقل عن  
 لغيره فغرم عليها الظاهر الثالث لو كانت الزوجة كافرة فموتت في التولي وجهان احدهما الجواز  
 لرواية عمار المصنعة لجواز ان يتولاها الكافر عند عدم النواذات لا يمنع ولا الفصل عبادة  
 يفتقر اليه القربة وهي متعدية في حقها المسئلة الثانية في غسل الرجل زوجته قوله ان  
 احدهما الجواز وهو اختيار علم الهدى في شرح الرسالة والشيخ رحمه الله في الخلاف وقال في النهاية  
 ولا يستباح الا يجوز لامر عدم النسا من وراء الثياب وقال ابو حنيفة لا يجوز لان الموت نرة  
 ينقطع معها عصمة النكاح ويحل معها نكاح اختيار اربع غير ما يجره الحسن والنظر انما روى ان  
 عليا عليه السلام غسل فاطمة عليها الصلوة والسكينة وما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لو مت في احد  
 وكفنك لا يقال لعل بها امرت بغسلك وكفنك لا نأقول الظاهر في اضافة الفعل الى الامام  
 ارادة المباشرة لا الاستناج من طريق الاحتكام ما رواه صفوان عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن الرجل يخرج الى السفر ومعه امراته ولا تحت غسلها قال لا يغتسل ويغتسل ويغسل على عورتها  
 فموتها واسئلته في الجيفة ضعيف لا نأفلح الجواز نكاح الاربع والا تحت تستنم حرم الله

والمرأة الحامل يموت زوجها فتقع ومع الوضوء يجوز ان تنكح عند ذلك فليس بها ذلك نظر  
 الزوج ولا غسل ولا حجة في العدة لا تروى عنها ما ينأى مات فهي في ع  
 فرع لو طلقها ثم مات فان كانت رجعية فلها بصل وان كان  
 محرم في حال الحياة فيستحب التبرع المثلثة يجوز للحرام ان يغسل  
 رجالا سكا الرجال ويغني بالحام من لا يجوز للرجل تكاح واحد منهم  
 والارض ويكون ذلك من وراء الثياب وهو اختيار الشيخ في كثره وقال لك فغسله بوجوه  
 الضربة ومنع الجمهور لنا ان المرأة عورة فخرجوا عن الثياب وانما اجاز مع الضرورة من وراء الثياب  
 جمع بين التطهير والستر بويده ما رواه عبد الله بن ابن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يغسل  
 عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء هل يغسل النساء قال يغسلن او مرة او ذات محمد  
 ويغسل عليا لخاصا من ثوب فوق الثياب وعن عبد الله بن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام  
 قال اغسلت الرجل مع النساء وغسلته مرة وغسلته اقل من مرة فغسلته على يديها فغسلت المرأة  
 لا يغسل الرجل اجنبية ولا المرأة اجنبيا وهو جامع اهل العلم ويجوز ان يغسل المرأة من ثلث سنين  
 مجزأ اختيارا واخطار وقلنا في الاصل مع التعذر يريد الا في الفجر ووجهه ان المرأة  
 الضيقة لا اطلاع على عورتها في مرة فاعلم من ذلك لا باهرة وقال المصنف وسلاوة  
 ان يغسل ابن خمس حمراء وان كان ابن اكثر من خمس صبيح عليه الماء وصبوا قال الرجل يغسل ابنه  
 قال ابو حنيفة يغسل من لم يجمع مثله ولم يشتر وكذا الصبي لما رواه ابو البختري في  
 النظر عن ابن عبد الله عليه السلام قلت حدثني عن الصبي الى كم يغسل النساء فقال الى ثلث سنين  
 ولان ما ذكرناه اقتضاه على موضع النفاق فيكون ادنى الخامسة قال الشيخ وغسل الرجل  
 بنت ثلث سنين مجزأة وفيه قال المصنف ان كانت لاكثر غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء وصبوا  
 ابو جعفر بن بابويه ان كانت بنت خمس لا يغسل وتبين ثيابها وان كان منها اقل من خمس غسلة  
 ودفت وعندى في ذلك توقف واستدل في التهذيب بما رواه احمد بن محمد بن يحيى مرسل  
 روى في البحار انه يموت مع الرجل فقال اذا كانت بنتا اقل من خمس ودفت ولم يغسل قالوا  
 لا يغسل حمراء من ثيابها والرواية مرسله ومنها مضطرب فلا عبرة لها ثم لا نعلم القائل  
 للنع والفرق بين الصبي والصبيان الشيخ اذا في اطلاع النساء على الصبي لا فقاؤا اليمن في الا  
 وليس كذلك الصبي والاصل حرمة النظر السادسة اذا ماتت امرأة بين رجال اجانب  
 قال ابو حنيفة اذا كان الغسل تعدد خضار كعبه الا ان كان صاحبها فيه روى بان  
 احد بهاء  
 وعمر بن سمرغنا الدعي ابو جعفر عليه السلام واسم الشيخ رحمه الله في التيمم والاستبصار  
 والثابت يغسلون ما يجي عليه التيمم والوجه والكفان في رواية يغسلون موضع الوضوء

حرم واقفوا على ما فيه مع رجب - معارضه ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ٢٠٠٠  
عليها العمل انظر الى الجرح - ١٠١٠ ١٠١٠ ١٠١٠  
عن الجرح عليه السلام في الرجال - ١٠١٠ ١٠١٠ ١٠١٠  
يكون مع الرجال في تلك المرات - ١٠١٠ ١٠١٠ ١٠١٠  
قد لست هذا الرتبة على ان الحكم في الرجال عيون بين النساء لا جانب ولا رجل كالمرة فلا يجوز  
افتراف الجرح فيه عند فقره والحاج الى حيفه ضعيف لا يظن الا حيفه حرم والمنا من التل من  
التم وان كان الاطلاع مع التيمم اقل لكن انظر حرم قليله وكثيره السابعة اذا مات الرجل بين  
نساء لجانب ورجل كفار لا مسلم فيهم او المرأة بين رجال احاد  
يا اهل السنة والسلام الحال الكفار والذلة  
لذلك عبادوا عمارين مؤمنين  
من ذوي رتبته ومعهم رجاله  
المرة للسنة ثوب وليس معها امرأة ولا رجل من ذوي رتبته معها ان رتبته  
قال في فضل النصرة ثم بعد ما ذكره في رتبته من رتبته من رتبته من رتبته  
خالده من رتبته من رتبته من رتبته من رتبته من رتبته من رتبته من رتبته  
وليس معها حرم فقال كيف صنعتم قالوا صبا عليها الاوصيا فقال او ما وجدتم امرؤ من اهل الكتاب  
تقبلها فقالوا لا قال فلا يجوز ما وجدتم له هذا الحديث انه شبه على جواز تقبل امرؤ من  
اهل الكتاب لها كان جائزا وعند في هذا اوقف والا قرب دفنهما من غير غسل غسل  
الى النية والكافر لا يصح منه نية القبر واما الحديثان فالاول رواه الحسن بن  
سعيد عن صفوان بن يحيى عن عمار بن موسى والسند كله خفي وهو من رتبته  
رجالهم زهير وعلينهم مطر بن ابي صاحب فرج هل يجوز ان يتولى الطفل المسير في  
والجواز اشبه لا يفتح منه نية القبر كما في الطهارة للصلاة للندبة مسير اذا لم  
كان كالحل لكن لا تقرب الكافر وهذا من رتبته الشجين واتباعهم وقال علم الهدى في رتبته  
الاشبه انه لا يطهر راسه ولا تقرب الكافر وكذا قال ابن ابي عمير قال الشافعي واحمدانه حرم جنت  
جميع ما يحجب الحرم من الحط وغيره وقال ابو حنيفة ومالك يفعل به ما يفعل بالحلال ولا يحرّم  
يبطل بالموت كالصلاة والصوم والقبول عليه السلام وموتاكم ولا يشبهوا باليهود واحمدانه  
عمار عن ابن عباس انهم ما قضوا فيه فذكر ذلك النبي صلى الله عليه واله فقال لا يحرّم  
بما وسد ركبته ولا عسوه طيبا ولا حرم راسه فانه يحرم يوم القيمة ملبيا والوجه في رتبته  
لان حقيقة الدليل التوبة بين الموت في التقبل والتكفين عملا بالانفاظ المطلع من احاديث النبي

ولان النبي المستخرج بالموت من التكليف يخرج به عن الاحرام ولان ينافي ذلك قوله عليه السلام يا ايها  
القوم عليا لان ذلك يدل على حال الاخيرة والاولى على حال الدنيا ولوقبل المعنى عليه لانه قطع احرامه  
كذا المحن وان خرج عن التكليف معناه التسوية والمجنون والمغوى عليه بظان مجاهد  
لاحرام وليس كذلك الميت ويستدل على الثاني بما روي عن عطاء انه قال في الحرام انما لا ما سجد  
بانه بلغنا ان النبي عليه السلام قال مرد وجوهكم ولا تشبهوا باليهود ودانية ابن عباس يحمل ان يكون  
قبل الجوارح في الراس في ذلك كان في صلبه الاسلام ذلك مشروعا في اللو في الشارع ما قد تم  
حرمه وانما تركنا الطيبا وجهين احدهما دانية ابن عباس المذكورة فانهما اقتضت المنع من التكليف  
ويخرج الراس فاذا ابطال العمل بالغير لم يذكرنا من الاحتمال في الحكم الاخر سيما على العارض والناظر  
محمد بن مسلم عن ابي جعفر والاب عبد الله عليه السلام قال ما اتهموا من الحر كيف يضع بهما الزامات قال  
يضع وجهه ويضع بهما موضعين على الراس في ذلك كان في صلبه الاسلام ذلك مشروعا في اللو في الشارع ما قد تم  
يضع بهما موضعين على الراس في ذلك كان في صلبه الاسلام ذلك مشروعا في اللو في الشارع ما قد تم  
الزمن بالابواب وهو محرم فسلوه وكفوه ولم يستلوه وحرروا وجهه ودامه ودنو مسئلة  
لا يصل الكافر ولا يقفن لانه "للذين وبه قال الشافعي هذا اذا كان اجنبيا واجازه الشافعي  
ولو كان ذاقته بعد الجوارح فرائبه تقبيل ولا تكفيتها ولا دفنه وقال علم الهدى في شرح  
الرساله فان لم يكن من يبرجانه ودنوه لئلا يضيع وبه قال مالك وقال ابو حنيفة والثاقي  
بغسله وتبعه ويدفنه ولم يوصلنا ان الكافر يجس ولا يطره والعسل وما المنع من الصلوة والذان  
حاله ومن يتولم منك فانه منهم ولا تضل على احد منهم مات ابا ولا تفرع على قبره ولا يلقا  
له الله في الدنيا ولا يقول محل على الجحيم ولا يلا طلاق ولا ان التكفين فرع من اكلهم وليس الكافر  
موصاهه ولا يلقون في الكفن من قبلات من الشرع فبقائهم على الصلاة ويؤيد ما ذكرناه ما  
رواه ابو حنيفة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات من غير غسل ولا طيب ولا كفنه  
قال لا يغسله مسلم ولا كبره ولا يدفنه ولا تقوم على قبره ولو كان ياه ولودع في الكفن في شرع الواسع  
عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام النعمي عن تقبيل السلم فرائبه الذي والشرع وان كفته ويضله  
عليه ويلود به واجتمع الخالف لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا واما روى ابا عبد الله عليه السلام  
قال النبي صلى الله عليه واله ان علمت الصلوات فمات قال اذهب فواره وبانه يجوز ان يغسل جسده  
في حياته قلنا بعد وفاته والجواب لا نسلم ان الغسل والكفن من المعروف فانه امر مستقام للشرع  
وتكليف يتناول الحى فيقف على الدلالة اما الجواب عن الخبر في الطعن فيلان مذاهب الامامية  
ابا طالب مؤمن وليس بضل لان جملة الخبر ان عليا عليه السلام قال واريد وهو كما في قول علي عليه السلام  
لمن يوارى به انه "ان لم يكن له موار ومن كان كذلك انوار الله عز وجل  
واما استدلالهم بجواز غسل جسده وتبطينه في الحيوة على تقبيله فكيفه فقصيده



عبادة براد لها الظهير فلا يفرغ من الحج والوضوء وأما طهر اللدني لا يمكن في الحج وإن كان طهرا والوضوء  
الطهيري فكل في طرف البيت الكافر فرج قال القليل بعد الله لا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل  
مخالفاته الوضوء ولا يغسل عليه إلا أن تدعو ضرورة فتغسل غسل أهل الخلاف وطهر النجس  
ومع ذلك في التهذيب لذلك بذكر كافر إذا كان غسل الكافر جاز فغسل المخالفات الكافر فيه  
وقال لا بأس والتهاب ولا يفرغ من الحج والوضوء أن يغسل أهل الخلاف فإن أصطر غسل عليهم ولا يفرغ  
البراء فرج قال في الخلاف ولد الزنا يغسل وصلى عليه وقال قتادة لا يصل عليه أما قرأه عليه السلام  
صلواته من قال لا اله الا الله ويلزم من ذلك ما لا بأس به بكمه المنع من يغسل والصلوة عليه صليته  
إذا أتى الكفر باسمه غلبت بالم بطرح في القبر فرضت بعد جوار فيه هذا ذكر علي بن بابويه في  
وطاها في الحج فرض لنا أن فرضنا الله المال وهو منقضي عنه فيقتصر على فرضه في موضع الوفاة  
ويكون النجس لما ذكره في التهاب بر وأية عبد الله في سيرة الكافر في سيرة عبد الله عليه السلام قال  
من يغسل الميت الدم أو النبي بعد الغسل فاصاب الحمار والكفن فرض بالمقرض من غير  
والمعبر عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا خرج من البيت شيء بعد  
فاصاب الكفن فرض من الكفن زيادة في مسئلة جيلة للذين من غير رؤى الفلاد  
قال من أتى النبي صلى الله عليه وآله فابتاع ثوبا وهاد للذين من غير رؤى الفلاد  
لله عليه السلام قال ما من رجل يبعث من ثوبا من الأخرج معه سبعون ألفا لم يستغفر من رجل  
يبيع ومن لاهه مع الأخرج معه سبعون ألفا لم يستغفر من له حتى يشي وعن جابر عن النبي  
محمد بن علي عليه السلام قال من أتى النبي صلى الله عليه وآله فابتاع ثوبا وهاد للذين من غير رؤى الفلاد  
وهو على ابن عقبة عن أبي عبد الله قال من أتى النبي صلى الله عليه وآله فابتاع ثوبا وهاد للذين من غير رؤى الفلاد  
له إذا غاب وبعد إذا مات مسئلة النظر في أمر الميت إلى أولى الناس به من الرجال والنساء  
وليسجلان في قبره المريض أو في أصله وأعلمهم بتدبيره أما الأول فليقول له تكادوا ولو أرحام  
بعضهم أو بعض ولا روى غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال مسئلة  
أولى الناس به وأما الثاني فلا نه أقرب إلى رجاء الصلاح مسئلة لتجديد أفع الخاسل أو يفر  
لبيت ثوب لئلا يشك الكفارة وروى عن ابن عباس في غسل النبي صلى الله عليه وآله قال جعفر بن  
وعن زياد عن جعفر بن أبي عبد الله عليه السلام إذا جففت البيعت إلى الكافر فغيره من ثوب  
البيوت ومفصله مسئلة إذا قصرت الكفن عن البيت فغطى رأسه وجعل على رجله خضرة  
ليستر بها ففعل النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله حرم وأوكله الموت فقلت الأكفان قبل غسل الرجلين والأكفان  
في الثوب الواحد حديث الثوب لا بأس به مسئلة إذا أصاب أهل البيت أن يزور بعد ثوبه جاز  
لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وداري في حج  
قال لما قبل أن يغسل الكفن عن وجهه وأبلى رسول الله صلى الله عليه وآله في الثوب  
الأكفان

[illegible]

قالا میسر

يفعل ذلك امر فقال خلافة والوجه عند الكراهية فيه قال ابن أبي عمير لما رواه ابن سنان  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي ان يسير جناتة الى مجلس حتى توضع فخلع فلبس بالبر بالجلوس  
واستدل بالشيخ ضعيف لوجود الالة والى ما روته الذي ذكره فهو حكاية فعل فلا تعارض  
ولعل ذلك من ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يجوز للفعل مسئلة اذا نزل الميت الفرس  
ان يجلس الفرس على الدرس قال الشيخ في خلافة نعم وقال ابو حنيفة ان كانت امرأة على فم  
الرجل وكذا قال للنفقة في احكام وقال بعض الشافعين ما وقف لاحد من اصحابنا في هذه على مسط  
قاه وبوب وهذا مذهب الشافعي فلا حاجة الى موافقه  
هذا فاقدم على الشيخ ليس له من اجل الشافعي من غير  
والبيت عليه السلام ذكر ابن ابي عمير فيمن لا يحضر القاء  
والشيخ عليه السلام قال سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير  
عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال احدا نقيب الى الترقوه وقال بعضهم الى السدي  
بعضهم فامة لرجل حتى يد الثوب على راس من في القبر فخذ اللفظ يدل على مطلقا في رواية  
كلاهما عن ابي عبد الله عليه السلام قال ولقد علمت قبر سعد بن عبد الله بن ابي عمير  
شاهد فلم يذكر ذلك واما القبر الذي ذكره للصدوق في قوله فقد ذكره ابن الجنيد وروى به  
رواية ذكرها الشيخ رحمه الله في التهذيب عن حماد بن عمار قال سمعت جعفر بن محمد يقول في قبر  
لله بالثوب ولا يغني قبر الرجل وروى عن علي بن ابي حمزة انه مر بقبر فقاموا ولبسوا  
الثوب فخلع وقال اما تضع هذا بالنساء والذي اراه القبر كما ذكره ابن الجنيد في المتن  
في احكام النساء مسئلة لا بأس بعلم القبر بلوح يكتب عليه او غيره لما روى ان النضر  
والسلام عمل جبر فجعل عند راس قبر عثمان بن مظعون وقال لعل به قبر ابي وضطر طريق الحق  
ابن ابي عمير قال لا يرجع الوحن موسى عليه السلام من بغداد ومضى الى المدينة فمات هناك  
فدفنها والرجل مولى البان تخصص قبرها وتكتب على لوح اسمها ويجعل في القبر مسئلة في القبر  
في مقبرة المسلمين افضل من الذين في البيت ذكره الشيخ لان النبي عليه السلام اخبار ذلك الصحابة والائمة  
ولا يصح خبر ذلك بالنبي عليه السلام فان الصحابة اختاروا دفنه في موضع اما لما قيل انه دفن في  
البقيع فيمن فيها ولما كان يقال ان الانبياء يدفنون حيث يموتون او تمير له من غيره وليس  
يدفن الميت في اشراف البقيع فكذلك بالمدنية ذكره الشيخ رحمه الله وقال الشيخ ان يكون  
مقبر ملك يدفن فيها اهلها وقابره ومن سبق له مقبره مسئلة فهو احق بها لانه يملكها بالحق والى  
دفعه وناحاه ارفع بينهما اذ لا رجحان ولو كان فيها كافيه لكان لوجه الشكر ولو اختلف في  
دفعه في المسئلة وفي مكانه دفن في المسئلة اقل ضررا على الوارث ولو ناسا في الكفن اقتصر على  
لا يملكه في المشرع فيرجع الى العادة مع الاقتصار على الواجب وقال الخزي من احباب احمد جعل بندي

والموسرين ولا وجه له ولو شأنا في التكفين فقال الجدل الكفن من مالي وقال الأحناف  
 ماله فلا قريب من ماله دفعا لئلا يلو الخا من مسئلة من استعار من انسان ارضا دفن فيها  
 للتعب لم يكن له عبر الرجوع لان ينش لبيت محرم لان الدفن موبد الى ان يبيت الميت ثم يعود الى  
 ما اكها وقال في الميسوط اذا دفن الميت ثم بيعت الارض لغيره للتفريق للميت عنها ولا فضل ان  
 يتركه ولا قريب عس كما يلبس له ذلك لان ائمة البيت وينشر محرم مسئلة اذا دفن قتيلا  
 ثم وجد جرح منه لم ينش ودفن الجانب او ينش من القبر ودفن فيه لان شبه مثله وهناك تحريمه  
 دليل في نفقة اجرائه ذلك مسئلة اذا مات الرجل في بيت فان امكن اخراجه وجب ليكن الكلف  
 من قبيله وتكفينه فان نفذ ذلك الا بالتفصيل لم يخرج فان اضطرا اهل البئر فان خافوا التفتت جبا  
 اخراجه ولو بالكلاليب وان يقطع اذ لم يمكن الا بذلك فان لم يكن كذلك لم يخرج اخراجه اذ لم يمكن الا  
 بالتفصيل والنفوف على من نفضه من نج البئر ودفن على سبيله عن النبي صلى الله عليه وسلم في قبر  
 حرج وضع فيه رجل مات فيه ولم يكن اخراجه اذ مضى في ذلك المني قال لا تنوضا فيه بجل ويجعل  
 قبرا فان امكن اخراجه اخرج وغسل ودفن قال رسول الله صلى الله عليه واله حرمة المني الميتا  
 كحرمة وهي حي سواء مسئلة اذا مات اعلم محن وغسل واكن ودفن بجمله لان الحان ابا بكر  
 من اعضاء البيت وهو غير جائز وعليه قول العلماء ولان الحان تكلف فمحال الحيوة فلا بد  
 عند الوفاة ولو جبر عليه بطاهر لم يترع ولو كان نجبا اعظم الكلب والخنزير يترع ان لم يكن  
 مضرا وكان حيا ونزك لو كان مضرا مع اللوث مسئلة فلا مخالفا اذا بلغ الحي حولا او  
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١

فما قالوا انزل الى القبلة والصبي بعد الان حجة القبلة افضل فخص بها العاضل وخص  
 ابراهيم كونه من اهل البيت اذ هو اقدم اعداد وجعل من واحد  
 حاددا من القدر بالعباد وهو اللين وان كان اللين افضل على ما مر من  
 قدوم الله اليه فاجابهم من الجور واستجبه الماد ان لو كانت القبلة  
 الصبر بعد ان اصحاب البيت منكم واخره به الله صلى الله عليه واله  
 خلفها فادعى ان الله انما اصابه من الله في الاصل لعدم الذنوب  
 ان يكون الله من الله انما اصابه من الله في الاصل لعدم الذنوب  
 لا فاضل من اهل البيت كما قال غيره بخلافنا السبب انما يكون الكراهية  
 النوع لهذا الخندق وغيره مسئلة زيارة القبور  
 للنساء ولا يجوز وهو مذاهب اهل العلم لنا قوله  
 فانها تذكر كرامة الموت وروى محمد بن ابي  
 ابن السمعيل ان اربع عن الرضا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 القدر سبع مرات من القبر والقبول على اسم الله تعالى في كل يوم  
 بالقبول فقد جعلت هذا السبعة من قبور من قبور اهل البيت في كل يوم  
 صعدوا والذين حشوا واسكن اليهم من عند الله في الجنة من سواك والذين  
 يتولاه ثم قرأنا ان شاء في ليلة القدر سبع مرات وعن جراح للداني ما انت ابا عبد الله  
 كيف التسليم على اهل القبور قال يقول الله على اهل الدارين المؤمنين والمؤمنات  
 من اولئك الذين وانا انشاء الله بكم لا حقون واسما جواز الزيادة للنساء فلا رواه بولس  
 قال ان فاطمة كانت تاتي قبور الشهداء في كل علة سبب فتاتي قبر حمزة وتبرع عليه  
 وروى الجوهري عن ابن الجوزي ان قال لعائشة من ابن ابي قتادة قالت من قبر اخي محمد بن جعفر  
 قد فخر رسول الله صلى الله عليه واله عن زيارة القبور قالت نعم لها ثم امرنا ان  
 وان النساء دخلات في الرحمة اما الكراهية لمن فلان السر والفتنة اولى من مسئلة العمل بفعله  
 الحجة من القرب يجوز ان يكون نوابها للقبول عن النبي صلى الله عليه واله انه قال العزير ابلر  
 البوك مسلما فاعتقتم عده انما قد علمت منه او يحتمل منه بلغة ذلك ومن لم يزل الاحباب ما دون  
 يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام يصلى على الميت فقال نعم حتى انه يكون في صبي فوسع عليه ويقال  
 جدوا فاحين عند بصلو وقال عليه السلام من عمل من المسلمين عن ميت عملا صالحا اضعف  
 وينفع الله به الميت ذكره ابن ابي عمير اجمع للامام بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ومن قوله  
 عليه السلام انما مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث صدقة جارية او علم يتبع به من بعده او ولد  
 صالح يدعو له والحوادث عن الامير مهية في حصول الاسلام يستكمل ينفعه ما له من الله

لئلا ينفذوا ما فيه من الغشاق ولا يدل على انقطاع ما يجده من عمل غيره ولهذا ايه  
 والغنيمة مستحبة واقفوا ان يراه حيلة الغنيمة وباسمها اياها قال اهل العلم مطلقا خلافا للثوري  
 كرمها بعد الذن قال لان الذن خاتمة امره روى عن ابن جرير عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله  
 عليه وآله قال ما من مؤمن يغري اخاه بمصيبة الا كسا الله من غريته يوم القيمة وهو على عفو  
 ومن طرد في الدنيا قال ابن ابي ابي قال رسول الله صلى الله عليه وآله من غري في غريته كسي في الخوف  
 حلة يجري بها وقال عليه السلام الغنيمة ثوب من الجنة وقال الصادق عليه السلام لغالب من الغنيمة ان  
 يراد بها المصيبة روى هشام بن الحكم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الذن و  
 بعده فاما وابي اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس الغنيمة الا عند القبر مقتضى  
 ما يحدث في الحديث فسمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ما كان له لاحد الا ان يري عند القبر يود  
 الذن او قبله وقال الشيخ بعد الذن افضل وهو من ما رواه ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال الغنيمة لاهل المصيبة لاهل الذن قال ابن ابي عمير روى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 فذا صوبوا قال عمر الله ومنكم من خرج في غريته ثم انصرف فمستل قال الشيخ رحمه الله  
 واذ يتوزع صاحب المصيبة من غيره يارسال طرف العامدا واحدا من غيره فوقيها على الاب  
 ولا يخفى فاما غيرهما فلا يجوز على حال قال بعض الشافعية الذي بقضيه اصول مذهبه انه  
 لا يجوز اعتقاد ذلك ففعله لان ذلك حكم شرعي يحتاج الى دليل شرعي وما ذكره المتأ  
 فاعلم ان الشيخ لم يستحب له بل ادعى جواز وكلامه ابو حنيفة والعقل والشرع ولم يحرمه فانهم  
 جازين فلا يجوز ان يعتقد ذلك ثم لو اخذ على محرمه على غير الاب والاب والاب وغيرهما كان ما  
 وانه لا يراه استحباب الا متباين بطرح الرد صاحب المصيبة من غير فرق بين الاب وغيره بل على  
 ذلك ما ذكره ابن ابي عمير روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال وضع رسول الله صلى الله عليه وآله يده في  
 خيانه معاذ بن عمار وقال يا ابن الله لا تتركها فوضع يده في يده فوضع يده في يده فوضع يده في يده  
 جعفر عليه السلام ما مات سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في يده فوضع يده في يده فوضع يده في يده  
 من روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ينبغي لصاحب المصيبة ان يلبس يده حتى يعلم الناس ان صاحب المصيبة  
 روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي لصاحب المصيبة ان يلبس يده وان يكون في قبض  
 حية يعرف ثم لا يطرح يده في مصيبة غيره لقوله عليه السلام ملعون ملعون من وضع يده في  
 مصيبة غيره ذكره ابن ابي عمير روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي لصاحب المصيبة ان يلبس يده  
 او ثلثة مكره لهما ما ذكره هذا القول بعض الشافعية واستدلوا بان اجتماعه بين الاب وغيره فيكون تحبا  
 والتحريم بالاجتماع والتميز من حيث هو مستحب اما اذا جعل هذا الوجه واعتقد شرعيته  
 فانه يقتضي في الدلالة والشيخ استدلاله بالاجماع على كونه مستحب اذا لم ينقل من احد من الصحابة ولا من  
 من يروى ذلك فاما ما ذكره محققنا من الاستدلال لكن لا يبلغ ان يكون حراما ويجوز التباحث على

الليت بعد ان  
لله خمره واحبوا يا رب ام عليه قال له عليا بن عيسى بسجدة وبع لا بد  
والاستغفار والتخلية بقضاء الله لنا ما روي ان قال بعد ما السلام كانت تسبح على  
ودي له احدث فبصره من ثواب قبر النبي صلى الله عليه واله فوضعه على حجره  
وان على الشتم قربة لحد الشتم مدى الزمان عواليا حبب على مصائب لو افاد حبته  
بن لياليا ورويان وابله ان الاسفح وانا وابله كانا ليه نعمان النوح وبنيان واقبل  
انكاره من الصحابة عليهم ومن طريق الاحكام ما روي ابو جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
المغيره قالت ام سلمة النبي صلى الله عليه واله اذ قال يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله في كل صلاة  
النبي صلى الله عليه واله  
الطلب الوتيرة قد كان

ذلك ولا قال لها شيئا وسمي صلى الله عليه واله من حين قبل جعفر بن ابي طالب  
يدل ولا نكل ولا حرب وما قلت فيه فقد صدقت وامر النبي صلى الله عليه واله بن جعفر بن ابي طالب  
بن جعفر بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام في الحديث ان يكون اسمك  
النواب يندب عشر سنين فيقول من هو الذي ذكره من الحديث انه يمكن ان يكون اسمك  
النوح الذي معنى جزعا ومخطا او قولا باطلا واما قولهم له السخط والاستغاثه فحق في جزع  
لكن ليس كل النوح كذلك وانما سمع منه ما تضمن ذكر خصائصه وخواصه وحقا في التام  
وهذا لا يضمن ما ذكره وتلدوينا من الصادق عليه السلام انه قال لا بأس بأهل الناحية  
صدقا ذكره ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه مسئلة قال في اللبس والاشك  
جاءه ان يجلو اطعاما لاصحاب الحيرة ثلثة ايام وهذا حله وادام عياده  
جعفر قال رسول الله صلى الله عليه واله اصنعوا لاجعفر طعاما فانه قد اتاه امره  
واما التقليد بثلاثة ايام فقد ذكره ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه فقال ينبغي ان  
يطعموا عنه ثلثة ايام وقال احمد بن محمد ان يضع اهل البيت طعاما للناس واجتمع ياروي ان  
وقد علمي عن فقال له اهل بياع على منكم قال لا قال فعلى منكم عند اهل البيت ويجعلون في  
الطعام قال نعم قال ذاك النوح والجواب اما انتم ان عمر انكر اعطاء الطعام بلما انتم  
عندهم الى البيت لان النوح المقابل وبرعت النوح والنساء المقابلات نوح ولان الله  
منه ذلك الاجتماع باجتماع النساء اما الودعت الحاجة الى الخدم الطعام جان جماعة كادوا فيهم  
اهل القرى من يحضر البيت مسئلة قال في اللبس ويكره التاجون جماعة ويكرهون ذلك  
اليت بل ان النبي صلى الله عليه واله لم يفعل ولا الصلوات ونقول عن بعضهم ان يكره مسئلة  
ادارة مع اموات يدعى عمر بن الخطاب فلهذا وان لم يكن كذلك قال في اللبس واما

[illegible]



ما جاء كان هذا في خلافة ابن زبير لم يكن ذلك احد من طريق الاحتياط ما رواه الخليل عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال ما كنت عن الرجل يصلي في جسد الميت فقال يغسل الله القلوب وما رواه الحسن بن محبوب عن  
ابن زياد عن ابو ابيهم انهم يقولون قال ما كنت اغتسل الله على ادم قال ما كنت اغتسل الله على  
لبيث قال ان كانت الميت غسل فلا يغسل ما اصابه ثوب في رداءه كان له جسد غسله  
اصابك ثوبك منه فقال الخليل لما ظهر القتل لا بأس مع الملائكة فان قال بالقياس على الملائكة  
والعذلات الغيب طائفة بوجه التوبة فان احكام الغاسات في ثوبه والقطعة لا يجزئ الا  
على القياس ثم نفى عن الملائكة وغيره من الميت باختصاصه بالاعتقال في جوارده فيسرع في غسله  
الظاهر بالصل الكرام وذا عن ثوبه على الرجاسه ونجاسته لبيث نجاسته غير كنهه ان  
اما النجاسته فكونها لا تبعد ولا ما يلا بينها وقد دل على ذلك رواية ابو ابيهم ابن محبوب في  
سلفه وما رواه بالصل فليعلم اجماع اهل العلم ان الله اذن في الميت بعد بده وبغيره  
في ما بين فان ذلك المايح نجس ولو وقع ذلك المايح نجس نجاسة الماء وجب بعض المتأخرين  
قال اذا لم يمسس الميت ماء او وجب غسله ولو؟  
الميت وجب على ذلك قياسه بالاصح الا ان الله اراد به ما يشاء من هذه نجاسات  
حكيات وليست غيبات قال في السجد يجب ان يغسل الميت في هذه نجاسات  
الغير وقد اجمعوا على خلافه ان من غسل ميتا لم يدخل المسجد ويجلس فيه فلو كان من  
العين لما جاز ذلك وكان الماء الميت في الجسد لا ينجس من غير ذلك ولا ينجس من غير ذلك  
من صحت او كان مالا في الميت نجس الماء الذي يغسل به طاهر والجواب عن ذكره ان  
يقول ان السائل ان الماء الممسس على الميت نجس والماء الذي يغسل به طاهر والجواب عن ذكره ان  
قوله لان الحكم بنجاسة المايح قياس على نجاسته مالا في الميت قلنا هذا الكلام كذا في رواية  
على دعواه بل يصلح له الجواب بل لا ينجس على نجاسته المايح الذي يغسل به طاهر والجواب  
للاقية المايح وجميعه على نجاسته المايح اذ وقعت فيه نجاسته لم ينجس  
المايح لا بالقياس على نجاسته البده فلما ذكره لا يصلح له الجواب فلو  
يجب ان يغسل الغاسات ولا خلاف ان من صحت ان يغسل في المسجد وليست وطنه قلنا هذا هو  
عزير عن برهان ونحن نطالبك بتحقيق اجماع على هذه الدعوى ونظما اليك ابن جلدنا فلما  
لا نوافقك على ذلك بل منع الاستيطان كما منع من جسد نجاسته ومع اثبات الدعوى با  
الحاويات قوله الماء للمسح في الطهارة الكبرى طاهر قلنا هذا هو قوله فيكون مثل غسل  
ملاسة الميت طاهر قلنا هذا لا إطلاق ممنوع وتحقيق هذا ان ملاسة الميت نجس  
غيره ويجب عليه الغسل وهو طهارة حكمية قال اغتسل قبل غسل بده نجس ذلك الماء فلا يغسل  
بده الى لاس نجاسته الميت اما لو غسل بده ثم اغتسل قبل غسل بده نجس ذلك الماء فلا يغسل بده الى لاس  
بها الميت اما لو غسل بده ثم اغتسل لم ينجس بده من ذلك الماء وكذا نقول في جمع افعال الحكمية فاما

أو غسل من الجنابة طاهر وإن كان الغسل يجب لم يخرج المني من مجس موضع خروجه ولو اغتسل من الجنابة  
موضع الجنابة كان ما بالغسل نجسا فلا يخرج النجاسة إجماعا وكذلك غسل الجنابة من الحيض يجب عند الفقهاء  
دم الحيض ويكون المخرج نجسا فلا يغتسل وما بالغسل المخرج كان ما بالغسل نجسا  
ما بالغسل طاهرا كذلك جميع الأغسال فغلبان ضعف ما ذكره المتأخر المولى  
نجس وإنما يجب الغسل بعد الماء هو مذهب الناصبي لكن هذا مخالف لما ذكره  
ذكرنا من نجس بإجماع الفقهاء وقد سلم هذا المتأخر نجاسة ونجاسة ما لا  
غسل إلا في بدنه ولا حكم بنجاسة ذلك الملاءة فلنا حينئذ يجوز استصحابه الطهارة  
به ولو كان ما لم يكن من النجس الذي يغسل به للبت طاهرا مطلقا وحديث البراءة لا يكون مثله  
مؤثره في الثوب منعنا وعلا وغير مؤثره في الماء القليل وهو باطل **السادس** من  
مسئلتنا هل يجب الغسل على من غسل ميتا من الناس وكذلك يجب بمسح يديه قبل  
تطهيره بالغسل على الأظهر والموجب قال الشيخان وأما أبو بصير فإنه لم يغسل ويأبى الاستحباب  
قال في العبد في شرح الرسالة والمصباح وقال مالك وأبو حنيفة استحبابا غسل الميت  
ميتا وللشافعية مثل القولين أما الغسل بمسح فقد ذكره الشيخ أنه لم يذهب إليه أحد من الفقهاء  
بغير الجهر لنا ما رواه أبو هريرة عن النبي عليه السلام قال من غسل ميتا غسل من حلة نوحا  
ومن طهره أصحاب ما رواه جرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال من غسل ميتا فليغسل  
قلت فإن مسحه قال فليغسل قلت فمن أدخله القبر قال يغسل عليه الماء من غير ماء من غير ماء  
ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مسه يديه من غسل عليه فاذا ورد فغسل الغسل  
ما لم يظفر إذا مسه عليه غسل قال لا بد وهذا لا لسان وعن محمد بن مسلم عن أحمد  
في مسحه عليه غسل قال لا تأخذك من الإنسان ومثله روى الحلي عن أبي عبد الله عليه السلام  
وظاهر هذه الألفاظ الوجوب **مسئلتنا** وكذلك يجب الغسل بمسح قطعة فيها عظم سواء لبنت  
منها أو ميت هذا مذهب الشيخ واستدل في الخلاف بإجماع الفقهاء قال في الخلاف وخالف في  
ذلك جميع الفقهاء بعضهم في الجهر وذكر في التهذيب رواية عن سعد بن عبد الله عن أبي بصير  
أنه عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قطع الرجل قطعة فميت فذا مسحا  
فكلها فيه عظم فقد وجب على من مسه الغسل فإن لم يكن فيه عظم فلا يغسل عليه والذي أولاه الفقهاء  
في ذلك فإن الرواية مقطوعة والعمل بها قليل ودفعوا الشيخ في الخلاف لإجماع أبي بصير على أن لا يغسل  
لهدي بعد ذلك أنكروا وجوب الغسل من مسحه في الماء مصاحح والشيخ قد ذكر أنه مسحه  
من يدعي إجماع في هذا فإذا الأصل عدم الوجوب وانتهى إلى استحباب كان نقصا من إجماع  
والشيخ رحمه الله والرواية **مسئلتنا** لنفسه هذا غسل مثل ما بينه غسل الاستحاضة عني  
أنه يجب عليه الغسل والوضوء وما قال أبو جعفر بن بابويه في كتابه ديوانه ما ذكرناه من أن

عن ابي عبد الله عليه السلام كل غسل لابد فيه من الوضوء والغسل الجنابة **الغسل الكفائي**  
غسل الجمعة صلبا وبمكوك الرجال والنساء وسفر وحضر وهو مذهب الثلاثة واتباعهم  
ابو جعفر بن بابويه في كتابه غسل الجمعة واجب على الرجل والنساء في السفر والحضر لا في  
النساء في السفر لقلة الماء وبالوجوب قال الحسن البصري وداود الطاهري انا ما سمعنا عن ابي  
طالب وسعد بنان قالوا غسل الجمعة سنون وفي طريق الاحباب ما رواه ذلك عن ابي عبد الله  
قال ما سمعنا عن غسل يوم الجمعة قال سمعنا في السفر والحضر ان يجازي للمافر على نفسه المهر ولا يصاد  
ذلك ما رواه ابن الغيرة ومحمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام قال ما سمعنا عن غسل الجمعة فقال  
على كل ذكر وانثى من عمره عبد لا نأخذ بقول المراد بذلك تأكيد لا استحبابا وبدا على ذلك ما رواه  
ابن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال الغسل في الجمعة فلا يضي والفطر سنة وليس بربطة مسسلة  
ودعته ما بين الفجر الى الزوال كما قرب من الزوال كان افضل وقاله الخلاف لان فصل الجمعة  
عند الساعي وقت الزواح وفطر مالك ان يروح عقبيه ولا يجر انا قول النبي صلى الله عليه وسلم  
غسل يوم الجمعة واجب صافرا الى اليوم وهو يتحقق بطول الفجر ولم ينشط الراح عقبيه ومن لم يجد  
ما رواه داود بن عمار قال اذا اغتسل بعد طلوع الفجر اجزأ لك الجنابة والجمعة واما انقطاع  
بما قبل الزوال فليس باجماع الناس وبابويه ما رواه سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل لا يغسل  
الجمعة اول النهار قال يقضيه من اخر النهار وقال الحسن البصري في الرجل لا يغسل في اول النهار  
يكتفه قضاء يوم السبت قال ابو بابويه في كتابه ومن لم يغسل او فاتته اعادة فليغتسل بعد العصر  
العقد والشيخ الملقب بالشيخ واما ذكره الشيخ فانه ان احدهما عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام  
عن الرجل لا يغسل يوم الجمعة في اول النهار قال يقضيه من اخر النهار فان لم يجد فليقتصر يوم السبت  
وفي معناه رواية عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام وسماعة واخفى وعبد الله بن بكير  
لكنها بان الغسل طهور فيكون حسنا قال ابن بابويه من وجد الماء يوم الخميس وخشع عليه يوم  
الجمعة اغتسل يوم الخميس واد الشيخ ولا يمكن من استعماله وما ذكره ابن بابويه بقايد ورواه  
ابن محمد بن الحسين بن موسى ابو جعفر عن امه وام احمد بن موسى بن جعفر قالنا كنا مع ابي الحسن  
بالبادية ونحن نريد بغداد فقال لنا يوم الخميس اغتسلوا اليوم لغد فان الماء غدا قليل ولا يجوز  
تقديمه على طلوع فجر الجمعة احتيا وانا في الخلاف ولو قدمه لم يجزه الا اذا بئس من الماء واستدل  
بالجماع وبان النبي صلى الله عليه وسلم اضاف الغسل الى اليوم مسسلة وغسل اول ليلة من شهر  
وهو مذهب الاحباب ورواه عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اغسل اول ليلة  
من شهر رمضان مستحب فغان وسماعة واقبيان لكن عمل الاحباب يؤيد ما غسل ليلة النصف  
من شهر رمضان وهو مذهب الثلاثة ولعله نشرف تلك الليلة فاقه انها بالظهر من والشيخ  
في الصباح الكبير وان اغتسل ليل الاثر كلها خاصة ليلة النصف كان فيه فضل كبير وغسل ليلة

سبع عشرة ونوع غنم واحد وعشرين وثلاث وعشرين وهو من الأضحية ويدعى حملاً من سبعة من  
أضحية قال الفضل في سبعة عشر من ليلة سبع غنم وفي ليلة النحر الجمان ونوع ثمة فيها ثمة  
وفي ليلة واحدة وعشرين وفي الليلة التي أحببت فيها الأضحية وفيها نذير في يوم  
وفرض موسى وثلاث وعشرين يوم فيها ليلة التذوق وغسل ليلة الفطر وهو وقت عيد الفصح  
والله أعلم قال إذا غربت الشمس ليلة العيد فاغسل فاذا أصليت المغرب فادفع يديك  
فيها والحن أسدي عرف بالطقار في ضعف ذكر ذلك الخائفة وغسل يوم العيد وهو  
مذهب الأصحاب وهذا هو الوجه وراجع وحكي الوجوب عن أهل الظاهر وميل على الاستحباب الاتفاق  
على اختصاصه بالمصلحة الراجحة والوجوب مني بالأصل ودعى الحجة عن عبد الله عليه السلام قال  
اعتزل يوم الأضحية يوم الفطر وأما ذلك على الاستحباب لرواية علي بن يقطين عن ابن الحسن عليه السلام قال  
الغسل في يوم الأضحية والفطر سنة وليس بفرضية وغسل ليلة النصف من وجوب يوم النصف  
وهو السابع والعشرون من ذكره الشيخ في الجمل والمصباح وبما كان ذلك تكسفاً للوقت والخل  
منه بطلان ما لا يثبت في يومه وغسل ليلة النصف من شعبان قاله الشافعي ودواء الشيخ  
عمر بن دينار وموسى بن عبد الله البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال صوموا مشجراً وغسلوا ليلة  
ف منه وفي سند هذا الرواية أحمد بن هلال العجلي وهو ضعيف وذكر الشيخ في المصباح  
تبر عن سالم بن مولى جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال يظفر ليلة النصف من شعبان  
فحين الظهر وساق الحديث إلى قوله فضع الله له ثلث حوائج ثم إن سأل أن يراف في ليلة  
وهذه الرواية أيضاً ضعيفة فالعول على الاستحباب المطلق وغسل يوم العيد وهو مذهب  
الثلاثة قال الشيخ في التهذيب والفضل في هذا اليوم مستحب مندوب اليه وعليه إجماع الفقهاء  
وفي رواية عن ابن الحسين العبدي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من صلى فيه وتكفين  
يعتزل عند قال الشمس من قبل أن تروى بقدر نصف ساعة وما قال الحديث إلى قوله ما  
يسأل الله حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيت له بما يشاء ما شاءت وغسل يوم المباهلة  
وهو الخامس والعشرون من ذي الحجة ذكر ذلك لأربعة وجوه والمحل بهم مشهور ويؤيد روايته  
سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال غسل المباهلة واجب والمراد تأكيد الاستحباب وغسل الأضحية  
والزياره ودخول الحرم والسجدة الحرام والكعبة ذكر ذلك الشافعي ودواء جماعة منهم محمد بن  
سليم عن أحمد قال الفضل إذا دخلت الحرم يوم محرم ويوم الزيارة يوم يدخل البيت ويوم  
الترديد ويوم عرفه وذكر البرنطقي في جامعته عن الشيخ عن الحسن الصيقلي عن أبي عبد الله عليه السلام  
قال غسل الجنب والحجرة والعيدان ويوم عرفه والمحرم ودخول الكعبة ودخول  
المدينة ودخول الحرم وفي الزيارة وأما غسل دخول المدينة وسجدة النبي عليه السلام فظاهر  
الحسن ابن سعيد في كتابه عن النضر بن إسماعيل عن أبي عبد الله عليه السلام الغسل في  
سكروا في رواية أخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال الغسل إذا دونت

مسجد النبي صلى الله عليه وآله وكان هذه الأماكن شريفة فلتغسل بها أظفارها حين قال ما رواه  
الأحرام واجب وأما استدلاله بما رواه محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله  
قال الغسل في سبعة عشر موضعا الغرض ثلاثة غسل الجنابة ومن غسل ميتا والغسل للأحرام  
محمد بن عيسى ضعيف وما يروى يونس عن بعض رجاله لا يعمل به إن الوليد كما ذكر ابن  
مع انه مرسل فنفى الاستحباب به قال الشيخ في التهذيب غسل الأحرام عندنا ليس بفرض وقيل  
هذا الحديث على أن ثوابه ثواب غسل الفريضة واختلف أصحابنا في غسل فاضل الكسوف وقيل  
الشيخ في الحمل ما استحبابه إذا احترق القصر كله وقيل الصلوة مستحبة وأبطله المغيرة وعلمنا  
على تركه مستحب وقال سداد بوجوبه وما ذكره الشيخ في الأولى لأن الاستحباب يستحق مع التمسك  
فيكون منافي مع عدم إلهامها على مقتضى البراءة الأصلية ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن إسحاق  
عن محمد بن عيسى قال غسل الكسوف إذا احترق القصر كله وما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حماد  
عن الغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا انكسفا القمر فاستيقظ الرجل ولم يغسل فليغتسل من  
العدد البقض وإن لم يمسح فليغسل عليه لا الغضا بغير غسل أما الوجوب الذي ادعاه سداد  
بالأصل وكذا استحباب الغسل لأمر الله عز وجل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا  
عيسى عن معاذ عن أبي عبد الله عليه السلام قال غسل الأقدام واجب وغسل اليدين واجب وغسل  
فمساها بالبراءة الأصلية واستسقاء فائدة الرواية قال عثمان بن عيسى ومعاذ واقفان فغير  
الاستحباب لا اتفاق لأصحابنا على اختصاصه بالمصلحة الراجحة وغسل التوبة مستحب وهو واجب  
للغرة واستدل الشيخ بأن قال يروى عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال من ذكر الله يستمع القرآن  
جوارعين ثم فاعسل وصل ما بذلك واستغفر الله وسلة التوبة وهذا مرسل وفي مشايخنا  
معينه فلا يشاء ولا غير هذا القول أقوى لأصحابنا من أن الغسل خير فيكون مرادنا  
يقال يغسل الذنب والزوجة من دونه وغسل صلوة الحاجة والاستحباب وهو مذهب أصحابنا  
الشيخ بما رواه زياد الصدوق عن عبد الرحمن القصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا نزع منك  
فأوعى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت كيف أضغ قال يغسل ويضم ركعتين وذكر الحديث  
وبما رواه علي بن الحسن بن مقبل بن مقبل عن الرضا عليه السلام قال إذا كان لك حاجة فغسل فغسل  
وذكر الحديث والروايتان ضعيفتان فلا حجة فيها واستدل على الاستحباب بما رواه زناد  
عبد الله عليه السلام قال لا يريد في يومه على سنين مسكنا كل مسكن فغسل  
بصلح النبي صلى الله عليه وآله ثم يغسل في ثلث الليل الثالثة ويلبس أو في ثلث الليل ثم قال فإذا نزع راحته  
من الحجارة الثانية استخار الله مائة مرة وذكر لها واستدل برواية معاوية أيضا وغسل الاستحباب  
ذكره جماعة من أصحابنا منهم علم الهدى وأبا بابويه في كتابهما ما رواه عثمان بن عيسى عن معاوية عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال وغسل الاستحباب واجب والمراد أكيد الاستحباب باتفاق الأصحاب أن

[illegible]

الغسل الواجب لا يلزم له الطهارة فيكفي فيها وان لم يدرى السبب مسئلة لو غاص  
 لم يغسل لا لانه لاطهارة مع الخيض ولو اعتسفت الجنابة لم يرتفع جنابها وقال احمد بن حنبل بن  
 قال ولا علم لها قال لا تغسل الا عاتلنا ان غسل الجنابة للطهارة ولا طهارة مع الخيض ويؤيد ذلك  
 رواه عبد الطيب بن يحيى الكاهل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يجامعها الرجل فخيض  
 فقال قد جاءها وما يفسد صلواتها فلا تغتسل **الركن الثالث** في الطهارة والترتيب ومحو التيمم  
 هو في اللغة القصد قال دبير تيمم البيت كرم السخ وقال ابو القيس تيمم العون التي دون ضار  
 يفي عليها الطلوع مصها طامى ومنه تيمم برحى فاقصد ودون غيره قال تيمم الرمح شره  
 هذه المروية لا لعلة الزجالي ولتخص في التيمم مع الوجه واليدين بالصعيد بل لا على ذلك  
 والنظر فيه لا يثبت امور اربعة **الاول** في التيمم مسئلة شرط التيمم عدم الماء او عدم الطهارة  
 او حصول مانع كالبرد والمرض اما عدم الماء وقعية اجماع اهل العلم وقوله تعالى فلم يجدوا ماء لم  
 يصعبوا وقوله عليه السلام التراب كافيك ما لم يجد الماء وكذا لو عدم الوضوء ولو وجد بين الرجل  
 الا مائتا بار سال ثوب واعتصاه ولو خشي فوت الوقت باستغاله باخرجه لم يجز التيمم بل  
 ولو لم يمسكه الوصول الا بالتراب لم يمسكه غسل الماء ولو شق في يده او جرح في يده لم يمسكه  
 استعماله مرض وهو قول اهل العلم الاكابر وما كانا انان فيهما فليعمل احدهما وعمل اهل  
 منيع وقوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم وروى محمد بن مسلم قال با جعفر عليه السلام عن الحسن بن  
 القرقم قال لا بأس الا بغسل وتيمم وعدم الوضوء كعدم الماء وهو لجماع ولو خشي البرد والمرض  
 لم يمكن من الجنان للماء تيمم وحده ولا اعلاه ومثله قال ابو حنيفة وقال الشافعي ان مسكه استعماله  
 الماء وجب عليه وان لم يمكنه تيمم وحده ان كان حاضرا وان كان سافرا فليعمل في قولين لما فيهما  
 ولا تة انفسكم وقوله تعالى ولا تقوا ايديكم الى الشهكة وقصة ابن العاص وروى ابو  
 ابن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيب الجنابة ويخرج اذ فرج او يخاف على نفسه  
 البرد قال لا يغسل وتيمم فروع يجوز التيمم في السفر القصير مع عدم الماء كما يجوز في الطويل  
 اجماع فضلا ولا سلام وكيف من سدا اختصاصه بالطويل وهو ما يقصر فيه الصلوة لان الزمان  
 تعالى فلم يجدوا ماء فتميموا وهو على اطلاقه وليستوى سفر الطاعة والمعصية فحاز التيمم على  
 الجبر ولا يفسد في السفر لا يسقط معه الفرض فلا يسقط به التيمم حسب الصحيح لما ذكرنا من ان  
 ومن انقطع عنه الماء لم يبرم ويصل وكذا قال الشافعي ومالك والحمد لله عن الحسن بن عاتل ان  
 بتر التيمم والصلوة لان التيمم شرط بالسف لانه عليه السلام الصعد الطيب لم يمسكه ان لم  
 يجد الماء الا عشر مدين فاذا وجد الماء فليغتسله شره وقوله عليه السلام التراب كافيك ما لم يجد الماء  
 استدل بالحنيفة ضعيف لاننا لم نل شرط السفر بل كما يجوز التيمم مع السفر لا بشرط المرض  
 مع الحدث لا بشرط المرض ولا الشغل من العطف هناك الشرط على ان ذكر السفر في الآية ما يخرج مخرج القاء

لأن عدم الماء في الحضر زاد في السفر غالب فذكره لا يشترط على أهله بدليل الخطأ وهو  
 وهل يعيد إذا وجد الماء قال البخاري لا ويرى قال مالك وقال أبو الهيثم في شرح الرضا بعد قوله  
 الشافعي وعن أحمد روايتان لنا أنه صلى من مشروعه صلوة ما مودها فيكون حجة ويؤيد بها  
 عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنباً فليمسح من الأرض  
 ما يعيل فإذا وجد الماء فليغتسل وقد جازته صلوة التي صلاها واللفظ على عموم من يتكبر  
 خرج بعد عن مصر كالمخطأ وللحديث لو جهرته الصلوة ولا تأذال لكنه العفو وما بقى مطلوباً  
 ولا يتم لم يخرج وإن لم يمكنه الغفوات مطلقاً حتى يتم ترويض الجواز دفعا للضرر والعادة لأن  
 طهارته مشروعة وصلوته ما مودها كاستيعاب المريض التيمم مع خوف التلف أجماعاً ولا يتبع مع  
 خوف الضرر المرض كوضع الرأس في الضرع هل يتيمم خوفاً لزيادة العلة أو بطورها أو لئلا  
 مذهبنا نعم وكذلك قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقالنا قولنا لا ما جعل عليكم في الدين من  
 حرج وقوله فلا وإن كنتم مرضى أو على سفر فلا ينضم التيمم جازع توجه الضرر على المال وعند الشافعي  
 لو زاد منه عن ثمن الثلث لهما أنه لو كان المريض لا يتيمم باستعمال الماء الخارج وجب عليه استعمال  
 التيمم مع القعدة على الاستحسان وقال داود تيمم ظاهره لأنه لا يشترط التيمم عدم الماء ولم يحصل  
 هـ أنما يجد المريض من ثوابه الماء فهو كالعادم ولو أمله منادى وخشع فبطلت الصلوة ففي التيمم  
 ترويضاً للجواز **ق** من كان الماء قريبا منه وتخصيله ممكن يكن مع فوات الوقت إذا كان  
 عنده واستعمله يقول لم يجز له التيمم وسعى إليه لأنه واحد **ق** لو خشع على نفسه لمصا  
 سبعا تيمم ولا إعادة لأنه كالعادم وكذا لو خشع على أهله وماله وهو أجمع ولو كان خوفاً جازماً  
 كذلك لو جرد سبيل الخوف في عقد أو ظن مخوفاً تيمم وصلى ثم بان جوارضه فلا إعادة فإن  
 أحمد روايتان أحدهما الجحد لا تيمم من غير سبب يتيمم فاشبه من ليس للماء في رجليه لنا  
 أنه تيمم ثم مشى وعاد صلى صلوة ما مودها فيكون حجة وحجة أحمد ضعيفة لا تنسب الخوف  
 وهو موجود وقياسه على الناس باطل لأنه لا يمنع الأصل والفرع **ح** إذا كان معقراً  
 قبل الوقت وجره ما فلم يظهر ودخل الوقت ولا ما تيمم بصلوة واحدة ولو كان ذلك بعد  
 دخول الوقت فكذلك وللشافعي وأحمد هنا روايتان أحدهما يعيد لأنه فرط في الصلوة مع  
 القعدة على طهارته كاملة لنا أنه صلى صلوة مستكملة الشريط فيكون حجة ولا رافدة لما قلناه  
 فلا يترتب عليها الواجب الفرط **ط** ولو خشع الماء في رجليه وصلى التيمم جازماً وهو اختيارنا علم  
 الحديث هكذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي يعيد وعن أحمد ومالك روايتان وقال الشيخان لا يعيد  
 وطلب بعد ولا أعاد لنا الأصل تيمم مشروع فلم يلزمه إعادة ولأن النسيان لا يلزم إلى أن الله  
 فصاعداً عدم الوصلة واجبة الشافعي بأنها طهارة يجب مع الذكر فلم يقط بالنسيان ولا منفرط  
 فيلزم إعادة وجوبه منع الملازم معان الأكره يمكن من الاستعمال الثاني ممنوع فلم يجز الطهارة



مع المنع ولا نسلم التقييد لما نسلم على تقدير الإضمار في الطلب وينتقض قياسه بغير حمل  
وفيه ما إذا كان يعرف بغيره فقلت عنه قال الأصم التيم والاحتياط بالصواب ولو ذكر وفعله  
موضع المنع لأن النسيان لا يطعن إلا في التيم وفي رواية أبي بصير عن عبد الله عليه السلام  
ويجب في غسله اغتسال بغير غيبه وهو ضعيف في إسناده ولو كان يقرب به لم يبرأ من ما فيه  
تيم لا إعادة ومع التقريب بعيد مسئلة ولو خشي العطش تيم إن لم يكن في الماء صفة  
الماء وهو مدحها أهل العلم كافة لأن التقدير بالخوف على النفس وهو يتعين التيم ولا  
عليه الله عليه السلام في الجنب يكون معه الماء القليل فإن هو غتسل به جاز في العطش  
التيه وكذلك إذا اراد الوضوء فروع الأول والمستوى في ذلك جوده للعجل والمكلف  
ليجوز العلة ولو خشي العطش على رقبته أو داء أو استسقى الماء وتيم لأن حرمة الجنب للموت  
ولأن حرمة السلم الكفاية حرمة الصلوة والخوف على الدواب خوف على المال ومع يجوز التيم  
لو وجد عطشا يخاف تلفه بذلك الماء وتيم لأن حفظ الإنسان أرفع في نظر الشرع من الماء  
بذلك لها انقطع لحفظ الإنسان من الخزي والخرق وإن خاف قتلها خصوصا والطمع  
بذلك والعقر لا استدراك لغايتها العيا لو كان معها ما أن طاهر فغسله في العطش  
الظاهر وتيم لأنه قادر على شرب الطاهر فلا يستلزم الخزي وجوبه مجرى عدمه وليست  
بذلك الوقت وقبله لما ذكرنا لا يقال بعد تحول وقت التصلو نصرا استعمال الماء مستغنى  
لا يمنع الاستغناء وإنما السبل أو استغنى عن شربه وليس مستغنيا بالجنس لتحقيق التحريم في شربه  
وجوه الطاهر مسئلة وإذا وجد الجنب ماء لا يكتفي بطهارته فرت الماء وتيم وكذا قال الأصم  
ومالك وللشافعي قولان أحدهما يستعمل الماء وتيم وكفوله قال أحمد لنا أن ماء لا يطهر  
مجري عدمه ولا نماء لا يقطع معه التيم فلا يكون عدمه شرطا احتج الشافعي بأنه واجب  
فلم يجزه التيم والجواب منع الوجود لأن المراد وجود ما يطهر لقوله تعالى في كفارة اليمين في  
فصيام ثلاثة أيام يريدين لم يجد أطعام عشرة مساكين ولو وجد للبعض ما وجب ولا نوء  
استعمال الماء لأن اجتماع البدل والمبدل وكذا لو كان مع الجنب ما يكفي فوضؤه تيم ولا بد  
استعمال الماء إذا ذكرناه ويؤيد ما رواه الحسين ابن أبي العلاء عن عبد الله عليه السلام في الجنين  
للماء ما يكفي لوضوءه ما يتوضأ بالماء وتيم فقال تيم وكذا البحث في الحديث هذا أصغر  
ماء البعض طهارة بل أوله مرافاة للموالاة وكذا الوضوء بعض أعضائه نجسا فلا يجوز  
على طهارته بالماء تيم ولا إعادة في شيء من ذلك لغيبه فذكره مسئلة إذا لم يجد  
أبنيا عا وجب مع القدرة وإن كثر التمر كذا قال علي الهدي قبل ما لم يضره في الحال وهو  
أما أول فبدل عليه أنه ولعل الماء ضرورة بعد رعيه بالنسب الموجود كما في خصال الكثرة  
المرتبة وروى صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال لا بأس به من أجل احتياج إلى الصلوة وضوءه

واما لا يقدر على الماء فوجد قلبه ما توفى ما توفى بانه ردم او بالف ردم وهو الغلظت وهو  
 او يتم قال بل يشترى قد اصاب من مثل هذا فاشترت وما يشترى بذلك ماء كثير ولما اتاها وهو  
 اشترى علم الضرر الحالى فهو اختيار النسخ رحمه الله وقال ابو الجهم من انا كان الفتن عاليا تيم  
 وجعل له ماء اذا وجد الماء وقال الشافعي لا يلزم لو زاد عن ثمن مثله انه اضار له الطهارة لا  
 تيم مع الضرر كما لا بعض التوب من الجحاسة عند علمه لا لا وقال ابو حنيفة ان كانت الزيادة  
 قليلا لم يضر بانواعه لا فزيادة لا بعد لها لا يتحقق دخولها بين تقوم المفومين في جري وجودها  
 جري عدمها وجواب الشافعي منع دعواه فانه وجب التيم مع المرض اذا لم يخف على نفسه وان  
 خاف الزيادة وهو عظم الضرر لان الضرر ليس بمثل مع معاضة الضرر قال الشافعي في كبر كل ما  
 لا يخرج اثره اذا كان مضرا للجلا وهو قوي وقصلا ثانيا وقوى فلهاء الجوهر واما قلنا انه  
 لم يشتر لان من خشي من ان يفسد ما يخف به لم يجز عليه السعي في غير المال النطف واذا سلغ التيم هنا  
 دخله كغيره مسلغ هنا يشترى على ذلك مانعه يعقوب بن سالم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن الرجل لا يكون معه ماء والماء من غير الطريق وليا ب غلو بين او نحو ذلك قال لا امره الى  
 نفسه فيعثر له الماء ويبيع فروع الاول لو بدله ثمن عرجم الى الجمل كان قادرا على جدي  
 قوله ولان استعملت ومنه لان لم يبدل الى تحصيل الماء من غير اجماع برفق بغير التيم ولان لم يكن  
 قادرا عليه لم يجب وتيم وقال الشافعي عيب قوله مطلقا وبعض السامد منع مطلقا ان الضرر هنا  
 الماء ولا يفسد فلو لم يتيقن ان لو استعمله صاحبه لم يبدل لم يجز فانه لو كان فاضلا عن حاجته  
 لا ضرورة اليه لمكان الصلوة بالتيقن لو بدله بغير عوض وجب قوله لا بد كالموجد ولا شتر  
 ولا مضافة طلب الماء عادة ولو بدله ثمن ليس هو فبذلك لا الشق في طيب قوله  
~~ان من كان معه ماء ولا يفسد فلو لم يتيقن ان لو استعمله صاحبه لم يبدل لم يجز فانه لو كان فاضلا عن حاجته~~  
~~لا ضرورة اليه لمكان الصلوة بالتيقن لو بدله بغير عوض وجب قوله لا بد كالموجد ولا شتر~~  
 مسألة ولو كان عليه جحاسة وجب عليه جحاسة ولا يفسد الماء ولا يفسد الماء ولا يفسد الماء ولا يفسد الماء  
 من الوضوء ولا العلم في هذا خلافه بين اهل العلم لان الطهارة بغير التيم لا كذلك ان الله تعالى  
 وكذا لو كان عليه عمل على جحاسة ولا يفسد الماء ولا يفسد الماء ولا يفسد الماء ولا يفسد الماء  
 كانت الجحاسة في ثوبه وعنده ذلك غسل ثوبه بالماء وتيم وحكم عن اجماع حنبل بان يطهر بالماء  
 ولا يغسل الثوب لان رفع الحدث الكثرة في الصلوة من اذا لم يجد من الثوب وهو ضعيف لان  
 ان الله الجحاسة مع القدح واجب ولا بدل الماء في ان الله تعالى عن لها ولو كان مستطرا على جسد  
 بجحاسة ولا ماء او فاف من استعمله على ما له وعن احمد هو كالجحيم ثم وان نفسه اليه جحاسة  
 الاطاع لان التيم محقق برفع الحدث اما رفع الجنب فلا لان الماء من طهارة الجنب زالة غيب عن جوارحه  
 وهو لا يحصل بالتيم واجب بعض اجماع بقوله عليه السلام الصلوا على ما استطعتم وهو لا يفسد الماء

مسحودا وطهورا كما لها طهارة في البيت المصنوع كما رأيتهم يعمدون فيه  
والجواب أن تلك الظواهر المذكورة مصادرة لوضع التراب لأن طهور البس من سائر العوالم لا يخرج  
منها التراب والحال مع الإشكال لا يفسد إلا نذر الذي يعمل المداير مظهر البس من الحراب وكذا  
يجوز طهورا والمطلوب لا يبدل له ما بعده ولأن المعول في جواب التيم على الأية وهو أن التيم يستند  
في دفع الحدث فيقتصر عليه وأما قياصره فطهارة الحدث فباطل لأن طهارة الحدث فباطل لأن  
الحدث متعلق بالبدن والصينونة متعلقة بجملتها فلا يلزم من فساد الحكيم بالتيقن ذوالحكم العقل  
منها من القوة **مسألة** الثانية ما تيم به مسئلة لا يخرج في التيم من التراب التراب لا يفسد  
من تناله رما **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
الرسالة **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
اسم الأرض طهورا **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
قال ابن الجوزي منا وعلم الله **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
بالفعل والوزن **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
ما جاء في الجوزي عليه ما يمكن منها **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
ما يصح على الأرض منه أن التراب لا يفسد **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
الحدث بقوله تعالى فيمحو صعيدا وجبا وصعيدا **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
عن سعيد وابن وهب **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
وإلا كان كذلك **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
لصعيد هو وجه الأرض النقيض للغة ذكر ذلك الجليل **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
قوله تعالى فتبع صعدا **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
على صعيد واحد **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
وطهورا وقوله عليه السلام **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
في التيم قال يضرب بكفيل الأرض **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
مهرب الأرض **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
أما الأرض أولى **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
والجواز فيكون التراب صعيدا **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
تسليم بدلة خطا **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
الأرض مظهر **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
والذي في عدم تسميتها أرضا وصعيدا **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما  
منه **جواب** في التيم من التراب التراب لا يفسد من تناله رما

من التيم بذلك وان كان خارجا من الارض وبالجملة فلا نسلم ان حراز التيم متعلق بما يخرج من الارض الى ما في  
ارض اخرى فخرج الاول بحوز التيم بالزرع والسمج على كراهته ففهم وهو مذهب فقهاءنا اجمع عدا ابن  
الجيد فانهم من التيم لما ان السمج ارض وضوئها ولو لم يخالضها عن الارض كما في الارض المحرقة والسمج  
اما للمعدن فلا يجوز التيم بها كالزجاج والزرنيخ والكل وكذا ما يلبس من الاشياء والسمج كالدق و  
السويق وكذا السمج كالهالك لان جميع ذلك لا يسمي ارضا ولو مرج التراب باحدها قال الشيخ في الخلافة  
يجوز التيم به وان غلب عليه الصعيد لقوله فيتمو صعيد وهذا يخرج عن الصعيد بالما فيه التيم  
بحوز التيم بالارض المنية كما يجوز التراب لما ذكرناه من الحجة ولما رواه دقاعة ابن موسى عن ابي عبد الله  
قال اذا كانت الارض بمسئلة ليس فيها اواب واما ما فانظر كيف موضع محذور فقيم منه قال في الخلافة  
من الله عز وجل في التيم بالخلاف ثم دأب التيم وهو لقب ارباب الخلد من ان لا يخرج بالطين  
اسم الارض ولا يعارض بحوز الجود لا نتمو بحوز الجود على ما ليس بارض كالحاقد وكذا المودع  
صانكا التراب اما لو دأب الجود كما يجوز التيم به غير مدفوق الزايج ليس من شرط التيم نقل التراب  
للمعاضاة التيم قاله علم الهدى في شرح الرسالة وقال لا يعرف الاصح ابنا هذا نصا فالأدلة ان  
لا يكون به اعتبار واعتبره الشافعي لنا قوله فلا قيمو صعيدا طبيا وقد بينا ان الصعيد <sup>الطبي</sup>  
ولم يشترط النقل لان الله صلى الله عليه وآله نقض بغيره من التراب ولو كان بقاءه معبرا لما نفى  
بذاته ولا يفرض لان الله اجمع الشافعي بقوله فلا فاصحوا بوجهكم وايدكم منه ومن هنا التيم  
ولا نتمو صوح في الطهارة فاقف في صوح به كبح الواس في الوضوء والجواب كما يحتمل ان يكون  
من هنا التيم بعض محتمل لا يتبدلوا كان ان يكون مع الوجه موصولا اسم الصعيد من غير محتمل  
وجواب قياس الغزالي في طهارة الماء والتيم لان التراب بالماء اذ لا تله الحدوت وليس لذلك التيم  
مسئل <sup>الطبي</sup> ليجوز التيم بزار الارض وعو اليها ويكره من مهابطها وعليه اتفاق فقهاءنا علم  
بغزالي بين الموضعين لحدوث مخالفتنا والوجه ان العوالة يغسلها السول في ابعدهن فلا فاق  
الجوابات ويؤيد النقل عن اهل البيت وان ضعف سند مسئلة قال علم الهدى يجوز  
التيم بالبحر والنور وقال الشيخان يجوز يا فاض البحر وهو من وضع الشافعي ذلك لنا قوله فيتمو  
صعيدا طبيا والصعيد وجه الارض وما ذكره علم الهدى في الصلح هو رواية السكوني  
عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه سئل عن التيم بالبحر فقال نعم فقبل لا رواد فقال لا انه لا  
يخرج من الارض انما يخرج من البحر وهذا السكوني ضعيف لكن روايته حسنة لانه ارض فلا يخرج بالكو  
والخاصة عن اسم الارض كما لا يخرج الارض الصفر والحمر مسئلة <sup>الطبي</sup> الحاصل ان الرخام والصفاء  
التراب يجوز التيم به وان لم يكن عليه عباد قاله الشيخ وعلم الهدى وقال المفيد يجوز مع الاضطراب وضع  
الشافعي اصلا لنا قوله فلا قيمو صعيدا طبيا والصعيد وجه الارض والحجر ارض ليعاها لا يقال الصعيد  
قرب الحرب كذا يكره عن ابن عباس وقوله جمة لا فانقط هذا يبطل بالمر من النخلة فان التيم بها جائز

فيما لا يورثه قاله علم

ان لم يكونا من قريب المحرث ولو قبل المردح للتراوا (11)  
 وانما (12) انما به فرد لان علم الهدى قال (13) انما به  
 اجاره عند الحاجة الى فناء الترد من ذلك مستعمل (14) اذا فناء الترد من  
 حرث (15) السراج وغير ذلك مما فيه غبار وهو مذهب على ثناء ومذهب الحسن  
 الساجم وسحر ويوسف لنا ان هذا هو الغناء الذي يجعل من الصعيد محظير ويؤخره  
 رارة فلت لا يضره عليه السلام كيف اصنع وعلى وضوء ولا اقلد على النزول فقال يرمي من  
 يعرف رايته فان فيها غبارا وفي رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان  
 يرمي من غبارها او شئ غير مستعمل (16) اذا فناء الصعيد والغبار وجد وجلا الطوق ففها  
 على جواز التيمم لنا ان لا يخرج مما جفع الماء عن كونه رصا وصعيدا روي عن عباس  
 خلق آدم من ادم (17) ينهاها واحدا واصرها وجنبا وسجيا ولذلك اختلفوا  
 والسنة في ما رواه (18) من ليس فيهما ماء وفيها طين ما في  
 يرمي فانه الصعيد اما القدي به فروها من (19) من يرمي بصعيدا يرمي عليه السلام قال كنت في حال  
 لا يجد الماء الطين فلما سار يرمي منه ومثله يروي فانه في كفة التيمم بالوحل من قال  
 الشيخ يضع يديه على الوحل ثم يركعه (20) وقال ابن حزم (21) يرمي من الوحل ويترحم  
 يرمي من الوحل (22) قال ابن حزم (23) يرمي من الوحل يرمي من الوحل يرمي من الوحل  
 التيمم بالوحل (24) يرمي من الوحل مع القعدة على الارض مستعمل (25) قال علم الهدى في الطبع  
 من كان في وضوء وحل او في لا يقن من غير سجادتين يضرب يديه ويترحم فانه وضوء  
 التيمم بالوحل واليد او ما بين الجنبين في الخصر وقال المصنف رحمه الله تعالى في  
 فلا يسيل له التراب فليكره وليتوضا به مثل الدهن وهذا مصرح الوضوء في التيمم  
 مع منافات الاصل الا فقا على الدهن وفيه ايضا تقدم التراب على استعمال الماء وقال الشيخ ما با  
 والتحقيق عندى في المسكر الطهارة بالترحم بحيث يكون به عاملا فانه يكون مقبلا  
 ما وبالماء في التيمم غير استعمال وان قصر عن ذلك لم يكن في حصول الطهارة في التراب  
 مقبولا ومنه بحيث لو تيمم به فقد التراب او مع وجوده لم يحصل برطوارة لان التراب ليس رطبا فلا  
 يجوز التيمم به وان كان يمكن غسل الاعضاء به فقد لم يكن الطهارة لانه في التيمم استعمال التراب معها  
 ولا غيره بالدهن لا لا يمسح على الارض فلا يحصل بر الطهارة لانه لا يمسح بالدهن لا يمسح على الارض  
 لا يمكن قليلا من تيمم به من الصلابة او من انما يمسح بالدهن لا يمسح بالدهن لا يمسح بالدهن لا يمسح بالدهن  
 محقق في ايراد الحقل مع عدم ذلك لا عليه ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عن ابي جعفر في التيمم  
 قال ما تدرى من الرجل الجنب على غير وضوء ولا يكون معه ماء وصعيدا او صعيدا او افضل التيمم  
 افضل او تيمم بالترحم قال الشيخ (26) ان لا يكون معه ماء وصعيدا او صعيدا او افضل التيمم

علم الصلوة والجمع رضي الله بدينه ما ادعيه وروى الصعيد الجليلي في قوله تعالى فمما حبا  
 طيا والطيب الطاهر بآداب الترتيب السهل بينهم ولا يخرج بالاستسجال عن اسم الصعيد ح تواب  
 انقرب منهم بمرام ويتم فيه خاسنة ولو تكررت خاسنة عندنا طاهر. هـ من ثم قال في هذه الاعضا  
 في الطهارة بقصر عن الغسل ومنعوا الاجترار بالاحمال الضرورية وهو خطأ فانهم لم يسموا على الدوام  
 الاجترار به ولا يكونون مستثالا ولا كان غلاما ليشترط ما يضره ويبدل على انه جري وقتيا  
 سهار وايضا في ردا من رجل ابراهيم عن ابي جعفر عليه السلام قال انما الوضوء من وجوه حدود الدنيا  
 ليعلم الله من يطهر ومن يجصص ان الموت لا يفسد شيئا بكيفية مثل الدفن **مسئل في الطهارة**  
 نزهة الصلوة وهو مذهب الشيعة والحق خيفة ومالك وقال في القسوط اما ان توخر او يصير  
 ويعيد لا يضره بغير طهارة ولا يتم وقال الشافعي واحدا يصير على حاله لنا قوله عليه السلام لا  
 صلوة الا بظهور وحقيقة في الصلوة فلا يتحقق من هذه احوالها ما ينافي ما في قوله الله عليه  
 بعثت قوما اطيب قالا في عايشة فحضرت العباة عليه السلام لو اغير لاصو واواله صلى الله عليه وآله  
 فذكر واذا ذلك لم يظلم بتركه عليهم وتزلت عليه الكيم وكان الطهارة شرعا من شرطها الصلوة فلم  
 يفرقها كاستلها او استقبال القبلة والجواب لا نسلم ان ذلك يترك وعدم التكرار لا يدل على عدمه  
 في فعل الامر لان الواقت كانت مع رفع قلبها يمكن ان يضره في اول سورة وادعاهم اليه مسلما  
 ان لم يترك وعدم النقل العكس لا يدل على عدمه المحذور لا يدل على وجوب الفعل ولا استحبابه ثم  
 للمانع عدم التكرار اذ علم بالجمع من الصلوة من دون الطهارة ثم ما ذكره في عدمه في التكرار  
 ولا غيره به في معرض النص واما قياسه فهو قياس من غير جامع ثم ان الفرق ان الصلوة مناجاة  
 للرب وفرضه لقوله عليه السلام اقرب ما يكون العبدان ربه اذا صلى والقرن منه ينجا استعمل  
 الطهارة ليكون الساجد على حاله من القرب من ربه في الله وليس كذلك السجدة لانها احوال في الصلاة  
 والله سبحانه لا يستعمل في ذلك معنى قائله القبله فان الله مستقبل كيف كانت ومع ثبوت هذا  
 الفارق امكن استناد الحكم اليه ثم اسلمنا المساواة لكان استدلاله بالبقاء في معرض النص وهو  
 مشترك على ما بين في الاصول ولذا ثبت ذلك في ابقاء هذه الصلوة قال الفقيه ومجناه  
 قال الشيخ وغيره قال ابو حنيفة والثاني في الصعيد قول اخر انها لا يقضى وهو اختيار مالك اجم  
 ابو حنيفة باها اخرج لعدم الطهارة فيجب ان يقضى عند انكشاف الكسوف الى ان يضي لنا انها سقطت  
 لحديثه في كبره لانها لا يجب عند ذلك وخرج وقتها كصلوة الحائض وكان الاقضاء في وقتها  
 تنويها على الملاحظة ولا دلالة للجواب عما ذكره ابو حنيفة انه قياس من غير جامع ثم الفرق ان  
 الصوم بدله لا احرار الصوم الساجد لا كذا في الصلوة ولو سلمنا المساواة لكان استدلاله القياس  
 في معارض النص وهو مشترك **فروع** المنوع عن الركوع والسجود بباطل الوضع الخلق  
 يصلي على حاله بوجه ركعه وسجود هو لا يصح ان يركع ما ذكرناه في الاستتال جامع في ركعه ومعه

طهر يغسل به فوجه غسل على ما معه ويتم لصلاة ولا عاة وهو لجامع أهل العلم ولو لم يكن معه ماء  
 أو كان ملائكة لغسل فوجه يتم وصل على ما ذكره وكذا المرأة وهل يجيدان ترديد في اللبث وقال  
 "منزف الذي يقضي فيه مذهبا من الأعراف وهو أشبه القواين لأن صلته صلوته ما سواها  
 فيكون حرمه الثالث قال في البسوط وكذلك من على بعض المذاهب خاصة لا يفقد على التثنية  
 وحسن ثم يبدأ غسل للوضع والوجه عندي أن هذا كالأول في الأجزاء **الفصل**  
 الثالث في كيفية التيمم **مسألة** لا يبع التيمم قبل وقت الصلوة وهو مذهب علي وأما  
 قال الشافعي وقال أبو حنيفة نصح لنا الأمر بالتيمم بشرط ما يراه القيام إلى الصلوة وذلك هو  
 المعد للوقت والتيمم كذلك ولو قيل في حله منفرده فلا يلحقها الشرط قلنا ظاهر العطف  
 يقتضي ذلك **مسألة** لا يشرط في التيمم أن يكون في الماء بل في التيمم لا يشرط فيها وفي  
 يجب الطهارة **مسألة** في التيمم ويدل على ما  
 أيضا قوله عليه السلام **مسألة** هو تعليق التيمم على إدراك الصلوة  
 فينتهي مع عدمه لأن التيمم قائم مقام الطهارة **مسألة** لا يشرط في التيمم أن يكون في الماء بل في التيمم لا يشرط فيها وفي  
 ولا حصة قبل الوقت وهل يجوز بعد دخول الوقت قبل انقضاء الوقت المسمى على ما في  
 بما إذا ركعتي الصلوة تمت وصحت ولا نفوت الحصة في الطهارة فيعقد ركعتها وقيل  
 وهو مذهبنا لا يشرط في التيمم أن يكون في الماء بل في التيمم لا يشرط فيها وفي  
 وقال الشافعي وأما ما لا يشرط في التيمم أن يكون في الماء بل في التيمم لا يشرط فيها وفي  
 رواه الجمهور عن علي السلام في التيمم يلزم ما بينه وبين آخر الوقت فإن وجد الماء ولا  
 الماء بالأمر بخلاف الأمر بالوجوب والتلوم لا تظلم ولكن لا إذا تصدق بل كان لا وعاء  
 ولا يحقق العجز إلا عند خوف الفوت لأن توضع الظفر مع سعة الوقت برفع العجز ويؤيد ما رواه  
 عن أحمد قال إذا لم يجد الماء والماء يطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوت الوقت فليتم  
 في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا تصح عليه **فروع الأول** تيمم للفاية وإن لم يكن وقت الصلاة  
 حاضرة وللشافعي بعد دخول وقتها دون الأوقات التي هي لها يدخل بها في الظن بل هي  
 وقوله عليه السلام الصعيد الطيب طهور المسلم إذا لم يجد الماء عشر سنين وهذا تيمم لئلا يستل  
 فيه تردد والمجاز أشبه بعدم التوف والرد بها التحيل الأجر في كل وقت وفاته بالانقضاء  
 الثانية لو لم يكن في آخر وقت الحاضرة وصل ثم دخلت الثانية صلاها في أول الوقت وهو تردد  
 لقوله لا يلزم ما بينه وبين آخر الوقت الثالثة قال ابن القيم إن وضع اليدين بفور الماء آخر  
 الوقت ياء الملأ لظن فالتميم في أول الوقت أصح وقال ابن أبي عمير لا يجوز التحيل إن لم  
 في آخر الوقت رجاء أن يصيب الماء قبل خروج الوقت وقوله هذا يؤيد أن التأخير لتوفيه الأجزاء  
 وقال الشيخ لا يجوز قبل آخر الوقت طهر في الماء أو غير ذلك **مسألة** لا يشرط في التيمم أن يكون في الماء بل في التيمم لا يشرط فيها وفي

موجب

وبنحو إجماعهم تعالى على أن مقتضى الأمر التاخير قال في التهذيب وقد قلت رواية البرقي ومحمد بن  
 مسلم وزاد في المنع من التيمم إلا في آخر الوقت وفيما يستدل به أشكال أما رواية البرقي عن علي بن  
 عن أبي عبد الله عليه السلام فليست حجة في المنع لأنه قال وليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت  
 وهذا اللفظ كما يحتمل التحريم يحتمل الكراهية بل استعماله في الكراهية أكثر وأما رواية محمد بن مسلم  
 فربما لأنه قال معتد والمجموع من مجموع ما رواه في معتد أنه يطلب الماء وما دام  
 في الوقت فالتاخير أن يعونه الوقت يتم والطلب يؤذن بامكان الظفر في ذلك المكان الظفر  
 لكان عيناً فاذن ما قاله ابن الحنفية جيد في لو كان العذر غير عدم الماء وظاهر الذي يحتمل  
 أن يعلم حالة الاقتصار فإن قلت التاخير أرجاء الأضحية سقط التاخير هنا وظن قلنا هو شرط  
 غير معتل رجاء الأضحية كونه في وقت الوقت لا مانع فيه ثم بان غلطه في إعادة  
 تردد ظاهر كلامه في كتبه الأخبارية وجوب إعادة في أقوى عن أن إعادة لا تضر  
 طهارة شرعية وصلى صلاؤه ما هو بها فتكون بحجته لا يقال شرط التيمم التيقظ ولا دل على  
 إحالة على الظن ويمكن أن يستدل على ذلك برواية زرارة ومعه بن عيسى ويعقوب بن سالم  
 عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم وصلى ثم بلغ الماء قبل خروج الوقت فقال ليس  
 عليه إعادة إن ركب الماء وروى التراب وحده ولا وجه له على القول بالتيقظ إلا ما ذكرنا  
 وما رواه الشيخ بر محمد بن أبي حمزة في التهذيب بعد عن الظاهر مسئلة وهو عجب استبحا  
 الوجه بدين قديم وأما إن أهلها يجيبون لغيره ابن بابويه ومثله قال الشافعي وقال أحمد بن  
 لم يتوجب الوجه والكفن حسب وقال أبو حنيفة يجوز الإحلال برح الوجه والآخرى لا  
 بل عجب الوجه وظاهر الكفن وهو اختيار الثلاثة وأما عليهم وابن الحنفية وقال أبو جعفر بن  
 بابويه عجب جنبه وحاجبه وفي رواية عن ابن أبي القوام وقوله عجب جنبه فكيف لنا قوله  
 فقال فاستحووا بوجوهكم وأيديكم منه والباة وأذنتك خلعت على التعتدي ببعض الوجوهين  
 أحدهما أنه لو كانت لطلعت فابدها إذ لا وجه إلا الزيادة أو التبعض ولو كانت رائدة  
 كانت لغوا والغالب خلاف الأصل فتعبت التبعض ولو قيل أنك جماعة وجود التبعض  
 في اللغة قلنا عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ثم نقول ما ذكرناه منقول عن جماعة  
 من الفضلاء مع أنه حروي عن الإمام أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام وفي قوله كفاية التا  
 أنها استعملت مع الفعل المتعدي للتبعض فيكون حقيقة فيه دفعا للجماع أما الاستعمال  
 فلما واه الزمان النبي عليه السلام توطئا ووقع مقدم عما مضى ودخل بدء تحتها فصح مقول  
 سراسر ولم ينقص العانة وعن سلمة بن الأكوع أنه كان عجب ببعض رأسه وكان ابن  
 عجب الباقع وعن أحمد بن حنبل كانت عائشة عجب مقدم رأسها وروى أن عثمان مع مقدم  
 رأسه بيده حرم ولحقا ولم يستأنف ما عجب يد حيا حتى مضى رسول الله صلى الله عليه وآله



ولما لم يبق منا من لم يلد له الا به يكون ذلك هو الذي ادركه ان المراءى بالاسم كل ما لم يلد له  
ولا ادركه بالاسم والاتباع وجبان يكون هكذا ذلك ومعنا لا يشترط ان يقول قال مجيبه بالاسم  
للاصاق يقول ضربه بالاسم معناه الوقت حيث ياء بالاسم والاسم في هذا الكلام هذا اصله ونفاد  
ان يكون معناه محصورا لاصاق لا يحيط الاضمان لا يجب الاستيعاب لانك تقول حدثت بالزمان وحدثت  
بالوسط وكتبته بالعلم وليس الزمان بكله وحدثت لا يكون قوله فاستحوذت وسمك قوله استحوذت بل يكون  
مفعولا به بالاسم بالاسم دار بل هو بعينه كما مثلناه فيفصر هذا المبقر فيريد ذلك ما رواه  
عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
وكذا  
محمد بن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
كاننا ما سمع كذا كان كذا عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
ثم الجواب لنقول العمل بالمتبين فيكون محتملا في جميع الوجوه او بعضه لكن لا يقتصر على اقل من جميعه  
لهذا انما اوردنا في هذا القول ان من اجل ان بعضه لا يقتصر على اقل من جميعه فيقولون  
ولما سمعنا هذا فقد قالوا انهم لا يرون هذا الا في ظاهر الكفين وقال ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
الا لا يصح وقال ابو جعفر والشافعي مع الكفين والزرعين باطنا وظاهرا وقال احمد بن محمد بن محمد  
الكفين لنا قوله فقال فاستحوذت وسمك وايدى الكف الى الموضع يدل عليه قوله نعم والسبب  
والسابقة فاقطعوا ايدينا لهما والاصح منهن على قطعها من الموضع وما رواه حماد عن ابن ابي عمير  
قالا غابك فقلت ان يقول يديك هكذا ثم ضرب يديه بالارض ضربه واحدا ثم مسح وجهه وظاهره  
فان اخرج الشافعي ما رواه عن جابر بن عبد الله عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
ضربة الوجه وضربة اليدين الى المرفقين اجنا من وجهين احدهما الطغ في الرواية قال احمد بن محمد  
احدا احدا حديث في ذلك صاعف جدا لم يروها احدا السنن خلا رواه ابن عمر قال احمد بن محمد  
حبيل بن محمد بن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
غير محتمل ثابت وبه ضعف وفيه عده حديث منكر واحاديث ابن ابي عمير فليس فيه الروايات  
انهم مسح وجهه ويديه والوجه الثالث للعارضه باحاديث منها حديث حماد بن عمار القديم وهو ثابت  
في نسخة ولوقيل فقد عرفت عن حماد بن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
رواه غيره سائر من قبله لم يرو ذلك عن غيرك فقال لا ادري اذكر ذلك لغيره ام لا  
القول عندنا ان مسح ظاهر الكفين لانهم مسحوا الذراعين جاز ايضا عملا بالاحاديث كلها لكن الكفين  
الوجوب وما يولد على الجواز لانه اخذ بالمتيقن مستلزما في هذه الضربات اقول قال احمد بن محمد  
صحة الموضوع وضرب يديك للعلل وهو جوده اقول على ابن ابي عمير ضربتان فيهما واحد

لنا هو الوجهين وقال علم الهدى صبر واحد فيهما وهو اختيار الجار حبل وقال قوم منا ثلثنا  
 زوايد بنو لا يبر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال سألت عن النبي فصر بكنفة الأرض ثم مسح بها وجهه ثم  
 ستره فوالله لا أرض في موضع مرقبة إلا أطراف الأصابع واحد على ظاهرها واحد على باطنها ثم ضرب  
 بيته الأرض ثم مسح بها الوجهين فبهمه وهذه غادرة على أن لا تمتعها لحوار لأن الله لا ما دبت تحت ثلثه  
 بالضمير والفتن وأطرافها عن جابر والعمل بالجميع متافض خفي على التفصيل الذي لا رنا  
 الوجهين أحدهما أن اختلاف الأحاديث يثبت اختلاف الحكم وهو الوجهان التناقض والوضوح  
 الحكم والغسل شقلة فيكون الضمير للوضوح لأنه أخف الوجه الثاني دوى في بعض أخبار الأئمة التفصيل  
 فيصا إليه لأنه وجه من الترجع من ذلك رواية جابر عن زائدة عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال  
 صبر واحد للوضوح والغسل من الجنابة ضرب بيدك مرتين ثم تقضيها مرة للوجه وعرفه القيني  
 وقال علم الهدى في شرح الرسالة القول بالمواويل لأنه يمكن بعد العمل بخبره أن يفعل ما دخل الموضع  
 الاستحباب ومن قال بجواب الخبرين لا يمكن استعمال خبرنا فيكون الوجهين وجوباً مرة أم قال جابر  
 وجوباً لم يقولوا أن النبي دعت إليه الضربة فلا استحباب فيها لأننا علمنا في هذا الأصل بخبر دخول  
 الاستحباب فيما دعت إليه الضربة فكذلك علم الهدى هذا من أيضاً فروغ وضع اليدين على الأرض  
 شرط فتواتر قبل العواض حتى لصو صحتها بوجهه أو يديها وكان على وجهه عاراً وما عليه  
 لم يجز به لقوله نعم فتمسوا صعيداً طيباً أو أفضده ولاها كيفية منقولة عن صاحب الشرع في نقا  
 الأمر للطلق فيكون بياناً بأن نقض اليدين ونقهما من الأرب ليس واجب بل هو من لقوله  
 نقاه فاستحووا بوجهكم وأيديكم منه والنقص والنفخ مسكون عنه فليست شرطاً وأما الاحتجاب  
 فلأن النبي صلى الله عليه وآله فعله حج كسخره في الأصابع عند الضرب ولا يجرى بعدها شيء لا يسترط  
 فيعلق على يد شيء من الأرب لأن النبي صلى الله عليه وآله قال نقض يدي في رواية عمار عن النبي صلى الله عليه وآله  
 أنه نقض فيهما وكان شرطاً لما عجزه الزوال فلا ناسيا إلى الصعيد هو وجه الأرض لا التراب فقط  
 اعتبار جملة كالأقل من أجل الحج أو فقلت على كان أو موهوا وقرق النافخ واجاز  
 الوجهين ما دعت الدرهم لنا أن الأحلال بالعض لعل الكيفية المنقولة فلا يكون إلا في  
 اتيا بالنبي للشرع في موضع بعض يد مثل الأديم يجرى بها الكيفية المنقولة في يومه غير مع  
 لم يجز ويجري مع الحجر وينو العاجز المتيح إذا قطع كف فان بقي منها شيء وإن استوصل بسقط  
 صبر واحد على مسح الوجه فلا يجب مسح الراس لأنه ليس من أعضاء الجسم مسئلة اليد شرط في صحة  
 النبي وقال الأوزاعي والحسن بن علي ليست شرطاً لنا إجماع علماء الإسلام فإن خلاص المذكورين  
 وبأندى عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لا عمل بالنيات وأكل امرئاً من، وعن الرضا عليه السلام  
 لا قول إلا بعمل ولا عمل إلا بنية ولا نية إلا بأصابعه السند والشيء في القصد بالقلب النبي صلى الله عليه وآله  
 لقوله نقاه فيمسوا صعيداً أي قصدوا والقصد النية بالقلب وكما أن الطهارة بالماء يقصد بها الصلوة

كذلك التيم لا نه معطوف عليه بالواو المقتضية التثنية ويجوز ان يكون الله اى طاعة وانما لا يقول الله  
 لا يعبد الله تعالى ولا يتحقق الا خلاص من دون نية المقرب والامثال وجب  
 استدراكهما شيه يفرق عن التيم لان الدليل على وجوبها فلو وجب استحبابها السوا وتعد  
 ناقصة على استدراكها التيم وفيما لا يجزى وليست التسمية شرطا فيه خلافا لاهل الطاهر والنجس فيه  
 كما قلناه الطهارة الماشية <sup>للان</sup> فرفع اذا نوى استباحة فرضه مطلقا او معينة صلى به ما شاء او فاضا  
 عنقلا وكذا لو نوى صلوة مطلقا او معينة صلى به ما شاء وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا  
 يقصر به الا فائدة لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما امر ما نوى وهذا لم ينو الفرض  
 فلا يكون له ثواب ان ذكره فيه نية استباحة لصلوة فلا يشترط ما زاد لقوله نعم اذا قمتم الى الصلوة  
 ثم عطفوا التيم <sup>ب</sup> فيه الطهارة بالماء ولا نوى للجنس الذي يشمل الغفوف  
 الشغل وكذا لو نوى <sup>ب</sup> شرطه استباحة <sup>ب</sup> ثم والواجب ما ذكره في هذا المعنى  
 فالمقتضى لا استباحة نية <sup>ب</sup> وهو كونه مباحا <sup>ب</sup> فبغيره <sup>ب</sup> يخرج جواب ما احتج به التا  
 اذا صح تيمه استباح كل ما يستعمل المظهر مما الطهارة <sup>ب</sup> وبه قال الشافعي ان نوى النافذة استباح  
 قراء القرآن ومن المصحف والطواف لان النافذة اكبر من ذلك كله فيدخل الادنى في الاعلى وتكون  
 شيئا من ذلك لم يشيخ النافذة وبما ينداه فلا يشيخ <sup>ب</sup> الثاني انما العبد اذا تيم للنافذة ثم بلغ جادا ان يشيخ  
 الفرض لان النافذة شرطها الطهارة الواقعة للنجس وهو متحقق مع نية النقل في ذلك مجزى التيم للنجس  
 والغايبة التي يعتقون في الجانية تيم للحدث فان قلنا بالضرورة الواحدة فيما اجراه لان الطهارة بين  
 واحدة وان قلنا بالتفصيل لم يجز وقال الشيخ الذي يقتضيه المذهب ان لا يجزى لا يشترط ان  
 ينوي بدلا من الوضوء وبدلا من الجانية ولم يتوكل حسا <sup>ب</sup> من كان عنده عد الماء يتييم به  
 بعد الطلب مع سعة الوقت ورجاء الاضواء والا

ابو حنيفة لا يجب العلم بالاصابة وظل الاصابة لا مارة في رواية على ابن اسباط عن علي بن  
 سالم عن ابي عبد الله عليه السلام لا يطلب الماء عينا ولا مالا ولا في بئر وجميعها الشيخ على الحنف وهو  
 ناويل بعيد لكن الروى على ابن اسباط وهو ضعيف فيكون الرواية مائة نقطة لتأخذه نعم فلم يجز  
 ماء فتييمو وعدم الوجود لا يتحقق مع امكانه اذ من الممكن ان يكون الماء قريبا فيكون الضب وسيد  
 الية وبقيت ما دوى الكثرة عن جعفر عن ابيه عن جده عليه السلام قال لا يطلب الماء في السفر ان كانت  
 الحدود رة علوة وان كانت موهلة فقلوبتين لا يطلب اكثر من ذلك ودواية زداره عن لصددها قال  
 فليطلب علمه في الوقت فاذا خشي ان يفوته الوقت فليتييم وليصل في اخر الوقت فروع الاول  
 لا يبيد بطلب الماء ويمينه ومثاله في كل جهة غلوة منجم في الخبز او غلوتين في السهلة <sup>ب</sup>  
 ر ذلك وقال التيم يطلب في بخله وتيمنه وسائر ايمه سريه مهم ومهمين انما يكن في  
 يد بالعدة <sup>ب</sup> الموثق رواية الكثرة وهو ضعيف عن الجماعة غلوها والوجه ان يطلب

في رواية السكوني وعلى ظاهر الرواية الثانية يطلب دائما ما قبل الاصل في وقت السجدة  
سقط الطلب لعدم ثمرته الركعة قال الشيخ لو دخل الطلب الصحيح نيمه وجرم على قوله لو تم وجب ان  
يعيد وفيه اشكال لان مع ضيق الوقت يسقط الطلب ويحتمل ان يكون محمدا وان اخل بالطلب  
وقت السجدة لانه يكون مؤذيا فخر بطهارة وجهه وصلاته ما هو بها وان ابلغ منه من كان معه  
ما هو فيه او اذ في الخامسة لانه تم طلع عليه ركيب يجب عليه السجود ولا يستدله به على الا  
وقال الشافعي يجب لانه وقت يضيق فيه الصلوة فيسقط الطلب مسئلة الترتيب في  
في التيم قال الشيخان وعلم الهدى وصورة لان يذهب وجهه ثم يمينه ثم يسره وقال الشافعي  
يجب ترتيب الوجه على اليد واسقط اشترطه ابو حنيفة لانه ان صلى الله عليه الرجح من  
في مقابلة الامر بالطلب فيكون وليها وقوله علم الهدى محل من وجب الترتيب في المائدة وجب هنا  
فالتفرقة فنفية بالاجماع وقد ثبت وجوبه هناك فثبت هنا فرفع لاولها بلعد وكانت من وجهه  
وكانت من وجهه مع عليها ثم على اليسرى مسئلة التوكلان واجبة في التيم قال الشيخان  
في الشافعي وابو حنيفة ومالك وعن اصحاب احمد روايات لان الواو لا يقتضيه ترتيبنا انا  
بينا اختصاصه باخر الوقت فيكون المولاة من ضرورات صحة بقية الصلوة في الوقت وعلى  
القول بالجمعة بفعل النبي صلى الله عليه واله فانه تابع بين اعضائه مساعدا لسؤال  
فيكون ما لا الكيفية لانه في موضع قد مر المولاة الى العاقبة فرفع لو كان على يد الخامسة فتم  
قبل ان ينها قال في الخلاف تيمم الوجه للشيخ كما قال في النهاية لان التيمم لا يفتح قبل التضييق  
ولو تم قبل الاذلة فان شرطه مسئلة التيمم موضع الحديث وهو مذاهب العلماء كانه وقيل يرفع  
ويختلف في نسبة هذا القول فتقوم بسندونه لا الضيف واخرون الى مالك لنا الاجماع قال في المحرر  
المذكورة لا يفتح فيه وقال ابن عبد البر من اصحاب الحديث منهم جميع العلماء على ان يفتح التيمم لا يرفع  
الحديث وكان التيمم على الطهارة عند وجود الماء وبحسب الحديث السابق فلو لم يكن الحديث الثاني  
باقيا لكان وجوب الطهارة بوجود الماء وان وجد غيره وجوب الماء وحده بالاجماع ولا نزاع  
بحسب الوصية استواء التيممين في وجهه ضرورة استوائهم فيه لكن هذا باطل لان الحديث يثبت  
بالجذب لا بوضو لان النبي صلى الله عليه واله قال عمر بن الخطاب صليت بآدم بك وانا  
فقال حسنت ان اهلك فلما وقع بالتيمم باسماء صاحبكم لا يسم بذلك بعد العمل فخرج التيمم  
فوقه وفي الحديث التيمم لا يفتح فيه ولا يشرع فلا صلاة قال  
الشيخ لو تيمم الجنب ثم احدث وجب له ان يوتر وهو تيمم بيمينه فقل وبه قال مالك والشافعي



وبه قرح اوجرح اوجاف على سبه من البر فقال لا يغسل بيم وعز البهيم ان يجر  
 مثله وما قال اوجرح اوجاف اوجاف الله الشاذ استمنا انما في رصع النزع  
 ولا دليان مطلقا لا ندفلة لا بد من اقف الا يغسل على ما كان يجها في يكون لا مرف  
 على النفس هاتان متاوتان لموضع المرفع وكانا اول والثاني اما مع العمل الجاهل يمكن العمل  
 بالادلس على الاستحباب كما ذهب اليه الشيخ في التهذيب فان احتج برواية يحيى بن يعقوب عن علي بن  
 ابراهيم رضى عنه قال ان احب نفس فحننا لا يغلبه يغسل على ما ن وان احبهم ورواية احمد بن محمد  
 عن علي بن احمد رضى عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان احب هو فليغتسل ان كان يحلم فليتم  
 فالجواب من وجهين الاول ان مقتضى ان يترك لها المسند الثاني ان الغالب يقتضيه وضع  
 للزجاج ان يكون لا مع الخوف على النفس ودائسا يتاكد الجوارح بل الخوف على النفس فيكون  
 احسن ولا تارة العمل بها اوله وحده الله ذلك في يقضي هذه الصلوة قال الشيخ ثم واعد استناد  
 له رواية جعفر بن ابي عمير عن ابيه عن ابي عبد الله رضى عنه وقوله اهاه الشريف في كتابه  
 ابن سنان وغيره عن ابي عبد الله رضى عنه ان احبته جماعة في ليلة باردة فحاذ على نفسه  
 ان اغسل قال نعم فاذا رأت في عاد الصلوة وطعن الشيخ في حكاية ابن سنان في  
 فيها جعفر بن ابي عمير رضى عنه يقول عن ابيه عن ابي عبد الله بن سنان رضى عنه وقوله  
 ما جرى هذا الجرح لا يبره والوجه عندي انه لا إعادة لان التيم عند الخوف على النفس ان يكون  
 مبيحا للصلاة واما ان يكون فان كان يحيا سقط القضاء لانه لا يصلوة مستحقة الترابط  
 وان لم يكن مبيحا لم يحجب الله في الغل بوجوب الاداء مع وجوب القضاء مما لا يجتمعان لكن  
 الاداء واجب والقضاء غير واجب المسئلة الثانية من احدث في الجامع نوم الجهر  
 وصفه الزهراء عن الخرج نيم وحده لان وقت الجهر ضيق والتقدير عدم التمكن من الخرج  
 ومن الماء يخرج به التيم لقوله عليه السلام التراب كافيك ما لم عبد الماء وهو بعيد الوجه لا يقره  
 عليه السلام انما ادر ركن الصلوة صليت ولا ندفلة صلوة ما مورا لها مني الترابط حال  
 اذا ما يكون مجزئة وقال الشيخ بعيد وكذا قال ابن الجبلة وبما يكون نحو ما يروى في  
 جعفر بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن رجل يكون في الزهراء في يوم من يومه لا يحلم  
 الخرج من المسجد لكثرة الناس قال نعم ويصل معهم ويبعد الله النصر في يومه من ذلك  
 ابن بلونير لا العمل بما ينفر به السكون مسئلة التيم اذا وجد الماء قبل سرور في الصلوة  
 بطور وهو اجماع اهل العلم لقوله عليه السلام انا وجدت الماء فاسجد له ولو كان بما  
 فرائد من الصلوة لم يعد قد ساعد تخبره وهو وفاق ايضا ولو كان في أثناء الصلوة فلا يخ  
 قولان احدهما يرجع ما لم يركع وكذا قال ابن الجبلة وعلم الهدى وقال سواد ما لم يركع في صلوة  
 وقراءة التعليل الاخر في صلواته وانما ليس بكثرة الاحرام وهو قول علم الهدى في خروج الرضا

والمعيد وقول الشافعي فقال الوضوء بطلان صلواته مطلقا إلا في صلوة العيدين والجماعة  
 أو وجد سور الحارثا فله عليه السلام أن الشيطان إذا أتى أحدا فنبع بين السجدة فلا ينصرف له  
 من الصلوة حتى يسمع صوتا أو يجي له جحافل أو أن التيم بدل من الماء عند الأتوار وقد تحقق متصل بالان  
 فيسقط اعتبار البطلان لا غير بوجود الطول بعد قطع الأمر لا يقال أوجع ما ذكرهوه لبطل قبل  
 الشروع لا تقول قبل الشروع لم ينصل بالمقصود وهي الصلوة وليس كذلك بعدة وبؤيد ذلك قوله  
 تعالى ولا تبطل أعمالكم لا يقال الصلوة بطل بوجود الماء لا تأمن ذلك هي ما يخرج من بطلان العبادة  
 للمقصود بالمقصود الأول ونحو الضمير وأما محمد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قلت رجل تيم  
 ثم دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقلد عليه ثم يمين بالماء عن بدخل في الصلوة قال عيسى  
 الصلوة فإن أجمع في الصلوة الشيخ بالروايات الدالة على الرجوع مما يركع فالجواب عن ابن أبي عمير  
 ابن زياد في التحقيق رواية واحدة وبما رواهنا وفي أربع من وجوه أحدها أن محمد بن عثمان  
 أشبه في العبادة والعلم من عبادة ابن عامر ولا خلاف مقدم الثاني لها العفو والبر والبشرى والله  
 الثالث أن مع العمل بروايتنا يمكن العمل بروايتنا فيكون روايتنا أجمع فروع أو لا وهو في الصلوة  
 ثم فقد قيل إنه قال الشيخ ينقض تيمم في حق الصلوة للسناغة ولو قبل لا يبطل تيممه فكان قولنا  
 لأن وجوب الماء لا يبطل التيمم مالم يتمكن من استعماله هنا فنخرج منه شرعا ضرورة وجوب المصلحة  
 صلوة لا تأمنكم على هذا التصدير فلا يكون الاستعمال ممكنا فلا ينقض التيمم بآذانهم فركبوا  
 فظنه ما عظم الشافعي بطل فيه لأن الطلب واجب فلم يكن ويقوى أنه لا يبطل ما على القول بأ  
 التضييق فظاهر لأنه وقت يحتم فيه الأخذ في الصلوة فلا يتبع للطلب وأما على القول بالسعة  
 فلا أن التيمم لا يبطل إلا بعدت أو تمكن من استعمال الماء والكل متفق أن آذانهم المبتتم وجب الماء  
 انقض تيممه وبطلان المصل على ذلك المبت لم يقطع صلوة إلا الوجه لأنه من في الصلوة وقد  
 مشروعا فلم يجز إبطالها وإن بطل غسل المبت وفيه احتمال آخر لأن الفصل رتب على الصلوة وإذا بطل  
 الفصل كان كمن لم يغسل فحين استئناف الصلوة بعد الفصل مسئلة لا ينقض التيمم إلا ما ينقض  
 الطهارة للآئمة وجوب الماء مع التمكن من استعماله وهو مذاهب أهل العلم وقال أحمد مصحح فروع  
 وقت الصلوة لا ينال طهاره ضرورة وهو صمد بالوقت طهاره للمخاض لنا قوله عليه السلام لا بد  
 للمصعد كما قد في غير اثنين ونحو طريق الأحباب ما رواه مير قلت لأبي جعفر عليه السلام يصلي الرجل  
 بهم واحد صلوة النار الكليل كلها فالتمم ما لم يحدث أو يصيب أو يلجأ لم يذكره أن سلم الهاجما  
 ضروريه لكن لا نسلم أنه يلزم من ذلك بغيرها بالوقت وفيما سطر على الشيخ ضعيف لأن ذلك  
 حدث بتجدد حاله جاء ومن شأن الحديث النقص لا كذلك استحبابه بالتيمم لأنه لم يتحققها ناقض  
 فروع يجوز أن يستحب بالتيمم ما زاد على الصلوة الواحدة من الفرائض والنوافل الماء وقضاء وهو  
 مذاهب علماءنا أجمع وقول أبي حنيفة والشافعي لا يسبح أكثر من خمسة واحدة ويستحب معها من

من التوافر ما شاء قال لا...  
ان عزمه على كماله...  
قوله ويلزم من ذلك...  
الاول...  
عنه...  
العمل...  
ابن...  
هذه...  
على...  
على...  
الجواز...  
على...  
الاربع...  
ولا...  
اصلي...  
ما...  
والدعاء...  
على...  
على...  
ان...  
عليها...  
الركوع...  
عند...  
لاباس...  
مع...  
وكذا...  
نتم...  
والطهارة...  
هـ...





سابق عليه مسبل من صلى بتم فاشد في أثناء الصلوة ووجد الماء وروى محمد بن مسلم عن أحمد  
 أنه خرج ثم توضأ وبينه على ما مضى من صلوة التيمم صلى بالتيمم وهذه الرواية متكررة في الكتب بأشكال  
 مختلفة وأصلها محمد بن مسلم وفيها اشكال من حيث الحديث بطل الطهارة وبطل بطلان الصلوة  
 واضطر الشكاح بعد تسليمها إلا أنه يلزم على الحديث وهو والذي قاله حسن لأن الإجماع على التيمم  
 على بطلان الصلوة فيخرج من إطلاق الرواية ويعين جملة على غير صورة العمل لأن الإجماع لا يصادم  
 الرواية ولا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكره الشكاح فلهذا روايته مشهورة ويعزى لها أن  
 من المصلوة وقع مشروعا مع بقاء الحدث فلا يبطل بطلان الاستباحة كصلوة المصلي إذا اغتسل  
 ولا يلزم مثل ذلك في الصلوة بطهارة مائية لا للحديث مرتفع فالحديث لا يرفع طهارته فيبطل  
 لزوال الطهارة شرطا إذا مس مسبل يجوز التيمم لكل من وجب عليه الغسل الناقص لا وكذا  
 كل من وجب عليه الوضوء وهو إجماع علماء الإسلام فإنه يختلف للمكويين قبل النقص وما روى  
 عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلا لم يصل مع القوم فقال ما منعك قال  
 أصابني جنابة ولا ماء فألقى بالصعيد فافترس فكيف وما روى أن رجلا أتى النبي صلى الله  
 فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله أنا أتكون بالرجل أو أفترس فبصا الجنب والحيف والنفاس  
 ولا يجد الماء فقال عليكم بالأرض ومن طريق الأحباب ما رواه أبو بصير قال سألت أبا عبد الله  
 عن تيمم الجنب الحائض قال هو وإذا لم يجد ماء ومن عليه الغسل والوضوء لا يجزئ تيمم واحد شرط أن  
 في الغسل فإن اجتنبها بالصبر ففيه تردد وجد لا جزم أن الغسل كالوضوء في صورة التيمم فصار كماله  
 ونعوت فأنه يخرج بالمرم وجهه لا تقارن التيمم اختلافا في التيمم فأنه يفتقر إلى تيمم يزيل عن الوضوء  
 ولا خلاف أنه يزيل عن الغسل ولا يجمع بينهما مسبل المرتد لا يبطل تيممه بحدوثه ولو رجع إلى  
 الإسلام صلى تيممه الأول ما لم يحدث ناقضا ويمكن من استعمال الماء كما قلناه في الطهارة لأن  
 لأن نقض الطهارة موقوف على الدلالة وجبت له فلا نقض مسبل الجراح والرقا  
 وموضع الكسر ينزع ما عليه من الجبابر ويظهر أن الخيف تلفا لا زيادة في العلة ولو خشي  
 عليها فلا يبعد صلوة مبتلا بالطهارة وبه قال أبو حنيفة وللشافعية في العادة قولان لعدم  
 بعيد لأنهم يأتون بالغسل وهو شرط لنا أن الغسل يسقط بتيمم الجرح ومع سقوطه لا يكون  
 شرطا وما روى عن علي عليه السلام قال الكسر إحدى زبدى فأمرني رسول الله أن أصح على الجبابر  
 وما دام لم يحد عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون به القصر في ذميمة أو غير ذلك  
 من الخصال الوضوء ويعصمها بالحجارة فقال إن كانت تؤدي الماء فليصح على الحرة وعن سورة  
 ابن جابر عن علي عليه السلام في الكسر إن كان يخوف على نفسه فلم يصب على الحرة جنازه وأما إعادة فمقيدة  
 بالأصل وإن نادى بظيفة وقتة على الوجه الشرعي وكان محرما فروع الأول لو وضعت الجبهة  
 وأبدل عن الكسر لم يلح على السليم نعم لو انفق وخشي من أن ياتها لعلها في زيادة في الأرض جاز لمسا

الرابض موضع الكفر ضرر لا زلة السلف عجب استيعاب الخيرة بالسلف لا يقتضيه على الغرض من السلف  
 بل على الفصل فكان الفصل عجب بلا متعاب فكذا البديل التناكس لا بشرط وضع الخيرة  
 على ظهر خلاف الشافعي لان النص على الله عليه السلام عجزا على السلام بالمسح ولم ينقل الظاهر ان الشافعي  
 للمسح لا في الضرر بل في حال الانسان او السبب الذي لا يوجب المسح ان عجزه عن المسح  
 فستلام مع فرضها الخامسة لا غير باختلاف اصناف الخيرة فلو جعل على عجزه او فرضه او موضع  
 الكفرية او دوله او قرار او مصطبة او ضا ونصرف بلا زلة مسح عليه لا يضره او معناه  
 فيه يذهبها دواء السن ابن علي الوشاء عن الحسن بن الحسين عليه السلام قال سالت عن الغاء اذا كان  
 بين الوكيل وبين المولى على طاعة الله فقال نعم الغاء سواء كان بمرح ولا بغيره على جليل وكر  
 بغيره انما هو بقول الشافعي في المسح وفي رواية عن احمد بن حنبل في المسح وفي رواية عن احمد بن حنبل  
 ان علي بن ابي طالب كان الفقرة عند نمرود فجمع بين البديل والبديل وما ذكره احمد بن حنبل في نقل  
 الامس على المسح في تركه بقطر الا في رواية اخرى ما ذكرناه ما رواه محمد بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله  
 سالت عن المسح كيف يقع صاحبه قال غسل يديه وعن محمد بن ابي اسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا  
 يغسل الا خشوعا على نفسه الزكي الرابع في نجاسات مسئلة البول والغائط لا يوجب نجاسة  
 وهو جامع علماء اهل الاسلام سواء كان من البول او من الغائط او من غيرهما اذا كان وانقص سائلة في قول  
 الشافعي لا البول من المرسول عليه السلام عليه السلام في البول فيكون اما راجع ماله فيقول  
 كالذي ياب والنجاسة فيه فلهذا شبه انه ظاهر ان من رده ودمه ولباسه طاهر فصار فضل  
 كصحة السات وفي ربيع الطير في كل احد ما هو طاهر وروى قال ابو حنيفة وعل الشافعي استدل  
 بالرواية لا يصير عن الحسن عليه السلام عليه السلام فاكثرت بطير فلا بأس بخرقه ولبسه ولا يضره مما اكل من  
 طاهر مما لا يوجب نجاسة فخره قال اكثر الاصحاب وعجز عن المسح الشافعي انما هو على نجاسة  
 العذبة مما لا يوجب نجاسة موضع التبرع لان الخمر والعذبة مشربة فان ودابة لا يوجب نجاسة  
 حسنة لكن العمل بها مثل اصحاب قليل لان الوجه القضيته نجاسة من ماله بئس من الحيوان مقص  
 نجاسة من ماله بئس من الطير وفي نجاسة ذوق الخفاش وروى في ان اشهرها وروى في  
 الرخ عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الخفاش يجيب الثوب طلبة فلا احد قال الغسل فوبد  
 وهذا ما يقتضيه ما فرماه من نجاسة ذوق ماله بئس من الحيوان مقص نجاسة من ماله بئس من الطير وفي  
 بالافلو فلما هذا صحيح لكن العمل على الفصل الذي فرماه على الرواية المعارضة له رواية غياث  
 هو يروى في الرواية ان ما قطبان والعمل على ما فرماه اما راجع ما بئس من الحيوان مقص نجاسة من ماله بئس من الطير وفي  
 علمنا وهو من عجب احمد مالك وقال ابو حنيفة والشافعي هو عجز لقوله عليه السلام في ما  
 غلبه وقال عليه السلام ويل لا نقاس البول والنجاسة وروى في الاستبراء في المروءة وقال  
 جبرئيل ما رواه الترمذي يقول الله على الله عليه السلام ما اكل لم يظلم ما لم يولد كان النجاسة

بطلح

أمر العربيين في تريب البان بابل الصائغ وأبولها والخمس على شربهم وكثرة على السلام طاف على رعايته  
وهو لا يتفكر من التلطي بالبول فلو كان نجس لما عرض للمجدد للخجاسة ومن طريق الأحكام وأما محمد بن  
مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البان الغنم والبقر والابل وأبولها قال إن أصابك شيء  
منه أو ثوبك لا تقله وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنا أنشأنا  
وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله وقدمه في الماء في صلى الله عليه وآله المكان يصلي في مريض الغنم ولو كانت  
ولو كانت أبعادها نجسة لما بأس بها في الصلوة ولا للسليمين من عهد النبي صلى الله عليه وآله ولا للضعفاء  
السفر في دياس الغلات ولو كان رحيما نجسا لكانت الحبوب كلها نجسة واختلاف النجس والطاهر  
ووجوده فيهم أنما ذكره عام وملاكمه خاص وترجع الخبر الخاص وخبر الرواية حكايته عن واقعته  
لا يلبس على العموم فلعلمها رويته ما لا يؤكل لحمه لأن الحرجين ما يكره ويجنب والمرفق يجنب في  
الاستحباب وقد ينجس منه فلا يكون استباحة منه دليل على موضوع الخلاف في دفع الدجاج  
وإبطال أصلها التحجير وهو مذهب الشيعة وينقل أبو جعفر والثالث الطهارة ما لم يكن  
يكن حلالا وهو مذهب الشيخ في التهذيب هو الحق أما الروايتان فضعيفتان أحدهما عن  
فارس ابن خاتم عالمي ملصوق وبقي ذلك يكون الرواية ماقطرة وسلم من الطعن لم يكن للكا  
مفيدة لليقين وبقيت الرواية فالتسؤل غير معلوم والأخرى عن ذهب ابن وهب وهو  
ضعيف جدا مطعون فيه بالكذب وبقيت سقوط الروايتين يكون للرجوع إلى الأصل  
هو الطهارة ما لم يكن حلالا ولو قيل الدجاج لا يوفى الخجاسة فجميعه مستحيل عنها فيكون  
نجسا فلما سجد بران يكون ذلك نجسا يكون التحجير باسا أما إذا كان مخرج علقته فانه نجس أما  
عنهما أبو عبد الله فلا يتحقق الاستحباب عن الخجاسة إذ لو حكم بعلية الخجاسة لسرى التحجير إلى جميعها  
ولما حصل الإجماع على علمها مع الإرسال بطول الحكم ضعية الخجاسة على جميعها وفي أدلة الخيل  
والبغال والحجر وأبولها قولان أحدهما الخجاسة وهو اختيار الشيخ وابن الحنفية والأمر للكرامة  
وهو اختيار من في التهذيب الأحكام وعليه عامة الأصحاب لنا بما رواه علي ابن الحكم عن ابن أبي  
الأمر الخجاس قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنني أعالج الدواب فربما خبثت بالليل وقد كانت  
وراثت فيضرب أحد يميني برجلها أو يدها فتسحق علي ما في أذنه فقال عليه السلام ليس  
عليك شيء ولا تلحقها أحلالا على كراهية فيكون رحيما وبولها كذلك لقول أبي عبد الله  
لا يغسل يوبك من جل كاشته فيؤكل لحمه لأن الأضرار إلى عام واليقض من فضلاتها  
عشر فيكون طاهرة دفعا للحرج وقد أيد هذا الخبر قول أبي عبد الله وقد سئل عن إزالة روثها  
فقال لا أكثر من ذلك يعني أن كثرتها مع التكليف بازالتها وفي رواية الحديث عن أبي عبد الله  
لا بأس بروث التحجير وأبولها وقدر ما ذكرناه ورواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه  
قال دسالت عن أول الدواب في البغال والحجر فقال غسله فإن لم يعلم مكانه فغسله كله فخلص

[illegible]

يخرج من الفرج، ويصيب مع الغزير البول والعسل للحي عن القمل اما قولهم بدو فلول ارجى حكلا من  
لكن لا يكره حتى يقول وبدو فلول حتى يجيب ان يكون طاهرا فان قاله وقام على الفلين فلنا لم يكن الطين طاهرا  
لكونه بدو فلول بل المانع ان يكون طاهرا من ذلك والا فاما ما لا يقتضيه العلة والاضافة ان النظرة  
بنتقل عنقده وهي عند ختمه ويكون مسلا في طهارته ما يكون اقرب الى نظريه الادري الى ما وجد  
ولان الانسان بعد بلوغه درجة الكمال لم يشوه باغذ او الدم النجس وبالجملة فان العلقه من سلقه  
مع اقاربهم نجاسة مما تعلقوا به ضعيف جدا مسئلة المذي وهو الذي يخرج عن قيب الملاءمة  
والملاءمة والودي بالدال الملهة الساكنة وهو الذي يخرج عن قيب البول طاهرا سواء خرجا مع سمي  
او بغير سمي اذ كان راس الاحليل طاهرا وهو مذنب على ما عدا ابن الحنفية فانه قال بنجاسة ما يقض  
الوضوء وضربه بما يخرج حار باعقب شهوة وقال الشافعي وابو حنيفة بنجاسة ما ومن احمد وايتان  
وقال ابن بابويه المذي يخرج قبل الحي والودي ما يخرج بعده والودي ما يخرج بعد البول ولا يفسل  
الثوب من شيء من ذلك ولا الحلة الا في وقتها وان رباطا عن بعض اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
للمذي هو الذي ليس في العظام ونقته من الحسد وفيه الف ١٩١ الشيء يخرج من الشهوة والودي  
من بعد البول والودي من الا ... ذلك فهو عندنا طاهر كالصا  
لنا ما رواه احمد عن ابن عباس قال سئل عن ما رواه عن النبي عليه السلام انه قال  
انما يفسل الثوب من البول والدم والمني وانما الحسد من طريق الاصاب ما رواه ابني عن عماري  
عبد الله بن عبد السلام قال سئل عن ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل قال  
فقال ليس بشيء وما رواه نذارة وزيد الشحام وعجل بن مسلم عن عبد الله بن عبد السلام قال سئل من  
ذكر شيء من مذي او ودي فلا تغسل ولا تقطع له الصلوة ولا يقض به الوضوء انما ذلك بمنزلة  
النجاسة وما رواه محمد بن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في ذلك  
من شيء ولا من الايقاظ ولا من القبلة ولا من من الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا يغسل منه الثوب  
لا يجد كان الاصل في الاشياء الطهارة والنجاسة موقوف على الدليل واخرج الحنفية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
يفسل الذكر منه وانما قال سهل بن حنيف خربك من الوضوء قلت وكيف بما اصاب ثوبي منه  
فقال يكفيك ان تاخذ كفا من ماء فتبضع به حيث ترى انه اصاب منه والمواب ان الغسل لما هو به على  
الاستحباب اما الا فلا فانه لو كان نجسا لاشهر لانه عام به البلوى فلم يكن نجس عن سهل بن عباس وغيره  
من الصحابة ولا يعكس علينا لان الطهارة تستفاد من الاصل فلا يتوقف على الكثرة فتبضع بقل من الماء  
لا يغتفر من الاصل واما ثانيا فلما رواه عن سهل بن حنيف انه اجترأ برؤسهم بالماء وورث الماء  
يؤدي الى تكثير النجاسة فلو كان نجسا وجب غسل الذكر كما اجترأ بالرش ونحن فلا نمنع استحباب غسل  
الثوب فترها وتنظفها ويدل على استحبابه ما رواه محمد بن ابي سلمة عن احمد بن محمد قال سئل عن ذلك  
فيصيب الثوب قال ينضم بالماء ان شاء فروع وطوبى فرج المرأة وطوبى لثوبها

خلنا من انهما ان نجاسه وكذا كل ما يخرج منهما اعدا نجاسه والبول والغائط والدم عند عيق  
 امره ولا يصل في الطهارة وقال ابو حنيفة نجاسة الجميع وكذا اذا فح في وطيرة الفرج ولا  
 سلفه عقتا وقد خرج من جري النجاسة ليس بشيء لان النجاسة لا تظهر حكمها الا بعد خروجها من  
 الجري اما الجري فلا يخرجها وقولهم خارج لم يقر به جيل فيكون نجاسا قياسا من ضعفه لا انما ان  
 لم يقر به فيكون فيه بل لا يكون كالدع والعرق سلمنا ان لم يقر به فيكون فيه لكن ان قلنا ان ذلك  
 على النجاسة والنجاسة وعلى الظن لا يقيد اليقين بثبوت العينة فان قاسوه على الغائط قلنا  
 الغائط يختص بمن مر استعدا وكما يجوز ان يكون الحكم مستندا الى المشتبه يجوز ان يستند الى القاطن  
 اوله مجموعهما واليهما مع ثالث التثنية التي والقدر الخامس وكل ما يخرج من العدة الا انتم او ينزل  
 من الرزق على امره والدم وقال في البسوط التي طاهر وقال بعض اصحابنا نجس والصد يد القيم  
 حكمها حكم التي وعندي في الصد يد تردد اشبه النجاسة لانها ما يخرج بها الطير يسرهم ولو خلا من  
 ذلك لم يكن نجسا وخلافه ما مع الترخيص والى العبادة لانه يوافق على هذا التفصيل اما القيم فانها  
 دم نجس بالمراجع وان خلا من الدم كان طاهرا في حاله هو نجس من الدم لانها لا تنفك عنه ان كل نجس  
 من الدم لا يكون طاهرا بالدم والابن ونجس في الطهارة وجوانبا كما تقدم او ما عدنا ذلك كالعرق  
 والبصاق والدموع فقد اتفق الجميع على طهارته من الانسان الثالث حكمنا قاطنا صوطا من نجاسة  
 او نجس هو من الحيوان الطاهر للآكل اللحم كذلك من الحيوان النجس كالدجاجة وعن الحيوان الطاهر الذي  
 ليس بآكل بول ودوده ومنه ومنه اما ما عدنا ذلك من فضلاته فالدجاجة يقتصر للذهب طاهرا  
 لانها امر شتر من ندين طاهر ولا فاديا طهارة صورها فيكون نجسا طاهرا وقد سلفنا ذلك  
 في ابواب المياه مسئلة للثبات جلاء نفس ساكنة نجسة وهو اجماع الناس والمخالف في ذلك  
 وعلمنا قاطنا مطيعون على نجاسة نجاسة غير كغير من دوات النفس لا انفسا قال الشافعي في الامم  
 عنهم هو طاهر بكمه لم يكرهه ولا نكره ان نجس العين ما طهر بالفضل ونحن فلا نسلم ان كرامه يوجب طهارة  
 بعد الموت بل لا يكفي في كرامته طهارة بالفضل او جوارته بالاحتشاش لا يخرج ولا استغفار طهارة  
 عينه بالفضل لا استبعاد في طهارة عين النجاسة بالانقلاب لان التطهر من النجاسة يختلف  
 بحسب الشريعة كما طهر هو النجاسة بالفرق ولم يطهر العدة كالدم مسئلة الدم كل نجس على  
 دم فلا يقصر له قليل وكثير وهو مذهب علمائنا اعدا ابن الجبير فانه قال اذا كانت سعة دونه  
 سعة الدم الذي سعة كعدا الهام لا على نجس الثوب لنا قوله عليه السلام انما يغسل الثوب  
 من البول والقي والدم وانما الحصر ولم يرد حصر الجوارح الا لا نجس فحين ان ارد حصر الجوارح  
 وكانه قال لا يجب غسل الثوب الا من هذا ومن هذا احباب ما دوى حبيب الاسدي عن ابي عبد الله  
 قال سمعته يقول في الرجل فرغ وهو على وضوء قال يغسل الماء والدم ويصل ويصلي على بعضون  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قلت الرجل يكون في ثوبه فقط الدم فينسى ان يغسله ويصلي على بعضون

الصلوة وما ذهب إليه الشيخ من ضعفه كدبر الامم نحو من اجلس كثيره فقبله بخس وهو يدعى روى  
 عن ابن ابي عمير انه عليه السلام كل الطيور ستوحا مما يشرب منه فان ربيت في متقاره وما ملا منوها  
 منه فلا يشرب والذي على متقاره يقصير عن الاكل قال الشيخ بما روى عن قتادة ان ابا عبد الله كان اذا  
 انا الدرع يرى فيه قطرة من دم فصعد برأسها وفي رواية مثل برأسها ثم صعد ظهرها ولو كان  
 بها لكان ملء بالبرقي فكثيره لان البرقي ليس بطهر ومن قال ان اصحاب النار روى عن ابي عبد الله عليه  
 السلام انه قال ان اجتمع قلد محصرة فاحملها قال لا فلا والجواب لان السلام  
 ما ذكره على موضع التراجع لان قصصه والظفر لا يقبض الا بقصده فاعلم ابعد ذلك فسلمه و  
 خلوا رواه عن ذكر الفضل لا يدل على علمه في كذا فله بريقها لان ذلك لا يصل الى ان لا تراه والجلجالت  
 من عين الدم وكذا القول في الخبر لا يلزم لان ذلك في تركه لا يدل على طهارة وان جاز استصحابه  
 في الصلوة وما ذكره في الخبر فأكبر في الامر بالصلو والوجوب فيعلق بالدم سقره على انهما لهما طهارة  
 وسيل في تحقيق ذلك مسئلة دم السمك طاهر لا يجب الا اذا روى عن الثوب والبدن فاعلم ان دم السمك  
 وهو مذهب لما اشاعه وكذا كل دم ليس حيوانه نفس سائلة كالقوي والبرغيث وروى قال ابو حنيفة وقال  
 الشافعي فكل من الشاة لنا لو كان نجس لم يكن نجس لان الدم لا يقبل الا في نجس فيمكن ان نجس المنيون طاهر  
 لان دم السمك لو كان نجسا لوقف باخرا على سطح من النجس كبريات البر لكن لا يصلح على خلاف ذلك  
 فانه يجوز اكله ولا يردون في وجوب الاصحاب ما رواه عبد الله بن يعقوب قال قال عبد الله عليه السلام  
 ما يقوله دم البرغيث قال ليس به راس قلت انه يكثر ويقعش قال وان كثرة من جمل ابن الربا ان كتب  
 الى الرجل من جري دم البرغيث وهو نفاس على نحو هذا فوقع عليه السلام حيوة الصلوة  
 والظفر من افضل وعن السمكة عن جعفر بن ابيان عليه السلام كان لا يرى مناسبا دم عالم نذير  
 في الثوب يصل فيه الجمل بعينه دم السمك ولا الخنزير من دم البق والبرغيث مقفلة فيسقط اعتبار  
 للطهارة منه وفيما لا يخرج ولا نهي للسكين كالم على الصلوة فيه واستقر احوال الناس فيقول ذلك ان الطهي  
 منه غير ممكن مسئلة العلق التي ليخيل اليها نقطة الا في نجاسة قاله الشيخ واستدل باجماع الفقهاء  
 لنا القادح حيوان له نفس فيكون نجاسة وكذا العلق التي ليخيل في نجاسة الدجاج وشبهه مسئلة  
 الخنزير العين وهو مذهب الثلاثة وانما هم والشافعي ولا حنيفة واكثر اهل العلم وقال يحيى بن ابي  
 طالب اني عجل من البست نجاسة ودم الصلوة مع حصولها في الثوب ان كانت نجاسة لنا قوله خاله  
 اقل الخنزير والسر والاضاب والادام ومن من في الشيطان فاجتنبوا ولا بد من وجهين احدهما  
 ان الوصف بالرجاسة وصف بالنجاسة ثم ادفعهما في الدلالة على انه امر بالاجتناب وهو موجب  
 للاتباع المستند للجم من الاثر ان جميع المذاهب لا يوجب اجتنابا كونه في جانب غير جانبها ويؤيدها  
 قلناه ما رواه الاصحاب عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصير في ثوب اصابع خمر ومسكر حتى  
 يغسل وروى يحيى بن عيسى عن يونس عن بعض رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا اصاب ثوبه



٥١٠ هـ. من سكر فاعله الفجر. موضع وان لم يعرف موضعه فاعله كل. وان ضيقه فيه فاعله  
 صلاته. وروى عمار بن عبد الله عن ابي عبد الله في قلع يشرب فيه الخمر قال لا تشرب. وقال لا تشرب  
 حتى يذهب لك سبيلك. فبطلت ثلاث عرلات. وقد احتدل من قال بطلت عرلاتها وما لم يكن ابن ابي سارة قال  
 لا عبد الله عليه السلام. رباب ثوبى موضع الخمر اصل فيه قبل ان اعلمه قال ان الثوب لا يسكر وما رواه  
 الحسين بن موسى الخطاط قال قال ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمشي فيه فبطل ثوبه  
 قال لا يابس والثوب ما احتجوا به من ان القارض يكون المترجعا لما طابق القرآن اما لان شرط العمل بالحدث  
 مطابق القرآن واما لان اطلع ما لا يفرضه من حيث لفظة دليلين ثم ان الاحياء والثالث واليهما من الطوبى  
 ضد الاول من عمار بن موسى الساباطي وهو في الثالث عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله  
 وروى عنه الحسن بن الوليد وابن ابي سارة لا يقوى بالقرآن. حجة والخبر الرابع ليس بصحيح  
 موضع التزاع وما عدا هذا الاخبار. محمد بن عمار بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 الخمر الدال على النع ما يقع فيه الخمر من طبع. وفيه. حجة. في النع من الخمر ما لا يشرب فيه الخمر فاذ  
 فاذا ما رجع للحل اهره كالدفع في القدر من. وفيه. حجة. في النع من الخمر ما لا يشرب فيه الخمر فاذ  
 الاستدلال بالبراه عليه فيه اشكالات لكن مع اختلاف الاحباب والاحاديث يوجد بالاحوط  
 في الدين والاسد السكون عندنا في التخيير بالخمر لان السكون فيها وله حكم الخمر اما ان يشرب الخمر  
 انما هو بذلك لكونه من العقل وليست له فاساداه في السمي لثابتة في الاستدلال واما ابن ابي عمير عن  
 محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله سبحانه لم يجرم الخمر لاسمها ولكن حرما عاقبتها وملكها  
 عاقبتها فاقب الخمر فهو حرمدى عطا ابن ابي سارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال قال رسول الله  
 كل مسكر حرام وكل مسكر خمر يشرب دوى ماض عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه واله وفي  
 نجاسة العيص بغليانه قبل اشتداده تردد اما الخمر فعليه اجماع فقها شام من اتبع الخمر  
 الفاسد والوجه الحكم بالخمر مع الغليان حتى يذهب الثقلان وذهب النجاسة على الاستدلال  
 اما الفقهاء فقد قال الشيخ والحق اصحاب الفقهاء بالخمر يعني في التخيير وهذا القول لا ينفرد  
 يمكن ان يقال للفقهاء خمر في حكمها ما ان خمر فلما ذكره علم الهدى قال قال احمد حدثنا عبد الله  
 ابن محمد الخطاط عن حمزة قال الخمر التي في النبي صلى الله عليه واله في الفقهاء قال عن ابي هاشم الواسطي  
 الفقهاء بن عبد الله بن عمر قال وعن زيد بن اسلم الغيرة التي في رسول الله صلى الله عليه واله  
 عنها هي التي اسكره وعن ابي موسى انه قال الاسكره خمر الحبشة ومن طريق الاصحاب ما رواه سليمان  
 جعفر قلت للخمر عليه السلام ما يقوى في شرب الفقهاء فقال هو خمر حرام وعن الوشاء قال كنت  
 اليه في الرضا عليه السلام اسئل عن الفقهاء فقال حرام وهو خمر وعنه عن علي بن ابي حمزة  
 استصغره الله اس قال ابو الجعيد وعنه من جهة فليس هو خمر واما ما ذكره في العقل  
 لا يقال الخمر من السمر وهو سمر العقل ولا سمر الفقهاء لاننا نقول التسمير بانه شرعاً والخمر على

خلاف الأصل بمكة في سنة ١١١١ هـ  
 بينكم المخرقة من الفاع ههنا  
 والوزعة فقال علم ما به من ههنا  
 خنزيرا وهذا يدل  
 مثل قال الشيخ في باب المياه وطهارة السور دليل طهارة العين وقال في موضع من التهايم بخاتمة  
 هذه الخيرات وقال في البسطة باس للصلاة لا يجوز الصلاة في الثوب الذي يكون فوق وبراءة  
 والتعاليب ولا في الذخيرة قال وهو غرض على الكراهية الا ان يكون احداهما طبا لان ما يكون يا  
 لا يبعدى بخاتمة لا غير وهذا يدل على حكمه بالخاتمة وقال علم الهدى في المسألة لا يجوز ان  
 في جلود ما خضع بالخاتمة كالكلب والخنزير ولا ينبغي ان يكون من الاضطراب في الكراهية  
 لنا ان الطهارة هي مقتضى الأصل والخاتمة موقوفة على الدليل ومع عدمه تكون الطهارة ولا  
 طهارة السور دليل طهارة العين وقال في المياه طهارة موهو مذهب الكلب والخنزير في باب الخاتمة  
 وقوع الزكوة عليها دليل على طهارة لان بخاتمة العين يمنع ظهور الزكوة ابي عمار بدر  
 الزكاة عليه السلام في باب ما في جعفر عليه السلام التعاليب يصل فيها فاضل لا ولكن ليس  
 بصلوه وجواز السور دليل على وقوع الصلاة الزكاة او لا سيما لا يجوز ان تعال شي منها قال  
 عن الفار ما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال ما نرى عن الفار الرد وقد عرفت  
 لما عرفت على الثياب يصل فيها قال الفضل ما رأت من الزهراء ما نرى في الماء وعنه التعاليب عما  
 رواه محمد بن عيسى عن يونس عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام هل يجوز ان يمس التعاليب الاربع  
 شيء من الصواع صبا ومينا قال لا يصح ولكن يغسل بها والطوب اما خبر الفار فبما روى ما رواه  
 الحسين بن سعيد عن علي بن الحسن عن سعيد الامير قال ما نرى ابا عبد الله عليه السلام من الغفلة فيقع  
 في الثوب او الثوب ثم يخرج منه حيا فقال لا بان في الثوب من الثوب ان يخرج اليه من الثوب فيخرج  
 ولو انك هذا من ثوبك فليس يمكن في الثوب نصبا ما خبر التعاليب فضعف السند كما ذكر ابن  
 بابويه عن ابن الوليد قال ما روى محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله لا يصل به وما هذا حاله  
 لا يكون حجة واما الورد فمما روى في الثوب واكثر على الوجه وروى ان ما لا يصل به ما لا يصل  
 بموته وما لا يصل بموته لا يخرج على فاته فاذا الامر بالصل هنا او النصح محمول على التمسك على الوجه  
 احكام الخاتمة مسئلة كل الخاتمة يجب ان لا تلبسها او تلبسها على الدم فان فيه  
 نقبلا سبيله وقال ابو حنيفة في الغلظة كالبول والغالب والموجب ان لا ما زاد على الدم  
 ومما روى في الخففة يعني عالم بقلعش ويجب ان لا ما نقاش وقال الشافعي يجب ان لا قليل الله  
 وكثيرها عدم البق والبرغشت فان يرمى في القفاش وقال الشافعي ان يرمى في القفاش لا يلبسها  
 في مكان دهاض عذبة الخاتمة اعطى في دم الحيفة يرمى بها في القفاش لا يلبسها

وشبه ذلك في ظاهر الوجوب وقوله وهو من البول قال عامة عذاب القومنة كمال طهارة  
 البدن والنوب شرط في صحة الصلوة والفاصل محض يجب الكثرة كالكثر لان العفو عن الخامسة مستقلاً  
 من الكثرة وحديث كذا لا يرد فلا عفو وبذلك لا حد في الدلالة على الوجوب انما هي اناسات  
 على الاطلاق والابوصيفه قاس النجاسات قارة على الدم وتارة عن العفو عن موضع الجود والوجهان  
 ضعيفان اما الدم فقد لا يكون العفو عنه لعدم البدوى به فلا الانسان لا يكاد يحول منه ما ليس  
 حكمه او سره او غير ذلك كذا لا غيره من النجاسات فلا يلزم عن العفو فيه ما دون الدم العفو عن  
 غيره وكذا موضع النجاسة امر يكره على الانسان والتوكل من الماء قد لا يقوفاً قصر فيه على الاستحباب  
 عن ابن النخعي في كذا لا يرد من التحقير هنا التحقير في غيره يجوز ان يكون التحقير لما يختص به موضع  
 النجس من التكرار وعدم الاستدراك من الدماء النجسة اقسام ثلاثة لا اول دم المني قال النجاسة  
 يجب ازالته قبله وكثير وحديث ذلك عن ابو بصير قال لا يدا بالصلوة من دم منصره لادم الحيف في اقله  
 وكثيره في النوب لان داه ولا يرد به سواء لا يقال ثم لا يرى ما يرى بصير ابو بصير وهو ضعيف والفرج  
 موقوف على اية بصير وليس قواً يجب ان لا تقول الخ على الاصحاب بعضهم قد علمه وان ابا جعفر بن ابي  
 قاله والرفعي والنجاشي وانما هو ما وفيه من ذلك ان يقتصر الدليل وجوب ازالة الدم وكثيره على ما علمه  
 الدلالة على ازالة الدم لقوله على السلام لا ما حصرتم انفسكم لما اوعاه سورة بن كثير بن ابي  
 عبد الله عليه السلام عن ابي بصير قال يمسح بالصابون ما من الدم لكن في العمل بذلك في بعض الدماء  
 لوجوبه على بعض النجاسات في الباقى والحق النجاسة به دم الانسج والنفاس ولعله نظر الى  
 تغلب طمأنينة حاسته لا نزعها بوجاهة الفصل واخيراً هذه الميزان على قوة نجاسته على ازالة الدماء وتغلب  
 حكمه في الادالة والحق بعض فقهاء وام ما دم الكلب والخنزير ولم يعط العلة ولعله نظر الى قلة  
 جسد لها ونجاسة جسد لها غير معصومة الثانية دم الفروج اللاذمة والفرج الدامير فاعلم ان  
 ازالته وان كثرت ويصير فيه جرحاً وان انقطع لعنه فيه مع الدماء لوزال المخرج في ازالته والوجوب  
 فلما سئل عن وجوب ازالته جازيلاً بالنفك المكلف متاعاً لا بد لان المقدور استمراره فيقع عنه ما  
 المخرج ويؤيد ذلك مرويات منها ولا يرد على ابن مسلم عن ابيها سألته عن الرجل يخرج به الفروج  
 فلا يزال يبدى كيف يصير فقال يصير ولكانت الله لو يسيل وما روى ابو بصير عن ابي جعفر عليه  
 قلت ان ما روى اخبرني انك تفضل في ذنوبك دم فقال لا بد ما قيل واستعمل في ذنوبه حتى يراى كذا  
 لوفاء فيه برأيهما نجاسة لا يتبع فزنتها لاداء الفريضة الثالثة ما عاكه هذين من الدماء المستقر  
 مثل دم الفصا والذئبة فانه لا يجب ازالته ما نقص منه عن معة الدم اتفاقاً وما لا يجب ازالته ما  
 زاد عن الدم وفي وجوب ازالته ما كان دمه او لبناً والدم هو الوزة الذي وفده ودمه ونكس  
 ومعها البقية الشبه الاخرى بالجماعين وقال ابن عقيل ما كان لبعة اللبنا وقال ابن النجاشي ما كان مع  
 معة العبد الى الاعمال من الایهام والكل متقارب والنفس الاول شهرها الرواية للوجه الا ان لا فرق

جمل عن بعض الصحابة عن الجعفر عليه السلام  
 حجة فقلت اللهم والذين لا يقرعون غيري  
 الدم صفوا لك كان له ما لم يكن عجزا فاذن الله له ولا  
 يكون في الثوب قال كان أقل من الدماء  
 فليعد صلوته والوجه وجوب الصلاة قال نجاسة  
 والنية والدم وهذا اللفظ باطل في دفعه وبالله الله كبرت كان فيك غيره ما وقع الاتفاق على الجفوة  
 عنه وهو ما دون الدم وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يولد المسلمون من فناء الدم من الدم ولا يفاض ذلك  
 ما روي عن غيره ولا يبره عن الدم انه قال من جحد على ثوبه أكثر من فناء الدم عاقل فان اعطى ذلك  
 اذ ليس بمناقض فحق بقول بعضهم استسئل وان كان هذا الدم مغسقا ولو جمع كان في الثوب  
 وجب غسله قال الشافعي لا يجب ان لا يعلم تقاضيه وقال يلاحي لثمة ويرد في طمء وجب الغسل خشية  
 انما رواه زيد بن ابي نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام العاقل جحد في ثوبه  
 فقط الدم يغسله في غسله لا يغسله لا يغسله لان يكون مقدار الدم حجة فاعف عنه  
 ويعد صلوته والوجه صحيح مسلم عن العارض وكان الوجه للثقب الغض عن ليل الدم مقتض للغضوض  
 فروع ليس للتقاض تقديس سر وقد اختلف قول الفقهاء فيه فعض فله بالشر وبعضه بالخش  
 في القلب وقوله الوجه في ثوبه من الثوب والي من غيره لانه لا يملكه الا ما لا يملكه الا بالدم  
 اللفظ انما يمكن له فله في ثوبه ما استسئل قال الشافعي انما ما لا يملكه الا بالدم وهو مذهب  
 شرط للصحة الصلاة موضع الساجدة السبعة ورواه عن المحدثي مصلاة جمع وهو مذهب  
 الشافعي وحكي عن ابن عباس وابنه ورواه عن ابن جبرين ان ذلك ليس شرطاً وقال ابن عباس ليس على  
 ثوب صاحب دين سعودي ولا صاحب دين غيره فله في ثوبه ما استسئل ابن جبرين في ثوبه  
 اذى فقال اقرعوا الية التي فيها غسل الثوب فله في ثوبه ما استسئل النياب لجمع العلم وان خلا ذلك  
 منقرض وما روي عن ابيها قالت سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الله كيف يضع احدنا ثوبا  
 اتوات الظهر اقله فيه قال ان رأت فيه دم فليغسله بشئ من ماء وليس عليه ملأ ثوبه ولا يغسل فيه وقال  
 تنزهوا من البول وقال ما يغسل الثوب من البول والدم والي من مخرق الحجاب اذا لم يجد من يغسله  
 عليه قال ذكر المني فله من ذلك ان رأت فيه دم فليغسله بشئ من ماء وليس عليه ملأ ثوبه ولا يغسل فيه وقال  
 ان نظرت في ثوبك فابصيرته حليت فيه ثم رأت فيه بعد فداؤه عليك وكذلك البول وعلى البول  
 قال ان ثوبا من البول لم يزل في غسله فله في ثوبه ما استسئل النياب لجمع العلم وان خلا ذلك  
 متصلا بجنازة يمنع ذلك من الصلوة لان يكون لو اقام اقلها من الارض ولا يغسله بشئ من ماء  
 على الارض متصلة بنبوة ولا يبطل صلوته بانصال ما هو حامل له بالجنازة انما يمكن حاملها ان يغسله  
 كانت الجنازة خفيفة وثقيلة كانت لا يغسله بشئ من ماء يخرج عن جسد الميت الذي عليه ويدل على اعتبار

لهاارة موضع الجود اتفاق العلماء قال كل من اعتكف الطهارة في الصلوة اعتبر طهارة موضع الجود  
 وإن اختلفوا فيما عداه وما مسط الجسد فالأظهر أن ليس بشرط بتقديرون التبعيض ونحوه فاستدلوا  
 للصحة لا بد من ذلك كان في محل الأصل عدم الاشتراط ويدل عليه قوله تعالى لا تأمروا بالصلوة  
 فأغلوها وجوبها إلا ما فاشترط الوضوء ثم ينظر الزيادة فيكون منفي لعدم ما يدل عليه وقوله  
 جعلت لها لأمر محمد إنما الذي لكل الصلوة فصل ويؤيد ما قلناه ما روى عن لا يجزئ عليه السلام  
 وقد سئل عن الشاذ كونه يصل عليها وقد صارت بها الخيانة فقال لا بأس وقد استدلوا على اعتبار طهارة  
 المكان للهبة عن الصلوة في الحرم والمزلة والحق أنهما هو موطن الطهاسات فاليفرغ الصلوة فيها كما  
 اعتبار طهارة موضع الصلوة وإنه يخرج نعليه في الصلوة حين أخبره جبرئيل أن فيها قدرا وجوب  
 لم يجوز اقتصاص الشيء بهذه الأمكنة لا لعدم سلمنا أنه محل لكن لم يكون العلة ما يحتج به على  
 موجودا في غيرها وظاهره كذلك لأن الصلوة تعظم لله سبحانه وأقرب منه وهذا الموطأ مستحسن  
 فإنه على ما به يقتضي ليس يجرها وإذا انقضت بمرته الاستعداد فلا سيما أنه يذم من اللع من الصلوة  
 اللع من غيرها إلا ينفي في الاستعداد له حلهما وإن أحاط الجرح الصلوة فيه بل يكره فلا يلزم من كونه  
 لما تضمن من بدو العورات كراهته غيرها مما يحتج به من ذلك ثم لا يكون الشيء لكون هذا الموضع لا يجزئ  
 من جملته بعد ذلك للصلاة ولا عقلا ذلك فلا ينعقد الشيء ما يوجب تقديره والمصلحة فعله  
 حكما من لا يجب الخيانة إلا مع العلم بوجوب الفعل وهو لا يوجب فعله قطعية فلو كان ذلك يوجب أن  
 كذا فإنه لا مكان شرط فلو وضع عليه شيئا ظاهر لجا وقد دعا عابدين فهم عن عبد الله  
 للتعلم في ذلك الناس في الجواز في كل حين ويدخلها اليهود والنصارى كيف يضع بالصلوة  
 قال جازي في ذلك فخرج من جود كان طرف مصلوا بها جازي عن مسقط جسد وكان كما لو اتصلت  
 الأرض بوضع عن مسقط كل ما لا يتم الصلوة فيه منفردا يجوز الصلوة فيه وإن كان نجسا كالسكنة  
 الجوز والقلنسوة ذكر ذلك الجرح واتباعهم وخالف الفقهاء في ذلك لأن الطهارة شرط في الصلوة  
 فيكون مختصا بالزحف فيها فلا يشترط في غيرها بالأصل السليم عن العارض فيؤيد ذلك ما رواه عبد  
 ابن مسعود عن أنس بن مالك عن عبد الله قال كل ما كان على الإنسان أو معه فلا يجوز للصلوة فيه فلا بأس  
 بصلته فيه وإن كان فيه قرد مثل القلنسوة والتكة والخفين وما شئت ذلك وبها روى في ذلك عن  
 عبد الله والخو ابن أبيه العامة قال الرندي منا جازي على عامة صغيرة كالعظا لا يمكن أن يكون  
 لها مسقط فيفسد الثياب البدن من البول مرتين للفعل تبضع العصر ومع عدم العصر يكون تبضع  
 والبدن يضره بالعصر مرتين وإنما قيل في الأصل تبضع الثوب والبدن لأنه جمع بينهما فاعتبر في  
 الزيادة بمقتضى أن الله تعالى لا يرفع ويهبط ذلك مجرى قول الشاعر علقها بيننا وملاها ودا وهو  
 مذهب علمائنا واه جماعة منهم الحسين ابن الأعلام عن الصادق عليه السلام قال سألت عن البول فيجب الج  
 قال لا يضره الماء مرتين وإنما هو ما روى عن الثوب يصير البول قال الصادق مرتين الأولى الأثمة والثالثة الأثمة

وأما الفرق بين التوب بالبدن وبين فلا في البول فلا في طاهر البدن ولا مبرئ فيه فيكفي صدق التوبة من قبل ما  
 على ظاهره وأما من توب في ثوب لأن الغناسة روي فيه فلا تروى إلا بالعصر فقال الشيخ في الخلاف إذا أصاب  
 الثوب غناسة ففي طهراته نصب الماء روايتان أحدهما أنك في الصلابة الأخيرة لا بد من غسله واظنه روي  
 بل الروايتان إذا أصاب البول الجسد أما الثوب فلا بد من غسله وهل ياتي العذر في غير البول فيه تردد  
 أنتبهه روي في الرد بعد إزالة العين لقوله في دم الخبيث حمله غسلته ولا أمر بالطلاق بينا ولا أمر  
 مسئلة بول الصبي لا يجب غسله ويكفي صب الماء عليه مرة في التوب غيره ويغني به الذي لم ياكل طهرا  
 وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يغسل الأخرى لعموم قوله إنما يغسل الثوب من البول والدم  
 لأنه لما روي عن عائشة قال لا فرق بين البول وبين غيره في غسله فإلما وافق بعد بوله ولم  
 يغسله روي أبو داود بإسناده عن ابنه بنت الحارث قال كان الحسن ابن علي رضي الله عنهما في حجر رسول الله  
 في الصلاة فقلت أعطني زادك لا غسل فقال إنما غسل من بول الأنثى وعن علي قال قال رسول الله  
 بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل وعن ابن عمر قال قال رسول الله عن  
 بول الصبي قال يغسل عليه ثلاثين كان قد اكل وغسل غسلا فرفع للعبثين يطعم ما يكون علاه  
 ولا يفرغ من الحق ولو من الخلد في التندوع لا تصح إلا من خلق اللحم بالحولين فانه محارف بل  
 لو أسفل الجدار قبل الحولين بعلو بوله وجوب الغسل مسئلة ويكفي في طهراته فحاشا للغناسة  
 في الغناسة لا ينفذ في هذا ويصح أنها أعرضت لا يحل أن الغناسة وعلى إجماع العلماء ولا إزالة الشعر  
 ولا شتر ولا يغسله ولا يثقب فيسقط اعتباره في حال الحج ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يضر لك شيء من  
 طريق الشهاب ما رواه علي بن رباح عن عبد الصلح قال سأله أم ولد لابنه فقالت أصابني شيء من الخبيث  
 وغسلته فذهب أثره فقال أصعب عتق ولو كان إلا أن يغسلها المنة أو الصنع وغسله روي عن ابن  
 ابن له مصوع عن عبد الله قال إذا أصاب الثوب بول فغسله في الماء الجاري مرة وفي الماء الكبريت  
 وروي هذه الرواية محمد بن الحسن عن عبد الله الثوب يصحير البول قال إن غسلته في ماء جار أو غيره  
 واحد ويمكن أن يكون الوجه في ذلك أن الغناسة لا يوجب الغسل في الثوب فكان غسل أكثر من مرة مسئلة  
 ليس له ما يات ابن ابن كان أوبت وقال بعض فقهاء ابن التبت نجس لا يخرج من ثلثه إجماعا  
 مسئلة حب السكونة عن عقم والسكونة ضعيف والطهارة هي الأصل وفي بولها خلاف قال علي بن  
 بابويه بول العشرة والحيض سواء وفي رواية الحلي والغلام والجارية مبرئ سواء ولو لم يشبهه اختصاصه بالحيض  
 بول الصبي الذي يجهل في التوبة في التمسك في دم الأزالة مضى إلى الذي به أكثر الأصحاب مسئلة إذا  
 علم بوضع الغناسة من الثوب غسل ذلك الموضع ولو جهل الموضع غسل كل موضع يجهل أن يكون فيه ولا  
 غسل الثوب كله وهو مذهب علماء أوبت قال الشافعي ومالك وأحمد وقال ابن سيرين إذا خضعت عري مكان  
 الغناسة فغسله وقال طاهر في بول الغناسة كل ما كان المانع من الصلوة موجودا على اليقين ولا يحصل  
 اليقين ببوله إلا بما تناهى ويؤيد ذلك ما رواه الحلي عن أبي عبد الله قال إذا أصاب الرجل عري فليغسل الذي

[illegible]

[illegible]



وانما وجهه بان لم يمكن الا بمبطل الصلوة مثل الفعل الكثير او استبدال القبلة بطلت صلوة واستقبلها  
 بعد طمأنينة استراوتها وبر قال فلذلك بطلت على القول الشيخ الثالث لانه اذا كان الوقت في طمأنينة  
 كان المأثرة لو وقعت عليه نجاسة وهو في المصطنع زالت وهو لا يعلم ثم علم انه غير حائل على ما قلنا  
 وعلى القول الثاني ليشقيل الصلوة الثالث لو حمل حيوانا ظاهرا غير ما اولنا وصيما لم يبطل صلوة لان  
 الشيء حمل امامه وهو بطل وكب التحسين على ظاهره وهو ساحل وكذلك لو حمل قارورة فيها نجاسة رطبة  
 الراس وقصد الشيخ في الخلاف فقال لا تبطل صلوة وبر قال الشيخ رحمه الله وقاسه على حمل حيوان ظاهر في  
 جوفه نجاسة وقال جميع الفقهاء وبطل قال الشيخ لان قلنا تبطل كان قويا لان على المسألة الاجماع فان خلا  
 ابو ثور رحمه الله لا يعتد به وجرم في المصطنع بالبطان والوجه عندنا البطان الجوز وما استدلل الشيخ  
 ضيف لانه سلم انه ليس على السالدة رفق لصاحبه وعلى هذا التقدير يكون ما استدلل به من الاجماع هو قول  
 جماعة من فقهاء الجمهور وليس في ذلك حجة عندنا ولا عندهم ايضا والدليل على الجواز انه لم يثبت في الصلوة  
 فيه صفة فيجوز استصحاب في الصلوة بما قرره شاه من الخبر فيقول الجمهور وعولوا على انه حامل نجاسة فيبطل  
 صلوة كما لو كانت على ثوبه ونحن نقول النجاسة على الثوب نجاسة لم يبطل النجاسة الثوب لا لكونه حائلا  
 نجاسة وبطالهم بالادلة لان حمل النجاسة مبطل للصلوة اذا لم يصل بالثوب والبدن مسئلة  
 للبرية الصبي اذا لم يكن لها الا ثوب اجزأت نفس في اليوم مرة ذكر ذلك الشيخ ورواه سيف ابو عمر  
 عن الحسن بن فضال عن ابي عبد الله ع سئل عن امرأة ليس لها الا ثوب واحد لو روي كيف تقص قال  
 نفس القبيصة في اليوم مرة وكان تكرار قول الصبي يمنع التمكن من ان لا تقص في غير يوم الفرج او السراويل لا  
 يمنع من استصحاب الثوب في الصلوة فكما يجب اتباع الرواية هذا لا يفعل الحج فلذا هناك دفعا للحج  
 فلذا هنا يتحقق الحج في الابانة واما قلنا في اليوم والدليل وان لم يقصم لغيره فبطل لانها اجزأت  
 في اليوم مرة فقد دخلت البلل في الجهد روى عبد الرحيم القصير قال كتبنا الى الحسن الاول اسأله عن  
 سؤله فيلحق من ذلك مثله وروى البلل اجد البلل فقال يوفى ووضا وسبح ثوب مرة واحدة والركعة  
 المذكورة ضعيف فلا عمل على روايته وروى صاحب الجهاد فعل الحج مسئلة من ليس معه الا ثوب واحد  
 وتعد في نظيره ففي جواز الصلوة فيه ورواينا اخذناها للنع وبطل غاربا موصفا ذلك في  
 محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله ع رجل احابه ضابته وهو في الصلاة واسبغ عليه الا ثوب واحد  
 واسبغ عليه من قل يريم ويطرح ثوبه ويجلس فجمعنا بطله ونجوى ايماء واختار ذلك الشيخ ولا خلاف في بطله  
 فيه روى ذلك عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع سألته عن الرجل يخطئ في ثوبه واسبغ عليه  
 غيره ولا يقدر على غسله قال يغسل في ثوبه ورواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام في رجل ضام  
 ثوبه دم نصفه واكثر وعصرت الصلوة فيصلي فيه او يصلي عرابيا قال ان وجهه ما غسله وان لم  
 يجد ما يصلي فيه ولم يصلي عرابيا صحح الشيخ بين الروايتين بان قال يجب تركه لا ينجسه من ثوبه  
 بول او غيره فيصلي فيه وعندنا في هذا التاويل اشكال لان تركه استلزم قوت ستر الجود ومعي

في الصلاة في ذلك الوقت طهارة التوب هو شرط وكلاهما انفسا فان قلت  
 في يوم اداءه ولا يرد في وقت التوبة الدليل على ما فصله الشيخ ما رواه الحسن بن علي بن عبد الله في  
 نقل حديث الثوب اذ يصيب بول ليس به غير قال يصيب فيه اذا اضطر اليه فقد الاضطرار ويكره  
 عدم التمكن من غيرة واذا تقر بهذا فلو صلى عاريا لم يعد ولو صلى فيه هل بعيد اذا تمكن غسله فيه  
 لحدتها بعيدة كره الشيخ وهو رواية عن الساجي عن ابي عبد الله وسئل عن رجل ليس له ثوب  
 يمين يمينه فيه لم يجد ما يغسل كيف يصنع قال يتم ويغسل فانصاب ما غسله واعاد الصلاة  
 والرواية ضعيفة السند لان رجالها فضيحة والاشبه انما العادة لانه يجد صواتة ما هو بها لا  
 يقصده ولا يستعمل الشمس اذا جفت الثوب من الارض فانه يرى والحصر من ان الصلاة على  
 ظهره هو اخطار الثخين وقال ابن الجبلة لا حوط يحبس بالان يكون ما يذوقها من العطش والاعيا  
 وقبل لا يظهر ويجوز الصلاة عليها وبر قال البراء بن رزاع مائة صا الوصيل وهو جلد واحد للشيخ  
 لما ذكره بلجام الفقيه ورواية عن ابي عبد الله قال اذا كان الموضع قد راى البول او  
 غيره فاصابة الشمس بجزء الموضع فالصلاة على الموضع جائزة وما رواه علي بن جعفر عن ابيه  
 جعفر قال سئل عن البول في الصلاة على الموضع انما يصلى عليه اذا جفت من غير ان يغسل قال نعم  
 يمكن ان يتغير بغيره جعلت في الارض تجد ما رواه ابي اذ كنت في الصلاة صليت وفي استسكان الشيخ  
 بالروايات اشكال لان غايتها الدلالة على جواز الصلاة عليها وان خلا شرط طهارة موضع الصلاة  
 بل يكفي بان شرط طهارة موضع السجدة ويمكن ان يقال الاذن في الصلاة عليها مطلقا لا يرد في الارض  
 عليها والجد لا يشترط طهارة محلها ويمكن ان يبدل ما رواه ابو بكر الحنفي عن ابي عبد الله ما اشترط  
 عليه الشمس فقد ظهر في الشمس من ثوبها الايمان والحيوة بظن الاجزاء الرطبة ونقصها فاذا ذهب  
 اثر الخبث استدل على مقامها المحل والبلاء ليس بجلا لارض الارضه فيظهر بقول ابي عبد الله في التراب  
 ظهور قال في ذلك وفيه معناه في قوله عدى في ذلك في اللبس والوضع مانع غير البول والخبث لا يظهر  
 الشمس لان جلا البول في الارض لا يحول على رطبة عادية في بعض البول وغيره في الارض  
 لا يظهر التراب والاولى وما ينقل من البول الشمس على البول والحصر في جلاء الارض مما لا ينقل وقد  
 التفت قال ابن الجبلة لا يظهر الجرد ولا الكيف بالشمس وهو حسن في الطائفة اعيان النجاسة لثوبها وقصود  
 الشمس عن اهلها الثالث قال الشيخ في ذلك في الارض التي وهت عليها الحج  
 طهرت وفيه اشكال لان استطراد من طريق الله فلا يجعل ربيع معلية انظره كان الله  
 انما لا يصيبه لزم ويظهر الارض في الارض والشمس والقدر  
 وطى بجلا وما صرح في النجاسة من جلا بجلا على الارض كما صرح في النجاسة من جلا  
 العواقل ومحمدا بن عبد الله النجاسة وانها نجسة البراءة انما هي ابراهيم طاهر وقال  
 للفساد واذا من النجاسة الانسان نجفوا وقبل نجاستهم صحتها بالتراب طهره بذلك قال الشيخ

فیض

ويحتمل به المجد ويتجلى عليه فكذلك يخط ان الماء والنار الطهارة وفيما سئل عن النسخ فقال انما  
هو اعراف من غير علم فلا يعلم منها رواية من العلوم ان الماء الذي يباح الحصى هو ما يحل فيه  
وفلان لا يطهرهما معا والنار لم تصير زمارا وقد اشترط ضرورة الحاشية زمارا وصيرورة العظام  
والعذرة زمارا بعد الحكم بنحاسة الحصى غير مؤثر طهارته ويمكن ان يستلزام اجماع الناس على عدم  
النجاسة من داخل السرايس الجسدية ولم يكن طاهرا بالاستحالة لئلا يوزعوا منه ومن هذا الباب ما ذكره  
في الخلاف قال اذا طهر الطين من صاخره فطهره نظر الى كونه خيرا فخرى حجر الرماذ عن ابي  
اذا استحال الى اشياء الجسدية قربا الى العذرة الباب والليات في حقها انها قد رد في النسخ في باب النجاسة  
التي يجب القبر منوها كان او غير منوها في هذا الاطلاق منه بيقين الطهارة وقال في موضع اخر  
انما ينسخ قبر من خارج زواجر وقد صار الميت سميها وخالط بالتراب فلا يجوز الجود على ذلك التراب  
لان الجسد يمكن ان يكون قوله بالطهارة ارجح بنقله ان يصير الحاشية قربا لبقوله على ما جعله  
الارض مجدا وقربا لها طهرها انما لا يكتفي بالصلوة صليت وقوله القواب لم يورف ع لوانها  
وطبة ومارس التراب فقد جسد كذا استحال الى الحاشية بعد ذلك واقرحت بقية الاخرى التي اعتبر  
الحاشية المستحالة ايضا لا شبهة بها الثالث اذا جحد العجين بالماء الحاصل بطهره اذا اضره وقال الشيخ  
في موضع من انه ما به بطهره رواية عبد الله بن الزبير عن ابي عبد الله في التبرجوت فيها الفان او  
غيره من الدواب فيجوز ما انما يكون ذلك الخبر قال اذا اصابته لث وقلابا بياضه ورواية اخرى  
عن جعفر بن يعقوب عن ابي عبد الله في عجين عجن وخبر ثم علم الماء كانت فيه ربة قال لا بأس  
اكلت النار ما فيه لنا ما رواه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في عجين عجن ولا بأس قال الشيخ  
في التهذيب لهذا الخبر واحد ولأول وفي رواية اخرى يباح عجن عجين الليث وهو ضعيف لا يثبت  
في هذه الرواية قال عن بعض اصحابنا واما الجفص من عيات وحصى هذا ضعيف ولا يثبت  
ينسخ بالماء الحصى النار لا يحل بل جففته وانالت بعض رطوبة ومع بقاء الرطوبة واما باعضها  
يتمتع الطهارة وجواب ما ذكره الطحطاوي في الرواية فان من جهلة رجالها الجمل من الحسن المشهور وهو في  
مع ان ما ذكرناه ارجح لانه السبب بالاصل الرابع قال الشيخ في التهذيب الاستبصار اذا مضى على عظم الليث  
سنة لم يبق له القلوب منه ولا يجوز رواية التمسك عن ابي عبد الله قال سالت عن عظم عظم الليث  
انما جاز منه فلا بأس وكذلك برواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت عن  
تيمم الرجل يقع على حار ميت هل يصح الصلوة فيه قبل ان يغسله قال لا يصح عليه غسله ويصلي فيه ولا  
الاربع فيه وذكره الشيخ في معالمه كذا لان الحائل لا يحل ان يكون اما الحجر صغير وطوبته فلا  
بعد بحاشية يقال لو كان كذلك لما كان لا شتم الحاشية فانه لا يقول من السنة لا تقبل  
طهرا ما اضره من لاجه فيه وملا فاه اجر الليث بحسبه وان لم يكن وطبة ولا كذلك الا امر عليه  
بأن لا يارة لليث يكون قد زالت ولم يقل الا لعظم ونجاسته ليست من عظمه ليس نجس انما يمكن

[illegible]

والفصد وهو على الظاهر وما روي عن موسى عليه السلام قال نبت الذهب الفصد وهو على الظاهر وما روي  
عن موسى عليه السلام قال نبت الذهب الفصد وهو على الظاهر وما روي عن موسى عليه السلام قال نبت الذهب الفصد وهو على الظاهر وما روي  
سأله أن يابن في ذلك قال لا يجوز استعماله فادعوه يعطل المال فكان قصيصا له وليس كالحديد لأن على  
والسواء وغير ذلك من النافع التي لا يوجد في الأواني الحاصصة لها والسر في الفصد والعلق للسر  
والفصدية البصر والسر التي تعبت بها الأنا وجان فادعوه أن كان النبي صلى الله عليه وآله قصص في  
حلقه من قصة موسى بن جعفر مائة كذلك وفيما على ذلك عالم باناء وفرد أشبه الكواكب ما كان  
غرض من صحيح الصالح في قائم النبوة المال لما يتحقق من الاستماع وما روي أن العياشي عند العبد عرض  
في الحلق فقال له فصدت علب بفسد نحو ما يعمل المصان عشر دوايم ولم يرد الحق كما هو عليه الكوفة  
أنه كان به حاله في واقع السأوسه لم يجر غير الذهب الفصد من المعدن قلت أنا ما أوردت  
لأن الأصل الإبله مسكول رغبت الدنيا من ولوج الكلب ثلث الألف من التراب وهو مذهب كثير لا  
والسبع أفضل وقال المفيد وسطا من التراب ثم يصفى ليتعمل وقال ابن الجبيل فصل سبع وأربع قال  
الشافعي ولعل ما رواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وألف الكلب أثناء لعدم فليصل بها أو لا  
بالتراب من طريق أصحابه وطبر عار عن الوعيد قال فصل من التراب ما كان الكلب لا يقبل  
حينف على الظن بالبقاء ولولم لم فاسا على خاصة الأرض لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أن الكلب  
يلع في الأنا ويصل ثلثا دحا أو سبعا والخمير يقطع عجم الزيادة عن الأول من طريق الاحتياط  
دعا أبو الجاهل الفصل عن الصلوة ما نشر عن الكلب قال لا يجوز أن يوضأ بفضله ولا يمسك لئلا  
واغسله بالتراب ولعنه ثم بالماء مرتين والجراب عن رواية مسلم أنما مع تعاضل الرواية بل الزائد  
على الاحتياط ليتحقق العمل بها ويؤيده أن ما روي عن أبي حمزة قال لا يوضع الكلب في الماء فذلك فاعلم  
تلاذنا وقباس الوصف فمجرد أن يكون التحفيف في الأرض زيادة المسفرة في تكرار غسله وأبعد الموقر  
بخلاف الأنا وما اشترطه المقيدين من التحفيف عنق بالاصل والخباط التي يكونها فان ظاهرها أن  
بعضها فرجع قال الشيخ أنما وجد التراب أقصه الماء وإن وجد فيه من الزمان وما جرحه  
الجزيرة قال ابن الجبيل وجب ما ذكره من الاستان البلع في الأقاء فادعوا التراب بما لا شنان  
أول في غير ذلك من اختصاص البعد بالتراب علم العلم المحصول الصلوة الزيادة فغيره من الزيادة  
لجاءه ما روي أن الشافعي إذا تكرر الوضوء كففت التلث وكذا لو لمع ما زاد على الواحد لأن الشافعي  
بغيره قال الشيخ في زيادة عن حكم الأول الثالث هذا الحكم يجعل الوضوء ثلاثا  
من الجاهل است وهو في الشيخ وسوى ابن بابويه بين وقوعه وولوجه وقال الشافعي  
حكم ولو لمع من حكم آخره الجواب واحدنا فخصها التراب الوضوء في هذا اختصاصا  
لأنه لا يكره في أحد ولو سلمنا أنه في هذا اختصاص الوضوء بمزيد استقل بيننا من ذلك  
فإنه فذلك المرسوم لا ينفك من التمسك بالوضوء لا ينفك من التمسك بالوضوء

بالتكليف

والجواب في الولوع وقال الشيخ الحكم واحد وهو ذهب الشافعي والجمهور على أن الولوع شر من الخمر  
لإجماع على نجاسته وتحریم آسامه واستدل الشيخ في الخلاف بوجوب أحدهما أن الشريعة لم يميز بينهما  
في النجاسات يجب على الأنا ومنهما ثلثا وبأنه لا ينافي واستدل بالجمهور بضعف آسامه شر من الخمر في الكتاب  
والسنة لأن ذلك لا يشر به وجوبه المختص بالولوع به من الحكم ثم يتقضى ما ذكره بغيره من النجاسة المتفق عليها  
فإنه يجرى بالأنا كالمخمر والحيض واستدل بالاحتياط بضعف النجاسة لأن النجاسة من الخمر يوجب كلاً  
من كان مجازاً والأنا من غير يجب غسل النجاسة لثنا ولو سلمناه لم يشر للتراب وأنه لا يعلم إلا باليقين  
لأن الفان وجوده وهو ابن القاصد وحسن لأن علم الوجوه لا يدل على العلم وفي رواية عن ابن  
عمر أنه سئل عن رجل شرب من ماء قال يصل سبع مرات ويغسل بماء الاستحسان إلى غسل  
الولوع من تراب ثم وقعت فيه نجاسة كفي الإتيان بوجوبها ويحج على هذا الواسع إلى الولوع  
نجاسات محتسمة يوجب على حكم الولوع السادس لو وقع ناء الولوع في ماء القليل نجس الماء ويحصل  
من العسل نقي وقع كثير نجس ويحصل العسل وأما أن لم يشر بتقديم التراب لو وقع في ماء  
من غير حريان قال في الموطأ لم يحكم له بالثبوت وفي رواية اشكال وبما كان ما ذكره مضافاً إلى أن  
غسله بالتراب كمن لم يعمل مرة بالتراب وبما في حريان كانت الطهارة أشبه المسامع لو أضاف  
الثوب والجسد وأما ماء الولوع لم يشر في العسل اقتضاها الحكم على موضع البصر وسئل  
الأنا من الخمر ثلثا والسبع أفضل هذا ما ذهب إليه في الموطأ والجمهور على أن السبع أفضل من ثلثا  
لأنه يجمع الثلاث يحصل الإبقاء فلا يفسد العسل ويؤثر عن الجسد المذموم في الأنا وفي غيره  
الخمر ما يوجب في الماء أفضل من غيره حتى لا يبدل ويغسل ثلاث مرات فإن شرب من رابعة حرام  
أيضاً عن أحمد الله في الأنا ويشرب فيه التيقظ قال يصل سبع مرات في الخمر طهره على  
صونه ما عن الثنا في مسئلة ويصل الموت المحذور ثلثا والسبع أفضل وكذا الفارة وقال الشيخ في  
يصل الموت الفارة سبعة ودواء في الموطأ والحل رواية وحجة رواية في كتاب الله قال يصل  
الأنا والماء فيجب في المجر سبعة والرابعة ضعيفة لأنفراد الفطرية بها وجود الخلاف فيمنعها  
الشيخ يقتصر على الثلاث في جميع النجاسات على الولوع لأن هيئة الفارة والمجر لا يكون أعظم مما  
ميتة الكلب والخمر يرد لأن الاستئذان ما لا غنى عنه الثلاث فلا يجب ما تذكروا ولا ينجس إلا يكون هذا  
الحكم مختصاً بالنا ولا يتناول الفارة مسئلة ويصل الأنا ومن سائر النجاسات مرة والثلاث  
وقال الشيخ وابن الجوزي غسله ثلاثاً ودكاكلمه ورواية واستدل الشيخ على الثلاث بإجماع الفرق  
أعمال الحسين على غير ابن سريج عن مصدق ابن صدقة عن حماد الساباطي عن أحمد الله في  
يكون قد أكف غسل قال ثلاث مراراً يصب فيها ماء ويحرك ويخرج لنا الأمر بالغسل مطلقاً في كل  
لما ورد من الجود وعن ابن عمر كان الغسل من النجاسة والبول سبع مرات فلم ير النبي صلى الله عليه وسلم  
من النجاسة والبول مرة واحتج بالشيخ بالإجماع بعد من ذكروه ثم إننا لا نطلب تحقيق الإجماع ولا يكف

وعلمهم ما رواه عن ابنه كمال بن زياد عن الامام في حديثه وفيه عار منه اعطيه فلا يتصور فيه  
 شيء مما عثر به عليه المروي عن ابيه في انما مطابقة للراثة الاصلية والذي يقوى عنده لا يقتضيه  
 في اعتبار العادة على ما يوجب فيها علة على ذلك النجاسة وغسل الماء بعد ذلك من ولفه لحصول الغرض  
 الا انه قد روي عن ما يفهم من ان شياهاه وانما العترة في الحرج والفاة الثالث سلاخه لا خياشيم  
 والتحقيق ما ذكرناه مستند في ذلك من ظاهر ما لم يعلم نجاستها بما يشترط في ملاقات نجاسته فلا  
 ان الاشارة اصل على الطهارة ولا يحكم بالنجاسة الا مع اليقين بوقوع النجس وحيثا ما ان يكون ذلك  
 معلوم بمحصل فيكون نجس او معلوم بالاتفاق فيكون طاهر او مشكوكا فيه فيكون نجس او طاهر  
 ويستوي في ذلك للجواب عن ليس من اهل الكتاب في الذي يدلان في شهرها النجاسة نجاسته غير نجاسته  
 بلا فيه بل لا يخفى وما لا يخفى وهو حقيقه وانما نجاستها الا مع اليقين بملاقاة نجاسته غير المباشر فلا بد  
 ان اليقين في نفسه من رده مشرقة وتوضيح من حسن نظيره لنا ما دللنا عليه من نجاسته ومع نجاستها  
 بورد في الاثبات وما روي عن ان يطلع الحشيش قلت باسرها ولا يسهل انما ان اهل الكتاب فما كل في نجاستهم  
 فقال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيهم ولا تشربوا فيهم ولا تلبسوا فيهم ولا تأكلوا في ايديهم ولا من طرقت اوصاف اهل  
 محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عن ابي اهل الله والحوس فقال لا تأكلوا في ايديهم ولا من طرقت اوصاف اهل  
 يطعنون في اسمهم الذي ليس بدين فيها ولا الكراهية مع الجملة فلا يقال النجاسة وما يقضي الاجابة على الطهارة  
 والجواب عما ذكره من وجوه هذا الله في وفيه والابن تسميها والثاني في معاصيها وفيه في  
 وهي مشاهير الروايات فيكون ارجح والثالث جمل ان يكون ذلك قبل نجاستهم ما ذكره فعلى الذي  
 ارجح منه وما خبر عن نجاستهم في رواية فلا يعارض النقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستعمل من الحديث  
 الا ما كان طاهره في حال الحيوة وكذا وبكره مما لا يؤكل لحمه حتى يدبر في الاشربة وهذا جرح لا وجه له  
 المستدل بطهره بالدواعي ولو كان طاهره في حال الحيوة وهو مذهب السني وشياعهم وبه قال احمد ابن حنبل  
 ومالك في ذلك الروايتين عنهما ومثله وروي عن عائشة وعمر وابنه وطبقوا بالبايعون على طهارة حال  
 ما يؤكل ولما نقلوا فيها علة والثاني في طهره في حال الكلب النجس وبه في رواية ابن الجبير في قوله  
 في حال الكلب النجس واستدلوا بقوله في ايام العباد دفع فقد طهره عن شئ سموي ولا نجاسته في حال  
 هو لا يصلح للرجويات في هذا فاذ كانت الرجوة بالذبح كان طاهره واضح السلام ما رواه الحسين بن  
 عن ابي عبد الله في جلافة مشربة يدفع فيجب به اللبس والشراب منه انما قال في وقايع  
 ويتبع به ولا يصل فيه لنا قوله في حرمة ذلك البتة ولم يحصر بالشراب فيمنع من الانتفاع مطلقا وما  
 روي عن النبي صلى الله عليه واله انه كتب الى الجهمية كتب مرحمت لكم في جلود البهائم  
 ما فلا يصفون من البهائم ما لا يعصب وهو من الصحيح عديم وهذا في ما لا يصفون  
 الطهارة بالاجماع وعن جابر عنه لا يصفون من البهائم فيمنع من طريق الاصابة ما رواه عن ابن  
 لا يفرقت لا يصفون من البهائم فيمنع من طريق الاصابة ما رواه عن ابن



॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

مَنْ كُنَّا إِلَيْهَا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا



--- کتاب و آصلوں

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفرضية

[illegible]



قال لم يثبت عني كان كثير من صلواته وهو خا لم هو طريق الاحتياط ما رواه محمد بن مسلم قال سئل  
 ابا عبد الله عن رجل يكمل ويصوف في الصلاة قال يصنع كعين ويكف ويترج في حال ركوعه  
 ويشد جلده في حال ركوعه واسقط ابو حنيفة اشبه بذلك لان مع سقوط القيام يحفظ هيكليته  
 لان سقوط القيام لا يشترط لا يسقط سقوطه ما لا يشترط فيه وعن ابن ابي عمير عن رجل قال كنت في صلاة  
 قبل لا يتي رجله الا حال السجود لا يشترط الرجلين لا تخاف في حال القيام والركوع ومنه في الاول  
 يؤيد ما رواه عثمان بن عيسى عن ابي بصير عن ابي جعفر ع ما اصابته من الغث والسم والحر والبرد  
 واقبلنا ان كانا في الصلاة فاصابنا من ذلك ما لا يحصى من البرد والحر والسم والحر والبرد  
 جالسنا من غير ان يكون صلواتنا عليه كسر فقال ابي بصير ع ما هي لكم فانه لا طين من طينة البرد والحر وان كان  
 واقبلنا لو لم ناصبر على الركوع في حال الركوع وشبهه بغيره في حال الركوع واسقط ابو حنيفة اشبه بذلك لان  
 مع سقوط القيام لا يشترط لا يسقط سقوطه ما لا يشترط فيه وعن ابن ابي عمير عن رجل قال كنت في صلاة  
 انما صلعت برعاها ركعتين رجله قبل لا يتي رجله في حال السجود لا يشترط الرجلين لا تخاف في حال  
 الركوع والقيام ومنه في الاول يؤيد ما رواه عثمان بن عيسى عن ابي بصير ع ما اصابته من الغث والسم  
 والا فاعلم من ذلك ان الغث والسم والحر والبرد واقبلنا ان كانا في الصلاة فاصابنا من ذلك ما لا يحصى  
 ثم جليل روى ابا عبد الله ان النبي ع كان يصلي استلوفا على حق في الركوع فركع فركع وفي آخره كان  
 اذا فرغ فاما ركع ويجعل فاما اذا فرغ وهو عرك ويجعل هو فاما من طريق الاصحاب وفيما رواه  
 حماد بن عيسى عن ابي الحسن قال اذا كنت في الصلاة فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع  
 بحيث لك بصاوة الفاء وفي معناه رواية زرارة عن ابي عبد الله ع والنزك وكذا رواه عن ابن ابي عمير  
 عن ابن ابي عمير قال قال النبي ع انك لو ركعتين في الركوع فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع فركع  
 وقال الشافعي بعد ما رواه امامنا عن رسول الله ع كان يوتر في ركعتين قبل الركوع وعن ابن ابي عمير  
 فركعتين قبل الركوع ومن طريق الامام فركعتين عني ابي عبد الله ع قال لا اوتي الفنون فان كرمه الله فركعتين  
 فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين  
 الاستعفاء وقال الشافعي بعد ما رواه امامنا عن رسول الله ع كان يوتر في ركعتين قبل الركوع وعن ابن ابي عمير  
 الدعا لما روى اسمعيل بن الفضل عن ابي عبد الله ع ما اقول في الركوع قال يا فضيل الله سبحانه وتعالى  
 الجليل عني ابي عبد الله ع عني الفنون فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين  
 العظيم ولا يخفى ان ذكره الشافعي لا ينافي في الركعة فيكون الركعة دعا الى الصلوة ومنه في الركعة  
 من بابنا عني يقول في قوله تعالى والاعمالهم يشغفون في حال الركوع فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين  
 الدعا بعد رفع الرأس من الركوع اي بعد ركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين  
 انما روى من آخر ركعة الوتر قال هذا مقام من خذ انما ركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين  
 عن روى من قبلنا انما الشافعي لا ينافي في الركعة فيكون الركعة دعا الى الصلوة ومنه في الركعة



سألت ما رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سألت عن الوصية على العبدان ثنتي عشرة سنة  
وتربع يد بل جلال محمد بن سنان ثنتي عشرة سنة لم يزل في الواجب لكل صلوة وقفا الزكاة  
والأخرى الأولى للفقير والمحتاج والأخرى للأولاد وبقي العلم الحكيم وابن محمد فقال في الشئ في عهد وبقية  
الأولاد لا على ذلك والثاني لمن لم يعد لقول أبي عبد الله لكل صلوة وقفا وأول الوقت انصافه لم يكن  
أن يجعل آخر الوصية من هذا الأمر فثبتنا ما رواه نزار عن أبي جعفر عن أبي الوفاء عن أبي عبد الله عن محمد بن  
وفد انصافه فان لم يفعل فالتابع وقت منها حتى يصب في الثمن بما ذكره الشيخ جعل على انصافه بدل عليه  
وأول الوقت انصافه والمقام له في بعض الروايات مع الفتاوى يجوز وقوله وليس أحد أن يجعل آخر الوصية  
وفد الأمر فثبتنا سلب الوصية لأن مقتضى ما بين الفقهاء مسألة وأول وقت الظاهر أن الثمن  
وهو جامع أهلها وبني عليه فثبتنا أم انصافه لدون الثمن الحق لئلا يلدو كفاينا الزمان ولا يرد  
لأنه مستحق ولا يخرج من أصله كما مر في رواية أبي جعفر عن أبي عبد الله قال لا يرد  
نحوه ما يدل عليه ما مر في رواية أبي جعفر عن أبي عبد الله عن وقت انصافه فقال صل معنا فلما رأنا  
بلا لا فإني لم أفر فقام الظاهر من رواية رسول الله كان يصلي الظهر في دعوتها الأولى حين تدر  
الشمس من طريق الأصح ما رواه أبي جعفر عن أبي عبد الله أن أبا عبد الله فضل بجنان فقد دخل  
الظلم من مشغوبين حاز من عتبه إذا رأى الشمس فدخل فثبت الظاهر أن بين يد يافعة من علم  
الفضل في الخبر في فضل محكم عن أبي عبد الله قال في خبر آخر الظاهر من خبره في فضل العلم ما رواه  
رسول الله كان في الكعبة فأنصافه في ذلك ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
ولا ندره فأنصافه في ذلك ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
وعنه عن أبي جعفر عن سنان عن وقت انصافه أوله فضل وأوسطه أجره فقال أنصافه في ذلك ما رواه رسول الله  
الله في الخبر في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
قال كان في الخبر في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
انصافه في ذلك ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
في خبره في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
في خبره في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
الله في خبره في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
والذي نعلم أن كان في الخبر في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
بالفرضه في ذلك ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
بأن أول الوقت وجوباً موسعاً وهو ثلث الشئ في بربط وطوفان أبي عبيد ومكره من الأصح وقال في خبر  
في خبره في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
في خبره في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله  
في خبره في فضل العلم ما رواه علي الظاهر في خبره في فضل العلم ما رواه رسول الله

[illegible]



[illegible]

[illegible]

رسول الله ﷺ قال لا يزال الدين رجب وسبعين الف سنة إلى الغنم

رسول الله ﷺ قال لا يزال الدين رجب وسبعين الف سنة إلى الغنم

[illegible]

الرابع من اجل اننا قلنا من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وقوله من ادرك ركعة من العصر  
 ان غيره من ركعة فقد ادرك العصر والتقيد بلبس القضا في ركعة اول الصلوة فانه اذا ادرك من  
 الصلوة اخر الوقت ركعة فمات ذلك انما لا ينجح بها وفي الاحتياط ان يكون ناسيا ومنه من قال يكون قضا  
 لبعضها والا وهو الحق لقوله من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت الثالث قاله ولو ادرك  
 من اخر العصر او بعدا فقد كانت الظاهر من تعين العصر ولو ادرك خلفا فقد ادرك الصلوة ومنه السعة  
 لظن الثالث في البصر المحزون والمغنى عليه والذي يبلغ او يعلم حكمه حكم الحادي من الرابع قال من ادرك  
 او لم يركع من الوقت ركعة وعي عليه الصلوة ولو عاد اليه المحزون قبل انقضاء الوقت لم يفتقر الى قضاء الوقت  
 الغض لانهم يلحق جميع الوقت الذي يمكنه الطاعة من الغرض فيه لكان اصل ان يبلغ اليه ان شاء الصلوة على  
 نفسه ثم وان بلغ ما ينافيها استأنف من امره مسددا وقت نافذة الظاهر ان لا يحصى من ذلك  
 الظاهر من رواية العصر بعدة تقدم هذا قول الشيخ في قال قل وفن والتمس حتى يصير العشر الشخص  
 والعصر بعد الفرق من الظاهر حتى يصير العشر من ثلثين ومثما قال في طه واختلفوا في ان هل البس في ذلك  
 واخبر ما ادرك عليه لظهوره في دليل عليه ما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما  
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير ندوع على الظهر فاذا مضى فراهان على العصر في المندوع  
 جعل للندوع والندوع ان كان الفريضة لك ان تنقل من زوال الشمس الى ان مضى ندوع فاذا بلغ في ذلك  
 بدلت الفريضة ومركبت النافذة هذا يدل على بلوغ الثلثين في النافذة انما هو في ما مضى  
 من النافذة القامتين بما رواه الجعفي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في ندوع القامة ندوع غيره  
 قلت فكيف القامة ندوع ان قامة رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تدركها فيه الا انها بعدوا اختلا كلام الشيخ فظنا  
 ما روى عن غيره من ندوع اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر ان بين يديها سجدة وذلك لئلا يفتن  
 قصص وفي رواية اخرى الى ان بعد ذلك في رواية ثلثي القامة وفي رواية اخرى من رجلها حتى يفتن  
 عبد الله بن مسعود في الظهر بعد الزوال قدم ويحل على ان السجدة في الاطلة التقصير لم يبلغ وفي رواية ثلثي القامة  
 القدم على ان الفضل لا تقصا عليه وان لها ما لا يصح يبلغ في رواية ثانيا فاديه عن ابي عبد الله قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 مستغفر ركعة لا اله الا انت ان شئت فقله وان شئت فقله وان شئت فقله وان شئت فقله وان شئت فقله  
 الشيخ فيجعل هذه ركعة من علم ان انك لا يدركها اشتغل عنها واستدركها في ركعة اخرى من غير  
 قال سالت ابا جعفر عن الرجل يتصل عن الزوال فيجعل في اولها من يوم الجمعة ففقد الزوال في فضل  
 تقع الجمعة عند الزوال ثمرة مع الزوال من الشمس وسط السماء ويعرف ذلك بزيادة ظل الشخص  
 للشمس بعد انقضاء وقتها ويصل الى من حيث يزيد ظل الشخص فيكون الموضع في ركعة ففقد الزوال في فضل الشخص  
 في جعل الزوال في فضل الشخص وقد علم ان يومه الا ان يستقبل فاذ الخلف الشمس المحلقة  
 فقد ظلت وفي كل يوم يزيد قدر الظل في ركعة من الشمس  
 ما لا ينافيه وقد رددت ذلك جلاء من الغضارة فاذ في  
 قال في فضل



التمس في نصف من غير ان على نصف فلم وفي نصف من يجوزوا على قدم ونصف في النصف من اب نصفاً  
 قد بين ونصف في النصف من ابولدار على ثلث ونصف في النصف من ثلثين اثنان وكانوا الاخيرين من سبعة  
 وفي النصف من كانوا اقل على نصف ونصف عنك في هذه الرواية قوله نصفها نصفاً انما هو على رواية  
 وهل الغيرة في رواية الظاهر ان النصف من النصف اول الظل الاول منه لان قال الاكثر من النصف من النصف  
 او من الظل الاول منه فلان قال الاكثر من النصف من النصف قال الشيخ في باب هذا القول الاول من النصف  
 استدل بما رواه صالح بن سعيد عن يونس عن بعض خاله عن ابي عبد الله قال سئل عما جاء في الحديث ان الظل  
 الظاهر ان كان الشئ من زمانين وذاك وذاك من زمانين كيف هذا وقد يكون الظل في بعض  
 الاوقات نصف قدم قال انما قال ظل القامة ولم يقل قامة الظل فانما كان الزمان يكون من قبل القامة  
 كان الوقت ذراعاً من ظل القامة اقل واكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين فهذا تفسير القامة  
 الذراع والذراعين وهذا الرواية ضعيفة لان صالح بن سعيد يروي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 يروي عن ابي الطوبى قال لا يخرج في ما عليه الاكثر ويحيى ما رواه يزيد بن خليفة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 خطبنا انا عن ابي جعفر فقال لا يكذب علينا فلان ذكواتك ثلث اذا نالت التمس على ثلث لا يجزئ  
 لان وقت الظل من ان يصير قامة هو من الوقت ثم لا يزال الوقت العشر حتى يصير ظل قامة من ذلك  
 المسائل صدق في رواية زرارة عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله قال اذا ما طلل شمسك  
 الظل من اصابعك فجل العصر من ذلك فبعد من الغروب بعد هذا الحرف المشهور في هذا رواية  
 استناد الغروب في رواية يتردد قال اذا طلع من العين علم غروبها قال نعم انما بان من ارضي والى الحرف  
 وهو موقوف رواه جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال اذا غروب الغروب كان وقت الصلاة واما  
 روى عن ابي الفضل الهاشمي عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهرج حتى تغرب الشمس حتى يهرج  
 وفي رواية يهرج عن ابي سنان وغيره قال سمعت ابا عبد الله يقول انما يصلي الناس على الغروب في بيت الله  
 وانما توارى بالجليل في الغروب يا عبد الله فقال بئس ما صنعت انما اصيلها اذا غروبها حلف جيل غابها واما  
 ليس على الناس ان يهرجوا لان الله اذن في الشفق المشرب مواخيها انما في وقتها على الاصح او رواه  
 عن ابي عبد الله عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله قال سئل عن وقت الغروب في الاقوال فذهبوا الى وقت  
 رواه ابي جعفر عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله قال سئل عن وقت الغروب في الاقوال فذهبوا الى وقت  
 مطلق على الغروب يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها  
 مرسله انما هو ما ينفذ لاصول كثير من هذه الاصل الاصل وقد روى عن النبي قال اذا اقبل الليل  
 وادبر النهار من هنا وجئنا الشمس على الصائم قال الشيخ في وقت صلاته الواسع على الظاهر لا يستدل به  
 الطائفة ورواه قال زيد بن ثابت عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال سئل عن وقت الغروب في الاقوال فذهبوا الى وقتها  
 وعنه قال ابو سعيد واخبر قال انما قال في وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها يعني وقتها  
 صلى الله عليه وسلم في الاصل فاستدل ذلك على انها بقرينة ما قلوا على الصلوات والصلوات الواسع في وقتها

ان رسول الله زعموا فظفوا على الصلوات والصلوة الوسطى والعصر لعطف فمخض الحائض ولا يترك الوان ذلك  
 في أي قوله ولكن رسول الله صائم التبيين لا تأقول جعلها ذائدا على خلاف الفضل فلا يصح الإجماع  
 ومن طريق الاحتكام ما رواه زرارة عن أبي جعفر قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي صلوة الظهر وفي  
 صلوة صلى رسول الله وهي وسط صلواتها بالنها وصلوة الغل العصر قال في الظاهر حافظوا على الصلوة  
 والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا سقائين واجتمع الشافعي بقوله وقوموا الله فائين والصلوة مختصة  
 بالصبح والخمس من قال بالمغرب بالنها الوسطى من الصلوة فرقت الجوليين بخلاف الشافعي إلا أن المسلم ان الفنون  
 يختص الدعاء بل قد يطلق وهم كبر الطاعة والسكران سئلنا لكن لا نسلم اختصاص الصبح بالفنون لأن الله تعالى  
 عموم سبحانه الصلوة ولو سلمنا ذلك والآن لا نسلم إلا الأمر أيضا حال الفنون حال الفنون ديننا  
 الوسطى فان اخضرنا الصبح يجعلنا ذكرنا بوضيعة الطعن الرواية فان ما كان مع ضرب بعد اهل تمام هي  
 بما يدلناه والفرج بالنها اشق الصلوة فلا لا ينافيها في المجازة في وقت ينال الانسان الى التيم والاركان  
 وليس كنت العصر فكانت بالنها أكد الحق وجواب من قال بالمغرب ان يوكما يجهل ان يكون وسطى الصلوة يجهل ان يكون  
 وسطى النهار ان وقتنا من النقل بصلى الرواية ما ذكرنا مستعمل وقتنا ظلة المغرب بعد ما الى حال الحرة الغرة  
 وهو مند بعد ما شاء ويدل عليه ان وقتنا وسبحة من غير ما شاء فكان الاقال على اننا بعد ما وسبحة من غير ما  
 الحرة يقع الاشتغال بالعرض فلا يضيع لنا غلة ويؤيد ذلك ما رووه عن جريح عن أبي عبد الله قال كان النبوة  
 بصلى لنا المغرب اربع ابد ما ويدل على ان اخر وقتها اذ هاب الحرة ما رووه من منع النافذة في وقت من غير  
 روى لك جماعة منهم محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال اذا دخل وقت الغرضه فلا يطلع مستعمل في وقت الوتر  
 فمندا من قبل المغرب على ان لا ينافيها فافلا لعل ان تكون مقدرة يومها مستعمل في وقت صلوة الليل بعد اننا  
 وكلما اتر من الجرح كان افضل وعليه على الجميع وقال الشافعي ان جزء الليل الا ان كانا ثلث الا وسط افضل  
 لنا ما رووه عن النبي ان افضل الصلوة صلوة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلث ينام سدة من غير صلاة  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينصف الليل ثلث عشر وكذا عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال كان رسول الله  
 اذا صلى العشاء الاخرة اوى الى فراشه لا يصل شيئا الا بعد انقضاء الليل عن عبد الله الشافعي وقت في عبد الله  
 يرى عن النبي ان في الليل لسانه لا يدعوا فيها عبد مؤمن بدعوى الا استجيب له فقال ما بين نصف الليل الى  
 الثلث الثاني قلت لبلد من الدنيا وكل قيل قال كل قيل وما ان كل افر من الجرح كان افضل فلقوله  
 بالاسم افر من شغفر من وقوله نعم والمستغفرين بالاسم وذكرنا صيغنا بعد الاستغفار قال سئلنا بالاسم عن  
 سائعا الوتر قال اجبنا الى سائعا الفم الاول وسئلنا عن افضل ساعات الليل قال الثلث الثاني وسئلنا عن  
 الوتر بعد الصبح قال نعم قد كان في الدنيا ان بعد ما افجر الصبح وعن من لم ينام عن أبي عبد الله حتى صلى صلاته الليل  
 قال صلواتها ان الليل وعمره الوتر بعد ما لما سئلنا ان من جعفر المروزي عن أبي الحسن الاخير قال بان والنو  
 بين صلوة الليل والظهر ولكن نجدهم فيهم فان صلوات عبد ما قدم من صلوة مستعمل في وقت الجرح بعد الفجر  
 من الوتر فاجبنا حتى يطلع الفجر الا ان افضل ويند حتى يطلع الحرة ما انما بعد الوتر فهو مند به بل العلم



انما اقدم على الفريضة كذا العصر كذا الشيخ وهو لعل مواعيد الوضوء في وقتها ما طبعه الله  
 الرجل يصل الزوال الى ان يفوقه ثم ما قبل ان يصل في كثير من الاول في كل يوم فذلك للرجل ان  
 يصل من نوافل العصر بين الاول الى بعض وقت من النهار مضى في صلاة او لم يصل من نوافل العصر  
 النوافل وان كان قد صلى كذا فليكن النوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي العصر في وقتها او لا يصليها  
 انما انظر على من لم يفتي في وقت فريضة ما اما نوافل المغرب في وقت صلاة الجمعة والجمعة ولم يكملها الا بعد العشاء  
 ولم يرام بها يعني لان النافلة لا تزام عن فريضة ما روي انه لا يطلع في وقت فريضة روى محمد بن مسلم عن جعفر  
 اذا دخلت الفريضة فلا تطلع وما روى ابو بكر عن جعفر بن محمد قال اذا دخل وقت صلوته فمضى فلا تطلع  
**مسئلة** وان تطلع من صلوته الليل لا يرام بها الفريضة بحقه في وقتها في وقت الفريضة ولو طلع الفجر ولم  
 يكمل اربعاء بالثلاثة وهو من صلاتها واذكر ذلك الشيخ في عمدة ويقضي للرجل ان لا يصلي  
 الفريضة فيسوي صلاته الا في وقتها او لا يصليها من النافلة شيئا لكن على الاصح فبما النفل ولا يصليها  
 منهم من قال ان **الحديث** الذي رواه صلى الله عليه وسلم انما يصلي من ركعات من صلوته الليل قبل طلوع الفجر فاما الصلوات  
 بطلع الفجر ولم يصل فليس هو انما يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 قلت اقول وقد طلع الفجر فان بدت بالفريضة صلاتها او فيما وان بدت في صلوته الليل والوتر صلاته  
 وقت هؤلاء فقال ابن صباغة الليل والوتر ولا يصلي ذلك اذ لا يوترى قبل الفجر واما الفريضة في وقتها  
 قال سئل عن صلوته الليل بعد طلوع الفجر فقال صلى الله عليه وسلم بعد الفجر واخذوا في التثنية قبل الفجر **مسئلة**  
 وضلي الفريضة اداء وضما في وقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 فليكن جامع اهل العلم قولهم من فاته فريضة فليصليها اذا ذكرها ما لا يتحقق وقتها فانه من طريق الاحتياط  
 ما رواه في داره عن ابي جعفر انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلاته او نسيها او نسيها او نسيها او نسيها  
 اذا ذكرها فاداه اصل وقت صلوته او لم يدر ما فاته فليقتض ما لا يتحقق ان يدرك وقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 بوقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
**مسئلة** انما انظر على من لم يفتي في وقت فريضة ما اما نوافل المغرب في وقت صلاة الجمعة والجمعة ولم يكملها الا بعد العشاء  
 ولم يرام بها يعني لان النافلة لا تزام عن فريضة ما روي انه لا يطلع في وقت فريضة روى محمد بن مسلم عن جعفر  
 اذا دخلت الفريضة فلا تطلع وما روى ابو بكر عن جعفر بن محمد قال اذا دخل وقت صلوته فمضى فلا تطلع  
 منهم من قال ان **الحديث** الذي رواه صلى الله عليه وسلم انما يصلي من ركعات من صلوته الليل قبل طلوع الفجر فاما الصلوات  
 بطلع الفجر ولم يصل فليس هو انما يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 قلت اقول وقد طلع الفجر فان بدت بالفريضة صلاتها او فيما وان بدت في صلوته الليل والوتر صلاته  
 وقت هؤلاء فقال ابن صباغة الليل والوتر ولا يصلي ذلك اذ لا يوترى قبل الفجر واما الفريضة في وقتها  
 قال سئل عن صلوته الليل بعد طلوع الفجر فقال صلى الله عليه وسلم بعد الفجر واخذوا في التثنية قبل الفجر **مسئلة**  
 وضلي الفريضة اداء وضما في وقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 فليكن جامع اهل العلم قولهم من فاته فريضة فليصليها اذا ذكرها ما لا يتحقق وقتها فانه من طريق الاحتياط  
 ما رواه في داره عن ابي جعفر انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلاته او نسيها او نسيها او نسيها او نسيها  
 اذا ذكرها فاداه اصل وقت صلوته او لم يدر ما فاته فليقتض ما لا يتحقق ان يدرك وقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 بوقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
**مسئلة** انما انظر على من لم يفتي في وقت فريضة ما اما نوافل المغرب في وقت صلاة الجمعة والجمعة ولم يكملها الا بعد العشاء  
 ولم يرام بها يعني لان النافلة لا تزام عن فريضة ما روي انه لا يطلع في وقت فريضة روى محمد بن مسلم عن جعفر  
 اذا دخلت الفريضة فلا تطلع وما روى ابو بكر عن جعفر بن محمد قال اذا دخل وقت صلوته فمضى فلا تطلع  
 منهم من قال ان **الحديث** الذي رواه صلى الله عليه وسلم انما يصلي من ركعات من صلوته الليل قبل طلوع الفجر فاما الصلوات  
 بطلع الفجر ولم يصل فليس هو انما يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 قلت اقول وقد طلع الفجر فان بدت بالفريضة صلاتها او فيما وان بدت في صلوته الليل والوتر صلاته  
 وقت هؤلاء فقال ابن صباغة الليل والوتر ولا يصلي ذلك اذ لا يوترى قبل الفجر واما الفريضة في وقتها  
 قال سئل عن صلوته الليل بعد طلوع الفجر فقال صلى الله عليه وسلم بعد الفجر واخذوا في التثنية قبل الفجر **مسئلة**  
 وضلي الفريضة اداء وضما في وقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 فليكن جامع اهل العلم قولهم من فاته فريضة فليصليها اذا ذكرها ما لا يتحقق وقتها فانه من طريق الاحتياط  
 ما رواه في داره عن ابي جعفر انه سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلاته او نسيها او نسيها او نسيها او نسيها  
 اذا ذكرها فاداه اصل وقت صلوته او لم يدر ما فاته فليقتض ما لا يتحقق ان يدرك وقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها  
 بوقتها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها او لا يصليها في وقتها



الخوف لشدة فضلو واستقبالها وسندادها وحسن انظاره مسئلة القبلة هي الكعبة جمع الامكان والاحتمال  
 وهو قول المالك في قول الشافعي في كتاب الكعبة في اهل المسجد قبله اهل الحرم طرفة من كان  
 خارجا عنه وقال بعض الشافعية القبلة غير الكعبة على تقدير قرب المار بها من غير ان يكون في البيت قبل الكعبة  
 كالحق في القبلة لنا اجماع العلماء على وجوب استقبالها الى هو بشايرها ومخبرنا ان ذلك روي عنه وعن جليل  
 الاصحاحات انهم ان بنو عبد الاشعل انوارهم في الصلوة وقد صلوا وتبين الى جدينا القدامى وقد صلوا  
 وتبين الى جدينا القدامى من قبل ان يتبينكم قد صرنا الى الكعبة فقولوا للناس ان كان الوصال والرجاء الى مكان الشا  
 وصلوا الركعتين الباقيتين الى الكعبة وصلوا صلواتهم واداء القبليين فلا تظن ان معنى هذا القبلة بطلان ان  
 الاستقبال الى المسجد من قبل جهلى عن الكعبة فاعلموا انهم وشبهكم قد خولوا وجوهكم كسروا ولا فكيف ضاربة  
 العين بمنزلة وابطال صلواته الصلوات الاولى في التمسك السليم وابطال صلواته العظمى وتقريرا اجماعا بينهما او انما  
 واحد ان لا يمكن كل واحد منهما ان يعين الكعبة واجمع الشيخ لقوله اجماع الفقه وبيان الحرم في استقباله  
 الكعبة انما واجب لكل محتيل جسته حجة الكعبة لا تكون في الجهات كلها ولا كان النية الى الحرم  
 طويل يمكن ان يكون كل واحد منهما الى جزء منه ويؤاوه وكل من عبد الله عن عبد الرحمن قال رسول الله الكعبة  
 لاهل الحرم والحرم قبله اهل الدنيا مثله وروى ابو الوليد عن جعفر بن محمد وعنه روى في المجال عن بعض رجاله  
 عن ابي عبد الله ع في رواية الفضل ع في بيان علمه الفرق عن القبلة الى البيت اجماعا الى ذلك الجواب اجماعا  
 فلم ينفقه لوجوه الثلاث من جملة من اجماعا فضلا واداءه الى الشارح في الفتوى ولا تظن ان الحداد يوزن  
 في استقباله كماله يوزن في الكعبة لا تافقه بالحجة القليلة الكعبة لا نفس البينة وذلك منع يمكن ان  
 يوازي حجة كل مصل على ان لا يكون في الحرم وان كان طويلا وما اجماعا منذ الاول ضعيف الثاني  
 كل الفرق من غير ذلك ورواية الجاهل اهل السنة والفضل ع في طعن من قال الجاهل هو فاسد الذي هو  
 الرواية لا يثبت مسئلة الوصول الى الكعبة استقبال الى جدينا شلو قد تعلق قول الشيخ في الصلوة وجوبه  
 فقال في قوله قبله ولا استصحابا لكرامته وفيه الامور انما اذ كان في ذلك وقوله الاصول اظهرنا  
 قوله ثم وظهر اجماع الطائفتين والظاهر ان ذلك الجاهل لا الاستصحاب البينة الى جهة الى كل من وزنها  
 والا لظن صلواته من جلي القليل او في مكان مستقبل الاستقبال طرون ركن منها بحيث لا يوزنها الا عرض  
 جسد وان البينة لو ان كانت الصلوة الى موضعها الى كل جزء من صلوات اجماع الفرق وبيان القبلة الى الكعبة  
 لمن شاء ما يكون القبلة جهة الاخر فالصلح هو صلواته عن مستقبل جهتها وما روي عن مسلم عن احد  
 قال لا يهل الكعبة في الكعبة الجاهل اجماعا على الكرامة مسلم ولكن كرامته لا تنفص عن وجه القبلة لا يثبت  
 ان القبلة جهتها فلا تظن ان كل جزء منها فان المصل لو وقف على طرف ركن من ركنها بحيث يكون مستقبل  
 بغير تلك الزاوية لكان مستقبل لان لم يكن مستقبلها على ان استقبالها باجماعها مستقبل فان المصل ياتيها  
 لا يجازيها منها الا ان يدبره والباقي خارج عن مقابلته وما خبر جليل محمول على الكرامة لا تافقه من يكون  
 حجة بقره في الحرم اما حال الفرق فلا باس بصلواته المكتوبة فيها وهو اجماع العلماء وكذا الايام والتوافيق

في كعبته

طوبى

غصا<sup>۲</sup>

[illegible]

ما بين المغرب والمغرب قبل ان يفتي به سر <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بعد ما مضى فيه <sup>في</sup> فالتسليم <sup>في</sup> فالتسليم <sup>في</sup> فالتسليم  
فما بين المغرب والمغرب قبل ان يفتي به سر <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
واجبا ما يمكن ولا يحصل الاستيفاء لا كالتسليم <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
الحقائيق يقولون اذا اطمئنت علينا واظلمت لم يعرف السماء فامسوا <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
اذا كان كل فحصل الاربع وجوه <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
ولو ضاق فاضصر على المرء وكان يحترق في الجحيم <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
ضربه من بعد ما وسع اورع <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
فكسر فيسقط عينا الظن لعلهم يملكون <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
ومن لا يعرفها فندقا <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
الجحان الاربع مع التسعة والخمسة <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
من التغلب لان الوقت كان واحدة <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
في طان قول لعل احد الامارات <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
الاعين قبل غيرهم ولو كان <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
لاربع جها وما ذكره في كاشفة لاطر <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
فاصابا في كعبه وان خطا فادرك مع الاصابة <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
ما بينه وفي هذا الاطلاق <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
عدا الرضوخ والتمثال <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
على ان احيا الى ما لا كثير فلو لم <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
وامكن الجوع الى الجوع <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
من يقدره والوقت <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
في الصلوة فلهذا <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
بكن بين المغرب والمغرب <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
الاثر كما لو احل <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
الحق لان الصلوة <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
يقوى على طاعتهم <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
ان الجهد <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
اجزاء <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم  
استأنف لو كان مشرقا <sup>في</sup> فاما في سبوح طار عن اداء <sup>في</sup> فالتسليم



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

استقامت من الله والعلو واجتال في الدين فلهذا سمى الصابرين ابي عبد الله عمن اجمعين على عبد  
 قال سئل عن فروع التور والنجاة والنجاة اشباه فقال لا بأس بالصلاة فيه وهو الحق يقين قال الحسن  
 عن زيارته في التور والنجاة اشباه جميع المجد قال لا بأس بذلك بل هو من اهل الجنة في اولى مراتب  
 الطهارة ولو عمل بها عامل ما كان على الاقل من الظاهر من الامر من انما الى احوال العباد من كل  
 لا يجوز الصلوة في الحرب الا في بعض الحالات مع الضرورة وفي الحرب ما هو من ليس له ان يترك الصلوة الا في  
 واما بطلان الصلوة فيه فهو من جهة طهارة ما وافقنا بعض العلماء ان كان سائر العورة طهورة في التور  
 عنها فانه لا يفسد بركونها من التور والنجاة على ما في الحديث من انما المني من العورة في الاقل انما  
 عن التور لا يفسد صلاته ولا يفسد في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 فيكون شرط الصلوة حاصل الا في قولنا لا يفسد في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 المستلزم هو من جهة طهارة ما وافقنا بعض العلماء ان كان سائر العورة طهورة في التور  
 على بطلان الصلوة فيه فهو من جهة طهارة ما وافقنا بعض العلماء ان كان سائر العورة طهورة في التور  
 الخبر في هذا ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 وما زاد من قوله في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 ومع تحققه ان يكون الصلوة في الحرب في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 عن من طوى الاصل ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الصلوة في من يرضى عن ابي المان عن ابي الحسن عليه السلام في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الصلوة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 ويجوز لبعض الفقهاء في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الخبر ما في الحرب في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 يتاخر طهارة من سائر العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 سمكة في خبر ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الذي سماه فقال ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الحاضر على ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الخبر قال الزيات في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 الزين ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 ولا بأس ان يذهب الى ما في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 مع ذلك في التور في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل  
 التي عن الصلوة في الحرب في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل انما المني من العورة في الاقل



[illegible]





[illegible]

۴۴

[illegible]

او مضمون منقول ومنسوخ ذلك النقل خمسة وثلاثون الف في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة فادري من يك الله  
 فقال في غيبها ما استطاع ولا صلى على الجواد وروى احمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن ابي عبد الله عن محمد بن علي بن  
 مفضل عن ابي عبد الله قال كان ثور من بالوعة ولا يصلح له وان كان من غير ذلك فلا بأس بصلته وروى عبد الله  
 بن الفضل عن ابي عبد الله قال عشرة مواضع لا يصلح فيها الطير الماء والحمام والقبور ومسا الطريق وفي الليل  
 ومعاطى الابل ويجوز الماء والشيء الخارج عن قمار عن ابي عبد الله لا يصلح له بئس خبره جوارسكرو عن الحلبي عن  
 ابي عبد الله قال لا بأس من الصلوة في كل طريق فقال لا بأس ان يصل في الظواهر التي بين الجواد فلا ومن ساقها  
 عن ابي عبد الله قال ان صفته بالماء وفلا كان يا بسا فلا بأس طامر من الخيل والبعال فلا وعنه  
 نعيم عن ابي عبد الله قال سئل عن الصلوة في السجدة لو ذكره فقال لا بأس الجبهة لا يرفع منسوبة فقال كان فيها  
 اربع منسوبات قال لا بأس عن داود الضري قال سئل ابا القاسم عن الحلبي فقال ان امسكك لا تجد عليه ولا تجد  
 وان لم تجدك ستجر ابي عبد الله وروى ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن الحلبي عن ابي عبد الله عن الصلوة في  
 الجوف فقال لا بأس وصل وعن جعفر عن ابي عبد الله في الرجل يصل بين يديه مصحف فيصلي في الصلاة قال لا بأس  
 فان كان في خلاف قال لا بأس يصل في جملته فاراد يصل في جملته وثبتة قال نعم فان كان  
 فيها عدة فلا يصل فيها شيء غيرها عن ابي عبد الله في الصلوة قال لا يصل عمدا له وعن علي بن جعفر عن ابي عبد الله  
 قال لا يصلح ان يستعمل المصلي النار في الصلاة فيكون ان يصل في النار والصلح والصلوة بين يديه ان كان  
 له اربع منسوبات بين يديه قال الشيخ في كل صلاة وليس منسوبة فلا يصل بها ومن سئل عن رجل صلى في الصلاة  
 فادى ما انظر اليها فقال لا بأس عليه فادى ما بأس اذا كانت منسوبات وشمالا ولا خلاف في ذلك وروى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فان كانت في الصلاة قال في صلواته وروى جعفر عن ابي عبد الله سئل عن الرجل يصل بين يديه  
 قال لا بأس بذلك ان يجعل بين يديه القبض او اصلي عشرة بين يديه وعشرة عن خلفه وعشرة عن يمينه وعشرة عن  
 ثم ان شأني عن جعفر بن خالد عن ابي عبد الله قال لا بأس بالصلاة بين المقاربات والصلح الطير قبله قال لا بأس  
 وقد رواه لا بأس بالصلاة الى كذا في الصلاة ما والاصل ما فلا ضار ولا يربط الطير هذه الرواية لصحة وثبتة  
 واعطى ابا القاسم قال لا بأس في ذلك وطريقه وكبره بالبيد وادى فحضان وادى الشفرة واذن الصلوة  
 وقبل الشفرة موضع محض جرح قال الحزق ما يند شقاق النعان وقبل هذه مواضع حشفت فذكره الصلوة  
 بعد ذلك في موضعين عن ابي عبد الله قال لا بأس بالصلاة في كل موضع والصلح الطير قبله قال لا بأس  
 ونسبنا ومن ابن ضلاله عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال لا بأس في وادى الشفرة يعني ان يصل في الطريق في الصلاة  
 بين يديه ما لا يكون من تراب وخطه في ذلك السكون عن جعفر عن ابي عبد الله قال لا بأس في وادى الشفرة يعني ان يصل في الطريق في الصلاة  
 احد كذا روى في ذلك ما لا يكون من تراب وخطه في ذلك السكون عن جعفر عن ابي عبد الله قال لا بأس في وادى الشفرة يعني ان يصل في الطريق في الصلاة  
 بين يديه عن ابي عبد الله قال لا بأس في وادى الشفرة يعني ان يصل في الطريق في الصلاة  
 ذلك يوجب وروى عن طريق كثر عن ابي عبد الله سئل هل يقطع صلاة الرجل في حاجته فقال لا يقطع صلاته  
 شيء ولو كان اذاما استصعبوا ولم انما لو انما من الاختار في شيع فوفا اخطار الا من صنف لكن عمل كذا لا يقطع

[illegible]

ما رواه علي بن عامر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث في قوله  
لأن من جاهد بين الأبيات وفي الحديث في الجمع لأن الجواز محمول على التخييل في النظر وفيه بآراء الحديث  
كأنه انفسا قال كذا في الحديث في الحسن الثاني استلهم من التخييل على النظر والكتاب من غير نظره كذا في  
الحديث قال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
الجواز محمول على النظر في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
علي كذا في الحديث في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
ليس على أبيه كذا في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
على التخييل ولا على التخييل على التخييل في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
نقدوا في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
الزوائد في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
فأذا لم يكن جازع جازع على التخييل في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
اميا وفي موضع مظلم ومكره لم يكن كذا في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
ان الكواكب في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
قال الشيخ في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
فأذا لم يكن جازع جازع على التخييل في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
منه لكونه محمولاً كذا في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
بن أبي عبد الله قال سئل عن الرجل يجهر عليه العامة لا يصحح وجهه الا في حاله من ذلك من ذلك  
جبهته الى الأمام كان ذلك المصنع عليها لا على ما اوردنا من المصنع الطافي وراعا فيمن كان يكون ملوكا وان كان  
يكون خائبا من جاحده وقد مر البحث في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
له وكيفية الاذن في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
الصلاة وهو من وكيد الله في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
القيمة لعظيمه لا يكون والأخرون رجل ينادي بالصلاة الحسن كل يوم وليله وجعل يوم قوما وهم يوم  
وعبد الله في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
الله في الحديث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
مؤذن ان احشأيا وامام قوما وهم يرضون ويلولك طبع الله وطبعه عا ليعن أبي جعفر قال من كان  
سبع سنين احشأيا لجم القيمة فلا تنب على أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه العلي بن يقطين عن أبي عبد الله  
مثل اجرا التمهيد المشط بله من سبيل القيمة لاسؤل الله انهم يخافون على الاذن في حال كذا في  
على اناس من الجاهل الاذان على ضعفانهم وذلك نحو حرموا الله على النار ومن أبي عبد الله في الحديث  
في الحديث اناس عا في يوم القيمة قال المؤذن ومن على ضعفانهم قال سئل عن الحسن في الحديث

قلمه العزیزہ مولیٰ علیہ  
 قلمی محمد بن علی بن علی  
 ۱۰۵۰ ھ و محمد بن علی بن علی

مفتاح



کاموں



[illegible]

خروج

لعمري ۛۛ



[illegible]



الحق المبرور عن عبد الله قال من جلس في الأذان لم يجر له إقامة مكانه كالخشب طويلا في سبيل الله  
عن أبي هريرة قال جلوس المؤمن بين الأذان والإقامة في المغرب سنة وعزير على الله عز وجل إن شاء الله  
غير أن يفصل بينهما جلوس من سئل من تكلم في حال الأذان لم يجر له إقامة وأما ما قيل إن من تكلم  
خرج عن نظام الصلاة أعاد ركعا للركعتين وضوءا طويلا يخرج في تكلم الأذان أو على طويلا من ركعتي  
الإقامة بعيدا سجد بالركعتين فخلها وإذا قال المؤمن قد قامت الصلاة كبرت الكراهية وبها أكثر  
الاحتياط وقال الشافعي عروحه حرمة الكلام إلا ما يتعلق بالصلاة من تلوته وحفظه وتقديمه للماء ومشد  
ما روي عن عبد الله قال إذا قال المؤمن قد قامت الصلاة قد حرم الكلام لأن يكون الصمت من غير  
لديهم إمام ولا من يقرأ بعضه ببعض فأنكر ذلك كمثل عادت الإقامة ولو جهرت بها هذا الاحتياط على  
مسئله بكرة الترجيع إلا إذا شكا قال الشيخ في الترجيع غير مستحسن وهو تكرار التكرار في الأذان  
أو الأذان فان لا بد تبيينه في ركعتي الأذان وبشيء آخر وإياه على ابن عمر عن علي بن بصير  
قال إن مؤذنا على الشهادة وفيه على الصلاة ارجع على الفلاح المزين والثلاث والركعتين  
إذا كان ما يريد القوم جميعهم لم يكن بمراسم وقال الشافعي في الترجيع وهو تكرار الشهادة في الأذان  
من غير تكرار في الأذان صوتة قوله على الأذان لا يجوز له لكن الوجه قوله التكرار في الأذان  
بالشهادة من تكرار ذلك مما عرفت من هذا الحديث من فسخ اعتبار ما ذكره ويكره ذلك الغلاة وهو  
خير النوم وهو قول أكثر العلماء وأما ما قيل من أن الصلاة على من لا يؤمن فلا يؤمن وقال الشافعي  
الشيء أن يقول في الأذان وفي الصلاة من غير شيء على الفلاح من غير أن يقول في الأذان وفي  
الحمد فقلت بل هو من اعتقاد قائله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأن قول العبد في الصلاة كان من غير  
الصلاة والصلاة من غير قول الحمد من غير قول الحمد من غير قول الحمد من غير قول الحمد من غير قول الحمد  
ولا أهل البيت حتى حكوا ذلك الملك والرب عن أبي هريرة في قوله الطعن في من جهر لعدها أن الشاذ  
وعلى أن أبا حمزة إن ذكره الثاني الطعن فيه فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه في الصلاة في الأذان  
ثم بالترجيع جهر من غير قراءتها وقد روي جماعة إن كان من الشهادة في يحكي الأذان مؤذنه من جهر  
ويقول أسمع هذا بعض من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير قول الحمد لا يقول عروته ولا يكون من غير قول الحمد  
بغيره ويحذرون أن يترجموا في قوله لا يسمعوا لو شئت وما قاله أبو حنيفة في غير عرف وهو معترض في قوله  
سألت أبا عبد الله عن النسي الذي يكون بين الأذان والإقامة فقال ما عرفت وقال الحسن بن محبوب في الأذان  
فإن قال أبو جعفر هذا الحديث لا يسمع أهل العلم ولا يسمع من كان على أبي بصير في الصلاة في الأذان  
سألت أبا عبد الله أن قال إن كان ذلك من غير قول الحمد لا يسمع من كان على أبي بصير في الصلاة في الأذان  
فلا إذا كانت الأذان في غير قول الصلاة من غير قول الحمد على غير العمل فلا يجد الله الكبر  
الله لا والله ولا يقل في الإقامة الصلاة من غير قول الحمد في الأذان فإني لا أفتي  
هو للفقير ولست أرى هذا هذا وأبى شيئا فإني في جملة الأذان

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

هذه

[illegible]



وادعاء البعض المغلوبة ثم لم يلقه روى الجمهور عن عبد الله بن موسى الأشعري عن أبيه في الصحيح  
 الفصل في صلاة الظهر وأصلها ركعتان وعن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس  
 وتقرأ بها الكادون وفعلوا صلاة الذي ينبغي العمل عليه ما رواه عثمان بن مسلم طائفة في حديث  
 الفرائض والصلوات فيها وهو في صلاة إلى الجمعة يقرأ بها الجمعة لما تدين قلنا في صلاة في سورة الفجر  
 قال أما الظهر والشفاء فيهما سواء العصر المغرب جاء في الحكم الكافر ويجوز ما لا يصح  
 بناء كون ذلك صلاة في صلاة ولا اعتد بهم يوم الجمعة وهل لا وعنه عن عبد الله بن عمر عن  
 عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الظهر والشفاء ولا اعتد  
 بغيره وشبهها بصلوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الأعراس والشمس فيها وبصل الفجر قبل صلاة  
 عاصم الفجر واذن لغيره بصل الشاذل في غير ما يصل الفجر بصل العصر وهو المغرب لا يصل  
 العبد لمن ذلك إلى غير ما يقرأ عليه فقولوا  
 ليس لها بالنافذة في ركعة الشاذل في ركعة  
 من ذلك ما يروي محمد بن مسلم عن أبي جعفر  
 يقرأ فيها الحمد والثناء عن أبي جعفر قال إن الله أكبر ما يقرأ في صلاة من صلاة رسول الله  
 لهم ويؤتيها المنافقين فلا يقرئ بها منها صلاة الفجر ولا صلاة الظهر ولا صلاة العصر ولا صلاة  
 الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة  
 ذلك ورواه في النسك الكافي عن أبي عبد الله قال لا كان في صلاة الفجر فقرأ في المغرب بغير صلاة  
 صلاة واحدة في صلاة الفجر وصلى في صلاة واحدة في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة  
 مشاخذ في الصلاة في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 رواه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة الجمعة بغير صلاة  
 الصلاة والساعة في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 الحمد منها قال ابن أبي عمير في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 في صلاة الظهر وقدر غيرها بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 نصف السورة فمما السورة واجلها أن يقرأ في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 غيرها وفردوى في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 والمنافقين ما لا صلاة في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 قال صاحبنا الحسن بن الحسن بن أحمد في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة  
 أهل الهند في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة

الصلاة في صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة الفجر بغير صلاة

اختصت

انتهى

ان رسول الله قال اذا رايتهم من غير ما يعرفونك في صلوة التماسا وجوه في صلوة التماسا  
 الحسن علي بن مطاع عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال في صلاة التماسا لا يخاف في الصلاة  
 في صلوة التماسا لا يخافوا الزيادة وان كانت صعبة السند صالحة لكن على الاحتياط في ذلك  
 ويصح في التماسا استماع من خلفه الصلوة الجهرية كما يبلغ العلو وهو ان كان المأمور في الصلاة  
 عليه الاستماع قال في ذلك وهو ان المأمور ان يسمع من خلفه الذكر كما يبلغ العلو في الصلاة  
 لم يسمع من وراءه او لم يسمع من خلفه الذكر كما يبلغ العلو في الصلاة على الافضل  
 يتجاوز العادة ويؤيد ذلك ابو بصير عن ابي عبد الله قال لا يسمع المأمور ان يسمع من خلفه كما  
 يقول ولا يستعمل من خلفه في صلاة ما يقول قال في ذلك ان كان المأمور في الصلاة على الافضل  
 في الاستماع من وراءه او لم يسمع من خلفه الذكر كما يبلغ العلو في الصلاة على الافضل  
 او لم يسمع من وراءه او لم يسمع من خلفه الذكر كما يبلغ العلو في الصلاة على الافضل  
 شيء من كلام الاديبين وان كان من كلامهم قوله انما هو ليكن في الصلاة وفي قوله انما هو ليكن  
 في الصلاة ليس في الصلاة احد مما كان في الصلاة انما هو ليكن في الصلاة وفي قوله انما هو ليكن  
 ولا في الصلاة علم الصلوة جماعة ولم يذكر في ذلك اياه ابو عبد الله في الصلاة في الصلاة  
 منهم ابو عبد الله قال ابو عبد الله اعلمكم صلوة رسول الله قال في الصلاة على ان كان رسول الله  
 اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يقرأ بسم الله ثم يركع في الصلاة على ان كان رسول الله  
 انما بين يديه سبوا في الصلاة ولا يخفق في الصلاة الا مع صلاة في الصلاة على ان كان رسول الله  
 حقيقه يكون في الصلاة ولا يخفق في الصلاة الا مع صلاة في الصلاة على ان كان رسول الله  
 اما عند طلوع مكة واما عند الجهر في الصلاة ولا يخفق في الصلاة الا مع صلاة في الصلاة على ان كان رسول الله  
 صلوات على محمد بن الحنفية في الصلاة ولا يخفق في الصلاة الا مع صلاة في الصلاة على ان كان رسول الله  
 عن محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله قال في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 ويصح في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 فافهم في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 من ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 ولو شئت اوتوا لو شئت اوتوا في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 والبيعة تضمن في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 غيرهما وابطال الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 من الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 المقتضى عليهم ولا انصاف في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله  
 ههنا ان النبي قال اذا انتم فاسلوا في صلاة في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله

قال الشيخ في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله

يكره في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله

ابو عبد الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله

الصلوة

قال في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله في الصلاة على ان كان رسول الله



رواية الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا طهرت في الوضوء لا تقم منها افضل الحمد لله وسبح الله والله  
 اكبر ثم اقبل على الصلاة اتم افضل فخر روية في اسواقهم في البيع افضل من روية ابن كثر اما  
 قالوا افضل من روية كذا الوجه عند القول بالجلوس لكل ادلة يرجع وان كانت روية الاولى  
 اولى وما ذكر في التنازع لوجه لكن ليس بالذي خرج ومن روية هذا ان لا يكون المشقة المخلصة  
 الزيادة من روية الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا طهرت في الوضوء لا تقم منها افضل الحمد لله وسبح الله  
 والله اكبر وموله لا يفر من غير غفلة بل يركع في ركعة واحدة مستمرا لو قرأ في الصلاة سورة من  
 القرآن لم يجز له ان يقطعها بغير ان يتنوع فان كان التثنية في آخر السورة مثل اقامتها بك قالوا لا يجزى  
 له ان يقوم فليقرأ الحمد يكون ركوعه عن ركعة اخرى قال الشيخ في المشوار اكانت الصلاة في آخر السورة فليقرأ  
 الحمد وسورة اخرى وان كان في غير ذلك كان التثنية في آخرها تركه صحيحا ثم قام فقرأ ما بقي منها وركع  
 بعده وعللوا ذلك انهم قالوا ان ركعة الحمد من ركعة اخرى مثل ان ركعتي التسمية في آخر السورة  
 قالوا لا يجزى له ان يركع ركعة الحمد ثم يركع ركعة اخرى في ركعة واحدة بل يركع ركعة الحمد ثم يركع ركعة اخرى  
 صنفه فلا يركع ركعة الحمد ثم يركع ركعة اخرى في ركعة واحدة بل يركع ركعة الحمد ثم يركع ركعة اخرى  
 ذكر في روية ذلك الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا طهرت في الوضوء لا تقم منها افضل الحمد لله وسبح الله  
 اذا ذكر من العزائم ولو كان مع قيام وفي الصلاة ما لم يركع من الركعة الاولى او يركع من الركعة الثانية  
 قال ان صليت مع قوم في ركعة واحدة اقاموا ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 فادوم لها وهذه الركعة واحدة ان كان مع قوم في ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 عنها لوجود الامر المطلق ومع ذلك فليركع من الركعة الاولى اقاموا مقام ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 غير الركعة من ابي عبد الله قال يرجع من كل سورة الا ان كان مع قوم في ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 لقوله ثم قالوا لا يركع ركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 وهو في اللغة الاحتياط في الركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 في كل ركعة من الركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 ولقوله ثم اركعوا وسجدوا ولا تركعوا ركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 في كل ركعة من ركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 وصلوات الركعة مثل صلوة الركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 بينا ان اسم الركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 الا بالاجزاء وبثبوت ما رواه عن ابي عبد الله قال لا يصح الصلوة في ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 عن اصل البيت من روية ابي عبد الله قال اذا طهرت في الوضوء لا تقم منها افضل الحمد لله وسبح الله  
 سجدتين في الركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز  
 يقوم قالوا لا يستقبلون من ركعة واحدة من ركعة واحدة فليركع ركعة واحدة من ركعة واحدة ولم يجز

رواية الحلبي عن ابي عبد الله

رواية الحلبي عن ابي عبد الله

رواية الحلبي عن ابي عبد الله





[illegible]

لا يخرج ذلك من أصل هذا الوجه





البشع والباعثا وادخل بن حيدر عبدالمعالي الحكيم فادركه من الكفن عند انقضاء يومه  
 الكفن وقال ابو حنيفة وماذا لا يحيط على غير الجبهة راعوا لآية تسمى جبريل في قوله ما يحيط  
 بالذكريان موضع الجبهة التي سموا بها كذا غير فخر زادها الغاية يحصل منها ان لا يورث  
 غير الجبهة لوجوب كشف الجبهة وبشع مثل القولين لما اردوه عن ابن عباس قال قال رسول الله  
 امرن بالتبشع على سبعة اعظم الله بنوا في كفنهم والظاهر القديس في الجبهة عن طريق اهل البيت عليه  
 ما رواه حماد بن عيسى عن حكاية صلوة ابو عبد الله ع في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال  
 في الجبين والجبهة والافق قال سبع منها عن وعن الجبهة والكفن في الركبتين والاعمال ما رواه  
 على الارض منه وجواب الجبهة قال لم ان اعلمنا بالذكريان على قدر الوجوب عن طريق الجوز ان يكون  
 الاصل بالذكريان من موضع المصنوع الذي جعله جاد في موضع الجبهة التي سموا بها كذا غير  
 البها وقد قال ابو عبد الله ع في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه  
 ما الجامع ثم تبكى الفاروق فتدع لواله جليلا ما يطل صلوة وكذا لواله جليلا ما يطل صلوة  
 فلا يتخوض في موضع ولا كذا لواله انما كان في الجبهة على الجبهة على الجبهة على الجبهة  
 في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى عن حكاية صلوة  
 يكون موضع السجدة على من وقتها المصلي في الجبهة مع الاختيار عليه لما رواه حماد بن عيسى عن حكاية صلوة  
 المنعولة عن صاحب الترمذ وقد قال في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 بن سنان في حديثه ما رواه في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 بذلك في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 جبهة الساجدة يكون انهم من مناهم فقال لا ولكن يكون مسنونا واولهم من مجموع الركبتين الممنوع  
 على البنية ولو كان مناهم على الجبهة في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 وقع منه على الارض وكذا باق المساجد على الارض الجبهة ما رواه حماد بن عيسى  
 ما بين مضام شعرا في موضعها جاد ومنع من الارض مسجلة ولو فقدت الارض في سجدة ثمانية لعظم الكفن  
 عليه هو من سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 وذلك اشبه للجوز من الامة فكان الايمان به واولهم من مجموع الركبتين الممنوع  
 عن ابي عبد الله قال في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 فلا يجد فان لم يجد ذلك فليؤم بوجهه في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 لتأقوا الفعاليين مضام شعرا في موضعها جاد ومنع من الارض مسجلة ولو فقدت الارض في سجدة ثمانية لعظم الكفن  
 بجلة النصوص كل سجدة بل يكفي الملائكة بعضها فضل السجدة التي في الارض سجدة كلها مسجلة ولو فقدت  
 السجدة على الجبهة سجدة على الجبهة في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى  
 اولها والآخر خلفه في سجدة ثمانية لعظم الكفن في الركبتين والاعمال ما رواه حماد بن عيسى

سجدة

لقد

ابيع

فدلتها

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه





جاء وقال لست ابراهيم ولا اسحق ولا يعقوب فاجلس فجلس ففرأى ان ابنه جبريل الساجد وكبره فجلس على  
الارض فخرج من جيبه سيفا وبقيته بمقدار ذلك الارض ومجى على رجله البشر على الارض وظاهره من الارض على  
باطن قلبه البشر وبقيته لا يفرأش ان يجلس على رجله البشر ويخرج ويظهره في شجرة وينجيها من الجحيم  
بلقوا ايضا بها على الارض فمعلم اعلمها الى القبل فقال علم الله مجلسها ساجدا وكبره الا في شجرة ظاهره البشر  
الارض فافغانه النبي عزوفه الاسير وبصيرته الاممنا رجله النبي على الارض واستقبله بكبره  
مع القبل وما ذكره الشيخ في ذلك ما رواه عن علي بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم  
لا اهل الدار حاله الا الله ما اهل للفظ بغيره فعلم ذلك في الصلوات وكلمها والبشرى لكل تسليما ومرو  
الاصحاح ما رواه ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الله اكبر ثم فعل عليه السلام لا يسرع في ذلك  
فدله النبي على طريقه في البشر فقال استغفر الله لي وابوبكر ثم كبر وهو جالس في ذلك الشجرة وفي بعض  
عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا جالس في الصلوات فلا يجلس على يمينك واجلس على يمينك مسكنا في جسدك  
مستحبه الشيخ قال ابو جعفر وهو الذي عن ذلك في اكثر اهل النوازل والصلوات واجبه في ذلك  
لما في جسدك من الجوارح والاصول والوجوه وما خفي وما ظهر وما اذا التفت  
كان من جسدك في ذلك فله في ذلك وعلم في ذلك وعلم في ذلك وعلم في ذلك وعلم في ذلك وعلم في ذلك  
وما ذكره عن ابي جعفر عليه السلام في الاختيار بين المختلف ما رواه ابي جعفر عليه السلام في ذلك  
حكاه فعل في ذلك العلوس لا نهما واجبه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك ما رواه في ذلك  
ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
عليه السلام في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
الاصحاح عن علي بن ابي طالب قال كان انا في راسه السجود ففعلت طهرتم ثم دعوت ففعلت ان ابوبكر وعمر في ذلك  
من السجود ففعلت ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
الصلوات وبني الدار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
الله وقوته وقوم واعلم ان الله اعلم من الاحوال في ذلك ان الامر به مطاوع ولا يهاول من ذلك  
الصلوات فلا يصح من ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
قال انا من الله جئت ذلك اللهم رب جوارك وقومك واعلم ان الله اعلم من الاحوال في ذلك ان الامر به مطاوع ولا يهاول من ذلك  
محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انما قام الرجل من السجود قال حول الله قومك واعلم مسكنا في  
والسجود ان تقوم منهم على يدك سابقا برفع ديكبته وهو في علمنا ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
واحد برقع بدله ولا يعلم كبدته الا مع المشقة لما في السجود على يدك من السجود ان تقوم منهم على يدك سابقا برقع ديكبته وهو في علمنا ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
الاول من الاصل على يدك لا ابر يكون شيئا كبدته ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
قال لما دفع سائر مشوق فاعلم ان عميد يدبه على الارض انما اسم على المختار وامكن واجبه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار  
سبحا ومن لم يزل لا يصح ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار ما رواه في ذلك من جسدك في الاختيار

[illegible]



الحجرات لله والصلوة الطيبة قالوا لا لطف بطن العبدية وما دواه عبد الملك ابن عمر لا حول عني  
 عبد الله عليه السلام قال الشهادتان الركعتان الأولى من الحمد لله والثناء له وحده لا شريك له  
 أن محمد رسول الله وفي رواية أخرى بغير عنه عليه السلام أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده  
 وبالحج والقد الذي بوجه الشهادتان من غير ما دواه وبه قال الشيخ فابن الجهم ذلك والله  
 سورة البركة قد سلف وما زاد فهو سنة ما رواه حماد بن عمار عن علي بن جعفر عن فضالة عن أبيه عن حماد بن عمار  
 في رواية أخرى قال الشهادتان في رواية هذا الطهر وبسطه من جوارحه في العمل بما يحسن التوبة  
 أو في رواية أخرى أن المجلس التحمل للشهادة فحمله على حمل ما في الشهادتين وكذا ما ذكره  
 جعفر قال قلت في الشهادتين أحسن ما يحسن فلو كان مؤمناً هلك الناس فلهما الشهادتان من الأكل  
 والأدب عليه وبه وهو النصف فلو كان مؤمناً هلك الناس ومع هذا الاستحباب لا يكون معاً إلا  
 الصريح واختلف فيكون أفضل الشهادتين ما فهم على الخبر فقال حماد بن عمار أحسن ما يحسن  
 ابن مسعود قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهادتان الركعتان الأولى من الحمد لله والثناء له  
 والحمد لله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده  
 وقال ما لا أفضل للشهادتين من الخطأ بل الخطأ بل الخطأ لله والصلوة الطيبة السلام علينا آمين ورحمته  
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده  
 الشافعي فضله ما ذكره عن علي بن عباس قال كان رسول الله يقول في الشهادتين كما بعثنا السور من القرآن  
 فيقول قولوا الشهادتين المأياك الصلوة الطيبة لله سلام علينا آمين ورحمته وبركاته سلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده وقال الشافعي في الخبر  
 كذا الشهادتان السلام علينا آمين ورحمته وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد  
 أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وقد ضعفوا خبره بأنه من علي بن مسعود أنه قال في الصلاة  
 خلا وضعوا خبره بحاله بأنه من علي بن مسعود أنه قال في الصلاة وأما الخبر فمعه رواه ابن مسعود خلافة  
 معهم فهو صحيح أحدهما أنا لا أوجب في لفظ الشهادتين وهم وجبوا لفظ الشهادتين في السلم على النبي  
 على عباد الله أن لا يجمع جوازاً ولا يثبت له على ذلك إلا لأصله لوجوه ولا يصح ما رواه من لا الشهادتين  
 فابعه بالقبول فلو كان ناكراً وجباً ما جاز له الواحد خير من الواحد غير محمول به فيما سمع تكفيره لأن  
 منصبه يتجوز برفع عن خصائصه من كونه واثبة تكليفه لأن الأسماء مجبلة من قبل النبي من غير طهر  
 نعم إذا كان ناكراً جازاً بغيره فيصير له بلاعه بغيره أو أحدهما في الشهادتين بين الرقابان فيكون ذلك  
 معقده وهو القدر الواجب من حول الطاهر لكل واحد منهما فلهما فاحتمل الشهادتين من كل واحد  
 ما رواه في موضع آخر قال لا إن اسم الشاهد ما هو من الشاهد مؤلفاً من الشهادتين والسلام ليس من الشهادتين  
 فلا يقع عليه اسم الشاهد محباً لمخفى باسمه منها لا يقال اسم بعض الشيء قد يطلق على كذا لا يقول ذلك  
 محباً فلا يصح البولي موضع الكتاب بغير علم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين على الشهادتين من فقامت جواز









[illegible]

[illegible]

ش

[illegible]

اياها فكانت في كل صلوة يحرمها ولا يجوز ان لا يحرمها فانما رواه عن عبد الملك بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن الركنين في كل صلاة يحرمها ولا يجوز ان لا يحرمها فانما رواه عن عبد الملك بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في الوضوء في كل صلاة يحرمها ولا يجوز ان لا يحرمها فانما رواه عن عبد الملك بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انما يحرم في كل صلاة يحرمها ولا يجوز ان لا يحرمها فانما رواه عن عبد الملك بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 بايديهم ويحرم ان يسئل الله ما يملك من الامور الدنيا والآخرة وان يكونوا بوجوههم وجهاً لله عز وجل  
 الدعاء ما هو من صلواته على من مضى وما يودع من فضله من الخير ما قالوا اصله في كل صلاة فليدع بعد ذلك  
 التسليم عليه صلى الله عليه وسلم في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 ولم يذكر احد من الصحابة في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 ادع الله وانما سجد قال نعم ادع الله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 فانما قال في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 عن الركنين في كل صلاة يحرمها ولا يجوز ان لا يحرمها فانما رواه عن عبد الملك بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الصلوة بالوجه انما يحرم في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 الصلوة فليس كلامه برب ليس كلامه بصلواته في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 التسمية للرب ولا تسلم الا تسليماً واحداً من كل صنف ما يجزئ الصلوة في كل موضع منه ويدل على ذلك  
 ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 ضد ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 الوزجلان وجهك ان شئت فقل في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 وفي التسمية والتسليم في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 او غير الوزجلان ليس عليه شيء قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 ولما ثبت ان كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 الركوع ويدل على الصلوة ان كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 واسه من آخر ركعة من الوتر قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 من جواز تركه رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 الركوع وهو من صلواته على من مضى وما يودع من فضله من الخير ما قالوا اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 ذلك عن ابن عباس بن ابي عبد الله عليه السلام في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 رواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 في كل صلوة في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 ويجوز الاضطرار على كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره  
 الصلوة في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره قال لا بد من اصله في كل صلاة فليدع ما ذكره

الصلوة

في كل صلاة

الركن

فانما رواه

كان

في كل صلاة

يصل

في كل صلاة

في كل صلاة

في كل صلاة





على الايمان بعد الكفر فضا الشا شال انظر انما يسهل على الصلوة مضال الشخان في كل وقت  
وهو علم الحكمة في حفظه في الام الى موضع جوي وفي ركوعه على بين تجلية ودل على ما ذكره في انما  
ووايه مناهج غيات بن ابراهيم جعفر عن علي بن ابي طالب لا تجوز طرفة العين الصلوة موضع سجود ودعا  
زاد عن ابي جعفر في الركوع وانه صليتك منذ غفلت ليكن نظرك على ما بين يديك فانك قد رخصت عليك  
ووضع فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين يديك لا تخاف ان لا تنظر الى ما بين يديك في نصفه صلوة ابي عبد الله  
قال ثم ركع وسقط ظهره ومد عنقه ووضعه بين يديه وسبح عن ابي عبد الله ان الخيرة منكم ان ينظر الى بعض ارجل  
عبدته في الصلوة من كان تعديم القلب والبرجاء ناعون من وجوب تعديم القلب على الخلق ينظر في حال  
قوة الظاهر في ركع وذكر ذلك بعض الاصحاب وهو بناء على ان الغاية جعلت على ان كفها الى السماء والنظر الى  
السماء في الصلوة مكرهه وذا في ابي جعفر في الركوع ينظر الى ما بين يديه في السجدة وينظر الى ما بين يديه  
نفسين شملها بما يسهل من النظر الى ما بين يديه في الركوع ينظر الى ما بين يديه في السجدة وينظر الى ما بين يديه  
في حال بناء من غير ان ينظر الى ما بين يديه في الركوع ينظر الى ما بين يديه في السجدة وينظر الى ما بين يديه  
النظر الى ما بين يديه في الركوع ينظر الى ما بين يديه في السجدة وينظر الى ما بين يديه في الركوع ينظر الى ما بين يديه  
بالاخر في ركع بينهما اصلا اسبعا الى الشرا ورسلي بك ليكونا على خديك بما ذكره في كتاب ما رواه ابي  
بن جعفر عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركع من ركعتين قد سجدت على ما بين يديه  
قد ركعتين اصابع مفرجات واستقبل اصابع رجليه جميعا قبل ان يركع في ركعتين اصابع مفرجات واستقبل  
يغيب يديه عن الركعة ثم سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه  
وابن عباس في ركع من ركعتين ومن طريق الاصحاب يروي عن علي بن ابي طالب قال كنت في ركعة من ركعتين  
فقال اذا كانت ركعة من ركعتين سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه  
اللقاء وجهه وهو قائل لا تخاف من ان ينظر الى ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه  
اصحابه والبيت يدعون هكذا وأشار الى ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه  
عبد الله ثم قال قد عرفت ان النظر الى ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه في الركعة ثم سجدت على ما بين يديه  
شك في غلظت يداها في التماسه وبنظرها وكلا الطرفين جازن الحسن التقريب ولو كان ما رواه  
الا وهو من تابعنا والاشان لديه ومعه ما رواه في الاصل وقال بوضعية يديه على اذني الاذان  
الا وحده لما توفقتا قول الكعبة ثم يخرج من الركعة ما شاء وقوله ثم يدعها لنفسه ما شاء لنا قول الشيخ  
ثم يخرج من الركعة ما شاء وقوله ثم يدعها لنفسه ما شاء وقوله ثم يدعها لنفسه ما شاء لنا قول الشيخ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا ابا جعفر فقلت فقال احل الله عشر رجعتي لله عشر ثم سجدت على ما بين يديه  
التيه من كان يدي عرفت بما تعلمه ولم يكن له الا ما حوون عبد الله كان ولم يخبرنا كرو وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
سألت قال شهدنا اسئل الله الجنة واخو وزنا لنا وضوء من طريق الاصحاب رواه ابن ابي عمير  
عن ابي جعفر قال قال له هذا اقره من افضل من الصلوة فقال رضي الله عنه عن ابي عبد الله قال

الاصحاب في الصلوة في ركوعه  
في ركوعه في الصلوة في ركوعه  
في ركوعه في الصلوة في ركوعه

شك  
الاصحاب  
لكن



الوضوء والتحسين كما يقول وصفاً وجهاً غسل الوضوء حقيقة فخرجت لتكن للصلوة المأمورة  
 وملكها الشيخ وعلم الحديث هو إشارة إلى ما رواه فضل الرب قال قلت لأبي جعفر الكون في الصلوة  
 فاجد عمر في نظري والذي أوصي به فاقضال انصرف ثم توضأ وأبصر على ما مضى من صلواته لم تقبل الصلوة  
 معهما وإن تكلم تأسيباً فلا بأس عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلوة تأسيباً قلت وإن قلت جهر في الصلاة  
 إنهم وإن قلت جهر عن الفضل قال علم الحديث في صلح لوم يكن الذي والعمر أيضاً لا تطهره ما مضى  
 لا انصراف والوضوء وما ذكره لا ينافي فيه على جواز البناء مع سبق الحدث لأن الذي والعمر ذلك  
 ليس ناقضاً ولا ذكره في كتابه للأكوفاة فواض الوضوء ما صورته قال في مقفل الطحاوي ويعيب الوضوء  
 قبول والغايطة والريح والنوم الغالب على العقل وما جاز من الجواز والمضغ ثم قال في آخر ذلك  
 ليس يقضي الوضوء متى خارج عما ذكرناه من طس ادم مسائل او مدي او من فرج وغير ذلك  
 ليس يقضي الوضوء متى واقع الخلاف فيه وقال الشيخ في الاستبصار ليس من وجوه ذلك ان  
 لا يجزئ عليه إعادة الوضوء بل الخلاف في ذلك من كونه لا يلبس في الخوض ما حكاه من البناء  
 مع سبق الحدث ولعل الشيخ لم يعلم ذلك قال الجوزي في طوطم بجم يقول ما ذكرناه من أن الغمر لا يبطل الوضوء  
 ولا الصلوة ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عن أبي بصير الغمر في بطنه وهو يخطب بطنه  
 القبل على ذلك الحال لا يصح قال في العقل البصر في الغمر لا ينافي في الصلوة بل يصلح اليه ويستند في  
 على القول بالبناء قال الشيخ لو سبق الحدث فحدث تأسيباً استأنف وبه قال أبو جعفر وقال  
 الشافعي في القديم سبى لا ينافي حدثه على حدثه فلم يكن له حكم ذلك التمسك بأطلاق الأحاديث مسئلة  
 الاتفات ميمناً وشمالاً لا يقضي الصلوة والاتفات في ما رواه بطلها لأن الاستقبال في الصلاة  
 الصلوة فالاتفات بكل تقويت شرطها وبؤيد ذلك ورواه زرارة عن أبي جعفر قال إذا استقبلت  
 القبلة بوجهك فلا تطيع في جهك عن القبلة ففقد صلواتك الله ثم يقول نبي في الفقيه قول  
 وجهك في السجدة الحرام حيث ما كنتم فقلوا ووجهكم شرطه وأما الوجهية والاتفات ميمناً وشمالاً  
 بوجهك مع بقائه مستقبلاً فلو رواه الشيخ عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا التفت في  
 صلوته بكتوبة من غير فزع فاعداً إذا كان الاتفات فاحضاً وإن كنت قد شهدت فلا تعد  
 وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا التفت بقطع الصلوة إذا كان بكله مسئلة  
 والكلام في حرفين فضاءاً بطل الصلوة على ما رواه عن علي بن إمام قال الشافعي وقل ما إذا كان  
 لمصلحة بطلها ولو كان غير الصلوة كان يقول لا على الله ما أمكن أو ينسب من غير ذلك والآفاق  
 أن العمل بغير مصلحة بطلها والكلام جنس يقع على القليل والكثير والكم جمع كل مثل يوق وتبقه وقل على  
 ما تركب من حرفين كلفه سبويه الكلام الاسم وفعل وحرف مثل من وعن وتسمية ذلك كلفه استأنف  
 وقع الكلام والذي هو الجنس عليه لا الذي على أن العمل بطل قوله إنما صلواتها هذه بفتح وبكسر  
 وقولاً وليس فيها شيء من كلام الناس وهو خبر ياد بالشيء فيكون منافياً للصلوة وهو بطلها

هذا ما رواه الشيخ في  
 ما رواه في الاستبصار  
 في كتابه  
 في كتابه

ثواب  
 ثواب

ولد في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين  
 والتمه الصلوة بعد كل صلاة من غير ان يركع في ركعتين او في ركعة واحدة  
 ما رواه ذلك عن ابي جعفر في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 بالجماع قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يركع في الصلوة فاسيا يقول اهو صلوته قال نعم  
 ليما بعد من مسئلة قال الشيخ في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 وقال ابو حنيفة في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة قال نعم  
 لما خلا يختلف حاله وروي في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 من قول من سئل عن الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 الفقيه عن رجل يركع في الصلوة ويترك في ركعة واحدة قال نعم  
 الاصح ما رواه ابن ابي عمير عن رجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 وانما يقطع الوضوء الذي فيه القمعة يريد بذلك يقطع الصلوة والوضوء لان القمعة لا  
 يقطع الوضوء في الصلوة ولم يركع في ركعة واحدة باسئغال ذلك في الوضوء وروي جعفر عن ذلك عن ابي جعفر قال  
 القمعة لا يقطع الوضوء وتقطع الصلوة مسئلة الفاعل الكسوف خارج عن ادخال الصلوة بطلانها  
 وعليها العلم ولا يخرج من كونها مصداقاً وهو ما ليس في العادة كغيره من اجسامه واصلا  
 وفعل القمر والبرقوت لا يقطع الصلوة لانهم في القبول وهو روى لنا ولا في الجبر والعقود  
 روى ابو داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقطع الصلوة الا بكاء او نسيان او عجز  
 في الصلوة جمل ولا يقطع الا بطلانها او نسيانها او عجزها وطولها في ركعة واحدة خارج عن افعال  
 الصلوة فيكون فاطما كالكلاب وبطلانها في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 قال ائمة عن البكاء في الصلوة يقطع الصلوة فقال ان كان للركعة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 ذلك كل ذلك لم يرد في الصلوة فاسد مسئلة في وضع اليدين على الشمال في حال الركعة فوالا  
 حرام وبطلان الصلوة وروي في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 اجمع علم الفقهاء في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 الشمال في حال الركعة في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 اليدين في حال الركعة قال الشيخ في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 اجمع حول النافذة وروي في الرجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 متلفاً عن صاحب الشرح وليس في الشرح ما يدل على تركه في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 فيه يكون مبطلاً وما روي عن رجل يركع في ركعتين ويترك في ركعة واحدة  
 اليدين في حال الركعة في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 الجور على اليدين في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة

في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة  
 في ركعة واحدة او نسيانها او عجزها في ركعة واحدة

[illegible]



والعبادة شرفها الصلوة وبغيره يهينها المشرق غلاما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام  
 لا تفرح أصابعك أنت بصلاتي روي أنه كان يأخذ الخاتمة فيشبه وهو يصل ثم يثوبه ملاواه الحلق عن  
 عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يرد الحائض وهو في الصلوة قال يوي بأسه ويشرب من الماء وتصنع  
 بيد ما وعى الرجل ينشأ في الصلوة ويخطي قال هو الشيطان وإن لم يملكه ومنه استغفار بار عجيبة الاستغفار مع الله  
 ولأن استجابته بالخالف على الصلوة فأغلب فيه من التعريض للشاغل روي أبو جبر قال قال أبو عبد الله  
 عليه السلام إذا مضى إلى الصلوة علم أن بين يديه ففتان كثره فاعلم أنه يراك فأقبل صلواته  
 ولا تخف ولا تفر ولا تنقض أصابعك ولا تؤخر فإن يؤخر عنك يؤخذ من بعض الأصابع والثور في الصلوة  
 مخوف هذا الرواية تمنع من العبادة هو الكراهية لو لم يستعمله ويكره في موضع السجود والرواية عن  
 النبي صلى الله عليه وآله قال أربع من الجحائم أن تنقض موضع الصلوة وأن يسبح وجهك في الصلوة  
 وأن يبول قائما وأن يجمع المأذني في الجحيم روي محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أن الرجل ينقض الصلوة  
 موضع جهنم قال لا يدل على الكراهية وإنما جعل من بين الرجل يركب الله عليه السلام عن المكان يكون  
 عليه الصلوة والخبر إذا روي أن يسجد قال لا بأس في ذلك بل يكره التحصر عن العمل الصالح قال لا بأس  
 بالنقض الصلوة موضع السجود ما لم يؤد الصلوة هذا حسنة وبعضها مفضلة لصلح بكرة الشاهد بحجة  
 وليس هو ما يدل عليه مستعمله ويكره ما إذا اختبئ أو لا لما من الشاغل على أن يركب الله عليه السلام  
 وثأنه المأذون أبو بكر الخضر عن أبي جعفر عليه السلام قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تصل  
 تحت ثياب من الاختبئ وملاوه مشام الحكم عن علي عليه السلام قال لا صلوة كافر ولا حائض ويكره لبس الخف  
 الضيق في الصلوة لما يحصل له مع من الغفل ويؤيد ذلك الرواية مستعمله يجوز لأصل ثياب العاقل  
 بأن يجلد الله ويصل على نبي محمد الله إذا عطس لأنه مناجاة للرب وشكر على نعمه ويدل على ذلك جماعة من  
 الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا عطس الرجل فليقل الحمد لله وعنه أبي بصير قال إذا سلم العطس فليقل الله  
 على النبي صلى الله عليه وآله فإن الصلوة قال يقولون كان يبيت بين صلح الجور هل يجوز تزيين الديار  
 إذا كان مؤمنا عند من يخرجه من ديار الجوارث شبه بالذهب مستعمله إذا قال سلام عليك ومثل قوله سلام  
 عليك ولا يقول وعليك السلام لأنه لا يرد من المان وهو مذهب أصحاب قال الشيخ في النهاية والمعتمد والاحتجاف  
 في موضع حسن قال الحسن الجعي يرد مثل قوله ولم يشبهه ما ظناه ومنعه أبو حنيفة وظننا وأشاره روي ابن مسعود قال  
 يركب من جند إلى عاتية وبعضهم يركب على بعض ثم عاشت على رسول الله صلى الله عليه وآله فلم يركب وقال إن ما حدث الله  
 أن لا يكلم في الصلوة وقال أشارة بيده أو أسير لروى بالأنه كان يشر يده ويدل على ما ظناه روي عثمان بن  
 عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأل عن الرجل يسلم في الصلوة قال يرد بمؤلة سلام عليك ولا يقول عليك  
 كما السلام فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائما أو ساجدا يركب من السلام عليك فركب النبي صلى الله عليه وآله هكذا  
 وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أن ثار سلم على رسول الله صلى الله عليه وآله روي علي بن زكريا عن أبي جعفر  
 ما روى محمد بن مسلم قال حدثني أبي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت سلام عليك فقال السلام عليك فقلت كيف

المجته  
 التاخي روي  
 عليه من  
 يصلي  
 سبب



[illegible]

فخرج عن الغرابة قلنا  
لهم يا عبد الله  
واعلموا فضل  
السلام

نقود لا، انهم كلهم التماس

وَقَوْمٌ

[illegible]

216



خامسة عشر ما روي عن ابي بصير قال قال ابي بصير قال قال ابي بصير قال قال ابي بصير  
بينها واهم بدورها الى صلواتها كان يذبحها فاذا ركعت وضعت يدها فوق ركبتيها على خديها ثلاثا  
كثيرا ما جاشت فغلي البياض كما سيفعلا الرجل فاذا سقطت السجود صلبت بالنعوذ والركبتين غير ان يركب  
بشدة لا يطيق الا ان يركب فاذا كانت في جلودها ضمت فخذهما وركعت بركبتها فاذا خفضت يدها  
لا ترفع عجزها الا في روافد الارض او في روافد البحر او في روافد النهر او في روافد البحر او في روافد النهر  
مسألة في سجدة الشكر مخبئة عتيق له في روض عند محمد والنعم ووقع النعم قال الشيخ رحمه الله  
في الخلاف وهو قول الاصحاب يقال الشاخي قال مالك تكبر وعمر بن حفصه وابان احدهما  
تكبره وان شاء لم يثبت مشرعة ثقتي ترميها لها واه ابو بكر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
اذا ما أتته بئر من بئر لجد او روى عبد الرحمن بن محبوب قال سجد رسول الله صلى الله عليه وآله  
عنا قال ما من جبرئيل الا جاءني فقال يا محمد صلى الله عليه وآله من صلى عليك مرة صلى عليك  
فخرت شكر الله سجود على عتبة كبر يوم النهر وان لما وجدوا ذلك سجد ابو بكر الى الله  
في اليلاد في مثل سجد ومفهوم هذه الاسماء يؤيد بها ربيعة في نظر السجدة خبثا ضلها غضب الفاضل  
لاها مظنة الشبه وموضع الخضوع والتسليم على النوفى لا اداء الابداه يؤيد ذلك ما روى من طريق  
البهيث عليهم السلام ورواه ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سجدوا على كل مسلم ثم يركبها صلوات  
وذكره جابر بن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سجدوا على كل مسلم ثم يركبها صلوات  
الصبر عن اسحق بن عمار قال اذا ذكرت نعم الله عليك وكنت في موضع كبر او انك قد فعلت شيئا خذك بالارض فاذا  
كنت من املاء من الناس فضع يديك على سفل جفنتك وقل اللهم اني قد فعلت ما فعلت فان ذلك شاق  
الغفر وهو ان يلقى خذ الامن بالارض ثم خذ الا بر وهو مذهب علماء الرواية وغير واحد من علماء الرواية  
السجدة وضعت السجدة والخضوع بين يدي الرب الغفر بلغ والله لك عتقوا سراد الله سبحانه ويؤيد ذلك  
ما رواه اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان موسى نورا اذا صلى لم ينقل حتى يلقى  
خذه الامن بالارض وخذه الامن بالارض قال اسحق ايه من يصنع ذلك قال محمد بن ابي بصير عن موسى بن جعفر  
عليه السلام في جوف الليل واخذت في الرواية فيقال فيها تحصل ما يجتهد به الانسان من الادعية ووجهه في الصلاة  
لهيئة من صفة الاسناد فكذلك اربعين حسنة ليهب منها عتق العتق فاعلموا ما حسن من حيث كونها روافد  
ما رواه سعد بن عبد الله الاسدي عن ابي محمد البزنطي قال سالت عن سجدة الشكر فقال اي شيء  
الشكر فقال ان احببنا بسجدة واحدة لم نرضه سجدة واحدة ويقولون هي سجدة الشكر فقال اي شيء  
الشكر فقال انما الشكر انك انعم الله على عبد مفعلة ان يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وما انا  
ربنا المستقربون والحمد لله رب العالمين فانه ليس بها ما افلناه لانه يجتهد في اخضاعها من سجدة الشكر فيجوز  
بما يكون عند محمد والنعم لان الشكر لغة ان بالنعمة لا ان السجدة عتق لغيره غير انه وليس ذلك من  
الاعاء ما نفعنا من السجدة بل جابر ان يكون ذلك القول حجة حاله سجوده ولا نراها جازا في السجدة شكر الله

من العلوم ان الانسان لا يفنك من نعمه بخلافه من الله ولو ترك الايمان به من النفس فده الذي هو العلم  
البدن وظل الجوده قال الشيخ الخوان ليس في حجة الشكر تكبير ولا تكبير السجود ولا تشهد ولا تسليم  
وقال في كتابه التكبير رفع راسه من السجود ولعل يشبه سجدة التلاوة وقال الشافعي هي سجدة  
الثالثة ولان وضع الجبهة يسير سجودا يخفف معه الامثال وما زاد فهو خارج عن معنى السجود فتكون  
منفصلة الاصل مستقلة قال الشيخ في الخلاف سجدة الفرائض عشرة في الاعراف والاربع في الخلوعين  
اسرائيل وسبعم والحج موضعان والفرقان وفادهم بقورا والنبل والرفق بالخصم وحج التجرى والحج في  
السماء انشئت لفراسهم ربك اربع فرض من سجدة الفرض وحج السجدة والحج ما فرأى باسم ربك وحج  
على الفارسي والمسمع وبسبب السماع والباقي يدعي قال الشافعي سجدة الفرائض عشرة وانكر سجدة من  
كلها على الفارسي والمسمع والسمع لنا على وجوب الاربعة ما روى عن علي بن عيسى انه قال عز ابن ابي  
ولانه يضمن الامر بالسجود فتكون واجبة وما عدل الاربعة غير منسجة في الامر فتكون نداء وروى  
ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذ فرغ من الفرائض الاربعة فمعهما فاسجد وان كنت على  
على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لا تسليق ساجد الفرائض ثمانية فاسجد وابدل على سجدة  
فان ما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله سجد ما روى غير ما سجد بها فزاد اول الذي  
صلى الله عليه وسلم فاسجد وابدل على السجدة الثانية في الجملة واهمعت بين عامر قال سال رسول  
الله صلى الله عليه واله في الحج سجد فان فقال نعم من لم يجد بها قال فاسجد في موضع السجود  
في حج التجرى عند قوله وسجد لله وقال لا ان كنت تكبيرا ولا اول ولى وقال الشافعي اهل  
الكوفة عند قوله ولا يهتدون انما الامر بالسجود مطلق فيكون للنفوس والنجس والتأخير ويجوز  
فصلها في الاوقات التي لكن فيها النوافل وبها قال الشافعي خلافا لما لاك وبه عينة انسان الامر بالسجود  
مطلق فبنا ولا اوقات باطلا ولا يفتقر التكبير لعلم ولا تشهد ولا تسليم لان الامر بالسجود  
لا يقتلوا غيره فيكون ماعداه منفصلا بالاصل قال الشيخ في كتابه الخلاف ويكبر عند الرفع من السجود  
وربما كان المنع ما روى عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قرأت السجدة فاسجد ولا  
يكبر حتى ترفع راسك وما روى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في سجدة التجرى من الفرائض  
فلا يكبر حتى يسجد ولكن يكبر حتى يرفع راسه ورواه ابن خنيس في جامع ولا يشترط استقبال القبلة  
بالحال في الامر ولو كانت قال لا يفتقر الفرائض وجوباً في الدنيا بخلافه في الآخرة من يفتقر  
دستور بعض اوستة فلا يفتقر الى الاستقبالات ويصل الوجهان بطال اذا واعد الوضوء يكون عاجز مثاله  
على التمسك بالقبلة في بقية الصلوات وهي واجبة ومندوبة واجبات منها الحجزة وهي ركعتان  
تسقط عنها الظهر وعلى هذا اجماع العلماء كافر وابدل على الوجوب قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اذا  
نودي للصلاة من يوم الجمعة فخر على كل مسلم الا من عذر ولا يفتقر الى الاستقبالات في كل سجود  
جسداً وثلاثين صلواتها صلواتها واجبة على كل مسلم ان يشهد بها الا خمسة المبرزين والملوك والمساكين

هذا هو الوجه في سجدة الفرائض

هذا هو الوجه في سجدة الفرائض



انه اه كذب عليه كالمجعة ونفيته واجبة الى يوم القيمة وظاهر الوجوب على النجس مسئلة  
 الثالث مع الفوات نص في ارجاعها بنينا لان كان وقت الظهور ما فيها وان خرج الوقت صلا رجا  
 بنينا للفناء عن الظاهر مع الفوات لفظ المجعة يجيب الظاهر اذ لو لم يفسد وقت الظاهر لم يكن  
 فوات المجعة منع بفاته فيكون الثالث بعد فوات المجعة هو الظاهر لا تغفل الوجوب اليه وفواته الاصل  
 ونقص ظهري يرد ونقص الوقت لا المجعة لو لم يرد ركعة الخطيئة وادرك الصلوة فندرك المجعة  
 ٢٠ الوارد كذا في رواية الامام ولا كعدة الثانية له الشيخ في ذم وعلم الهدى وبقول الشافعي  
 واحد وشرط ان ينافي ولا الاستصحاب اذ ان تكبير الركوع في الثانية وقال ابو حنيفة لو ادرك مع الدبر  
 ولو سجد السهو بعد السلام لان سجود السهو بعد ما احكم الصلوة واجب على الاجراء بالتيه يرد  
 عليه كذا ما ادرككم فسلوا وما فاكم فاضوا وما روى في بعض الاخبار من ادرك الامام قبل التسليم فندرك  
 ادرك الصلوة لانه اروع على من سجد السهو على الله وبطل من ادركه من المجعة مع كلام فندرك  
 ادرك ما من ادرك ما دونها يحل من طريقه ما يحل من طريقه عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 سالت عن من لم يدرك الخطيئة يوم الجمعة فقال يصلي ركعتين فانها الصلوة فادركها ما جعلت  
 وروى الفضل بن عبد الملك قال فاذا ادرك الرجل ركعة فندرك المجعة فان فائتة فليست قبل  
 واستندنا الشيخ في ذكره في التناهي الى ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان لم يدرك  
 الصوم قبل ان يكبر الامام للركعة فلا بد من ركعة واحدة وروى محمد بن الحسن ايضا عليه السلام  
 الف ١ لا تغفل بالركعة ان لو شهد تكبير الامام والاعاء وادركه عن الجنب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ادرك  
 الامام فادرك ركعة فركعتين وكعتين الى ربع واسر فندرك ادركه وان وضع واسر الامام قبل ان يركع  
 فائتة ومثله مروي سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا استصحب رجل هذا الرجل من ركعتي  
 الصلوة كونه فادركه تكبير الركوع وما ذكره من كلفه بعد فواته اذ يدل على ان اللفظ غير محتمل  
 لهذا التاويل ما ينافي وهو واقع عند الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا ادركت  
 والامام ركعتين فندرك ركعتين اليه وضع واسر قبل ان تدركه تكبير وادركه فادركه واسر فاصح  
 فاذا قام فالحق بالصف وان جلس فالحق بالصف وان كان في الصف وهو جالس فالحق بالصف وان كان في الصف وهو جالس فالحق بالصف  
 فالحق بالصف من ما استدل به من وجوب احدهما ان دعا لهما واحد وهو محمد بن مسلم وما ذكرناه عن روى  
 من طريق الثالث اكثر الاحكام على ما قلناه وهو ما رواه الرجاء وهذا امر معق فلو ان اعلم الاشياء  
 والثالث ان التكبير ليس من واجبات الركعة فلا يكون لغوا اثره فائتة فادركه وحسنه يكره حل  
 ويطهر على من في الاعتداء بالركعة الفضيلة الا انه لا بد من بعد هذا البحث النظر في شره وعلما من غير عليه  
 ولو احسنها وسننا مسئلة ٢١ الساعات العادلة لونا ثبوت وجوب المجعة وهو قول علي الشافعي  
 ابو حنيفة بشرط وجود الامام وان كان جازيا لقوله ٢٢ الله تكبيره من شرهما في جنة لو بعد موت  
 ولا امام عادل واجاز فلا يجمع انه شهد بان السلطان يولي بين الناس في ايمانها فلا يقوت بعضها

جاء

من  
فيلصق

فاذا قام

٢٢

وقال الشافعي لا يشترط لان عليا عليه السلام بالناس العبد وغيره ولا بالعباد فقال لا يشترط  
 الى السلطان كالحج والبيعة من مقامين احدهما اشترط الامام فطايبه والمصادقة مع الشافعي ومطابقا  
 النبي صلى الله عليه واله كان بعين الامام كالحج وكذا الكفاءة بعد كما بين في المصنف ولا يصح ان يرضى  
 الانسان بغيره فاضيا من دون ذلك الامام كذا العامة المحقة وليس هذا فينا سائلا استدلالا بعمل النبي  
 في الاعضا فحقه خرق ذلك الجماع ويؤيد ذلك ما روي عن اهل البيت عليهم السلام من طرق كثيرة  
 مسلم قال لا يجزئ المحقة على اقل من سبعة الامام وقاضيه وصديقه خا ومدي عليه السلام من غير  
 الحدود بين بدعي الامام وجوابه لا يشترط على ما اذا بينا ان عليا عليه السلام كان هو الامام فلا يفتقر الى اذن  
 غيره وعلى رواية غيرنا ان عثمان كان محصورا فكان عندنا ومع غيره الوصول يجوز الاجماع وكان حكاية  
 ضل ومن الخلل ان يكون عن اذن وامامنا على الحج فباطل لان الحج فباطل لان لا يشترط الاجماع خلاف المحقة كما  
 الحدود التي اتفق في عدالة السلطان وهو انفراد الاحكام بخلقه لا بالجماعة وموضع النظران الاجماع مظنة  
 التزاع ومناو الفتن فالحال بالحكمة موجب حسم مائة المخرج وقطع فائرة الانقطاع ولي بسبب الامام السلطان  
 ثم المعق الذي وطئت لعيناه بآثار المحقة على اذن الامام موجب عدالة الناس ليس على اذن طاعة  
 ومراي هو شبه الى واقع المصلحة فلا يتحقق حسم مائة المخرج على الوجه السابق بالركن العدل وان الفاسق  
 لا يكون اماما قال يكون له اهلية الاستباة لا يقال لوزم ما ذكره في انعقد المحقة من جامع عدل السكا  
 القلة على الموصفين وفلان لم ذلك لما امكنت الخطبة لا ما عجز بين الندي لا توفدوا على اعناده  
 فلا يحصل الاجماع المستلزم للعدل لا تامة والجواب عما ذكره ابو حنيفة من الاكتفاء بالجماعة مع الحيثيات ولا  
 ثم منع كذا على موضع النزاع فتمنع من تركها جودا واستحقاقها بحد واحد لا يتركها مع الجماعة لا عدل  
 استحقاقا بل بسبب الاجماع فيها عند هامة وجود السلطان ولو كان جائزا اذا كان امام الجماعة لا على  
 ما بينه من منع امامه الفاسق فلا يتحقق الوعد ليس الوعد للشوكة على صفته من يوجب حلفنا  
 مسئلة الحد شرط انعقاد الجماعة وبل جمل العلق وثلاثة اقله ولبنا الحد ما سببه وهو اجتناب  
 التبع في النهاية والخلاف ما لا يرى حشوه وواجب العبد وعلم الحد على ان يفتقر اكثر الاحكام وقال  
 الشافعي واحدا للحدان جودا للحداد عن جابر رضي الله عنه كل اربعين جعة وقال ابو حنيفة بغيره بالحداد  
 الامام لقول علي عليه السلام لا يجزئ المحقة ولا على كل مسلم جماعة وقل الجماعة ثلاثة ولا يغفل اصحاب الامم  
 الثلاثة الا اطلع معتبر في غير موضع بين اثنين فزاع كان عندنا اشدان من يكون رجاء ولو قيل في كنف  
 الاربع مع العلم فلما اشدت به سبعة عليه الاطلاع على غلث دائم وكان الامر الى اهل الجماعة بغيره الجمع  
 وقل يحتمل ان يترك ذلك كما كان الامام خارجا عن الجمع المشروط فكل اللؤن الذي هو مشروط بتدبيره يكون  
 المجموع خمسة وخمسة الشافعي حنيفة لم يجزئ كمن سببه النبي صلى الله عليه واله ولا يترك بل من كوفي الجماعة  
 في الاربعين ان لا يكون في غير الاربعين ولان النبي صلى الله عليه واله على اربعة اربعين جعة وكذا الجمع  
 ابن عمر في زمن النبي صلى الله عليه واله وخمسة اربعين جعة والى على قولنا لان الجماعة غير الامام عند يكون

عنه المؤذن فيكون ختمه والسبعة رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال تخي الختم على سيفه ولا تخي  
على اقل منهم والاخرى رواه زرارة قال كان ابو جعفر عليه السلام يقول لا ياكل من الخبز ولا يجمعه ويصاوه  
ركعتين على شدة رطوبته الامام واربعه ومثله روى ابى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وصفوا عن  
منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجمع القوم يوم الجمعة كلوا خبثه فنادوا وان كانوا اهل من خبثه  
فلا يجمعوه حتى نرى العمل على الوجوب مع الخبث لانها اكثر رطوبة ومطابقة لذلك القرآن ولو كان  
الاخبار بالخبث لا تنضم الوجوب وليس الخبث الجواز بل الوجوب رواه محمد بن مسلم نفسه بسقوط  
الوجوب عن من قبل عدمه عن سبعة وكانت امة على وضع النخ فقلت ما ذكره فان كان من غير الخبث لكن رواه ابي  
قاله على الجواز ومع الجواز ينفرد على فاسعوا في ذكره فلو قيل رواية محمد بن مسلم لانها حق بسبعة  
من ليس حضورهم شرطاً فخطا عندنا ما فرغ لو انهم دفعوا العدد المعتبر في جمة الاظهر وهو واحد حتى  
اشار الى الشافعي وقال ابو حنيفة وان كان بعد ان صلى وكذا انها ظاهر الشافعي الصلوة ما اعتقدت وجوب الايام  
لنقض شرط الوجوب انما هو الاستدانة منه بالاصل مستلماً الخبثان شرط في اعتبار الجمة وهو قول  
علمائنا اجمع وقال الحلي جري مجرى غيره خطبة وقال ابو حنيفة يخفى الخطبة الواحدة لما روى ابى بصير  
الله عليه السلام ان ابا عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
عنه خطبة اولها يجمع على فقال الحمد لله ثم ارجع عليه فقال لكم اني امام خطا لجمعكم الى ان امام فقال ان  
الامام ابا بكر وعمر كانوا وان هذا الكلام مضافاً الى انسابكم انما خطبت عن بعد استغفر الله العظيم ولكم  
وزيد وصلى قال الشافعي لا بد من خطبتين كما قلنا وعليه كثر اهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
خطب خطبتين اتمته الا ان الله اطلق فيكون بيان الوحيان الواجب لاجل ان الخطباء بعد على فاعاد  
واحد في المواظبة على فعلها فيكون اجماعاً ومن طريق الاصل ولو اما ابن نضلي فجماعه عن داود  
الحسين عن ابي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ختم الا خطبتين وانما جعلت ركعتين كذا الخطبتين  
لما فيها الجبري من طريق الاجماع بفضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة ورواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال يجتمعون اربعاً لو كان من خطبتين مجرى الى حنيفة صنيعة لان فضل عثمان ليس بمجوز  
مقابل فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا منعه من ان يكون ذلك لشدة الخطبة ولا يلزم من كون  
مع العدد حصصها مع زوال مستلماً قال الشيخ طرقت لا بد من اشتغال الخطبة على حمد الله  
والثناء عليه الصلوة على النبي وآله والوعود في آثر سورة خضرة القرآن وبطلان الشيخ وقال عالم الهدى في  
الصباح بحمد الله ومجده وبني عليه السلام في الجمال بالرسالة صلى الله عليه وآله في يومنا هذا خطبة بالقرآن ثم يفتح  
الثانية بالحمد والاستغفار والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والثناء عليه والثناء عليه والثناء عليه والثناء عليه  
ولو قال الحمد لله الله اكبر وسبحان الله والاله الا الله وقال محمد بن الحسن لا بد من اربع خطبتين في خطبة  
لثان ما ذكره ابو حنيفة لا يفتح خطبة ولو قال ذلك ليس بيسر حتى خطبتين ان رجلاً قال يا رسول الله  
عليك السلام لا بد من خطبتين فقال ليس بخبر من الخطبة ففدا حلت المسئلة ففدا في خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الف

324



سبيل المبالغة في وصفه كما هو وصفه المبلغ بالخطيب ان الخطيب ابلغ في الخطبة فلا يخرج منه  
الكلمة الواحدة والذي اعتمد ما رواه ساجدة قال لعبد الله عليه السلام يعني الامام الذي بخطب  
الناس ان خطبته هو قائم بعد الله ويتقوا عليه ويوصيوا به فيؤمروا به وينهوا عن ما نهى الله عنه  
فيؤمروا به على الله ويتقوا عليه على جملة ما رواه عن ائمة السلفين ولبعض المؤمنين والموثوقين في التاريخ  
اقامه " ثبوت وصلي بالناس كعقبت حسمك وجب تقديمها على الصلوة لما روي عبد الله بن مسعود عن  
عبد الله بن مسعود قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب في الفجر الاول فيقول جبرائيل عليه السلام يا محمد صلى  
الله عليه وسلم ان الله قد ارسلناك رسولا من قبلنا فجعلنا محمد وكنين من اجل الخطبة من غير صلوة حتى ينزل  
الامام ولما روي ما يورث عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الويل لاصولاء  
قال قبل الصلوة ثم يخطب مسامحة في بيان خطبته في الامم لعل الله يدعها للشايع ولم يوجب وجوبها  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب في الفجر الاول فيقول جبرائيل عليه السلام يا محمد صلى الله عليه وسلم ان الله قد ارسلناك  
رسولا من قبلنا فجعلنا محمد وكنين من اجل الخطبة من غير صلوة حتى ينزل الامام ولما روي ما يورث عن ابي جعفر عليه السلام  
قال سالت عن خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الويل لاصولاء قال قبل الصلوة ثم يخطب مسامحة في بيان خطبته في الامم  
لعل الله يدعها للشايع ولم يوجب وجوبها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب في الفجر الاول فيقول جبرائيل عليه السلام  
يا محمد صلى الله عليه وسلم ان الله قد ارسلناك رسولا من قبلنا فجعلنا محمد وكنين من اجل الخطبة من غير صلوة حتى ينزل  
الامام ولما روي ما يورث عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الويل لاصولاء  
قال قبل الصلوة ثم يخطب مسامحة في بيان خطبته في الامم لعل الله يدعها للشايع ولم يوجب وجوبها





ثم يقول من يجب الاحتياط ان لا يروى جديلا بل لا يروى الا من اذ واحد وقد وجد الامام الحليان حفظا عنهما الا انهما  
وما يقال من كونهما من جديلا بل لا يروى الا من اذ واحد وقد وجد الامام الحليان حفظا عنهما الا انهما  
ان يكون الاحتياط لفصل بين الخطبة والصلوة بالطهارة او لان الحلال لا يفسد اما سلمة في الاحتياط والاحتياط  
الوقت والاحتياط على الخطبة من غير ضرورة فالاحتياط في الوضوء الذي كان يوضع الطهارة فلو غيب سلمة في بعض  
ذلك اصول الفقه اما الاحتياط في الطهارة في الخطبة فلهذا لا ينافي مع ضرورة الاحتياط في الطهارة  
احد ما بعد الزوال ويروى قال ابن ابي عمير في ابواب التسلح والاخر يجوز في غير ذلك وهو في التمسك به في الشريعة  
في كبره في الخطبة في الجواز وانه انما قال كذا في خطبة مع رسول الله صلى الله عليه واله في الخطبة اما ان التمسك به هو واجب  
انما في الخطبة في الجواز من غير ضرورة فالاحتياط في الوضوء الذي كان يوضع الطهارة فلو غيب سلمة في بعض  
الله عليه الرحمة في الخطبة في الجواز وانه انما قال كذا في خطبة مع رسول الله صلى الله عليه واله في الخطبة اما ان التمسك به هو واجب  
ووقت العصر يوم الجمعة وقت صلاة الظهر في غير يوم الجمعة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
كما هو شرط في الصلاة فلو خطب من غير ضرورة ثم لم يسمع فيه في الخطبة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
في الخطبة يكون الخطبة بل لا يكون بغير ضرورة فالاحتياط في الوضوء الذي كان يوضع الطهارة فلو غيب سلمة في بعض  
في الخطبة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
والدوسم فانه كان خطبة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
اما التسليم فاحتمل في الهدى في التسليم في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
قال ابو حنيفة في الخطبة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
فالتساخي في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
عصا وليفصل بين الخطبتين وعن ابن جهم في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
الناس عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يخرج الى الجمعة فلهذا يخرج الى الجمعة فلهذا يخرج الى الجمعة  
في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
لحق كلامه ان الله يامر بالعدل والاحسان الى كل ذي حق اعدا في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
لان من شرطها انما هو عليه السلام في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
رواه عن جعفر عن ابيه عليهما السلام في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
الجمعة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
بينهما في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
لا يخرج بل واحد وان عظم الا في مسجد واحد واجاز ابو حنيفة في موضعين استسما لان حقا يصح  
كان يخرج الى الجبانة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
واجاز ابو يوسف في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة  
لصحة كل مسجد ومع جديلا في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة في غير وقت الصلاة

[illegible]



[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حکما

42



[illegible]

[illegible]

44

[illegible]

[illegible]

اور ایمہ جیانتاں الٹا لٹاھے کتبہ

10

[illegible]

محمّد بن عبد الله









[illegible]

1975

[illegible]







٢٤

فوق وایز مستند صدر و علی غازیان اولاد و پیرانی

[illegible]

من البطل اشتعلت ركة فخر الكاكة الحرة والمودنين وفقر هو ما بعد اربع ما بعد ثلثه غنث ذراية  
في مكانه اربع مرات لا اله الا الله واهما كبر الخلد هو مكان الله ولا حول ولا قوة الا بالله ثم رجع باث  
وروى الشيخ عن ابي جعفر محمد بن علي الوضائلي قال قال صاحب الاشياء لم يستفيض ابي سلمة بن  
الديلم الى مثل الزوال حيا انقوسه ركة فخر في كل ركة الحرة سورة من بغض الفصل فأكاد  
في النسخ حيا بعد التسليم وفخر الحرة سبعا وقل هو الله احد سبعا وقل يا ايها الكافرون وانما  
انزلناه واذكر من سبعا وقل بعد ذلك لا اله الا الله يومئذ لا يملك من امره الا الله  
اسرها الوجوه الشرف عليه السلام يوم يوم السابغ والعقير من رجب فسر ان وصل الصلوة في ثلث  
عشر ركة فخر في كل ركة الحرة سورة فاذ غنث في الحرة او بعد اقل هو الله احد سبعا وقل يا ايها  
الا الله واهما كبر في مكان الله والحرة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الله الله لا اله الا الله  
شرا وبعلا الا الله كبر احد اربعين من التلويح ما لم يمس موثقا وهو كثير كصلوة الشكر صلوته الحرة  
وصلوة النور وفيه مذكورة كتب العبادات ومسندها النسخ الحرة صحتها ما بعد من كبر  
الصلاة اضطلع بالثبته مستعمل في كل صلاة مشقة حرة كذبت في الحرة كمن  
مثل الله الحرة فلا ان يجعل على ما عرفت على غير ما ذكره تلك طائفة من الحرة واما روية  
عن جابر عن عبد الله الاضاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسحار في الامم  
ان جعلنا السورة من القرآن ان يقول اذ هم احدكم بامر فليركم كمن من غير الغزيرة ثم يقول اللهم  
اصحبر لي عبادك واسئلك بذلك بعد ذلك واستاك من فضلك العظيم فانك تفعل ولا اثم ولا  
اعلم ان علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي فاقبله مني وان كان خيرا  
واحد فاصرفه مني واصرفه عن غيري حتى ياتي بي الله واصرفه عن غيري حتى ياتي بي الله واصرفه  
البيت حله لم يزل يردد ما رواه عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
ما اسخا الله عليه السلام وروى عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
والحمد لله قال اللهم ان كان هذا الامر خيرا لي فاقبله مني وان كان خيرا  
فاصرفه مني واصرفه عن غيري حتى ياتي بي الله واصرفه عن غيري حتى ياتي بي الله واصرفه  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كمن من اسخا الله فواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
البرية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كمن من اسخا الله فواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كمن من اسخا الله فواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
عن عبد الله بن ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كمن من اسخا الله فواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كمن من اسخا الله فواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم الحمد لله رب العالمين استاك موحيا وحشا

مفسر في غير ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام ان كمن من اسخا الله فواه  
وعافية امره او قال في عافية امره





منه  
ولا زرع  
معدود  
فيكون  
لواحد  
سكن  
فما  
قد  
من

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

توضيحاً بعد سجدة السجدة قال شافعي رحمه الله ما يخرج من السجدة ولو كان سجدة واحدة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وسبب ان اقرأه صلواتي كلها فقال ليس بها اثنتي عشرة ركعة والسجدة فقلت على حال فذكرت صلواتي  
به لا يتناول موضع الترخيع لانا نكلم على غرض من السجدة وسببها ان مع النسيان بهذا الركعة  
الذكر في الركعة او الطهارة في الركعة او وضع الرأس وسببها على الاعضاء السبعة او الطهارة في الركعة  
الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة فان ذكر محل الركعة في الركعة وان ذكر بعد ركعة ركعة او الطهارة في الركعة  
وكن في الصلاة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
خالف في الصلاة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
فبسطت يدي في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
تخذه عن ايمان عليا عليه السلام عن رجل قال في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
لو بغير الركعة وهو الترخيع في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
والايمان به يمكن من غير الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
عنها ويدل على الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
فصل ما دل على الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
ويدل على الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
لو ركع ركعة واحدة حتى يسجد ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
الاصل في الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
هو ركع ركعة واحدة حتى يسجد ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
ويدل على الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
ركع الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
والراية في ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
يسجد ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
قال مالك ان ذكر ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
ولعله في الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
السجدة او الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
وقد بينا ان ركعة الركعة يسجد ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
نسوان يسجد الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
فلا يشترط ركعة الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
يسجد ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة او ركع ركعة واحدة  
ويدل على الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة  
الايمان به على الركعة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة او الطهارة في الركعة

[illegible]

الاستحسان

وقاياتها وفوائدها

أبي العلاء عن أبي عبد الله ع

سئلته عن الاستحسان في الصدقة قال لا

لمتدرو واحدة صلى الله عليه وسلم شئ من الصلاة

من أجلها واجتهدوا في الغزاة والمدينة كركعة

صلى عن محمد بن مسلم عن أحدهما قال سأله عن الرجل يسجد

في المغرب قال لا يجزئ حتى يحفل أنها ليست مثل التسليم عنه

سأله عن الرجل يسجد في الليل قال لا يجزئ

واحدة صلى الله عليه وسلم لا يستقبل بها

ليست بقنانه في الجسد

في المغرب وفي

الصلاة

انعامیں

بقیہ مصلحتی کے طور پر





مسماة أو اقترها الامام بالسوء لا يجب على المأموم ما عتد البيهقي للمسحوق في الشافعي  
 والشافعي في قوله لا يجب على المأموم سجدة الامام سجدة المأموم وقال ابو حنيفة لا يسجدان للمأموم  
 بوجوبه ولا يمنع كما لو اقترها لا بوجوب الاعادة ولا نساؤه المأموم لا حق على صلوة الامام  
 من اجبها بغيره ولو سجد المأموم لم يجب على الامام سجدة له ولا ذكر له وسجد له ولو سجدوا  
 سجودا له وجب عليه ان يسجد للامام سجدة للمأموم مسماة أو لا ولو دخل حرام الامام في شاة ولو سجد  
 الامام فيها لم يسجد للمأموم وكذا لو كان وهو فيها سبقه بركا لم يفسد عن التمام بمسجد الامام كما هو  
 على الامام ان يحفظ المأموم لما رواه حنبل عن ابن عباس عليه السلام قال ليس على الامام سجد ولا ركعة  
 اسقاط حكم الشك كما يحق لمنه ولو شك في عددها فله ان يخرج من التمام على الاول والاكثر ولا يخطئ  
 الاقل اضل وهذا متفق عليه بين الاصوليين ان الشافعية لا يجيب الفرج عقيب قصر على اول وجهه من  
 تكلم في الصلوة عاصدا اعاد ذلك في حال الشافعية وكان واجبا كما جاز الفرج صلى الله عليه واله وسلم  
 مخزيا في حديثه قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة فقال السلام عليكم يا آل أبي طالب  
 قالوا في ذلك وعليك السلام يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم قال ما منعك الا تجيبه لما دعوك  
 في الصلوة فقال لم اجد جارا صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعود وقال مالك بن  
 ما سبق في صلاة الصلوة لان قال الذين تكلموا في امر النبي صلى الله عليه وسلم في الاعادة ولما ان  
 على من سجد في الصلاة ان يسجد في الصلاة وجاز في شعبة في صلاة من صلى عليه الشافعي وكان في  
 وجاز الشافعية في الصلاة لانهم سجدوا في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 فكان لا خلاف في الصلاة وعندنا في الصلاة ان يكون ذلك مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 على كماله في الصلاة من الصور ويجوز ان يكلمه في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة  
 حال الصلاة وان كان ناسيا لم يفسد له وسجد له في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة  
 لقوله عليه السلام من سجد في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 من وجب عليه ان يسجد في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 عندنا في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 قالوا في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 ولا يرون ذلك الا لاجل الاحتياط ليس لا يفسد ما رواه الامام ابو حنيفة لا بأس به ولو سجد  
 في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 عدت سجدته لا يفسد في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 قالوا في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 في الصلاة في كل ركعة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة

विष्णुः

تصنيف

۴۴

سلام



[illegible]

عبد الله

چراغ

انکیت

3

한

2

3

مَقَالَة

五

五

三

...



[illegible]

الحاضر و  
وَيُشَاعِرُ  
بِالْمَلِكِ

[illegible]



بعضه

- يتفرد بالاعتقاد ان الله تعالى هو الذي لا يدور في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 قال تعالى ولا يأتوا حيث يحلون الذكر وهو حاضر في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 بالفتوى كذلك ففتوى كذا لا تعرض للبيان في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 ماله فلهذا لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 كذا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 صليها بغيره وهو موقوف على بعضه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 مضافا كان او مضافا لغيره لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 وحيث عندنا كذا فتوى لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 في الابد لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 السائر في زمانه وهو موقوف على بعضه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 لغيره لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 لتعلمه وحيث عندنا فتوى لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 بعضه لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 كذا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 ماله فلهذا لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 ان كان لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 ذكره في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 في السبيل فلهذا فتوى لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 الحزن ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 وحيث لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 لئلا ان الغناء يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 لما كانت المسألة متعلقة بحيزه لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 في حيزه ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 ولو كان الغناء موقوف على حيزه لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له  
 الوفاء ولو كان الغناء موقوف على حيزه لا يحد له ولا يحد له ولا يحد له ولا يحد له

فتاها

فكن

فيجئ

لا يحد له

لكنه

سبب

فكان





صلوات بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج من مضى وأمرهم أن يصلوا النوافل <sup>في كل يوم</sup> وعنه  
عليه السلام أفضل الصلوة صلوة الرعي بدنة إلا المكاتبه ومن علم بفتح الألف عليه بدنة من سنان <sup>منها</sup> بها  
جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام سألني عن غمار عن الرضا عليه السلام لا يدخل رمضان كاصطفك الناس من  
الله صلى الله عليه وآله قال يا أيها الناس هذه نافذة ولا يخرج منها فائدة لا تؤلف في صل كل واحد منكم عليه  
ويلعل ما علم الله من كتابه وأعلموا أن الجماعة نافذة فافترس الناس <sup>مسائل</sup> في بدرك من الزكاة  
وأودوا الزكاة وأودوا الألبام وأحافضه رؤسنا وهو معشاة الزكاة وقد سلف تخفيفه <sup>لأن</sup>  
الجمعة داخل ما شغلته بها جماعة امام ومؤمن وعليه شافى العلماء يقول النبي صلى الله عليه وآله  
وما يؤخر ما جاء عن أن النبي صلى الله عليه وآله لم يزل يأم الناس عتاس مرة وبأبى - عود مرفوعا عن أبي حمزة  
وروى الحسن بن سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام ما نكث أهل ما نكثوا جماعة قال رجل فإني <sup>مسائل</sup>  
ولا يصح بين الإمام والمأموم خاتل يمنع المشاهدة في قول علي بن إسماعيل عن أبي حمزة  
كان من حيطان المسجد وغيره وقال الشافعي يجوز إذا كان المحرم واحدا ولا يجوز لو كان <sup>مؤمرا</sup>  
من خارج المسجد قال أبو حنيفة يجوز ولو صلح ولده أو أخته صلوة الإمام وقال علم الهدى في منع  
أن يكون بين كل صنف من مسند الجسد فإن تجاوز ذلك القدر الذي لا يخطئ لم يجز <sup>في</sup> من  
الرواية في ذلك عن أبي جعفر عليه السلام قال صلى قوم وبينهم وبين الإمام ما لا يخطئ فليس <sup>بإمام</sup>  
وقال الشيخ في الخبر يلو ما يجزى مجزاه ما يمنع متاهة الصفوف يمنع حصة الصلوة والافتداء بالامام  
وكذلك الأشياء على المناصب يمنع الائتلاء بالامام الصلوة إلا إذا كانت محزورة ولا يمنع متاهة الصفوف  
كما قلناه لأن مع عدم المشاهدة يمنع الافتداء وإن ما يمنع المتاهة يمنع افتدال الصفوف وروى  
عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا كان بينهم ستر جدار فليس ذلك عليهم بصلوة إلا أن كان حبال الساب <sup>والركبة</sup>  
هذه المناصب في زمان أحد من الناس وإنما أحدتها الجدران ليس لهم صلوة خلفها معقدا أصلا <sup>فيها</sup>  
الأنبياء الطيبين ليس يحل منع الأئمة وكذا النهي قال أبو الصالح النهي جابل وقال أبو حنيفة النهي <sup>الطريق</sup>  
جابل كانا البسائل للصلوة فتنهبا يمنع الانفصال بأعموم الأحاديث المذكورة على أصحابنا <sup>فيها</sup>  
منازل غير هذه الصورة لطالها فكذلك ما يجوز في الحقيقة لأن من النهي والطريق بسائله <sup>تصلوا</sup>  
وفصلناه لأن من ينكح بمنع الانفصال ثم جعل مذكوره بالإمام في المحللة وأبى فندوى <sup>بها</sup> بينهم  
بين بغير الطريق <sup>لأن</sup> ما يمنع الاستطراد ولا يمنع للمشاهدة كالتفجير المحرر لا يمنع الأئمة <sup>فيها</sup>  
بالأئمة وقال في المنع وقال أبو حنيفة بالجواز في الكل إذا علم صلوة المسلم الثالث <sup>فيها</sup>  
في السفينة جائز سواء كان الإمام في سفينة أو المأموم في سفينة أخرى أو سوار سفينة <sup>فيها</sup>  
وكذا لو كان الإمام في سفينة والمأموم في سفينة أو رجل جابل الرابع قال الشيخ <sup>فيها</sup>  
ورواه الجدار ولعله استأذ إلى وأمر غمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل جابل <sup>فيها</sup>  
مختلفة أو بينهما أو صلح خلفه قال نعم قلت بين وبينهم حائط أو طريقا قال لا بأس <sup>فيها</sup>

ان المرأة عورة ولا يجزى عنها عورة من غير ان يستره فجميع ما بين الصبغة ومخضب الفضيل وبني فذلك  
 الحنط الطوبى والاشارة والحنط الحنط لو كان في كابل فصر الامنح الرجل المنظر الى امامه والى  
 الصنف الذي يمشى ويخرج لوجس لا يستره من غير ما غفر من الالبان السان من صلب خارج المحن  
 يكون في المسجد ولو صلى على الارض او بين الحيطان او في الشاه الامام او الصنف الذي يمشى  
 كان الصنف الذي هو امامه لا يستره الا بوضوح صلوته الصنفين السان لو كان الحامل بين  
 الصنفين تحت صلوته من بين الامام وطلعت صلوته من وراء الحابل السان في كل موضع  
 عبد الله عليه السلام لا يرى بالصنفين بين الاساطين باسا ولا باس ويؤتى الامام في الحنط  
 لا يجوز ان يبعد عن الامام ما لم يخرج العادة به الا مع اتصال الصنفين وقال الشافعي لا بأس من بين الصنفين  
 الواحد وحده العبد بما زاد عن ثلثه من ذلك واختلف اصحابه في التعليل فقال قوم ما زاد بعد العادة  
 وقال اخرون يعتبر بذلك بصلوة النبي صلى الله عليه وآله في الحنط لا يستره ولا يستره الى العن  
 مؤثره وبنيها مخلوقه منهم ومنه على شاهدة العادة بعدد العادة الاخرى فياس حال حال الاختيار على  
 الاضطراب في رواية في ذلك عن ابي جعفر عليه السلام ان صلى في موضع وبين الامام ما لا يستره فليس بك  
 لم بصلوته وقال عليه السلام يكون ذلك فلا يفسد الحنط لكن اشترط ذلك مستبعدا يكون على الحنط  
 مستثناة ولا يؤمن هو اصل منه ما يستره به كالابنية والشيخ لو كان احدهما الحنط والثاني الكرا  
 وبه قال ابو حنيفة واحد في الرواية بين عن اهل وقال الشافعي ضد التعليل لم يكره ولا يستره فلا بأس  
 رسول الله صلى الله عليه وآله في كل موضع في كل الناس وراه ثم ركع وهو على المنبر في ركع ورجع الفقه  
 حتى يبينه اصل المنبر عاده حتى في ثم اقبل على الناس فقال يا ايها الناس انما ضلت هذا انما ضلوا  
 ولقد علموا صلواتهم في كل موضع ان عاوين باسم رضى الله عنه صلى الله عليه وآله في ذلك ان الناس اقبل  
 منه في كل موضع فانه لم يفرغ قال له الرشم انهم كانوا يستره عن ذلك قال بل من طريق  
 الاصحاب ما رواه عمار الساطع عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان الامام على سنة ذلك على  
 موضع ارفع من موضعهم لم يخرج صلوتهم لو كان يرفع منهم في كل موضع الى شبر وكان ارفع من  
 ارفع موضعهم او يرفع مقام الامام في المرتفع الا انهم في موضع مختار فلا بأس من جواربك اضيق من  
 ولو سلمت امكن ان يكون علوا لا يستر به كرامة السفلى على ان جواز ذلك في حق النبي صلى الله عليه وآله  
 به سائر الجواز في غيره ورايم الاعل بالاسفل ولو كان سطاويه وقال الشافعي ابو حنيفة وقال مالك  
 به بما زاد على السطح بصلوة الامام في الارض لئلا يستره من غير ثلث الالبان فكان ما يزار ويؤتى  
 ما رواه عمار الساطع عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان الامام على شبر للذكر او موضع رقيق  
 وضع لم يخرج صلوتهم وان كان الامام اسفل من موضع للموم فلا بأس من حال لو كان رجل في  
 في ذلك الامام على الارض جاز ان يصلي خلفه ويقتدى به مستثناة في كل مكان في كل مكان  
 في خلفه على الاشهر في الجهر في كل موضع ولو لم يستره في كل مكان في كل مكان في كل مكان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ابن خضقال

[illegible]

الاسلام وهو له يقال ولا تركوا الى الغيبي فقلوا اضعكم النار ولا انتم اضعاءه والكافر ليس له الصلوات  
فخرج لوصلي يصاوم مظهر الاسلام فبان كافر اضع الاعادة فقولان احدهما بعيد وهو اختيار علم الحديث في قوله  
قوله وبه قال الشافعي ابو حنيفة واحد والثاني لا يعبد وهو اختيار علم الحديث في قوله وبه قال الشافعي ابو  
حنيفة وهو اختياره بنحوه اوجب بعض الطوسي في قوله انما صلواته ما مور بها شرعا فكون محمداً وكان ذلك  
على الشاغل مستنداً فيمكنه من صلاته الظاهر ونحن ننكحكم على هذا التفسير في حل على ذلك بضماء ولفظ  
عبد عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله من جواسر اسان اوبع من جبال فكان يؤتم بهم  
فلما صاروا الى الكوفة علوا اثم يروى قال لا يعبدون وصل بحكم بالاسلام فخرج الصلوة وقال الشيخ ده طوط  
لا سواء صلي في جماعة او منفردا لما لم ينفذ ما شاهد بين وقال الشافعي بحكم عليه بالاسلام لكن لا يلزم حكمه من  
ان لو انكر الاسلام لم يحكم به فخرجوا وصل جماعة او منفردا وقال ابو حنيفة بحكم بالاسلام وروى لوصلي في جماعة لم  
انكر الاسلام وقال محمد بن الحكم بالاسلام اذا صلي جماعة او منفردا لا يحكم لوصلي منفرداً بغيره لان الصلوة  
ليست بالاسلام وان كانت شعراً فكيفها من العبادات الاسلام لا يصير بها مقراً بالاسلام وما روى عن ابن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهو يدل على انحصار الامانة  
في الشهادتين وانما الشهادتين صلي الله عليه وسلم في قوله فافق علماء الاسلام ان الشهادتين خالف اهل الحق لا يوافقون  
بهذه المطلق عليه اسم الاسلام وهو اتفاق اهل الاسلام قال الشافعي كروا ما من المظهر للبدع وبه قال ابو حنيفة  
مالا لا يؤخذ به من لنا لا يبعي غيرهم فقالوا لا يؤثم به لعله في قوله ولا تركوا الى الذين ظلموا وقلوا النبي صلى الله  
عليه وآله لا يؤثم من طبع مؤمننا ومن طبعه اهل البيت عليهم السلام ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام لا يعبدون ولا يعبدون  
مما عليه السلام قال عدوا هذه فاسق لا يفتي لنا في ديني روى وقال ابن كثير في تفسيره لا يعبدون ولا يعبدون  
من وضع على ابي عبد الله عليه السلام في قوله رآه روى عنه اهل البيت عليه السلام لا يعبدون ولا يعبدون  
عليه السلام ولا يبر من هذه قال هذا غلط وهو عدي لا نضل خلفه لان نشبهه مستكبر ظنوا العبد المظلم  
في الامام وبه قال مالك واحد من اهل الرواية والجمع الاعظام ثم روي في الاعادة منها وقال الشافعي  
وابو حنيفة باجماع فيها لقوله تعالى لا تكفر عن احد من اهل كتابك والكتاب والصلوة خلف كل امام واجهوا  
مع كل امير والصلوة على كل بيت لنا قوله عليه السلام لا تؤمن رجل المرأة ولا فاجر مؤمناً الا ان يفهم بها  
او يخاف سطوة او سيفه ولا ان الابطام يكون والفاقد ظالم فلا يركن اليه لعدم الثقة بالاحكام والصلوة  
الا على اهل بيته روى خلفه جماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا نضل خلف الفخالي ان كان يقول لا اله الا  
والله ولا يهاجها الفسق ولا كان مفتضداً روى الحسن بن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا نضل الا  
خلف من نثق به بنو طيامة ومروا وسعيد بن جبير عن ابيه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يهاجها  
وهو عاصي بهذا الامر صلي خلفه قال لا ولا تخبر الذي يهاجها به ناد وهو يخبر عوم القرآن وبما روى  
الذين قالوا ما يهاجها من القرآن من الاحاديد اولى ما يهاجها من ذلك الحديث من قوله الظاهر ان ابي  
النجاة امره لا يهاجها معه النبي المصطفى لا يصلي عليه على الجمهور من الاقوال والصلوة خلفه لعنه الله

اصحابنا في فتح لوائهم ظاهر القدر فبان فاسفا فيه فبان فاعلم الهدى به بعد فقال الشيخ زاده لاجب  
 وموافقا لاصح لا بها صلوة مشرقة عن ظاهر الحكم متكون بحجة ولو صلح خلت جنبه وحدث وهو يعلم اعاده  
 لو كان جامعا فاعلم الامام وقال علم الهدى في المصباح لزوم الامام الاحادة ولو لم يكن في العموم ولو لم يكن  
 ان علموا في الوقت لزوم الاعادة ولو صلح في بعض الصلوة ثم علموا احدا في اخر العموم في رواية جليل وفي  
 رواية جواد عن الحلبي بسبب فيكون صلواتهم هذا محكاة والوجه عندنا في الاعادة فطلبهم في مجموع في الصلوة  
 المدة كونه خلافا لاجب فينبذ ذكره او لا يدل على ذلك روايات منها رواية جعفر بن حران عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في رجل امن في القصر وهو جنب وقد علم من دخل في الصلاة قال لا بأس في ذلك محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
 عليه السلام سأل عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر فلا يعلم حتى يقصص صلوة قال لا يبعد ولا يبعد  
 من خلفه وان اعلم انه على طهر وذلك روى عنه عن ابي جعفر عليه السلام في رجل صلح في طهر ثم صلح في طهر وهو  
 غير طاهر يجوز صلواتهم لم يبعد وبما قال لا اعاده عليهم ثم صلح في طهر وهو غير طاهر ولا يبعد ولا يبعد  
 عليهم صلواتهم في موضع فاما ما روى ان عليا عليه السلام صلح بالناس على غير طهر فخرج من ثيابهم المتنجسة  
 على السلام صلح على غير طهر فبعدوا فابايع الشاهد القاصد قال الشيخ في كتاب هذا جرحا في خلاف الاحاد  
 على ان من يداير طهره مستثناة قال علماء فاطماته المولدة شرحة الامام ويعتق من لم يصفى ولادته  
 عن زنا وقال الشافعي كبره وكبره ما لك انما زنا وبكره اليائون لقوله صلح السلام يومكم ان ذكره وما  
 روى عن عائشة انها قالت ليس عليه من زنا وبكره في ثوبين لئلا ان الامام في منصبه فضيلة فلا يوهلها النافض  
 وقوله عليه السلام ان زنا وبكره لا ينافي لعل اراد شر الثلثة لئلا ينافي هذا القول لادالة عليه السلام  
 المحض ان شره اعظم من شره وبكره من طريق اصل البيت عليهم السلام ما رواه زائدة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا  
 قبل شهادة ولدان في الاثوم والناس كان شهادتهم غير مقبولة فاما من عجز جانيه لعدم الغافق حول عاد  
 ليس عليه من زنا وبكره في الاثوم ما قلناه لا انما سلم ان ليس عليه الزنا ولكن الابوان شران باعينا لادان  
 وهو باعتبار لادان من الزنا وقوله يومكم ان في كونه عام بعضه الى من شع من الاما عرفة اشراط السبوة  
 احدها الاشارة وبه قال الشيخ رحمه الله في بكرة علم الهدى في حواشي عنة المصباح وهو قول الشافعي في زنا  
 سلم ان النبوة صلى الله عليه وآله في الاثوم يومكم ان في كونه عام بعضه الى من شع من الاما عرفة اشراط السبوة  
 عليهم السلام ورواه طبري بن زيد عن جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس ان يؤذن الغلام الذي لا يعلم  
 في يومه وانما يشره وبه قال الشيخ زاده واختار ابو حنيفة واحمد وما لك لان الاسلام والعدل للشرط في الاما  
 ولما رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يؤذن الغلام قبل ان يعلم في الاثوم حتى يعلم قال  
 الشيخ زاده في صحيح جليل في طهره على من بلغ ولم يعلم وليس بناو بل جيد لنوار والروايتين على صفة واحد مع  
 شدة الحكم لكن الاول العمل به اذ لا ينافي في ضعف طهره ولا في ذلك فاطمة في الفتوى في الاحكام وهو  
 نفع من جحان قال اصحابنا لا يؤمن الفاعل القائم وبه قال مالك في احد الروايتين ويجوز بحسن  
 وقال احمد يجوز بشرط ان يكون امام الحق وان يكون عدلا ما روي عنه في رواية وقال الشافعي ابو حنيفة يجوز



[illegible]

قدم من شارة الماصيون ان كان به صفات الامامة لقوله عليه السلام لا قبل الله لهم صلوة احد من قبلي  
وقد اوردوه له كارهون فان اختلفوا قدم الامر للكتاب الله تعالى وهو قول اكثر منها سنا وبه قال احمد وقال  
الشافعي اكثر اصحابه حنفية يمدون الامر لان الغرض من حاج في الصلوة كلها والفرق في بعضها فكان  
ما يحتاج اليه الصلوة كلها والاول لان العار في الغفلة لان الغفلة من الصلوة من الغاف في شاقول عليه  
بذلك ان ذكر الكتاب الله وقال ايضا يؤمكم اكثركم قرانا ومن قرأ في الاصل ما رواه ابو عبيد عن يزيد  
الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال ينبغي ان يؤم الغنم للفران ولو قيل انما قدم  
الغنم على البشر في الخطبة كان اعظم بالنسبة افرؤم للفران انما الله تعالى على الغنم ولا يفرؤن ما ذكره وكما  
مر على انقلهم بعد انقضاء الى الاعمال بالنسبة لثلاث في المرات قال الشافعي انما الله تعالى على الغنم ولا يفرؤن ما ذكره وكما  
فهدى الامم ثم الامم المستنداء ما لك بنا بحديث صاحبنا بل يؤمكم اكثركم قرانا ومن قرأ في الاصل  
ما رواه ابو عبيد عن ابن جبر الله عليه السلام قال صلى الله عليه وآله افرؤم الغنم افرؤم للفران  
فان شادوا فاقدمهم من شادوا فاقسمهم فان كانوا اياه فليؤمهم اقليم بالنسبة ان العلم والسخرة من  
النسبة لان يحتاج الى التمام للصلوة ولا ذلك لثلاثين وخبر ابن الجوزي ان لا يحضر في الصلاة وحده  
عليه السلام فيها الشاوي الا السن ويجزى عبيد الله بنو على الجواز ونحن فلا نمسدا انما على اللو يفرؤن  
شاوي في الغنم فاقدمهم ثم الامم المستنداء ما لك بنا بحديث صاحبنا بل يؤمكم اكثركم قرانا ومن قرأ في الاصل  
شاوي في الجوزي فالاسن وفيه ترجع والاصح قال الشافعي نعم ودعا المرفق بقى السعة للصليح وانه  
ارى لها اثمة الاولوية ولا يحمي شرا لرجال لو احدث الامام قدم من بينهم وهو مذهب  
علمائنا وبه قال الشافعي في الجديد وقال في القديم يجوز ان لا يجل صلوة الامام فاذ كان  
من يجل الامام فكلوا انما فلا يفتك الامام من قبل الجماعة والعمل السنوي في الاحتجاج على عبيد الله  
من قبل اذى قلبه خذ بيد رجل فليقدمه يعني ان كان اماما او غيره ان سبنا بسبب لا يحتاج الى  
يشتبه ثانيا ودل على ذلك رواية ابو عبيد بن شريح عن يزيد عبيد الله عليه السلام قال اذا اجرت الامام قدم المالك  
من بينهم ودل على ذلك رواية العاصم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل لم يؤم ما يكره ثم ما قال يفتنون  
رجلا اخر وعبدون بالركعة ويعتزل وجهه بكره ان ياتوا بالحاضرين بالساعة وبه قال ابو حنيفة  
وقال الشافعي انما بكره ان ياتوا بالحاضرين بالساعة لان المسافر لان المسافر ثم صلواتهم مع المقيم لئلا يكل واحد منهما بفار  
امام على الخزانة والمفارقة مكره هذه المختار ودل على ما ذكره ما رواه عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال لا يؤمن الحضي المسافر ولا المسافر الحضي فان ام قدم من بينهم ويوجب له يوجب له ذلك في الكوفة  
لو شادوا فغضاهما كالا ينام في المغرب العتداء وبكره ان يؤم النبي الموصين لناما رواه ابن عباس  
ما عابه وهو مذهب الظاهر لا الاحتجاج بين عبد الله بن عمر بن الخطاب لان كل واحد منهما باطلة شرعية  
فان لا ينام في صلاة امامه الاحد والارض يكون احدهما للتع وهو اختيار علم المعتمد في المعتمد والشيخ الزيات  
الخلاص طيب سوط الجوزي ان الكوفة والبايعا والمفيد وهو لا يؤم عليه بل يؤمكم اؤمكم وقوله عليه السلام

[illegible]

عن أبيه عليه السلام قال الخلف من الصلاة سنة كالف صلاة فالحق في صفة **فرض** وذاك كان الامام  
في حجاب داخل في الصلاة فذكر الامام ان صلواته على من لم يجزبه ان يصنعها من الخاطئة من مشاهدته وفتح  
صلوة من يجازيه ومن خلفه من الصفوف مستمرة اذا شرف في صلاة فاعلم ان الامام غدا لا يخرج من  
محيطه ولا يفتنيها ولا يجازيه ولو كان من منتهى غفلة ان الفل انما اتبعنا استحقاقا بما يجزى من كمال انما يتبع  
وضعية الجمع ولو كان امام الاصل لكان الشيعي ظمها او استألف الصلوة معه من المذاهب الثلاثة  
فما فيه من عدل ومجتهد وهو لو كان ممن لا يفتي في مسائلنا لم يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
وذا ما عرفنا ان ما يخرج من محل كان بحيث يخرج الامام وذا ما علم ان كل من في منتهى غفلة انما يتبعنا  
صلواته على من لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
عن أبيه عليه السلام قال قال الله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له له العلم والقدرة والجلال والجلال  
فانما يقول شهادان لا اله الا الله وحده لا شريك له له العلم والقدرة والجلال والجلال والجلال والجلال  
صلواته من على السطح فانما يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
فخرجنا من خلفه من الاصل في الامام وحده لا شريك له له العلم والقدرة والجلال والجلال والجلال والجلال  
ما الاصل والوجه على التمام فكانت محرماتنا كونه لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
المامم يكون اول صلوة فاعلم الامام انما يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
خليفة لمن صلوة اذا كان مسجدا فاعلم على كل ما اوردكم من صلواته وانما تكم ما فاضوا انان صلواته الملق  
لا يفتي على صلوة الامام ابداء من يجوز اختلافه في كل حين فلو كانت صلوة المامم على من صلوة الامام  
الفتي في صلوة المامم يكون كالمصلح من غير ان يكون في صلوة الامام ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اوردكم انما يفتي في صلواته فاعلم على كل ما اوردكم من صلواته  
انقص من كل من في الدنيا اوردكم مع الامام في قسم الكتاب سورة من لم يردك سورة فانما يفتي في مسائلنا  
فما اقل الامام من صلواته لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
من صلواته مع الامام وفي الاول كيف يصنع داخل في الامام قال يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
الامام واما ثانيا فاعلم ان صلواته على الامام من صلواته على الامام لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
لا يجزى من قالوا ان صلواته على الامام لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
يترك مع الامام من الصلوات ولو كان الا اتفاق على ان مع اولئك الركعة من المصطفى انما يفتي في مسائلنا  
الثانية للشد والجوارع من غيرهم انما يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
سبقتا منوع الاطلاق الامام انما يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
ان قال وما فاعلم ان ما اوردكم من صلواته على الامام لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
كما يفتي في مسائلنا لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا  
لصلواته على ما اسلفناه وهو على ان ما اوردكم من صلواته على الامام لا يفتي في مسائلنا ولا يفتي في مسائلنا

فرضه

اشهد

ولا بعد

نویان

المناصوم

۴ الامام اغر صلو الامام

إِنَّا الصَّالِحِينَ إِنَّمَا نُفَرِّقُهَا

یہ



[illegible]







[illegible]

وللهوى وحدها ما مضى ولا زواله تكبيره

۲۰۰۰ سالہ تاریخ  
میں  
میں  
میں

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

30

بسم الله الرحمن الرحيم

طريقه اتم وضعت في  
بيلان في اهل ارضنا  
اذا سئل عن هذه القصة

[illegible]

22

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

فَلْيَقْضُوا

المحضر

الحضرة

31

ان

من

24

بکرم

21

44

116

الم

25



[illegible]

٥٠

۴۷۱

تاریخ



[illegible]

المؤرخ

لاہیں

المرحوم الزبيب

رسول الله

وفاقی

والله اعلم

وہاں ایک عجیب و غریب  
افکار کا شکار تھا اور اس کا  
تکلیف دہ خیال تھا

مفتی

تاریخ

فقط

174

از دفتر بیان  
مسئله الله  
و استخار الله  
احد انما  
لان الله  
بقره ما

## ثانی

فليس

ويذكر الجاهل ويكره من الله تعالى يؤيد ذلك معا بن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من بني النضير  
 على يركبها أن أساء ما فعله يفتي الناس أنه يكون عليه ذنوب كان حبيب بعد ما بعد من المذهب  
 بعد ما أساءه وصلى عن الرجل يوضع عنده الأموال يعمل بها قال إذا حال الحول فليس كما قد روي في  
 رأس ما لم يوضع له يستون زكوة لسنة واحدة من المال العاقل من الله عليه السلام في قوله  
 والمنظر الشرع طواله والحق في الشرع طواله الأول — النصيب من فساد من حرم من الأهل زكوة فادع  
 خاسبتها إذا تم في كل جنس شاة حتى تبلغ عشرين وعليه علمنا الإسلام وقال الحسن بن علي بن فضال فادع  
 وعشرين فيها خمس شاة فإذا زاد من واحد فيها بنت خاض الحلق الجهور على بنتها خاض خمس عشرين  
 ابن أبي عمير لما روي في كتاب الجمل إلى الجهر فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 أخرى فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 وبها الجمل العقيقين من الجعفر بن أبي عبد الله عليه السلام كل جنس شاة حتى تبلغ عشرين فادع بنت  
 ذلك فيها بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 في شيء من خصال الزكوة المنصوصة وبه في ذلك ما رواه الجهور عن علي عليه السلام قال خمس عشرين بنت خاض  
 بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 البنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 يكون في ذلك ما لا يكره من جنس شاة على الله عليه السلام لا يكره وكثيرا يكره لئلا أساء ما فعله  
 فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 أصل البنت عليا كذا ما رواه طاهر الأحصاء بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 لشمس الروايات الأخرى والأخرى من طاهر الأحصاء بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 فكيف تخلص على النبي في الشاة طاهر من معنى الأحصاء بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 ابن شاة عميل ابن علي بن أبي حمزة ما رواه طاهر الأحصاء بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 ما اختار المشايخ المحققين وأخبارهم على أن يكون البنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 مسئلة روي أبو بصير عن حماد بن أبي حمزة عن جعفر بن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس  
 خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 ما في ذلك خمسة ثلثي سنين فان زاد من ثلثي سنين فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 إلى عشرين وما من هذا ما ذهب علماء الإسلام فان زاد من ثلثي سنين فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض  
 والشافعي واحد يكون من ثلثي سنين فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين  
 بيات يكون من ثلثي سنين فادع بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض خمس عشرين بنت خاض

السابعة

المشكلة  
بضم





১৯৭৬-৭৭

[illegible]

**الحظيرة**









[illegible]

فصل فی بیان  
از احوال و صفات  
و احوال و صفات  
و احوال و صفات

روزہ احسن اہل  
شاہ ۲

پیشانی

عَلَمٌ  
بِطَوْبِ

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

منه ورجا المصطفى  
منه ورجا المصطفى  
منه ورجا المصطفى  
منه ورجا المصطفى

میں



الكود

[illegible]

مجلس العلماء

4

۱۰۰

مفتی محمد رفیع الرحمن

كتابه المأثورة  
 لشيخنا الحبيب كرمه الله  
 الامام محمد باقر

منہ کے لیے ایک اور

مسئله

والطهر به أربعين

عند من انشا بركة الله

فمن حكايتہ  
الحاویہ وغیرہ  
مختصہ

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله

عبد المطلب بن عبد الله

صناعاً و اخصائاً  
امیر معتمدان





الذي لا يرد فيه من غير لان المال المكتسب من عمل حلال فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
الذي لا يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
لو يرد فيه ولو كان لو يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
فمن لو يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
قال في كونه عليه من الواجب وان كان متقيا لرب مؤخر منه ولا من الواجب ولو اشترى من المالك من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
عليه لان الواجب من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
ولا ما لا يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
لرب مؤخر منه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
منه فلا يشترط عليه فيها حرج من عمل حلال فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
كالشباب لانهم لو اشترى من المالك من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
وما سبق من الواجب من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
اشترى من المالك من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
العشر كذا لا يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
فذلك كذا في فقهاء الاسلام ولما روي هذا قال بعض من سئل الله عليه السلام في ذلك ان الله اعلم بما في القلوب  
فما سئل الله في ذلك من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
عليه كذا لا يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
السلام والنجاة كان حلالا من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
لان كل واحد منكم لو اشترى من المالك من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
عنهم من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
سواء قال من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
حينئذ ولو قال الشافعي احد قولهم من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
كذلك كذا لا يرد فيه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
لغيره من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
فتعلقوا بالسيفين من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
ويخرج من كل واحد منهما ما وجب من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
بعضه من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من

ويعلم ان الواجب من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من  
ويعلم ان الواجب من غير حلال فان كان عليه الواجب والاخذ فله المقتضى ما به من مصلحة العاشر لو اخذ المالك من

[illegible]

وفلنا الظاهر بمكة بنفديهم سائر كما يقولون هو مخاطب بالعبادان ومن شرطها الشير وقد كان يمكن نفيها  
 فتحلر بها ولا يبع الخراجا الا ان اعبان تغفر الى الله ولو نال وقته لم يجب عليه قضاء ما القوله <sup>منه</sup> <sup>منه</sup>  
 بجب ما قبله **مسئلة** لو كان الكافر عدسا لم يكلف اخراج الفطر عنه ويحكم على جلدن ولم يخرج <sup>منه</sup>  
 عنه لان من اهل الظاهر فوجب ان يوقى عنه الزكوة لئلا الفطر عبادة تغفر الى الله ولا يقع من كماله  
 ولا انه لا يكلف الفطر عن نفسه لما في قائم به فلا يكلف عن غيره وقوله بالعباد مسلم من اهل الظاهر قلنا الله  
 فغير فلا يجلب الفطر ولو قال هو عتيق وموكة قلنا لكن لا تغضل عن ملكي كفاية ما يجنبه الزكوة على انا  
 منع من بقاء المسلمين هذا الكافر ويجب عليه لكن هذا على قلنا لئلا يفرح اخرج من اشرارهم بل  
 ولرب **مسئلة** يجب اخراج الفطر عن نفسه من يعول من صغير وكبير ذكر وانثى حر وعبد ولو كان محرا  
 وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي بشرط اقامه الاسلام لقوله من المسلمين لان الزكوة طهر للمصانم وليس الكافر  
 من اهل الظاهر ولنا قوله ادا عن كل حر وعبد صغير وكبير يعول في ويجوز لا بد في طهر هذا  
 الحديث بانهم لا يعرفونه كما يفعلون لك طمنا لان ما اذ قد يستند عن بعض اهلنا بانهم لا يستدركه الا  
 من طريق الاصحاح اذ بان من اهل الفطرين يساوي عن ابن عباس عن ابي جعفر وروى عن الله تعالى لا اعلم  
 ان يعطى كل من يعول من حر وعبد صغير كره وهو على طهره وجبره غير ان على موضع الترتيع <sup>الظاهر</sup> <sup>الظاهر</sup>  
 وهو صنف في الزكوة طهره قلنا هو ليس يخرجها الزكوة في طهره من يخرج بسببه يخرج عن الطهر والمحو  
 وليس عند احد هما ما يوجب الفطر في قوله الكلب في عن محمد بن يحيى بن احمد بن يحيى فبعد عن عبد الله  
 قال يؤدى الزكوة لكونه عن مكاتبه وبقى امرته وعبد الصراف والمجوس وما اخذوا عليه بآية وهذا وان كان  
 مرسل لان ضلنا الاصحاح انما يضمن **فروع** الاول لو كان لعبد المولى الزكوة المولى الفطر  
 عنهم ولم ينفذ زكوة لثبات وجوب او استعجالا وبه قال الشافعي وما لك احدا قال ابو حنيفة لان الزكوة الفطر منه  
 لا يقع في المال لو اريد كونه ان لا يقع في السائمة الزكوة انما الفطر على الحر والعبد من  
 يمولون وقوله الا في الربو صدقة الفطر وحده ضعيفة لا يمنع من اجماع الزكوة في السائمة لان الزكوة  
 فلا يضمن منه زكوة ولو كان الفطر لا يباع بطهارة البدن وتكون الختان في القيمة مع انه قياس لركون  
 الفطر على زكوة المالك ليس بينهما جامع الثاني لو ملك عبد عبد اكان على المولى زكوة فاما لانها جمعة  
 للمولى لان لعبد كمال ستم الثالث عبد الصار يترك المولى طهره ثم قال احمد يخرج من مال المصانم ولا  
 مؤتمنهم منها ولو الزكوة تلزم من يملك الاتفاق لئلا ان زكوة يلزم المولى عن عبده لانه من عبادة وعليه ففقه دان  
 اخرجت من مال المصاربة لانه من مفضل حجه بالعبد الغائب المفضل فانه وان سئف عن موكة فالفطر لازمة له  
 لان مفعلة واجبة في اصل علمه اربع تحت الفطر فعن العبد الغائب الذي يعلم جنونه والابن والموهون والمضن  
 وبه قال الشافعي واحدا اكثر اهل العلم قال ابو حنيفة لان زكوة لسقوط عقد كالفطر المانسان ان  
 الفطر يجب على من يملك لقوله ولا فرق يلزم المملوك فجب الفطر وحده ضعيفة لان الاسلام ان يغضل فيسقط  
 عن المالك مع العبد وان كفى به المالك كما لو كان حاضرا واستعفى بكبه كذا الورز صاحب الجلالة <sup>الحالة</sup>

وملكه عن طهره

واحد

اذا



الخاص

الشيخ

الكل

هذه

عن مؤلفه

وهو

منه

فقد لو كان له ولد لا تعلم جازة فان الشيخ في لا تترك فطرته ولما افترق ولا احد من الناس لان الأصل جازة  
واجب اخرون لكن المأثم بان يصح غفران الكفارة اذا لم يعلم موثرا في الشيخ بانه لا يعلم ان له ولدا كان لا يفر  
عليه كونه وما ذكره حكي ان الزوجة لا تنزع مال زوجها على الصلح بسبب النزع ولم يعلم وقوله في الأصل بقاء ما  
بان الأصل عدم الوصية قوله يصح غفران الكفارة عنه جوابا لحد ما منع ولا ينافي في جواز الاجماع  
على جواز غفران الاجماع لا ينفق من ولده واحدة ونسوة اثنين او ثلاثة والحوال للآخر الفرق بين الكفارة وبين الكفارة  
الزكية ان العتق اسقاط ما في الذمة من حق الله وحق الله مبني على التحقق في الفطرة اجمالا على كل ملة

يبقى سبب وجوبه على الأصل في الكفارة اركان اربعة كذا في بعض على المولى الفطرة في موضع الشيخ  
الزم ابو حنيفة الزكاة عن الزوج ولو لم ير من الزوجة لمصلحة على ان الفطرة لا تنحل بالزوج بل على الاعاين  
ما روي عن ابن عمر قال دروس الله بصدقة الفطرة في الصغير والكبير في الحر والعبد من دون ونحن نتكلم  
على تقدير المونة السامية بل في فطرة عبد الله في المكاتب بشرط طوعه على ان ملكه مستغرق في كونه وان كان  
مطاع لم يفر عنه شيء مكمل وان لم يفر ففطرته ان افترق عنه ففطرته ان افترق من كسبه ففطرته بحسب ما يملك من فطرته  
بعد ما تفرق قال الشيخ في فوط لا يفر من الزكاة الا في ما علمه ما لم يمتنع ان ملك الحر يملك به ففطرته  
وقال الشافعي ابو حنيفة واحدا بل في المولى ليس من عبالة لسقوط فطرته ولا بل في فطرته ان كان ملكه  
ليس فاما وقال مالك بل في المولى فطرته لا يفرق ما يقع عليه درهم حوكا بر عبد لنا انه روي ما يقع من فطرته  
فطرته على المولى كالفقير وان ما في يد ملك يملكه وانما منع منه سبب الكتابة فلم يفر عن ماله المولى في قوله  
ذلك ما رواه محمد بن عبد بن يحيى بن عبد الله قال يؤول في الحر ان يفر من كسبه ففطرته على المولى في قوله  
يؤول في الزكاة عن عبد مكاتبه وقال الشافعي لا يجزى عليه فطرته لانه ليس من عبالة على المكاتب ان ملكه ليس  
وقال احمد بن حنبل في مال المكاتب ان مؤنته عليه في مثل ذلك ولا يفر عن المولى البتة ورواهما على ابن جعفر عن  
احمد بن موسى قال الفطرة عليه ثلثا ان ملك المولى كما هو مال له فلا يفر فطرته ومن يفر فطرته عليه  
وعلى ماله ان ملكه بالحر ما يجزى الفطرة والاصغر مولا حصة الزوج قال الشافعي احمد بن حنبل  
مالك على الحر خمسة وليس على العبد شيء لانه ممن يفر من مال الخطأ اليه وقد ملك ما يجزى الزكاة في فطرته  
بعضنا في المولى حصة المولى كما لو كان لاشين مسئلة لو كان عبد بين اثنين فزكوته عليه اربع اثمان  
واحد حال ابو حنيفة فطرته عليها لان كل واحد من المولى عليه اربعة كماله فكان كالملك لا يفر فطرته  
سبع الفطرة لا يفر من بعضها كالوصي لما روي عن ابن عمر قال فرض الله الصدقة على كل حر وعبد من دون  
و مؤنته عليها فطرته عليها ان كان المولى كعبد المولى في جماعه عيدا وعيدا لها وحرة لا يفر فطرته  
انه لا يفر فطرته عليها الا في ما يفر فطرته عليها في قوله من فطرته الفطرة لا يفر من بعضها ما يفر فطرته  
الوصي عيدا لانه جامع بينك مسئلة يجوز ان يتفقد في جنس الاجرا وان يتخذ وقال الشافعي احمد بن حنبل  
عنه البتة لبلد سبب ان ذلك غير واجب مسئلة يجزى على الزوج اخرج الفطرة عن ولد ورواهما  
مالك بن حنبل قال مالك لا يفر من الزوجية لاروى عن ابن عمر فرض رسول الله الفطرة على كل مسلم وادان

ابو حنيفة

عليها بغيرها الزوج كزوجه المال لان هذا  
كل شيء وعبد كزواشي من زوجة  
منهم يغاوم فلا يستفضا وكذا داه وديناع جعفر بن محمد علي بن النعمان فوضع صفة الفطر على الصغير  
الكبير الموصوف بالذكور الانثى ممن غوبون قد صار هذا القول المشهور في مال الزوج على الزوج في صفة  
لان الزوج من عيال الزوجه فزوج الأول ان كان المهران بخلافه من ماله فان لم يغفل الزوج فطرته  
لان مؤننه عليه وان كان باقر فلا فطره عليه لان ما ينفق حرة لا نفقة لولده لكن مؤننه للاحكام لم ينفق  
فطرته ولا نفقة لثلاث الفطره تقف ايجز الحرة الزوجه فطرته ولو لم يكن له فطرته كان له ان لا نفقة للمهر  
كالاجن الثالث قال الشيخ في الزوجه سقطت نفقتها ولا يلزمه فطرها لان الزوجه تتبع العيلة وروى  
قالوا سقطت فلا تكون لقوله ثم يتوبون والقول بجعله الله بنحو ما هو في نفسه من يوفيه وقال بعض المناظر ان الزوجه  
سبيلها بغير الفطره لابعاد وجود مؤننه في حقها فقال يخرج عن الناس والصغير الذي لا يمكن الاستغناء  
بها ولو لم يولد غير هذا دعوى الإجماع على الإمامية على ذلك وما مر من احد من فضلاء الاسامض على النكاح  
اوجب الفطره من الزوج من جهته وجعل الابل البر بحفظها لغيره من مؤننه ويتبع بها عليه فدعواؤه  
رئيسه من الفروع الاحكام الزوج اذا طلعها وجعلها فطرته اذا طلعها من العدة لانها في  
داله ولو طلعها بائنا لم يلزمه فطرها قال الشيخ في المروءة المؤننه اذا كانت معسر او تحت حمله او لا نفقة له  
ومعسر الفطر على الزوج فاذا كان كالمملوك شيئا لم يلزمه فطرته ولا نفقة له ولا نفقة له الزوجه ولو  
فطره لانه لا دليل عليه للشافعي فانه احد ما يجب عليها ان يخرج عن نفسها وعلى الولي من امته وما ذكره الشيخ  
بما صار من عيال الزوج نفقتها عليه فاذا كان غير العجب عليه فطرته ولو قلنا يجب عليها لانها غير معسر  
برضى الشرط المعسر موجودها وانما سقط عنها بوجوبها على الزوج فاذا العجب عليه وجب عليها كان نوبا  
وكذا على مولى الامة قاله فانما خرجت المهر الزوجه عن نفسها دون زوجها من عيالها وان لم ينفق  
هناك للشافعي لو كان هذا لا يخرج لو كان بائنا لانها لا نفقة له الزوج ساظره من الزوجه وما ذكره الشيخ  
لانما اذا اذن لها كان كالحج لها كالوارثا باء الدارين عنه والعنف مستحله الولد الصغير فطرته على ابيه  
اذا كان معسر لان مؤننه عليه قال الشافعي ابو حنيفة لكن ابو حنيفة اوجبها لان له عليه كزوجه ولو كان الصغير  
موسرا كالمستفقه في مال وفطرته على ابيه لان مؤننه عليه كذا قال الشيخ ولو لم يكن له عيال عليه فطرته لا نفقة  
لان عيالها عليه ولا على نفسه لما فيها من السلب كان نوبا اما الولد الكبير فله حكمه فانه كان عينا فاق  
فطرته على نفسه وان كان غير مؤننه فطرته على ابيه كذا القول في الولد والذوالعجز والذوالعجز والذوالعجز  
الصغير والكبير الذكر الانثى ممن غوبون ولدا الولد حكمه الولد للصلب فانه مستحله للشافعي  
والاجلولة لانه الفطره مثل ان يضر جنبا او يبيها او يصفها وجعل المهران هو عيلة وهو اتفاق علماءنا  
قال كثير اصحابنا من جنسنا واصلح الجهر على خلافه لان مؤننه ليست واجبا فينا بل مؤننه لوالده عليه لانه  
اذا صار من الفطره من غوبون وما روى على اهل البيت في روايات منها تجب الله شاة على عبد الله قال

كل من غلبت عليه حاله من غير عيب غلبت ان تؤدى الفطرة عنه وما دوى عنه عن ابيه فالفطرة الفطرية  
على كل صغير كبر حتى او يكبر عن كل من يعول قوله مؤلفه لازمة فكان كما لو جعله تدان الاصل المذاهب  
ولم يكن في باله ضرورة لازمة كالتأثير في كونه لا يخلو من الفطرة وهو بذلك ملزم ما عمن ينزعه عن ابيه  
فليس مستبعد عن ان يبل يكون عنه الضعف من اخوانه فخص به الفطرة فتؤدى عنه الفطرة قال ثم ثم  
فشرط بعضهم الضميمة الشكر كله وشرط اخر من ضامه الفطرة الاخرى فخصه من  
هذه المذاهب وهو في ضامه وهذا هو الذي في القول من عن تونون وهو يفتقر الى ان لا يفتقر الى  
الحال ان لا يفتقر الى الوجوب في الحكم العلوي الوصف يتحقق عند حصوله لا معضلة كما في بعض مسائل  
الشرط المتبر في الوجوب في غير من الشرط واستمرها حتى يهل الهل لا فلو سلم ان كما لو بلغ الشيء  
ار ملك الفطرة ما يجب معه الفطرة واهل الهل لا في فطره وجب الفطرة فلو زالت قبل الهل لا وجب  
لمتجب لكن يتوجب حصلت ما بين الهل لا الى الزمان يوم العبد كذا لو ولد له اولى ملك عبد الوالد فخرج  
وتحريمه عند بيان من الفطرة الوجوب سببا افتاء الله تعالى مسألة والفطرة عند رب الخراج  
عن عبد الله ان سألني اخوه ما مع الضميمة يربها على عباله ثم نصت به على غير لان لصدة من فطره الاصل  
فتنازل الفطر والفطرة وقال بعض الاحتجاج على الفطرة ان مثل الزكوة فلو دوى راع على عبد الله  
فقلت الفطرة الذي تصد عليه عليه صدقة الفطرة قلتم يعطى ما تصدق به عليه ما دوى الخراج عمار  
لا يفتقر الله الرجل لكونه عند شيء من الفطرة لا ما يورثه من الفطرة وحدها يعطى من اربا كل  
وهذا القول يقتضي ما لم يعطى الاخر عنه فبشرطه فكونه عنهم جميعا فطره واحدة والكونه من الفطرة  
على الاستحوا فبما بينه وبين الاضار ان الله ان كذا في فطره ما بينه وبين الاضار  
كان فطرا عابدا كالحمل والشجر والتمر والزيتون والارز والافط واللبن هو مذهب علماء اهل البيت في الفطرة  
ما كان فطرا على الاختصاص بالحيوان في الاضار والجماع اللين مع عدم الاضار على القول لا فطره مع ابو  
حنيفة من الاضار وحده الفطرة ومع السابقين من الازد والاعلى وجدة الفطرة وافضل احمد على الفطرة  
والشجر والتمر والزيتون والافط واللبن في الاضار والافط واللبن في جدة ما كان عابدا كالحمل  
رسول الله الفطرة ما عاب من طعام اوصا عاب من شجر اوصا عاب من عاب اوصا عاب من اوصا عاب من اوصا  
بما نخرج الاضار لكونه فطرا على اربع اللب لا نرى ان اهل البادية قالوا فطرتهم الاضار وروى عن مالك انه  
ما دوى الزن وارب من كان من اجد الله تعالى الفطرة على كل قوم ما بعد ان عبالهم لم يورثوا فطره  
وعلى اهل الحل والعمر قال على اهل الحل والعمر ان لا يورثوا فطره فبشرطه فكونه عنهم جميعا فطره واحدة  
الاختصاص بالحيوان في الاضار والجماع اللين مع عدم الاضار على القول لا فطره مع ابو  
ودل على ذلك دوا من اهل البادية استثنى من عاب من اجد الله تعالى الفطرة وافضل احمد على الفطرة  
منفعة وهو بهذا السحاب عن عبد الله قال الفطر يعطى ما عاب من شجر اوصا عاب من عاب اوصا عاب من اوصا  
الاستماع وقبل بعد الفطرة قال الفطر يعطى ما عاب من شجر اوصا عاب من عاب اوصا عاب من اوصا

جان

في الفطرة  
من عبد الله  
يعطى ما عاب

المنقولة

رواية العسكري المنقولة في نسخة الفطرة وما يتبعها من غير هذا كل اقليم مسئلة ولوغ على بلد فون فخرج  
 غيره في هذه الاجناس جاز ولا شافى قولان أحدهما التبع لنا صريح الروايات في الفطرة هو بدل عند النقيب  
 مسئلة وهي مرجع الاجناس صاع بصلع النقي وبوال شافى وما المالك احمد قال بوجه من الفطرة تصد  
 صاع وعند في الزيد بوايان نار واه من شعب عمل به عن عبد النبي انه رعت منجها في نجا مكة  
 الان ص ١١٢٠ راجعة على كل مسلم ذكر واتي صغير كبير نصف صاع من رطل بصلع لول الله عليه  
 فقال صدقة الفطرة نصف صاع من بز صاع من شعير ولنا رواية بصلع الحدري قد سلفنا رواة عليه  
 عن ابيه قال قال النبي اذ اصدت الفطرة صاعا من فخر او قال من بز من صولوا الاصطار ويايان من نار وانه  
 صفوان عن ابي عبد الله قال مسئلة عن الفطرة قال عن كل انسان صاع من بز او صاع من زبدت عن عونه  
 عما رعت قال بصلع النقي الابل الغنم في الفطرة من الاضصاعا وعن عبد الله بن جهم عن ابي عبد الله قال كونه  
 الفطرة صاع من شعير او صاع من زبد او صاع من شعير او صاع من رطل فاما رواة الجلي عبد الله بن شاذان  
 مسلم عن ابي عبد الله المسئلة المصد صاع من بز فانه ذكر الاصطار فيهم ان ذلك غير من رعتنا او رعتوا  
 روى للجماعة من الاصطاع ابي عبد الله قال صدقة الفطرة صاع فاما كل من عثمان قوله من من مع ذنبه  
 روايات الجمهور روى ابي عبد الله روى قال كونه الفطرة صاع من طعام او صاع من شعير او غرور زبدت فاما روى  
 حتى قدم معاوية فكان فيما كالم الناس في لاري مدين من سمر الشام يعدل صاعا من فخر فاحذا الناس بذلك  
 قال ابو سعيد في اول خبره كما كنا اخبرنا عنه روى الاصطاع عن عبد الرحمن بن عبد الله قال لما كان  
 معاوية عبد الناس ذلك المصد صاع من خطه روى عن ابيه لول من ان نرسن عن الفطرة فقال صاع  
 طعام بصل او نصف صاع قال بنو الاسم الفطو بعد الايمان والاحابث التي ترجعها بوجه من قد  
 صدعها اصحا الاحابث منهم فلا يخرج منها والاحادث المروية عن اهل البيت قد بينا وجهها مسئلة في الخ  
 والذين يخرج منها بطل بالمدني ولعل تجدوا في سعد بن جهم من هاتين عن علي بن سليمان عن الحسن  
 علي بن الحسن بن الحسن عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله مسئلة عن جليله الباقية لا يمكنه الفطرة قال تصد باربعة  
 او طال من الذين الرواية ضعيفة المصد من سلة ولا يخرج منها وان لا حظ لا يجرى الا صاع فالمدني وروى ان الاط  
 جوه من مع ظاهرها الاجماع علم التمسك من الفطرة ولا بأس بذلك مع عدم التحكم ولنا فيه بالمدني  
 محمد بن روايان قال كذا في الرجل اسئلة عن الفطرة كروى في كتب ابي عبد الله بالمدني والرواية في المصد  
 ما روى في نسخ لا يخرج صاع من جفان الاعلى وجه القيمة يتجوز لو خرج اسكو عام اجناس لو غلب على  
 قوته من جازان يخرج من جنس اخر ولو كانت من جنس اخر الاصل ان يخرج الاعلى قيمة ويجوز معكبا  
 من التمر المدد من الحب مسئلة يجوز اخراج قيمة الصاع مع وجود الاجناس المصنوعة مع قدرها  
 قال ابو جعفر وضع الشافى وما لا حكمة ان اخراج القيمة عدل عن المصنوع فاما يخرجنا ان الفطر لولم  
 نفعا فكان اخراجها بخرا ان لم يكن افضل بديل عليه ما روى ان عكرمان باخذ العروض الضد من  
 الدلام وبوبه ذلك ما روى ان معا كان يقول يتولى بعرضي ليل بخدوها منكم مكان لذي الشعر

من نحو صاع



الزكاة

منها لئلا يقول كان باخر باخر ج الزكاة بل يخرج لا بد له ان ذلك الواجب باجماع الناس قد  
لا يكون لا بعد طلوع الشمس نشاطها او الواجب عند طلوع الشمس عند شجرة غير ان على مذهب  
الفرع **فروع** الاول لو ذهب عبد قبل الملال لم يقض الشيخ ولو كان احدهما في وقت الغفران  
شرطا فلفظ على الوهب في الثاني فالفطر شرط فالفطر على الواهب ان ملكه ان ولو قبل ما قبل عليه  
الملال قبل الغفران قبل الوترة في الشيخ في كل يوم الوترة فطره وليس اذ كره الشيخ مطبقا للمذهب بل شرط فقبحه  
الملة لانها لا تنفذ في الموصوب بل تنفذ في الوارث الثاني ولو موله بعد ان قبل الملال قبل فطره  
وان قبل بعد قال لا يشترط بلزم احداهما لان ليس ملكا لاحد لهما فلو لم يملك الملال فام وشره  
مقاسم قبول الوترة وان قبل الملال لم يملكه فطره وان قبل الوترة لم يملكه احداهما لان ليس ملكا  
في تلك الحال الثالث لو مات وعلم من له عبد ففطره في تركته ولو مات قبل الملال لم يملك احداهما فطره  
ليس ملكا لاحد ولو ترك عبد من كان قد عثر على الوترة مسكلة بسحب ارجاع الفطر يوم العيد يسحب  
عند الصلوة لاروى عن ابن عباس قال هو قبل الصلوة زكوة ومعنونه وبعد الصلوة صدقة من بعد الصلوة  
روى الاصحاح لعبد الله قال الفطر ان اعطيت مثل الخبز الى العبد في فطره وان اعطيت بعد ما شرب  
صدقة مسكلة ويجوز فقدهما من اول الشهر واول الشافعي ان سبب الصدقة الصلوة والفطر من غير الصدقة  
لوجود واحد السبب فكذلك الملال بعد كمال مسان قبل الملال قال بعض صاحبنا لا يجزئ فقدهما الا على  
وجه القرض قلنا في زكاة المال قال ابو حنيفة يجوز فقدهما من اول الحول لانها زكاة فكانت زكاة المال  
وقال احمد يجوز فقدهما من اول العدة من اصابه من كان لفقدتها اغنا الفقير عن الطلب المسألة في ذلك  
التي وقد روي هو انما يوجب من فقدهما على ما ضلوه لانا في فقدهما باجر حال ان  
الفقير قبل ذلك انما يوجب من فقدهما ما قبل الشهر ويؤيد ما ذكرناه ما رواه زرارة ويكره  
العضل بن بشير محمد بن مسلم ويزيد بن عتيق على بن جعفر ابو عبد الله قال اعلى الرجل ان يعطى عن كل من يعطى  
يوم من بعد صفر كسب يعطى يوم الفطر فلو ضل هو من سعة ان يعطى امرا في يوم من شهر رمضان الى اخره  
التمع قبل الشهر فلكذا الاصل التمسك بالمعروض لان زكاة المالة لا تملك الا في حيا انما في الفطر فكذا  
الفطر لا يقدم قبل الشهر فان اخبره عن صلوة العدا ثم رجع قال الشافعي لا يزاحم ولو اوجب عن فقه الفريضة  
وفي رواية عن اهل البيت يجوز تاخيرها الى الملال في المعلقة فاولها الشيخ بانتظار المصلحة وليس بمتكلمة لو كان  
كل من قبله زمان كذا لو ائتمنهم في السنة تارة فلا يجرم بها الا بائنا اخره لصد اعدم المستحق جامعان كما  
عنهما اجماع الامكان وان لم يكره في مال الشيخ ان يكون قضا ويؤيد ما قبل الشافعي واحد واجوبه فقده المستحق بان  
نقط لانها حق تعلق يوم العيد بسقط الوترة لا يصح فيه مال الشاخص فقدها في احوالها وهو قول جمهور المصنفين  
زكاة معتبرة بعد الصلوة صدقة من الصدقات في قطع الشركة لكن الاحوط القضاء لهما من الملال في كل  
الماخرين يكون اداءه وانما وليس في لان وجوبها موقوف فلا يمتنع بوجوبها بعد الوقت ولو كان الوقت متبذرا  
لما مضى عند الصلوة ولو جبت واستحبت على مبلغ او اسلم بعد الزوايا كما تجب الصلوة ولو بلغ واسلم وقد

بذل شهر

المحل

قائم

تقول: لقد قوا على الصبر الايمان و منهم اصابته قسوة لیس  
علاهم فی اخذها حق بخلاف من اصابه الخلل الی غیره و

اليوم

الماضون  
ان يكون

وَأَمَّا

صلى

قال الشافعي رحمه الله تعالى بوجهه في سقط الإلزام وهو ما أفترج من مثلنا أنه لم يخلق بغيره البتة في سقط  
 بل هو كغيره من المخلوقين مسألة لا يستغنى عن ذكره إلا بالقصر فلو لم يكن يورثه الطائفة لكان  
 الأخذ بأن القصر يكتفي بالفقير على التبعين والبعث فذكره المالك كذا القصر بملك الطائفة لا يستغنى  
 فإذا كان نصيبها بالجزء من المول لا يغيره يمكن من التصرف منه فلا يجب بذكره القطر كما ذكرناه .

## كتاب الخمس

بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب الخمس الذي هو من الأموال التي لا تملك إلا بالرضا والرضا  
 بجمع غنمكم ما لم يكن غنما من غنمكم وما لم يكن غنما من غنمكم ما لم يكن غنما من غنمكم ما لم يكن غنما من غنمكم  
 الأرض ما كان بها وهو مشق من عدد ما كان له إقامته ومنه جنان عدل والخمس فيها واجب على كل  
 صيغة كانت كالذهب لفضة والحديد برصا وغيره مطبوعة كالبايون والقرنيز والخمس والفضة أو  
 ما فقه كالفقط والقاداة كغيره في مال الشافعي لا يجب في الفضة الذهب لقوله لا نكوف في حجر ولا يورث ولا  
 وهو ربيع العشر قال أبو حنيفة غروية لا يجب في النخلة وثلث عشرها والواجب خمس كونه كما قلناه قلناه  
 مال حصل من الأرض بوجوبه الخمس كونه ولا يفتقره بغيره الخمس لغير الإلزام ولقوله ما لم يكن طرقي  
 ما في أو غيره عامر فقه في الزكاة والخمس لأن المعدن كان لقوله الزكاة هو الذهب والفضة والخموص في  
 الأرض يوم خلق الله السموات والأرض فأنه النبوة الخمس هي من ذلك الذهب والفضة التي على الأرض من طرقي  
 الأصح ما رواه عن أبي جعفر الباقر قال سألت عن المعدن ما كان له إقامته كمالها عليه بالمال ما لم يكن غنما  
 منه من جازية فبما الخمس من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن  
 هذا المعدن ما شابه الخمس ما يجب به الشافعي بقوله لا نكوف في حجر ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث  
 بفضة نقي الخرو والركان والركان المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن  
 ربح في الأرض لا يخلو سفلها قبل هو من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن  
 سواء كان عليه الزكاة عليه أو لا الزكاة عليه أو لا الزكاة عليه أو لا الزكاة عليه أو لا الزكاة عليه أو لا الزكاة عليه  
 ذكر النبي الواحد كذا الإسلام وإن كان عليه الزكاة الإسلام فلا شيء قوله لا نكوف في حجر ولا يورث ولا يورث ولا يورث  
 عليه ثم ملك وشروع الأهل بجمع الخمس على غيره من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن  
 فالخمس زكاة ما لا يوجد وإن وجدته ملك فليس يورثه الباقى أصلا الملك الثالث إذا ربحه ملك الشافعي  
 فإن عثره بقوله وإن نكفرت الذي باعها للمالك عثره فلو طهره والإلزام لوجه الرابع قال في ذلك  
 إذا عملت المعدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن من معدن  
 الماخوذ كونه وإن كان معدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من معدن من معدن من معدن من معدن  
 بملك الجميع بجمعها من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من معدن من معدن من معدن من معدن  
 الأكثر فلو وجد المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من المعدن من معدن من معدن من معدن من معدن











ما كان  
مما كان

حلت في مفرق والشيخ في هذا كما لا يخفى باب الزكوة وقد سلف بغير الزكاة فاحذر ان لا يبايع احدكم الا في الزكوة  
 وغيره احبا طافا في البرية لا يذبح الله بكفره ولا يفعل معه ما يؤذن بالموافقة وقد سلف بغيره كتاب الزكوة ولا  
 تعدل العدل الا لا ينفق ذلك بالقرابة فلا يشترط زيادته ويعطى من حصة البلد لا يتبع الا باصله من المصلحة في  
 بلحق بهذا الكتاب **كتاب الايمان** في الايمان هو جميع فعل وفعل باصله الزيادة من فعله لا فاعله  
 تصغيره وما يحصل الامام من ذلك لا يصلح لاجلها او سلوها بغير قتال او بها اهلها او لغيرها اهلها لعلها  
 وما افاء الله على رسوله منها فما اوجعتم عليه من خيل ولا ركاب حتى ولا بهرحمن سلم عن علي بن ابي طالب قال  
 الايمان ما كان من رضى لم يكن منها هراة ردم او قوم صولح او عطاوا بايديهم وما كان من رضى غير الرضى  
 اودبه فهذا كله من الفقه الايمان لله وللرسول حيث يضعه يحجب هو الامام بعده وعن الجليلي عن بعض  
 سلفنا عن الايمان قال ما كان من رضى من اهلها قال الشيطان ورسول الجاهل الاجرام من الايمان ما كان  
 المرنبة من الارض المخصصة وطاكرها الاطلاق لعل من رضى له رداية العقبين راشدهن في الحق لا قال  
 ولم يرض الجاهل بطون الاودية والاجرام والراوى ضيعت عن الايمان صفات الملوك وعلمهم وضع  
 ذلك الخلف اعراضا عن الجاهل فاما ان يختص ملكهم بملس بغير مسلم يكون للامام ما كان للشيخ ورسول  
 علوه ذلك صفات ما في من بشر النبي ما رواه سماعه في كنهان قال سئل عن الايمان فقال كل من رضى  
 شيء يكون للملوك فهو خالص الامام ليس للناس فيه سهم وفي رواية روى عن علي بن ابي طالب قال طاعة الملوك  
 كلها الامام ليس للناس فيها شيء ومن الايمان ما يسطع من الغيبة كالفرار الجوار والجارية والرافعة والروب  
 العاخر ما لا يخفى بافتقارها لصلحها كان بفعله النبي وهو بذلك من طريق الصلح ما رواه ابو بصير عن  
 عبد الله قال سئل عن صفو المال قال الامام باخذ الجارية والولادة والركب لغاير من الايمان ما لا يخفى  
 قبل ان يقسم الغيبة وقال الله هو بطل ذلك بموتها ان احصاها بذلك لما كان لغايرها صلح الله  
 وتقبل جوشهم ومقاديرهم فحيي يكون ذلك من مقام مقام وان يدرك ذلك رويان عن اهل البيت  
 الايمان بملزمتهم واوله بغيره لبيد المال هو الاما خاصة روى ذلك ابان بن تغلب عن علي بن ابي طالب  
 في الرجل يموت ولا وارث له قال هو من اهل هذه الآية يستولون على الاموال وطبقوا على ما في  
 يكون للمسلمين هذا ما في النصف من اهل البيت بالموالاة روى الشيخ في كتاب الموارث مشق الله  
 الميت مسلما ولا في غير بيان يكون له ما يشاء اذ حبا قال الشيطان معذرة والمعادن للامام خاصة فان كان من رضى  
 يكون في الارض المخصصة بما يمكن اما ما يكون في رضى المخصص الامام فالوجه ان لا يختص لانه قول لا يختص  
 بالسبق لها بالاجابة لاهل البيت بل بان بطلانها بالاطلاق وقال الشيخ في هذا الفصل ان فيها الحق  
 كان يرد بها لاجلها فانها في المعادن خلاصتها ما ادعاه وان كان يرد بها من كتاب الغيبة لم يستغنا  
 التي روى منها مؤمنة السنة فسلم لكن لا يختص في ذلك اذ هو روى في كل ما يجرى به بطاكره كالتجديد في غير ذلك  
 ذلك انما روى في الاشارة اذ لا يقوم من غير ان الاما فتعقوا الغيبة للامام وقال الشيخ في حقه  
 مراد من ذلك لا بوجوه هي لم ولا حلاله انما مباح من غير حيا وكان كالاحضار في الاحتياط في هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

القولين قول ثالث شق منهم فيه انهم عفا بغير علم ولا يكون له بنة العاقلة وما ذكرنا الا سحابة باعولوا  
على بداية رجس لو ان عن رجل من اهل بيته عفا عنه قال ناعز اقوم بغير ان الامام قد عفا وكان في نفسه  
للإمام وان عفا باعول كان للإمام الحق في جعل المأخوذ بئس خلفه الذي مع الكناك العفا بغير الواحد  
فتجيب بقوله يدعى اجماع الإمامية بذلك في كل عفا حتى انهم يقولون لا اجماع لا يكون عفا اذا عفا الا لا اجماع  
في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد يعلم ذلك يكون علمه على من لم يعلم الشا لا يجوز العفا بغيره قال  
بخصم وجوده الا بانه لا تصرف في مال الغير فيعفى على اذن المالك لقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا  
عن طيب نفس منه ولما روي عن علي بن الحكي عن عثمان بن الربيع عن ابي راسل عن ابي الحسن قال لا يحل مال امرئ  
احل الله الخ من عفا على بئس افعالنا وموالينا فلا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
فيوم فافكره والسلام من يفتي بما عفا عنه ليس السلام من اجاب بالاك عفا في القلب قال لا يجوز عفا في مال  
يعلم من الخ من اهل هذا فافكره في المودع بالاشكر وتروى عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
وهو في الخبر الثاني قال بئس افعالنا وموالينا فلا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
واخذها في قولنا جعل على رجل من اهل بيته عفا عنه في يوم القيمة شرا لا يشهد الا في يوم القيمة في قولنا  
لا مانع من المأخوذ وبه قال المتكلمون في القول الشيخ اما في المأخوذ اما في المأخوذ فلا مانع من المأخوذ بغيره في  
فوجب نظام الاذن في استباحة ذلك من دون اجماعهم بل يعفى ان لو اطي بئس افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
ولا ان الذي عفا عليه الخ من اهل بيته عفا عنه في يوم القيمة فكان المأخوذ في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
الحصنة مالك الا انه ووطي بالمال لا مانع من المأخوذ بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
ما فيه الناس يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
اؤامه وعفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
البيت الا في بيتنا الا بغير علم ولا يكون له بنة العاقلة وما ذكرنا الا سحابة باعولوا  
لا مانع من المأخوذ بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
مع اليه عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
لم يزل في يوم فافكره في المودع بالاشكر وتروى عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
فقال ليس بملك ان يعرض لغيره في المأخوذ بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
مهر الا بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
القيمة فهو لم يزل في يوم فافكره في المودع بالاشكر وتروى عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
يسوع في المأخوذ بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
في المأخوذ بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة  
يعطى كل ما في بيت المال رجلا رجلا فلا بد من قبله حتى فافكره في المودع بالاشكر وتروى عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا ولا تزدوا عفا في افعالنا  
وجوده كما كان بغيره في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة عفا عنه في يوم القيمة

ادع  
سبار  
فلا  
مالك  
خرج

باخراج النجاسة المسكينة من المسكن في سبيلها من اجل حقته وعلى الامام ان يفرغ على الاصل  
 حاجتهم ولا ما يفضل عن ثلثهم بل ينهم من جنس ما يعولهم كذا ذكر الشيخ في كونه الفاضل في حله من غير ان  
 وداه حاد برعيه قال وداه بعض اصحابنا عن الجبل الصالح الى الجبل الاول قال قسم نصفه فبينهم على النجاسة  
 والنعماء ما ينفون في سنة من فان فضل عنهم شيء فهو للوالدان بحسب ان يفضل عن شفعائهم كان على الخوان  
 يعمون عنده بعد ما ينفون به وانما صاعدا ان يعمون به لما فضل عنهم وما وداه الصغار والجد  
 فان فضل بعض اصحابنا عن الحديث قال انصفنا بين المساكين ايتنا السبيل فله يعطيهما على قدر حاجتهما  
 فان فضل شيء فهو له وان نقص شيء لم يكن له من عندنا كذا قال الفضل كل بل لم يفسدوا رعايتهم للضعفاء  
 من وجود ثلثة الاول ان منفي الاصلنا يختصم فلا يجوز النشاط على مستحق من غير انهم لغو ولا يحل  
 الخالد مسلم الاصل يجب من ثلثة ان الله سبحانه جعل الامام قسطا والباقي قسطا ما لو احدث الفاضل  
 اثم الناصر بل يوجب للضعفاء ثلثة الشاكلة التي يجب ان تضاق عليهم محضون وليس هؤلاء من اهل البيت  
 على اتمام ما يحتاجون له لزمنا فخرجت عنهم الانفاق فزينا بقوله عليه السلام لا بد باطنوا في الاول  
 بجملة الراوي في الثانية واصلها الذي ينبغي العمل به انما هو ما نقله الاصل واضوا به الفضلاء ولا يعلم  
 انفسه وداه كرم كونه الامام ياخذ ما فضل عنهم ما اعوزوا فاسلم النقل عن المعاصرين من المعاصرين  
 لرسالة الرواية الواقعة لغوهم فانما نعلم من حيث جنة والشافعي وان كانا لا فاعلمهم واحدا وداه في الثاني  
 عنه الفضل ان علمنا فضلنا من غير ان يكون كذا سند عن محمد بن يعقوب صاحب الفقه لا يوجب انما  
 لا اعلم من حيث ذلك في كلامه كذا ذكره الشافعي في الفقه كونه لا يوجب سند كان مجاهدا وكذا في نقل  
 بحسب اهلهم بكتاب بعض شعبتهم سواء سندا واصلنا انه لم يوجب عنهم ما يعارضه لارادة الضعفاء من غير  
 الى جوابنا نعم قوله حق الاصلنا انما يختصم فلا يسلط على مستحق قلنا الاصل انما يستحقون له  
 كان بلا استحقاقهم لم يسلط عليهم على جهة الكفاية ولهذا يمنع الغنى منهم وقوله في الوجه الثاني لو اخذ  
 العاقل اثم الناصر لم يكن للفقيه فائدة قلنا الاصل ان تعدد الاصلان لبيان مقدار الاستحقاق كما  
 ذلك من اجل ان يكون ايتنا المستحقين في اية الزكاة ولهذا لا يجزئهم عليهم بالنسبة بل يجوز ان يعطى ضعفا  
 اكثر من ضعفه نظر الى سد الحاجة وتحصيل الكفاية ويدل على ذلك رواية احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن  
 قبل ذلك ان كان ضعف اكثر من ضعفه فاعل من ضعفه كيف يصنع فقال في ذلك الامام اريد ان كان رسول الله  
 كيف صنع انما يعطى كذا في كل الامام وهذا صريح بان الفقه ليس ايتنا الضعفاء كان نصيبه من جهة واحد  
 لا يوجب انما يعطى وجوبه سنة فساوون لكل ضعف ما وداه في ذلك فذلك جماعة من اصحابنا قلنا لا  
 اريد من سنة لكن انما فضل عن قيم ضيقهم خاصة في الغنى قولهم في الوجه الثاني انما لا يجزئهم من غيرهم  
 قلنا لا نستلزم ان الامام يستلزم وجوب الفقه الاثنا عشر ان حصص الثلاث تبسط عليهم بالكتابة كما قاله الفقيه  
 ولا يستفي فضل بل يعم على الضعفاء الاخرين ان كان بعضهم لا يجزئهم بغيره ففقه العاقل الاخر كذا  
 هذا مع وجود ما الذي يعمل مع غيبته قال الفقيه في اخلاف اصحابنا في الغنى عن الغنى منهم من اسقط غيبته







الامام محمدا باحاديث النضر من غير ان يكون له في الامام وان  
 الله يدره عليها ومن يرضى عنه في حقها الشبهة على جلاله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 القول في ظهوره ووجهه من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 الشيخ في حق هذا اوضح من جميع ما تقدم لان حق جلاله في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 يجري ان يكون من غير النضر كما لا يخفى من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 لما ذكرنا في النضر انما هو الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 كان على وجهه من غير النضر كما لا يخفى من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 في الرسالة التي في حق الامام العصفري من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وانما سبيلها هو ما ذكره المفيد رحمه الله من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 ولما كان هذا لازما له في حضوره كان لا بد ان يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 لكن حينئذ يؤول معنى ما يجادلون الذين حصلوا من النضر في حق الامام وهو الحق المأمون من غير النضر  
 اصل النضر على وجه النضر من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وهو ينشد في بيان امور **القول** العصفري في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 النضر واجب اكله ووضوئه في حق جميع النضر وقال في حق النضر من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 في النضر ينبغي جملته في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 اسما الا ان يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 عليه السلام في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 النبي عليه السلام في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 ولا يصح في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وغيره لا بد منه من النضر ووضوئه في حق النضر من يرضى عنه في حق الله اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 حينئذ يكون كل واحد من النضر ولو نوى غير النضر في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وضوئه وان نوى عن غير النضر ولو نوى غير النضر في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 في ذلك من النضر وهو ان يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وضوئه وان نوى عن غير النضر ولو نوى غير النضر في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 الى غير ما مضى من النضر لان النضر من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 للفعل الاجرة والحداسين عن النضر من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 شهد منكم انكم قد اقمتم هذا الحق في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 لان الفضل امارته على كون صوابه في حق النضر من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 فالحكماء في حق الفضل وضوئه في حق النضر من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله

من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 من يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله

كل واحد من النضر ولو نوى غير النضر في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وضوئه وان نوى عن غير النضر ولو نوى غير النضر في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 في ذلك من النضر وهو ان يرضى عنه في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله  
 وضوئه وان نوى عن غير النضر ولو نوى غير النضر في حق الامام عطف النضر على الامام وانما هو اسلمه من يرضى عنه في حق الله

فاما ان قيل ان الصوفية لا يبينون الابواب فروع القول لو تولى المسافر في شهر مضاعف ما غفر عنه  
 لم يصح ما قيل ان كان قد باو به قال الشافعي وان غاب في العلة وقد اختلف في ذلك ابو حنيفة يرفع عاقلة  
 كان صوم في السفر غير مستحق لان يجوز تأخير من غير شقة هذا وكذا الصوفية غير مضاعف وقال ابو يوسف  
 غير مضاعف من مضاعف لان الصوم مستحق وخصوصه في العلة فاذا اصابه مرض فخصه عن الصوم في حنفية اذا اظلم  
 رؤاه ان لنا قوله ليس البر الصيام في السفر لا فاسين ان الصوم في السفر منوع عنه فلا يقع طاعة  
 الثاني المذاهب المعين زمان هل يكفي فيه نية القرية او يقتصر الى النية قال الشيخ يقتصر لانه  
 زمان لم يقسمه الشارع في الاصل الصوم فاقصر الى النية بقول لا تقتصر لان الشارع وان لم يقسم زمانه  
 في الاصل فقد تعين بالنية وكما لا يقتصر زمانه الى نية النية تعين فانه فكذلك المذهب الثاني  
 نية النية لا يكفي عن نية القرية وقال الشيخ يكفي فيه نية النية عن القرية لانه لا ينفك عنها ما فيه  
 ضعف نعم الامر ان متغيرا يجوز فساد واحد مما في العقول من الاخر الى اجمع اذا انفك  
 في شهر مضاعف من الصيام جميعها لانه ما يشترط في عرفة مضاعف الا عرفة القرية وسقطت  
 النية كذا ان كان عالما بالشهر وتوهمه وقيل لا يجوز مع العلم لانه لم يطلو فصر الى الصوم لانه  
 وصرف الصوم في غيره لا يصح فلا يجوز في ما وجد ما والا لانه ان النية المستمرة حاصلة في نية القرية  
 وما زاد لغيره فكان الصوم حاصلا بشرطه فخرى عنه مسئلت وفي نية الصوم العينية  
 حتى يطلع الفجر لا يجوز تأخير ما في العلم والواحد ما وطلع الفجر فسد الصوم ذلك اليوم وجب صومه  
 وان تركه كما سئل في هذا جاز تجديدها الى الزوال قال ابو حنيفة يجوز تجديدها في شهر مضاعف  
 والمذهب المعين في الزوال لا يفسد الصوم الا خلا له ما قبله لما ذكرنا ان ليلة الشك اصح الناس لها  
 اعز اليه شهد بربوبية الهلال فامر النبي صلى الله عليه وسلم من لم ياكل فليصم من كل ليلة مسلمة لانه صوم  
 الكوفة فما زان ثبوته جزا الزوال كالمطل قال الشافعي لا يصح الا نية من الليل في مقدار ثلثي  
 للفجر جميعها ولا يجوز النية بها واسواقك لعدا او لغيره لقوله من لم يقبض الصيام من الليل فلا  
 صيام له لئلا من ترك النية عامدا فسد الصوم فيكون صوم فاسدا لعد شرطه فلا يفسد  
 بعد ذلك وليس كذلك مع العلة ويخرج ما ذكرناه بقوله لا يصام الا من يجمع من الليل على العلة بما  
 رواه ابو حنيفة من كون النية امرا بالصيام لعد وموعد العلم بالهلال في هذا وفيه النية مسلمة  
 كل ما ليس بنية من كلفها المذهب وغير المعين فوفيت نية الليل مشتملة الى الزوال وقال ابو حنيفة  
 لا يجزئ ما لم يؤول الى القول من لم يقبض الصيام من الليل فلا يصام له وموعد العلم بالهلال في هذا وفيه النية مسلمة  
 ولا نية زمان لا يوصف بهما بهما لا يجرى الاكل او له فاذا لم يجرى الليل لم يوصف له بالفجر فيجوز  
 الله من ان يتناول الهل وكيفية الصوم الواجب قبل الفجر الى الزوال لانه اذا ردت التصديق  
 ان يبين بفسادها فجاز في نية قبل الزوال كصوم النافلة ودل على ذلك من طريق الهل  
 انه اذا نيات منها رواية صالح بن عبد الله بن ابراهيم قلت جل جعل له عليه صيام شهر فصبح



تلك الليلة بالزمان المفادون كاليوم من الشك لا يمكن هذا الجرح من فعله ان نفقد بركة اول ليلة الصوم من  
 من قوله من لم يثبت فيه الصيام من الليل فلا يصالحه ولا ان ايقاعها قبل الفجر حيث يكون طمعه عند  
 اكمال الليلة عشر فينقذ ليس كذلك المقدم بالايام ولا ان الليلة متصلة باليوم اتصال اخر انتهى فلا  
 حائل ليس كذلك ما قبلها مسئلة قال للثلاثة وانما هم بنو واحد من اول شهر رمضان خاصة كايته  
 لشهر كله وفي غير الابد من بنة لكل يوم وبه قال فانك لا تحك عن قرو قال بالاقول ابد من يتجدد  
 البنية لكل يوم لان كل يوم عبادة منفردة فلا تقصد بها ما قبله ولا بما بعده فصا كل يوم  
 منفردة لنا ان عبادة واحدة حرمت واحدة وتخرج منه بمعنى واحد ولا يفتد منها كسأله واحدة  
 واعلم ان هذا الاحتجاج لا يثبت على اصولنا لانه قيل من يحسب ان علم الهدى يدرك على ذلك الا بجا  
 وكذا الشيخ بوجهه في الاول يتجدد ليلة لكل يوم ليلة لا نالا تعلم ما ادعيه من الاحتجاج  
 مسئلة يستحب صوم يوم الاثنين شيئا اذا المير الحلل ان فيه الشك على نه شربان فان  
 افسق الحلل اجزء عن رمضان ولا يكره لو نوى مع ذلك الاحتياط لو مضى ويحرم بنة من  
 شهر رمضان ولو صام من غير بنة لم يجرى قال لا يقبل انما يستحب مع الشك في الحلل لا مع الصوم  
 ارتفاع الموانع ويكره لا مع ذلك لا يمكن صائما قبله قال الشافعي يكره اخره بالصوم بنة  
 انه شربان وان يصوم حيا طارضا بنو ولا يكره ولا يكره متصلا بما قبله او موافقا لعادة  
 له في ذلك اليوم لقوله لا يتقدموا الشهر يوم ولا يومين الا ان يوافق ذلك صوتا كان يصواته  
 وقال احمد ان كان محمولا وان كان غيما لم يكره وان اصابه تخلف لو مضى كره وقال ابو حنيفة اصابه  
 تطوعا لم يكره وان صا احتياطا لم يضر كره واحتجوا بما روي عن ابن مسعود ان افطر يوما من رمضان  
 ثم اقصم من اجب الشربان بنية ما ليس منه ورواه الحنفية قال صيام يوم الشك ففقد عصا بالانقسام  
 لنا ما روي عن علي انه قال لان اصوم يوما من اجب الشربان ان افطر يوما من شهر رمضان شاك ذلك  
 وروى عن عاتق قال لو كان من عاتق تصوم ولا الاحتياط للفرق بين رمضان من اجل انما افطر وجه  
 لكرامة هذه البنية ومن طوى مثل النبيذ وانما من هادواية بشير التبايع على عبادة الله قال  
 سألته عن يوم الشك فوق صمت ان يك شربان كان تطوعا وان يك من شهر رمضان صوم  
 وفعل فاما رواية قبيلة الاحمسة قال ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم صيام سنة ايام الصيام  
 واما يوم القدر فاليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان والحجوة عنه وما تقدم من اجب الحنفية في ذلك  
 محمول على صون بنة من شهر رمضان نفع لنا في بين الاحتياط ويدل على هذا التاويل ما روي في الخبر  
 فيها انه روي قال سمعت علي بن الحسين يقول يوم الشك امر بالصوم ونهيا عنه انما ان يصوم  
 على انه من شعبان ونهيا ان يصوم على انه من شهر رمضان وسئل عن الحلل فقال في ذلك اذا صامه  
 بنية انه من شعبان دأبم بان انه من رمضان والشك باق جدنية الوجوه ولو لم يعلم حتى انقضى الشهر  
 فقد اجر الا نأبين ان بنة القرية كافية في الزمان للمعنيين للصوم الثاني لو مضى بنة



فليحترق في فساد الصلوة والقيام مردود من حرم وهذا يعني على نحو الغسل في ديننا ان الوضوء  
 اولى بالاطهار اولى لا تاجب مختارا والوضوء الموطوء كالين في الواطئ ولو وطئ بمهمة ورام  
 ينزل يعني على وجوب الغسل قال لا يجب الغسل بقطرة الماء لا ببارد الغسل بالحكم بالافطار  
 وان لم يفرق فلا تفرج جواز فيجب على طهر ويطهر بالبرء الماء بالاستسقاء والملازمة  
 والقبلة انفا قال لا يشيخ لو نظر محترقته وتم وغلبه لغضابوا كانت مع الله فلا شيء عليه  
 وكذا لو قطع واصفى الى حديث فاصفى الصلوات انما في اصفى ايضا الغيبا الغليظ فقل  
 خبار النقي في الدين الى الخلق قال الشيخ ومما لفت المحمودة ذلك في اخبارنا رواته عروين  
 سيبد عن الرضا سألته عن الصائفة عروا وبغير لك فيدخل الدخنة خلفه قال لا بأس  
 وبه باله عن الصادق ثم يدخل الغيبا في خلقه قال لا بأس لنا انه اوصل الى جوفه ما ينال في الصلوة  
 فكان مفسدا له ويؤكد ذلك ما رواه الشيخ الجعفي قال سمعته يقول اذا شمت واجهه  
 غليظة او كس ميتا فدخل في انفة وحلته غبار فان ذلك لم يفسد الغسل الاكل والشرب والخلع  
 فعنه الرواية فيها ضعف لا لا نعلم القائل ولا الغيبا كالاكل والشرب ولا كالبزج  
 المحترق البرء **مسألة** من اجبت له البقاء على الحنابة من غير ضرره حتى يطلع  
 الفجر فيه وانا انصحنا انه يطره به قال ابو بصير وذكره في الجعدي في بعض ابي عبد الله في حرم  
 اجنبية شهر رمضان بالليل ثم ترك العمل متعديا حتى اصبح قال يعقوب رقبه او يصوم شهرين متتابعين  
 او يطعم ستين مسكينا بعدة اربعة ايام او الاشارة والاخرى واية جند الخشوع في عبد الله قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس ثوبا من ثيابهم يؤخر الغسل متعديا حتى يطلع الفجر ويكمل الصلوة  
 فلو لم يزلوا فادوه عن ابي بصير قال من اصبح جنبا في شهر رمضان يصوم يومه ولا حنابة متعديا  
 للمصوفين يصوم مائة ليلة في سنة او اربعة ايام او اربعة اشهر فقل انه ترك الغسل متعديا بعد  
 بين الروايتين في الواجب شيئا فاما الغسل فيجب في كل يوم في كل يوم  
 ما رواه عن ابي عبد الله في الرجل يجنب في شهر رمضان  
 فيسقط حتى يصلي ثم صوم ما زله مثله ويصوم في كل يوم من الغسل في كل يوم  
 من الصلوة **مسألة** قال الشيخان من كتب على الله وعلى رسوله وعلى ائمة فضل عمارا فسد صوم  
 وبقر قال لا يرد في حال علم الهدى لا يفسد به قال الجمهور والشيخ لا يكون بآراء منصوصين بولون عن ابي  
 منصور قال نعمت ابا عبد الله يقول لكن يفسد الوضوء ويفسد الصلوة فله حكمه لا للبر حيث  
 انما ذلك لكن على الله وعلى رسوله وعلى ائمة وباراه عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن رجل  
 كتب رضافق هذا طهر عليه قضاء وموضايقض صوم وضوء اذا تعذر اذ لم يزل اجاع الفجر  
 وطهر الاخر في اولى اثنين الا في ما نعتها اجعت اعل على خلافه وموفاض الوضوء والنية  
 بضعف عثمان بن عيسى منها فاما هذا فيصاح ان المشرك غير معلق والطعونة الا في غير ما ورد

لان ذلك انما في احد الحكمين لا يوجب كمالا في الآخر لكن مع جوبان الاختصاص لا يفيض الواجب ان يكون  
 جهة ودعوى الاجتماع مكتوبة في الشارح في الاوتناس ولا ان احدهما انشا الصعود وسوا خفيل  
 الشك في الامر لا يفسد لكن يكثر وهو احد حوى علم الهندية قال مالك احد الجوابين ان يكون على  
 خلاف القولين في الشرح قولنا في التحريم لكنه لا يوجب قضاء ولا كفارة ولا حسن اجتمع على التحريم في ما  
 منها وانه محرم مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول لا يفسد احتياط ما صنع ذا الجنب امر به خصوصا لا يكل  
 والشرب الا مرتان في الماء والحل في الجسد الله قال الصليم يستنقع في الماء لا يبر من الماء  
 وعن جريزه قال لا يبر من الضام ولا يحرم واستعماله وعللنا في تحريمه في الماء قال الصليم لا يفسد  
 راسه الماء من الزوايا مع كثرها سائلة عن المعاش في الماء على المنع في الماء التحريم والماء الذي  
 على انه لا يوجب قضاء ولا كفارة فاما ما سألني عما قال قلت لا يوجب قضاء امر في الماء فاعلم ان  
 قضاء ذلك اليوم قال ليس عليه قضاء ولا يعفو ويمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط للصوم  
 فان لم يمتنع الاحتياط فيقل ان يصل الماء الى جوفه فيحرم وان لم يمتنع فمقتضى الاحتياط لا يمنع البقية  
 ما يبدل عنه ما يوجب له صفة في السعوط وموضع العلك ترد وتلغى المصيدة من السعوط  
 واما الصلاح في قوله الشافعي ما يوجب فقه لانه يصل الى الدماغ وقد قال النبي لبعض اصحابه بالغ  
 الاستئذان الا ان تكون حيله ليل الاستئذان لا للمخوف من وصول الماء الى الدماغ وكل ما ادى  
 الى ذلك يحرم ويفسد الصوم وموضع الشحم الطوق في موضع العلك وتعلل المنع لانه لا يصل في الفم  
 الا بعد تخلل اجزاء منه يسقط الفم فيقع مع النوى الى المعدة وعمل الاحتياط في ذلك على الكراهية  
 وانه لا يفسد الصوم وقال الشافعي في البرية الاجابة ان السعوط يوجب لكفارة واما ما ذكرته من  
 الكراهية وهذا القول قولنا لا يصل الى المعدة فلا يفسد الصوم بالاصل تسليم  
 عن المعاصي قولهم يصل الى الدماغ قلنا فقه مسلم حرمه لا نسلم ثم لو سلمنا وصوله الى الدماغ  
 منعنا ان ذلك يفسد الصوم والواحد جوف فلنا المشاركة في الاسم لا يقتضي مشاركة في الحكم  
 ونحن فلا نسلم انفس الصوم الا بها بصل الى المعدة محل تغاير ما يبرح الانسان به كل وقولهم  
 نهي النبي عن الماء في الاستئذان للصائم فلنا لا نسلم ان الذي كان وصوله الى الدماغ  
 بل لم لا يجوز ان يكون نحو جفافه الحلق فان مخرج الانف الى الحلق فاذا بلغ كان بقية  
 الى الحلق امر من بقية الى الدماغ هذا مع تسليم الخبر فانهم فسنته ويؤيد ما قلناه ما رواه  
 غيث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 نعم لو تحقق تغلغل شيء من اجزاء الحلق عند ان يتقربط في مضعه لا حاكمه اذ لا وصوله الى الفم العلم  
 فلا يؤيد ما ذكرناه ما رواه ابي المزدكي قال سالت ابا عبد الله عن احتياط بموضع العلك  
 قال نعم ان شاء الله في الشرح في هذا خبر غير معمول عليه ان رواه عن كوفي ولم يلقه لا يبر  
 مينا فيه فهو حقيق ان كان بين يديه من قبل فلا نسلم ما ذكره وقد تردد في طمسلة المطبق الخبر



[illegible]

سلامه مستند هادى . . . ذوا الوجه لاختلاف حوا على الوجهين امامه يبطل  
ويوجب الية . . . فتشاع قال ذك لودوى جرحه بما يصل الى جوفه  
مستوى كانه عند معتبره فقال لولا انه جاز من غير انه لم يقطع ولو من او طعن نفسه اخط  
ولم يذكر الاستدلال مستند الى ما بقوله الجمهم من احتجاجهم بنحو الاستثاق والتمنع من  
الميا التي قد خضد بينا انه ضعيف الا انها تحسنه بالاجمال بلوغه ووجهه بوجها قضاء ويقض على الكفر  
وقد قال بهل ما قلنا في مسائل الخلاف مستند الى اني على يبطل انصو ولو دعه يبطل  
ويه قال الشافعي با بوجيفه احدنا الى ان يحكى عن ابن عباس انه لا يبطل وان فعله قال به شاذ منا  
وكانه استدل الى ان انصو استماعا يتناول الاما يخرج وعن ابى ثور انه يحكى عن اهل الكلى لنا  
اتفاق العلماء ولا يبرح با بقراد ابن عباس يدل على اقلناه فادى عن ابى هريره قال قال رسول  
الله من رعى الفقه ومصاب علمه فضاء وان استسقى فليقبض لان استسقاءه يلزم من رده  
في خلقه فلا ينقل من ابتلاعه شئ منه لو كان الود دعه يؤكده فادى وادى عن اهل الحديث  
هذا

استغفر

الشافعي عليه السلام ما احتجوا به من جعل الاستشفاء مدينا غير ان علي موضع النزاع ويؤيد ما قلنا ما ذكره عن اهل البيت من ذلك واين جاد عن ابي عبد الله قال سالت عن الصائم يصيبه اذنه الدهر فيال لا ما بين عنه قال سالت عن الصائم فكشى اذنه بصبغها الدهر او قال لا ما بين به ولو ضره قال العين في حليله لم يضره وقال ابو حنيفة قال الشافعي في احد قوله يضره لا للمشاقة فغذا الى الجوف ولا كما الدماغ فانها من اجزى البدن لان المشاة ليش منها للاعتداء فلا يضر بما يصل اليها وكان كما لو استشق غير ما يقع وقولهم ثلثان تغفل الى جوارحنا لا فليقل بما كان خاير اليها من الداء على سبيل الشرح ولا يطل الصواب الا من تحمل مسئلة

[illegible]

الكل للصائم فوق اذا كان كحل المبرقبة مسلح ليس له طعم في الحلق ولا باس يدل على ان المسك  
ما رواه صفوان بن يحيى عن حسن بن علي غلظت في عبد الله اكل بكل فيه مسك واما صام  
فوق لا باس ما مع ظوه فلا يذكر ما رواه ابو رافع ان النبي اكل وهو صائم في مضاد واما  
الدم المضعف بقصد حمانه وغيره ما قال احمد بن حنبل اكل وهو صائم في مضاد واما  
لنا رواه ابن عبيد بن جهم عن ابي جهم عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله السلام الفخ والاعطال  
وقد اكل النبي وهو صائم وكان يهرى باسا للكل فصائم يدل على الشرط المذكور وما  
لحسن بن علي لعل قال سالت ابا عبد الله عن الحجامه للصائم فوق لا باس ان لم يخف منعها  
وذا الحجامه علاج لدفع الاذى ليس طعاما ولا شربا ولا ما يصل الى الجوف فكان الا  
حلها فلم اخصه الضعيف من العجز عن الصوف كونه لا يؤمن فصاها اليه ينسب على ذلك  
ما رواه الحجة بن محمد قال سالت عن الصائم يحجم فوق اني اخوف عليه الغشيان او يوق به مرة  
ارايته ان قوى على ذلك لم يحجم قال نعم انتم وجوا بنوا اذ احد اطعن فيها والمخاض بالفضل  
المشأن النبي احمته وهو صائم كذا البصحة دخوله المحمدا يدل على ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جهم  
سئل عن اكله يذخل المحمدا وهو صائم في لا باس ما لم يحجم ضعفا وشم الربا حين يتأكد في الرجوع  
ويدل على كراهية ما رواه الحسن البصري عن ابي عبد الله قال سالت عن الصائم يلبس ثوبا يملوك قال لا ولا  
ليس الرجمان ويهينه على ذلك على الكراهية ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال الصائم يشم الرجمان  
والطيب بال لا باس مثله في عبد الله بن الحسن الحاج عن ابي الحسن وما رواه سعد بن عبد الله كذب على  
الحسن هل يشم الصائم الرجمان في المذبة فوق لا باس به والرجس يتأكد الكراهية يدل عليه ما رواه محمد  
البصري عن سمعت ابا عبد الله ينهى عن الرجس في المذبة فذلك قال لا نه بجان الاغاص  
والاحققان ما جاء في مكره رواية على الحسين بن ابي عبد الله كذب في ابي الحسن ما تقول في اللطف  
الانثاء وهو صائم فليس باس بالحمار قد سلف من لقوته هذا ما عرفت فيكره بل الثوب على الخيل  
ولعله في بعض من كثر مقام البر عند خروج الاخر واحقا حلت في باطن اليد المقصية الى  
احتياجه الى البريد دل على الكراهية ما رواه الحسن البصري عن ابي عبد الله قال سالت عن الصائم يلبس الثوب  
الميل قال لا رواه الحسين بن احمد عن ابي عبد الله فقلت الصائم يلبس الثوب على جسده قال لا لا  
ما شهد ضعيفا ان يقول على رواية غير يدل على الكراهية ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال  
يستنعق الصائم في الماء وينصب واستمر به وبالثوب  
يلزمها القضاء اذا طشت الوسطها لانها يحمله قبلها ودل على ذلك رواية حنبل بن سدير عن ابي عبد  
الله سالت عن الصائم يستنعق الماء قال لا باس ولكن لا يغمر رأسه المرأة لا يستنعق في الماء لانه  
تحمله قبلها وحان المذكور وافق ولكن رواية حسنة مشهورة فيعمل على الكراهية كما اخبرنا الشيخان  
المقصود الثاني في مسائل الاثني عشر في القضاء والكفارة بشبه الاكل الشرير

[illegible]

46

بن

[illegible]

ووجبه القضاء والكفارة قال الشيخ وقال الشافعي لا يجب الكفارة ما لا بالجاء وقال ابو حنيفة لا يجب  
 بول الامام بفسد اصله بل كالاغذية والادوية لنا ان ذلك منان بالصوت يكون مفسدا له  
 يجب الكفارة لرواية ابو هريرة ان رجلا فطر رخصا مع النبي ان يغفر له او يصوم شهرين  
 او يطعم ستين مسكينا ولما روى سعد الميشتري جلا قال يا رسول الله انظرت في مصافق لم تصف  
 رغبة ولم تستفله فعمله لفظي مسئلا الكفارة عتق قبة اوصيا شهرين متتابعين او اطعمها  
 ستين مسكينا او صمت اكثر الاصحاحين في ما ملك ولعلم هذا قولنا احدهما انها مرتبة وبقوله قال  
 الشافعي و ابو حنيفة لان الجدة امن بها امرها انما راد ما للمسلم الموطوع بالهجرة من ان لا يجلا  
 اظهره من ضمان من النبي ان يغفر له او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا ورثه  
 مسكنا النبي من طريق الاصحاح ما رواه عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله في رجل فطر يوم امين  
 شهر رمضان غير عتق قال يعق شهره ويصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم  
 يفعل ثم بها استطاع والجوار من جهتهم اما لا نسلم ان النبي ما يشر بعد الشيء يكون دالا على  
 الترتيب ليس يصح فيه لودل بالكلية لكان خيرا ارجح لانه صريح بالتحجب لانه ينضم تخفيفا  
 لا يصح في ما رواه الامام في القبول بالتحجب يمكن ان يترتب عليهم على الاستحباب ويكون جائعا  
 يعمل بها وليس كذلك وان جبا الترتيب يلزم منه سقوط خبر التحجب مسئلا قال علي بن ابي  
 الكفارة في افطار رمضان بعد زوال الاعتكاف لا يجب شيء غيره والجنون المقطاع لا  
 كفارة في غير رمضان اقتضاه على مودا لرواية ابو حنيفة بالاصل لنا ان ما ذكرناه من الصيام  
 غير نامة كما تعين من رمضان الاخطاف فيه هناك من صوم متعدي موجبا للاثم والكفارة  
 مترتبة على تمام الفطر الصوم المتعدي ما نه فيثبت حيث يشاء ويؤيده ما رواه الاصحاح اما الاعتكاف  
 فروايت منها رواية ابي الداد الخطاط عن ابي عبد الله ورواية زرارة عن ابي جعفر المعتكف في جامع  
 فاعلم على الخطاط المعتكف ما ذكرنا من انما حتى راضا فاعلمها ما على الخطاط في رواية  
 سماعة عن ابي عبد الله ان المعتكف اذا وقع عليه فهو بمنزلة من افطر يوما من رمضان متعديا  
 عتق قبة اوصيا شهرين متتابعين او اطعم ستين مسكينا ولا يفي العمل برواية الخطاط ورواية  
 من باخا وروايت ان كان ثغرة لكنه وافق اكثر الاصحاح على العمل برواية زرارة ولا يفي الاصحاح على الاصحاح  
 وهو في اما السنة ففيله جسا كلها مبني على كائنها في كل غلصتها من دفع على اهله في يوم نذر  
 صوته يصوم يوما بدله وتحسب بقية ورواية اخرى علم من كل طعام سبعة مساكين وسبائة  
 من بر القبول فيها دليل على ذلك واما قضاء رمضان فغيره وان منها رواية زرارة عن ابي جعفر  
 في نذر في يوم بقية شهر رمضان قال ان كان اهله قبل الزوال فلا شيء عليه لا يوم كان  
 يوم وار . في اهله بعد الزوال فاعلم ان يقصد على عشرة مساكين في مثله ومثله من شاء  
 من اهل عتق ورواية اخرى قال عليه على مصافق في رمضان ذلك اليوم عند الله يا ابا

ان في



[illegible]



وان كان لما قلنا فطلبه الفضايلة وفي الحنفية قول واحد ما ايجاز الصفاط وهو خيار الى الصلح  
وهو لا الشافعي ابو حنيفة واحد وقال مالك بغير الكثير ويحب البضاعة ايها المستغنى لا اختفا بالاج  
دور الحامد وهو خيما والشيخ وقالها احرام ولا يجتبه فساد لا كفارة وساختار عمل الله اما التوبة  
وقد اسلفنا الله فيه واما وجوب القضاة والكفارة او احدهما فهو مني في الاصل ليس من العار  
وقد ذكر على جعفر بن محمد عن موسى بن عرفة عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام ان في عمل الله واما  
صا ثمان فن لا باس اذا الحنفية لا تصل الى المعدن ولا الى الواسع لا تمتد فلا يوشك اكمال الكفارة  
وقياس المحرم في الحنفية على ما يصلح الدماء من الدماء ليس يلزم لا نأمنع الاصل المغيب عليه القدر  
واختارهم بالمتع من الباقية في الاستساق للضام قد يباضعه بما سلف على ان الواسع الله  
عن الاختلاف في البرزخ انتهى في القضاة لا يمكن ان يكون حراما لا يكون الصواب بل يحكم  
شريعة لا يلزمنا . . . . . قياس مسئلة تكرار الكفارة بتكرار السبب مع تقاض  
ايام شهر رمضان وهو اتفاق علماءنا وبقول الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة لا يكرر لانها غير  
على خباية تكون ربيها قبل ان يبعث الله اخلافا كالحمد فان حلل التكفير فوالله انكر عند ايتان دناءه  
كل يوم عبادة منفردة عن اذ لا يدرى ما سئل ولا يصح بغيره فيجب ان يكرر احد السببين منها  
لان الكفارة غفوة على انما يصح بتكرار ولا قياس الى حنفية ضعيف لان الحمد من على التعميم  
فلم يكرر الحمد بتكرار سببه وقبل استبناؤه وليس كل التكفير في مقابلته انما الصور ولو تكر منه  
الوط في اليوم الواحد يكرر الكفارة لان الوط الثاني لا يقع في صوم صحيح كما لا يكرر القضاة  
لو يكرر الكفارة وقال الشيخ ليس لا يحاينا فيه نعم لا ريب وهم من رحم الله ولا تفقد روى  
عن الرضا ان الكفارة يكرر الوط واخشا ما المرفوع وقال ابن الجبلة من اصحابنا ان كثر ما  
كفرتا نيا والاكفارة واحدة عنها قال الشيخ وانما قاله قياسا وذلك لا يجوز عندنا فخرج  
من اكل مراد او شرب او كل بشر لم يكرر الكفارة وان وجب المشا لانه ليس صوم صحيح والكفارة  
بجنس يحصل الفطر ويقصد به الصواب لان النبي امر بالكفارة حين اجبره بالفطر فكان الحكم  
مختصا به كما لو طوبى النبي وقال يجب لكفارة ما لو طوبى لمن يلزمه لا المشا وان كان صوابا سدا لانه  
وطه محرم محرر رمضان فوجب الكفارة كوطه الصاير وجواب الشيخ باحدا قال لا نسلم ان الكفارة  
لو طوبى في مقابل كايتم في ذلك يحمل انها وجبت لكونه انما الصوم صحيح مع الاحتمال لا يكون ما  
ذكره بوجه مسئلة فمن اظهر مستحلا فهو مردان كان مشرعا من قواعد الاسلام وان اعتقد  
عن فان عاود عتبه في الثالث قبل في الرابع عتبه شيئا تحقيق في باب الحمد وسئل  
قال علماءنا من اقر امراته على الجماع عتبه من صوطا وعليه كفارة ولا كفارة عليها ولا فضل ولا  
وعتبه كان على كل واحد منهما كفارة وعز كل واحد خمسة وعشرين سوطا وكذلك ابراهيم بن اسحق  
الاخرى عن عبد الله بن حماد عن الفضل بن عمر عن ابي عبد الله في رجل اكرامه وموصاهم وحملته

صلى

احمد

فقال: ان كان استكرها على كفارتان وجز نجس سوطا وان كان له طاعة فعليه كفارة و  
عليها كفارة ومن يخشع لله نرين سوطا وضرب حن وعشرين سوطا واربعم بن اسحق هذا  
صنف منهم المفضل عن صنف هذا كذا كذا في النسخة ل ابن بابويه لم يرد هذه غير المفضل  
فادن الزايرة في غير النصف لكن علمنا ان ادعوا على ذلك اجاع الامامية ومع ظهور القول  
بها وخشعة الفتوى الى الامية يجب العمل بها ويعلم خشيعة الفتوى الى الامية ثم باشها من باب نافي  
مذهبهم كما يعلم قول الزاير ان لما قيل في بيانها من هذا ما لم تستدث في الاصل الى الاماد من  
الضعفاء والمجاهيل ~~فمنهم من لا يسمع الا الشيخ اذا وطئها فائلم ومكره في بطور عليه كفارتان ونحوه~~  
~~على المكروه~~ ~~فمنهم من لا يسمع الا الشيخ اذا وطئها فائلم ومكره في بطور عليه كفارتان ونحوه~~  
~~التي في موجود في النسخة لان ذلك ثبت على خلاف الاصل فلا يلزم~~  
الدلالة بنبوته مناص عنه هامة لا يسمع ولو اكرها لا يجوز بل غيرها ~~فمنهم من لا يسمع الا الشيخ اذا وطئها فائلم ومكره في بطور عليه كفارتان ونحوه~~  
لونها عينة منها المبكرين في ثوبها القضاة والكفارة لقولهم لا كفارة على المكروه ونحن  
~~نقول لا كفارة~~ ~~فمنهم من لا يسمع الا الشيخ اذا وطئها فائلم ومكره في بطور عليه كفارتان ونحوه~~  
مع الاكراه وقوله ~~فمنهم من لا يسمع الا الشيخ اذا وطئها فائلم ومكره في بطور عليه كفارتان ونحوه~~  
حينئذ ان الفرق ان المرض سقط فخرج الصواب الى القضاء على الدليل وليس كل موضع النزاع ولو  
فانها فعليه كفارة وعلى رواية اخرى ثلاث كفارات وهل تجز عنها الكفارة او طاعت الاشهر  
لا لاختصاص الحكم بالوطء المحلل وقال بعضهم فيها شاي تجز مع كراهيها لان الزنا عاقل حاكم وليس يؤخذ  
لانه يفتن مع وجود الفرق فان الكفارة لتكفير الذنب قد تغلط الذنب فلا يؤثر الكفارة في  
عقابه بخلافه لا سقوطا فلا يشك في موضع النزاع الثالث من صحيح منه الصواب يعتبر  
الوجع العقل لان التكليف يقطع مع ذوال العقل فلا يكون حوتا مؤثرا به الاسلام لانه شرطية  
القرينة وهي شعبة من غير المسلم وكذا يشترط في المرأة ان الدلالة فيها واحدة ولا يصح من الحاشي  
والتهنيد على ذلك اجماع المسلمين مثله انتفاء ولو صاف لم يفتن النفس من غير الهاد اوله وآخره  
فدعوهما وعليه لا تنافي لهم لو ظهر وقد بدو من التها بغير استباحتها لا يشك وليس صوابا  
ذلك من طريق اهل البيت روايات منها رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عن امرأة اصبغت عمامة  
في شعره مصفاها ارفع انها حاصلة قال فطرو عن امرأة ذات انطه فاولت بها قال فطرو وتنبها  
وتقضى في المعنى عليه قولان احدهما يفيد مؤثرا في عقله والاخران يثبتانه في الصواب  
باقا على سوطه بخلافه المبدل ليس بوجه لان مع ذوال العقل يقطع التكليف مؤثرا وتدابير الصواب  
الصوم مع سوطه يصح من الصبر الميز لقوله من وهم بالصلاة لسبع ولا يجبه لقوله ورفع العلم من  
ثلاثين الصبح حتى يباغ وفي رواية عن احمد بن حنبل برفه الصور ليست معتما عندكم والمستحاضة  
يحكم الفاضل ~~فمنهم من لا يسمع الا الشيخ اذا وطئها فائلم ومكره في بطور عليه كفارتان ونحوه~~  
صحيح صوابها اذا فعلت ما يلزمها من الاعمال وقد سلف شيئا ذلك ولا يصح الصوم

الواجب من المسافر في هذا الباب منه قولان والظاهر في قوله ليس من امر اصحاب السفر  
 طهر في اهل البيت منها رواية زرارة عن ابي عبد الله قال لم يكرهوا له صوم في السفر  
 ولا غير وعنه عن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن رجل يصوم صوما فذكره  
 على نفسه فولا يصوم السفر ولا يصوم شهره من التطوع الاثنته ايام التي كنت يصومها من قبل  
 ابي الحسن تدوم على العمل الصالح وعنه عن ابي عبد الله قال لا يصوم في السفر يصوم من المسافر بعد يوم  
 معينا شرطه سفره وحضره قول مشهور في هذا الباب الشيخان وابناءهما واستدل على ذلك بما رواه  
 ابي عبد الله عن ابي الحسن قال سالت عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مستقرا يصوم به في السفر  
 المحضر قال الشيخ يجعل هذا على من قدر يوما معينا وطهر صومه سفر وحضر واستدل على انما  
 برواية علي بن محمد قال قال كعب بن عمار مولى ابي عبد الله ان اباك قال انما يصوم يومين  
 الاثنته ايام من الحجارة كانت قوت له لا تركه الا من علة فليس عليه صوم في السفر الا ان  
 تكون توبة ذلك المكان ضعف هذه الرواية جعلنا قولنا مشهورا ومحضنا قولنا ثلثة ايام  
 ومثله في السفر يستلزم في الحج وكذا يصوم عشرة ايام من اواخر من عرفان عامدا عالما وعنه  
 عن ابي عبد الله في الحج لا يصوم في ذلك قول اخر للمفسر فانه اجاز صوما على وقت  
 من الواجب في السفر كونه قول مشهور قد وضع لك من فعل اهل البيت ما ينافي بذكر ذلك معارضة  
 معوية بن عمار عن ابي عبد الله في الرجل يجعل لله ان يصوم شهرا كثر ذلك فصرح له ان لا يصوم  
 جعل يصوم صوما فزال المسافر في السفر لانه لا يحل له الصوم في السفر في رمضان كان رخصا  
 في الشهر حقيقته فكذلك يصوم المسافر اياما من الشهر في السفر في رمضان كان رخصا  
 في الشهر بيان ذلك في كتابنا في هذا الباب في السفر ابلغ من ذلك في السفر ابلغ من ذلك  
 ويكره وجوبا اذا بلغ خمس عشرة سنة في حقيقته فابعد يصوم المسافر ثلثة ايام للحاجة بملية  
 النبي لما رواه معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال ان كان لك مقام بالمدينة ثلثة ايام وتصل  
 عند اسطوانة في ليلتنا الا بعد ليلة الخمين يومها عند مقام النبي وليلة الجمعة يومها عند  
 الاسطوانة الخمين مقام النبي وشال حاجتك وامر يصوم مع السفر لقوله لا يضرب ولا  
 اضرب ولو لم يكن معك يصوم لانه من غير النبي بل على ما في الحديث في العباد ويجوز عليه ولو لم يتضرر  
 والا يشاء عليه يصوم الى ان يفرق اقساما من امره بعد واجب شديدا مكره وعنه  
 قالوا يجب ثلثه صوم في مكة والكوفة والشهداء والشهداء في معناه ويدل على ذلك  
 والاعتكاف ونصنا الصوامع الواجب العيين امساكهم مصصا فانظر في علامته وشروطه  
 احكامه الى قول علامته وموان يمضي من ثباته ولو كان يجرى قبل ذلك في نهاره وجب  
 عليه صوم ولو انفر ذكر وشبه لقوله صوموا الرويت والرويت فان عم عليكم فقد اتشبه  
 يوما فمادرك علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل يترك صوما ولا يصوم

خمسة  
 منه

الهلال

قالوا لا يثبت فيه فليصم الا عليم مع الناس ذلك انور اى سابعه ولا خلاف بين العلماء في ذلك فلو لم يتفق  
 فقهه اقول قالوا لا يقبل منهم اذ الواحة او ندم واحد قول الشافعي وانما لا يقبل الا شاهدان عكس  
 ضحوا وعيادهم قالوا لم يثبت دعوى الهدية اكثر الاحتجاج والقول الاثنان للشافعي قال الشيخ لا يقبل مع  
 الضحوا الا شوقا وشاهدان من خارج البلد ربما كانت حجة ما رواه جيب عن ابى عبد الله  
 لا يجوز الشهادة في رؤية الهدية دون خمسين جلا عكسنا وكن يجوز شهادة رجلين اذا كان من  
 خارج المصلى كان بالمصر حلة فاخبر ابنه او اباهما الا خيرا من قوم انهم صاوا للرواية وشاهد روى  
 ابراهيم المحرر عن الجاهل يروى في الهدية بغير جعل في الغنم بشاهد واحد عدل ولو كان امرأة او عبدا  
 لا يثبت من حيثها الا في بئر طرية بعدالة كذا في النية ومع الضحوا لا يقبل الاجماع عظيم يحسنهم  
 العلم لان سائر الروايات مع قوت الدواعي وسلامة الحواس في ذلك التوابع بعيدا فافتراده مظنة  
 الدخالة وكذا ما زاد على واحد ما لم يجعل اليقين لانا ما رواه عن الجاهل انه قال من علمك فعدوا  
 ثلثين فان شهدوا عدل فهو موافق لطريق الاحتجاج ما رواه الحلي عن علي بن عبد الله لا يقبل شهادة  
 النفس في رؤية الهدية الا شاهدان او رجلين عدلين في حصة قال ابن علقما كان يقول لا يجوز في الحجية شهادة  
 الهدية الا في شهادة رجلين مستوفين حاذم عن سبيل الله قال يسمي رؤية الهدية او اطول رواية  
 فان شهد عكسنا شاهدان من حيثها بانها رايه فاقصده وشيعة يعقوب عنه عن ابي بن عيسى لا  
 اجز في الملل ولا في الهدايا الا رجلين والحجاب عن جبر الا سري وجبر ان عوان لا يلزم من عله  
 على غيرهما انفرادهما بالرواية لان حكمية حال حليته من ثلثين لئلا ينكرهما في ريب الاصل عدم  
 ذلك قلنا الاصل في قبول البقية انما في شهادة الواحد عكسنا لما هو معلوم من شرعية فيكون الاحتجاج  
 المدكود ارجح من الشك بالاصل ولو قال هو احتجاج لا شهادة نحتاج اليه ومع ورودها ارجح من  
 الاخبار في استواء الشاهد يكون الاحتمال المذكور اياه ارجح في الجواب عما استجبه به منجادة ان  
 اشراط الخسنيين لا يوجد حكم سوى ما لا يثبت الا بعين اليقين بل قوة الظن بموجبه شهادة  
 العدلين في الجملة فانه مناف لما عليه عمل المسلمين كذا في كان ساقطا ولا اعتبارا بالجدل من  
 اصل ذلك فافهم من حيث الاحتجاج في ضبط سير القوم واجتماع بالشخص لا يجوز بالتعويل على قول  
 المنجم لانه من غير قوة باطنية مستفادة من الحدس الذي يحظى اكثر مما حصلت لا يجوز التعويل  
 على قوله لقول الشيخ من صدق كاهنا او منجما فهو كافر ومما روي عن علي بن ابي طالب عاينته من منجمة  
 يزعمون انهم في السنة ثمان مائة ثمانين يوما وشعرا وعشرين يوما في السنة لا ينطق به سب لا يبر  
 ابدا عجبوا باخبار منسوبة الى اهل البيت ايضا لها عمل المسلمين في اصطافا والرواية في رواية موسى  
 لا يتصرف فيها الاحتمال فلا يجوز ان يكونها وكذا لا غير جيب في انهم بعد التسع في صدق  
 على ذلك قوم مستند الى رواية قيل الحرة ابى عبد الله قال اذا عاب الهدى قبل التفتق فهو  
 ليلته اذا عاب بعد التفتق فهو ليلتين كذا لا احتساب في كونه منجما من جهة الله عن ابى

عبد الله قلت الشايطاني اليوم واليومين في يوم يصوم قال انظر الى الذي صمت فيه من الشهر  
الماض ومن يوم الحامس هذه الروايات شاذة والغامض انما هو ما ذكره من  
الروايات فذكر ان من هذا رواية بن عثمان عن ابن عبد الله قال اذا رآه الهلالي  
فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية اذ رآه  
الهلالي قبل الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية  
عن ابن عبد الله قال اذا رآه الهلالي قبل الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية  
ومضافا فقوله هاتين الروايتين وجب فيه دليل العمل به والعمل به انك علمت رواية العليلين ومثله  
ابو يوسف قال لو شهد بالهلال شاهدان ولم ير بعد اثني عشر من الضحى لم يفتوا بالاضحية  
قولان لان عمدا روية مع الضحى بالحكم بالشاهدان في الضحى فمقدم على الطريق لنا ان  
الاثنين ثبتا لهلالا في الاضحية فحكم الهلال في البلاد المتفارقة ولعله كان  
المتابع عدل يلزم من ادعى من يوم قد مضى انك عبد الله عباس لو انقضى بالرواية واضطر  
ليقيم عدلا ومنه الكفاية لانه اضطر في يوم صحيح فمما رآه قال ابو حنيفة لا يكفر لانه افطر مع الشبهة  
ليس شيئا لا يتكلم على تقدير البطلان لا شبهة مع اليقين سواء رآه سواه او لم يرد وصحلت  
ومن كان بحيث يعلم الاضحية فخرج شهره فان استمر الاضحية اجزا وكان ان صاف وكان بعده  
ولو كان قبله فضاوية قال ابو حنيفة وقال الشافعي يقضي الامع الاما ما لو كان قبله فقولان  
احدهما الاجزاء الا انه ادعى مع الاما انه يجهد فيكون مجزأ بالنادي العشاء قبل فمما رآه في  
لو صاف قبل فمما رآه يدعى على ذلك ما رواه عبد الوهم بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قلت له  
الرجل اسره الروم لم يصم شهر رمضان لم يدري شهره هو قال نعم هو قال نعم هو قال نعم هو قال نعم  
كان شهر الذي صام قبل محرم الحرام وان كان بعد اجزاء ولو قبل بشرط صحة الاضحية  
الغيبين هو لم يولد فضاوية بما حوى الاد فلما هو يتو الوضوء عافى ذمته فاذا كان النقص  
انقصا شهر رمضان كان النقص في الذمة انقصا فيجب ان يجزي ذلك هو فضاوية اما اذا كان صوم  
في الشهر فقد بينا ان بنية القرينة كافية ولا يرفع فيه غيره فكان مجزأ على كل حال فمما رآه  
ولو وافق سواء كان في يوم اخر ولو وافق في الحج فضاوية العيد الايام الشريفة ان كان بمنه فضاوية  
اذا كان ثانيا من لو كان فضاوية في يوم ما والثاني لو صام شهر رمضان كان شبه الناس اما في  
يوما لان عليه بعد الشهر مستمرا في وقت وجوب الامساك في الحج الثاني وعيد جماع  
وقوله ثم وكذا واشر بواحدة فيجب لكم الحج الا من حضر من الحجبة الاستم من الحجبة اما الجماع فمحل  
حتى يبقى لطلوع الفجر فلا الوقوع والا غسال ولم يجز غير الا غسال واقتصر على ان قالوا  
مع نهاية الليل لانهم منعوا الجماع في نهاره ولم يجز مع بقاء الجماع في نهاره من الغسال وشرع  
لو غلبت عليه انه ادعى الوقت فطلوعه ومواقع ذبحه لا يتبع عليه كذا لو رآه الفجر طلوعه

عبد الله قلت الشايطاني اليوم واليومين في يوم يصوم قال انظر الى الذي صمت فيه من الشهر الماضي ومن يوم الحامس هذه الروايات شاذة والغامض انما هو ما ذكره من الروايات فذكر ان من هذا رواية بن عثمان عن ابن عبد الله قال اذا رآه الهلالي فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية اذ رآه بعد الزوال فليس له الاضحية

قبل البصر مع طين السعد وقال الشيخ عليه الفضل انما فعل ما دون خيرة ولم يضمن بغير طين بل لم يضمن  
 كما بيناه في دليل الاكل والشرب ما لو ابد من غير ما عاده او اخلد الى غير ما عاده مع قلته عن غيره لزم انما  
 دون الكفاية محض الشبهة في اقداره كافي الاطمان الاكل مبطل في وقت الاطمان ذهاب  
 الحجة الشرقية وهو وقت وجوب الصلوة المغرب قال احمد وعندهما مشارة الفرض فلو روي ذلك لكان  
 اهل البيت ليس بمعدود او يستحب عليهم الصلوة على الاطمان لنساع فاجل الطمان مع الصلوة  
 ورجاء عندهم جليل عن ابي عبد الله كالمسئل عن الاطمان قبل الصلوة او بعد ما قال ان كان معه  
 قوم يجلسون ان يجلسوا معهم في الصلوة فيكون مع قوم ينظرون الاطمان فلا يجلسوا معهم ولا  
 في جعفر قال جعفر في الصلوة فيكون مع قوم ينظرون الاطمان فلا يجلسوا معهم ولا  
 فابدا بالصلوة وقد حضر فرضا الاطمان والصلوة وافضلها الصلوة ثم قال تصلوا وان صليتم  
 وتجمع بالصلوة الحائز اذا اشبهت الحال ما استظهر حتى ينقضي لو غاب القصر من ثقله امانه الظهور  
 فيمنعوا بان صليتم بوجوب المشاهدة على ما نزل في قوله الثاني شرطه في تمام الاول  
 ثم اجماع الوجوب في شبه البلوغ وكما لا العقل ولا خلاف بين العلماء في سقوطه عن المجنون والمغيب  
 عليه الصلوة في رواية عن حماد قوله اذا اطاق الغلام صلاته ثلثة ايام وجب عليه صلاته مضافا  
 والرواية مرسله فلا غيره بها ورواية لنا عن ابي عبد الله قال ان تصير اذا اطاق الصلوة ثلثة ايام  
 وجب عليه صلاته مضافا وقد انفرد بها السكوني ولا عمل على ما انفرد به فلو بلغ الغلام قبل  
 العجز وجب عليه الصلوة اجماعا وان كان بعد الفجر لم يجز استنجاءه الا مشاءوا كان عليها اول  
 النهار ولم يزل مشاءا كما قاما بينه بالجلوس في انشاء الله تعالى وقال الثاني ان كان اظفر استنجاء مساك  
 وفي الفضائل وان كان صليما فوجها احد عاينته استنجاءا ويقتضيه جوبا لغواث بينه العجز  
 والثاني يتم وجوبا ويقتضيه استنجاءا بان ان العجز ليس اهل الخطا فلا يتناول الاستنجاء  
 واما الاستنجاء فلا يتم على الصلوة وليس تكليفه في حقه على فوجبه خطاب اذا لم يصح خطابه  
 بعض النماذج لا يصح باقية لان صلو بعض النماذج لا يصح كذا البحث المجنون والكافر يؤيد ذلك  
 ما رواه العيصي القسبي في حديثه قال سألته عن قوم اسلموا في شهر رمضان وقد قضوا منه اياما  
 عليهم ان يقضوا ما مضى يومهم الله اسلموا في الشهر عليهم قضاء يومهم الله اسلموا في الشهر  
 ان يسلموا قبل طلوع الفجر الشرط الثالث والرابع الصلوة والا فانه حكمها ولا  
 خلا في سقوطه عن الرضا للمضطر وكذا المسافر فلو صلا احد ما قد عثر عن شرعية الفجر لم يجز به  
 قال ابو هريرة ومنه من الصحاح وقال ابو جهم ان يصومون بفطرهم ولم يزلوا قضاء على النفقة  
 وقال الثاني في وجوبه وما لا كذا في الحديث فان اظفر قضوا ان صلا اجزاء واخذوا في  
 الا فضل لنا قوله فمن سئل عنكم الشهر فليصمه من كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر  
 التفصيل يقطع الشر كذا يلزم الحاضر الصلوة مضيقا يلزم المستأن الفضائل كل اذا لم

فيمنعوا بان صليتم بوجوب المشاهدة على ما نزل في قوله الثاني شرطه في تمام الاول

في

الفضايلة سقط الصلوة وقوله كذا في السفر وكذا في السفر وكذا في السفر  
 المحض وكذا عن جابر بن النعمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما الصلاة  
 روايات منها روايت عن جابر بن النعمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما الصلاة  
 المحض وكذا عن جابر بن النعمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما الصلاة  
 وعمر بن حبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ان رجلا قام يصلي في السفر فسلمت ولو قلد  
 المسفل وروى في السفر فسلمت اسكنا ببقية يومها  
 وجوابه في قوله تعالى انما الصلاة على وجهك بالحنان  
 على ايجاز قال في اقدم الفضايلة في صحيح الامام الصادق عليه السلام في قوله تعالى  
 بعد ما يميل لصو... بن الحسن الاخير لا يجوز ان لا يطأ لم يصح... وانما  
 جاز في باقية... سقط العرض... ايضا واما... الوالي عليه السلام في قوله تعالى  
 بعد الزوال فيقول محل المند... جيب... سقط... استحب... الحرة... الزوال...  
 ذلك من طريق اهل البيت روايات منها روايت عن جابر بن عبد الله قال سالت عن الرجل يقا  
 من سفره في شهر رمضان... ان قال قدم قبل الزوال فعليه صلاتا للثلاثة... بعد ذلك...  
 الى الحسن... قبل قدم من سفره في شهر رمضان... قبل الزوال... صور...  
 من سفره في شهر رمضان... قبل قدم من سفره... قبل الزوال... صور...  
 اسقطا... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 الزمان... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 ان يصل موضع... قبل الزوال... في بلد... في بلد... في بلد...  
 ليل... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 قال سالت... في شهر رمضان... في بلد... في بلد... في بلد...  
 ان ارتفاع... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 ومثله... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 والنفس... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 ذلك من... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 قال سالت... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 على... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...  
 ما كان... في باب الصلوة... في بلد... في بلد... في بلد...

فلا يقال له خطا في القضاء وما كان العقل في ذلك فخر مستلثا الا في المعنى عليه لا يوجب  
 ما فان في تمامها ثم هو كان قوا الصواب ولو لم يوافق العقل علم الهدى لا يفتي بان منبته منه  
 التي في يقينه ولو لم يوافق انية شريعة واحدة كايتم الشهادة في ذلك قال الشافعي وابو حنيفة  
 يقضيه زمانا انما لم يختلفا في يوم انما في قوا ابو حنيفة لا يقضيه كحصول الشريعة في قوا الشافعي  
 يقضيه لانه لا اعتبارا بينه مع ذوالعقله يقضيه لانه مريض لانه مع الاعمال بل عقله فليس  
 التكليف جائزا له لا يقطع مع الجواز لا يقال مريض بل من له قضاء عما كان لا ينافي  
 انه لكن بذال عقله يخرج من تناو خطا في ذلك يكون داخل في الخطا في القضاء ويؤيد ذلك  
 من طريق اهل البيت رواه ابن مهران وابو ايوب في صحيحه قال كثر في الحسن ان اسأله عن المعنى  
 عليه يوما اذا كثر هل يقضيه ما فانه لم لا تكفي في يقينه الصواب والصلوة عن عبد الله سنان من الجاهل  
 عبد الله قال كل من غلب عليه طبع على ما جازى **المسألة الثانية** المجوز لا يقضيه  
 ما فانه لقوله رفع القلم عن ثلاث على وجهه في بلغ عن مجتبه يقين بغيره قال الشافعي وقيل ابو  
 حنيفة يقضيه لانه مريض فيقتل ولو لم يوافق العقل لا يقطع عنه وجهه في خطا في  
 يتناوله الامم بالقضاء كالجبر وهو في لان الصبي يكون له اهلية العلم واليقين بالامر الشرعي  
 وليس كل المجتهد والاسلامه في ربه يقضيه الصواب فانه في حال كره له الجواز اذا اسلم عليه  
 فتوا العلماء لقوله ثم قل للذين كفروا ان يدينوا ويعرفهم ثم فاد سلف وقوله النبي الاسلام  
 يحيا قبله وكرم من بنى سلم عن سعد بن صديق عن ابي عبد الله ان عائشة كان يقول في رجل اسلم  
 في نصف شهر مضى اليه عليه قضاء الامم لا يقبل بغيره فانه الصواب حاله فضاء اضلا سقما منه  
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجز عليه القضاء لقوله الاسلام يحيا قبله لنا انه يتركه  
 لزمه ليقا بما في وجوبه عليه لقوله قضاءه كالمسلم لانه في حاله فانه يؤخذ بالادامه فوخذ القضاء  
 والادامه والرواية فينا لان الكافر الاصل لانه لا يؤخذ بالبعثات في حال كفره ولا ان الاصل في الزمان  
 القضاء المكان سببا لامتاعه على الاصل وليس كل المدة لانه اذا علم ذلك كان داء عا عن الردة  
**فروع** لو عقد الصواب مسلم ثم ارتد ثم عاد لم يقضيه فهو قال الشافعي في عدة احد قوله  
 لعدوا حتى يهلكوا في الدارين بذلك لان ما ترك لم يحط بحكمه فقلنا شرط اليمين ان يموت على  
 الشرك **فروع** من غلب عليه عقله فخر من قبله كشره في الحكم والمقد بلزله نقضا لانه سبب في  
 ولا كذا لو كان من قبل الله من قبل غيره والناهم اذا سبق منه لية كان صوابا لانه امر معتاد  
 لا يبطله الصواب لانه لو كان مبطلا لمنع الشرع منه مع الصواب الواجبين لانه لا يكون نوعا  
 لاقتضا الصواب واستمرول ما احكامه فمسائل **الاول** في ذوق قضاء صوما بنية  
 بين لا في الجواز والخلل في قضاءه حين يدخل الثاني لان القضاء ما هو به وجواز النسخ والقد  
 المذكور معقول من السنة فينفى ما اذا ثبت هذا فالمرضى ثم يراو في القضاء فانما من غيره عند



قال ابو جعفر عليه السلام في رواية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

مسام الحاضر فضي اول اجماعا وكفر عن كل يوم من القاب بعلية قال المشايخ ما نك - سنة من  
منهم ابو بصير بن موان بن عبد الله بن عمر بن عيسى عليه صوم فلم يصوم حتى ادركه رمضان اخر بطعن عن الار  
ومن طريق اهل البيت روايات منها رواية ذارة عن ابي جعفر في ان جل من صوم في ذلك  
ومعناه يجمع عنه وهو من بعض من يذكر شهر رمضان اخر قال يصدق من الاول ويصوم  
انما كان صوم ما بينهما ولم يصوم حتى ادرك شهر رمضان اخر صامها جميعا ونصحه في  
الملك وانيه محمد مسلم قال سالت عن رجل من طلبة علم حتى ادركه شهر رمضان اخر قال ان  
كان برائهم قواني قبل ان يدرك الصوما الاخر صام الله ما ذكره ونصحه عن كل يوم من طعام على  
كثيره ان نصاه ولا يجترأ بجل بعض المشايخ في ايجاب الاحتراز ههنا انه اركب ما له  
ما ثبت به سنة يفتيها الامامية فيها اختلفت في ما ذكره مضافا الى الروايات بين ابوالعباس  
الكاظمي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الله الامامية للمسلمين انهم لم يحضروا الى ما ذكره قالوا ذلك مستكلف  
ما لا يخرجه من البلاء ما رواه ابو بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
قايه ان لا قضاء عليهم صيا الحاضر الصدقة عن سالف الاخر قول ابي جعفر با بويه  
ان عليه القضاء فمساكنها رواية ولنا ان العدة استمر ذات قضاء سقط لا نأيدنا ان وقت  
القضاء ما بين الحاضر والاضى فكان كالوجه او غيره عليه من وقت الصلوة حتى خرج يوم  
ذلك من الروايات رواية زارة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
واحدا من مرض الرجل من رمضان الى رمضان مع ما في كل يوم اخره قد يكون  
مسكين وان صح ما بين الرضاين فاما عليه ان يقضي الصيام فان تهاون وتعد مع فضيلة  
والصيام جميعا لكل يوم مع طهر هذه الاجتهاد واشهرها وسلامتها عن المعاصي يجب العمل بها  
ونفس ابن بابويه في جواب القضاء سقط بما ثبت من الحضا وقت القضاء ما بين به صائين  
الا ان يترك متواترا او مع لفظة على القضاء فيسفرح في ذمة لا يسقط بقوات وقته فله  
فيها بيننا وصرح على القضاء وانقضت العدة او مثل سفر يجتاج اليه من بعض الصيام من مع  
ضيق الوقت بافتع كان معدودا الوقت ففرضا لا استقرار في غيبه بالقرطبي السابق وعلى ذلك  
اجماع العلماء من ان اهل البيت روايات منها رواه ابو الصلاح عن ابي بصير عن ابي بصير  
مع فيها بين ذلك فلم يقضه حتى ادركه رمضان اخر فان عليه ان يصوم ان يطعم كل يوم مسكينا فان  
ادركه رمضان قبل ان يمرض عليه لا الصيام مع وان نشأ بعرض فغلبه ان يطعم من كل يوم مسكينا  
حتى مع هل ينقض هذا الاحكام بالمرض في كلام الشيخ في لا يلا كل ما فات بموت من هذه  
حكمه وهذا شك لا قضاء على القل بالمرض مستلزم ولو استمر به المرض حتى وار سقط

عن قاتل يفضي عنه كان سفيهاً وبه قال الشافعي وقال قتادة يطعم عنه لنا الا صل عند الامام  
وموسى بن عيسى عن الحسن بن لا جعة قال انفق قتاده ولو كان ما يفتك فيه من الفضا ثم ما لو نقص  
فقد استغفر في نفسه لنفسه ويقوم به الولي قال الشافعي يطعم عنه لا يضا وبه قال مالك وابو  
حنيفة يطعم عنه اوصى قال احمد وان كان الصون ذراصة كان غير ما طعم عنه لنا ان  
الصو استغفر في نفسه بالتمكيد من ولا يفي في يموت كالدون في عي على وليه الفيا بالصو او اجبت  
ناروش عن عرو عن ابي ابي القاسم قال من مات وعليه صبا صاعه وليه دعو ابن عمار قال  
عليه السلام في يارسول الله اني مما تروى عليها صوشه فانما نض عنها قال لو كان على امك  
دين اكنث فاضيه عنها اكانت فخر قال في الله احق ان يفضي في روايتنا في اهل البيت فقال  
اهل البيت روايان هذا رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سألته عن الرجل ادركه شهر  
رمضان وهو مريض فوق قيل ان يرى في ليس عليه شيء ولكن يفضي عن الذي يرا ثم يموت قبل  
ان يفضي فما رواه ابان بن عثمان عن ابيهم عن ابي عبد الله في الفضا الرجل مضاً في رجل ميتاً  
فيما في ليس عليه شيء وان مع ثم من ثمان صاعه وليه مثله يفضي عن الميت اكر ولد  
الذكور ما فاته من ميتا من غير مما يمكن من فضا له ولم يفضي وهو ميت الشخ وقال المفضل  
لم يكن الا انفسه عنه فما ذهاب الشخ اظهر في المذبح فذكر ذلك جاد بن عثمان عن ذكره  
عن ابي عبد الله قال يفضي عنه ولي الناس به فقلت فان كان ولي الناس امرأه قال لا الا الرجل  
وتعدوا في محمد بن يحيى عن محمد قال كنبش الى الا خبر في رجل مات وعليه فضا من شهر مضاً عشرة ايام  
وله وليان هل يفضي عنه جفا فوضع يفضي عنه كثير وليه عشرة ايام ولا وفي هذا ضعف  
والاصل رواية في الوارث الا ما حصل الاتفاق عليه هو ما ذهاب الشخ من فضا من الفضا  
بالولد الا كبر المذكور فصرح قال الشخ لو لم يكن في من لذكور كان اناء لم يجز يطعم الفضا  
وكان الواجب له عليه من ماله عن كل يوم مثلاً فله مد قال علم الهدى في الا نضاً يفضي  
عنه عن كل يوم يمد من طعام فان لم يكن له مال صاعه لير ان كان له فاكبر مما فان  
يقدم الصو على الصدا وعلم الهدى يعكس الله ذهاب الشخ علم الهدى هو لرواه ابو مسلم عن ابي  
عبد الله قال اذا صار الرجل مضاً ولم ير مريضاً في يوم وليس عليه شيء وان مع ثم مرض  
عنه يموت وكان له مال فصد في غيره فان لم يكن له مال صد عنه وليه في ذابا بان عن ابي  
مريم عن ابي عبد الله فان لم يكن له مال صاعه لير ان كان بعض المناجيز الصدقة عن الميت  
وذكر ان لم يذبح في القول بما غفر وليس ما فله صوا با مع وجود الوارث الصدقة المشهورة  
وفضوى الفضل له من لا صفا وهو علم الهدى اجماع الامامية على ما ذكره فلا اقل من ان  
يكون ذلك غلاماً يدينه فذعو المناجيز ان محققاً في دينه هيا اليهم فصرح قال الشخ  
اذا كان له اذ بسن واحد فضا بالحصى ويقوم به بعض فيسقط على الا من ومن قال

ابو جعفر بن بابويه وانكره شاذ كان قد سئل ان شاء الله ان يكون كثر ظنا ان النص على الامر  
 ثم ان الناس بين الذين كل في حال الشيخ من كل صواب وان ارجح على ارجح من اهل البيت والوجه الثاني  
 وكان منكم ما من قضاة فانه يصدق عنه وانما من قضاة كره منه قضاة ودل عليه ظاهرا  
 وقال انما وحكم المراه في ذلك حكم الربا - واما بقية ايام حضنها وجب في ضلعها بافطر  
 ينص في ذلك وجه على انها القضاء عنها اذا حركت - به امر الله بها على ما بينا وقال في من  
 وجب عليه يوم شهر من عتقها بعد فلم يمت فان قضى الاول من او يصدق - ثم استأثر  
 لا يصح في سفره على ما بينا واذا حضر او اقام فاقضه معها الصوم وجب - استاذن رخص  
 مع الفدية وما كان في سفره في القضاء لان قال في ذلك لا يفتنه منه لان في سفر  
 فيه فدية ولا يقضي الا ما كان من سفره ومعه الا ان يغفل وان يحضر فدية من القضاء وهل  
 وقال في ذلك يقض عنه ولو ما في السفر بخلافه في ذمة منصوص عن ابي عبد الله في الرجل  
 يسافر في شهر رمضان فموت قال يقض عنه فدية وان حاض امره في رمضان فموت يقض  
 عنها ولو يقض في رمضان فموت يقض عنه عن علي بن محمد عن ابي عبد الله في امره مرض في  
 شهر رمضان وطشت واسأرت فموت قبل ان يخرج رمضان هل يقض عنها قال اما طشت المرض  
 فلا واما السرفق فموت فاضه وان يكون من شهر رمضان فموت في الاطمان الى الزوال فاذا  
 امسك ذلك الشمس لم يمت في القضاء من غير فدية يومه واجبا ولم يجر من القضاء ما لم يمت  
 مساكين فانهم قضوا ثلثة ايام وقال بعض قضاة كفاية بين وهو غلط وانما انقضت على  
 هذه لانها اخف الكفارة ولا يطهرها الصيام اخف كفاية في الجوع منها الغصن العنق و  
 الكسوف وانما الجوع يومين كفاية اما جاز الاطمان فلا منه صورتيين بمانه فجاز  
 الاطمان فيه لان ما قبل الزوال قبل الجوع الصوم وكذا وقت الجوع بمانه فموت  
 الاطمان فيه لا يمكن رماه منعتنا بالصوم ولا كل بطلان لان ما جازت من الوضوء  
 وقت حلها فتعين الصوم والكفارة فلا بها منية على ارتكاب الاطمان في الزمان المتعين  
 للصوم وموت من قبل الوضوء ما اشهر بين الاضحا من النقل المستفيض من كتاب الصلاة  
 وذات عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال صوموا فانه لا ان تقطعوه ما بينك وبين الله  
 قضاء الوضوء لك ان تقطعوه الى الزوال فاذا ذاب الشمس ليس لك ان تقطعوه وما زواه بزيد  
 معونه عن ابي جعفر في رجل في اهل بيته يوم نفيه من شهر رمضان قال ان اهل بيته قبل الزوال  
 فلا شيء عليه لا يومها مكان يوم وان اهل بيته بعد الزوال فن عليه ان يتصدق على عشرة مساكين  
 وفي رواية عن ابن مسعود عن ابي عبد الله قال ان كان فعل ذلك بعد العصر صادق لك اليوم و  
 اطعم عشرة مساكين فان لم يمكنه مسأله ايام كفارة فموت في ذمة ذواه عن ابي جعفر  
 قال عليه من الكفارة مثل ما على الكفاية امتا في رمضان لان ذلك اليوم حرام الله من ايام رمضان

لذلك

قال الشيخ رحمه الله في فطره ما رواه في بعض حسان الاقربان يحمل على الاستحباب اجماع بين الروايات  
 في رواية عمار بسند ان نوى الاطوار يستقيم ان يتو الصلوة بعد ازالة الشمس قال اسأوليس عليه  
 شيء الاضداد لذلك اليوم الذي اراد ان يقضيه في الشيخ رحمه الله على انه ليس عليه شيء من العقار ليس  
 تاويل الشيخ يحيد بل الكفارة تلزم من اطره من ترك نية الصلوة فان ترك نية الصلوة لا يوجب  
 كفارة ولا يجزئ الكفارة في قضاء الصلوة الا بما يوجب الكفارة في وجوبه لكن حكم هذا الصلوة  
 اخف فكانت كفارة مخففة مستحقة من ترك الاعتسال من الجنابة في شهر رمضان حتى  
 خرج الشهر قال الشيخ رحمه الله في قضاء الصلوة والصلوة وهل يترك ذلك تمام عن الجلي عن ابي عبد الله  
 قال سألته عن رجل اجتمع شهر رمضان في ان يغتسل من غير ان يخرج من مكانه عليه قضاء الصلوة  
 والصلوة وما اخطأ التسليم لم يقض من قضاء الصلوة لان الطهارة شرط لا يصح الصلوة مع عدم  
 عماد او سوء الماء الصلوة فلا يغتسل الا ما يتعد لا ما يقع فينا فان لم يكن ان يوقى الاصحاب  
 على ان الجنب اذا نام مع القدرة على الغسل ثم انبث ثم نام وجب عليه القضاء سواء ذكر الاحتلام  
 بعدة كوالا والوضوء بعدة كان الغسل طهارة في الجنابة لا يغتسل الا ما يتعد لا ما يقع فينا فان لم يكن ان يوقى الاصحاب  
 تكرار النوم مع ذكر الجنابة او لم يكره فيكون القضاء لا كما كان هناك لا ما يخصه ولا يكره  
 الروايات الصحيحة الصريحة المشهورة بذلك فان قيل انما وجب عليه القضاء في تكرار النوم مع  
 فطره لا غتسال فيكون ذكر الغسل مفرطاً فيه في كل يوم قلنا الذي ذكره الغسل بعض  
 المصنفين لا يعتبر بقوله مع جوف النصوص مطلقاً وذكر ذلك جماعة منهم ابن ابي يعقوب عن ابي عبد  
 الله في الرجل يجتمع شهر رمضان فيستغفر ثم ينام حتى يصبح قال يتم صور يقضي يوماً واحداً ومثله  
 ذكر محمد بن مسلم وسامع من عمران وغيرهما ولو قيل انما يلزم ذلك اذا تكرار النوم في الليلة الواحدة  
 قلنا كما عمل بليل الا جئنا في الليلة الواحدة وان كان لم يتعد البقاء على الجنابة جاز ان يعمل بذلك  
 المحبر في تكرار النوم في تلك الليلة المستعدة ولا استبعد في هذا الا ان يشيع عنه ذلك يوقى من  
 الكفارة لا ما تقول للشيء انما يجزئ الكفارة مع تكرار النوم لم يقض من قضاء الصلوة  
 لا غير في الموضوعين اما يقضي الصلوة في ما كتب الله الله والكتاب  
 من الصلوة ما لا يخفى في ما لم يشترط في ما لم يشترط في ما لم يشترط في ما لم يشترط في ما لم يشترط  
 قال الشيخ رحمه الله لكل شيء ذكره وذكره الا بدان الصلوة في القضاء في عبادتنا ان كان على من انكره ما لم  
 يغتسل ما ذكره عن ابي عبد الله تعالى في يوم الضحى اعباءه وفسده نبيج عن ابي عبد الله قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من النائم قال في تركه نذر من البليغ وزدن في الخطأ السوء والصلوة  
 وقراءة القرآن والموقف كثير غير ان المؤكد من دفعه عشر صوماً صولاً ثلثة ايام من كل شهر  
 وهي ايام من الشهر اول اربعاء في الشهر الثاني واخره في الشهر الاخرى وروى عمار بن عثمان عن  
 ابي عبد الله قال قبح رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايام في الشهر فقال بعد ان صوم الدهر وقد هب

[illegible]

١٠٠ هـ. راتنه يوم عید فی کلانرم نوم حفص عذرة كشافه صوا الان صله بوسله و بعد رول الى  
 رة على السور وكونا السكة و...  
 الاضرب واوله بالبحر...  
 يوم من الحج...  
 في رات...  
 شاع عنه...  
 ثمانية...  
 اساقف...  
 من الذين...  
 يقول...  
 ويصل...  
 الباق...  
 قال...  
 يعنون...  
 حيا...  
 فقال...  
 على...  
 فلا...  
 فلا...  
 وقد...  
 بعض...  
 بنة...  
 ولا...  
 لهذا...  
 دنا...  
 وبما...  
 لما...  
 حصه...  
 لازم...



بما لم يؤمر به بل يمانع عنه فلا يكون مجزأيا واجبة عليه قد شئى بعض أخبار أهل البيت اجزاء  
 فكنه محمول على من مضى وهو على الصوم من غير من الشائبة المتأخرين بل لا يظن ولو  
 صام لم يجز به ان كان عالما بالثبوت لكان جاهلا بوجوبه فخرج له لان جهالة بالثبوت  
 فتوفاه على ما علم من الجواز لا تمام فيكون مؤيا فوضعه يؤيد ذلك روايات منها رواية الحلبي  
 معوية بن عمار وعبد الله بن ابي عبد الله رجل صالح السفي فاما ان كان بلغه سؤاله فخرج في ذلك  
 فعليه ان لا يركن اليه **الثالث** في السفر والمصيبة في قصر الصلوة معتبر  
 في الاصل **الثاني** لا يثبت فيه قولان اخران احدهما الاعتناء  
 بخروجه قبل الزوال لا اعتناء بالنية ولو خرج بعد الزوال لم يثبت له بوجوب الصلوة  
 الحلبي ورد ذلك الحلبي عن ابي عبد الله سئل عن رجل يخرج من بيته نحو بيته في السفر قال ان خرج  
 قبل ان ينصفه نية فليطهر وليقض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليطهر صور بعينه **الثاني**  
 مسلم عنه والاخر بغيره لو خرج قبل الغروب لم يثبت له بوجوب الصلوة ولو كان بعد الزوال لم يثبت له بوجوب  
 الا على قول الثاني في الجواز في السفر في شهر رمضان فلو كان في السفر قبل ان ينصفه نية فليطهر  
 فلما قوله ثم اتوا الصبي الى الليل وهو على طرفة ولا يلزم ذلك علينا لان مع نية من الليل يكون  
 صوما مشروطا بنية ولا تفرق بين الصلوة والصوم فلا يكون صوما ما لو قيل يلزم على  
 ذلك لو لم يخرج ان يقسمه لمنا ذلك فانه صوم من غير نية الا ان يكون جازا بنية قبل الزوال  
 ويؤيد ذلك ما جاء في أهل البيت روايات منها رواية واخرى من مشيخنا عبد الله بن ابي  
 يعقوب له السفر في شهر رمضان حتى يصبح لهن صوم يومه ذلك رواية عن ابن بطين عن ابي الحسن  
 موسى بن ابي حمزة في شهر رمضان يقط في منزله قال اذا كنت في السفر فطهر واخرج  
 من منزله فليطهر نصف الليل ثم بدا له في السفر من يومه ثم صور عن ابي بصير قال اذا خرجت  
 بعد طلوع الفجر فليطهر من الليل فام الصلوة واعتد من شهر رمضان والجواب عن هذا انما  
 انها مطلقة فليطهر على نية الصلوة من الليل لا مطلقا لا ينافي الصلوة وما رواه عبد الله بن ابي  
 طريقها عليه بن بكر وهو ضعيف مع ذلك هو مؤيد على جملته ولا يخفى في قوله على التقدير  
 فلا يبرهن بالثبوت الصلوة والصوم حتى يحضر عليه ان البلد كان منها قبله وبغيره بعد ان يرد  
 على ذلك علماء فاعلموا في ذلك فاجاب لصلوة محتوية لك الى اربعة اشياء كثيرة الشبهة  
 عن الصلوة فاعلم كل يوم يمدن طهرا واحدا في شهر رمضان كسنة في السنة وما لا يثبت  
 وكثير من الاحكام لا يكفران مع الفقه اذا سبق الصلوة والاشياء في مثل القولين فان عدم  
 القدرة سبب سقوط التكليف فلا يلزم العدم لسقوط الصلوة له قبله ثم لما جعل عليكم في  
 الدين من حرج ود على انك انتم قوله ثم وعلى الذين يطيقونه فاعلموا مسكين لنا ما ورد  
 عن ابن عباس قال الشيخ الكشي طبعه بكذا هو مسكين او عن ابي هو بنه قال من ادركه الكبر فلم يستطع

روى

عن

عن

الفتا



ميسار مضاعفها عن كل يوم مئتي مرة وان انا اضعف عن الصلوة عما قبل فانه وانظر المهرم  
 طريق اهل البيت كروايات منها ما رواه الجلي عن ابي عبد الله قال سالت عن حركته بصنعته  
 من شهره مضاعف نصفها يجرى عنه الطعام مسكين كل يوم وما رواه عبد الملك بن عبد  
 الهادي قال سالت ابا الحسن عن الشيخ الكبير العجى الكبير الذي تضعف عن الصلوة في شهر رمضان  
 قال ينصلي كل يوم بمد من حنطة وفي رواية عن ابي مسلم انه عليه السلام ينصلي عن كل يوم بمد  
 وهو محمول على الاستحسان وجوا اما اجماع الفقهاء قالوا لا نسلم ان النطف الصغرى محمولة على  
 البحث فيه بل البحث مع سقوطه هل يحل التكفير ليس فيها ذكر وجه والتفصيل لا يفي  
 حجة في ان الاحاديث بذلك مطلقة فكان كالحق في جميعها اطلاقها هو المستلزم وقد  
 ينصلي كل يوم بمد ثم ان يرضى ما اضاها به عن الصوم يؤيد ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت  
 جعفر يقول الشيخ الكبير الذي لا يعطى الا حرج عليها ان يحكم بقطر في شهر رمضان ينصلي  
 كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا تضاعفها وان لم يقدر افاضه عليها وما ان افاق  
 البر يقضي طلاء من مخرج فخذ الى نصفه كغيره من الامراض ثم لا يهل هذا من السراية قد تفرغ  
 عما اذا باطى حالي عليه السلام في الرجل يصب عليه العشرة حتى يفاق على فستره ليس بقطر  
 معقه لا يشترط حق في مثل ذلك والحامل المغرب والمريض القليلة اللبن لهما الا فطام  
 ونصدا فان لكل يوم بمد بغير زيادة قال الشيخ قال الشافعي ان خافنا على نفسها اضرناه  
 فطنا ولا كفارة لانهما انظرنا الخوف فكانا كما لمريضان خافنا على الولد فلها الا فطام  
 الفضا في الكفارة ثلاثة اقوال اجمعها الوجه لقوله ثم وعلى الذين يطعمونه فطما  
 مسكين قال ابراهيم بن يحيى هذا الاية وبقيت الى خمسة الشيخ الكبير العجى والحامل والمريض  
 ولما ان المشقة التي يجتنبها على النفس الولد يسقط وجوا الصوم لانه حرج واختاره ووافقه  
 وينص فان جاز الا خلاها مع لطافة ما كان الصوم يؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال سمعت  
 جعفر يقول الحامل المقرب والمريض القليلة اللبن حرج عليها ان يقطر في شهر رمضان الا  
 الصوم وعليها ان ينصلي كل واحد منهما في كل يوم بقطر فيه بمد من طعام وعليها قضاء كل يوم  
 فيه ما ذكره الشافعي والتفصيل وجه للمع وجوا الاحاديث المطلقة مستلزمة صوابا  
 لا يجزئ الشرح وجوا بطاله ولا يجزئها لو اضر فيه به قال الشافعي قال ابو جعفر  
 ما شرب مع ولا يجوز ابطاله لقوله ولا تبطلوا اعمالكم ويقضي لو ابطله لادرك ان عايشة قاله  
 ابيها ما وحققه صاحبنا في هذا لنا طمنا فاطمنا عليه لنا رسول الله فوق اقصاها  
 مكانة ولا ما وعن النبي انه اضر وقال ساقض يوما مكانة ولا نهما عايشة حتى لا حول فيها بنية  
 الفلانة فافسد ما رزقه قضاها كالحج لنا ما روى عن عايشة قالت فحل علي رسول الله فقم  
 عند شئ فقلت لا في اذا اصوت دخل علي يوم اخر فقلت لا في فقلت نعم في اذا اضر لا في

على

عليه السلام

[illegible]

[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]

وان لم يثبت الاقامة فسمى اليها فالاشجار على الاجابة ولو دخل اعتكافه وان التناهي على الجبل  
مع وخارج الى الاقامة يثبت الاجابة فلا يجمع مع الاعتكاف ولو لم يثبت في دار يخرج لمؤدبه  
في مناشرة خارجة عن المسجد وان كان ينفذ بين المسجد وقصا ولا يكون ذلك بطاهاه الا ان يوافي  
احدهما المنع والابطال فيما ذكره السمع استكمال لان الادارة ان كان منقوضا من يملكه يملك  
عنه يخرج من المسجد ويكون خروجه له بغيره كماله يخرج للسند على من يملكه السند عليه اخذ  
الا قال الشيخ اذا طلق المزة وحده ونقضت امره وانما اعتكافه وفاداه على  
فقد يمان يكون الاعتكاف واجبا ولم يشرط الرجوع فان رد حرج السلمان فلان لم يطل اعتكافهما  
ونضا ما فانه لقوله عليه السلام دفع عن اسم الخطا واللبا وما استند به اعله بان اخرجه فانما  
واستندنا حتى يطل اعتكافه وبما استند به في حاله ان يقال هذا ان لم يكن من يملكه وان كان  
له ثلثة صح اعتكافها ولو ما لان كان واجبا ولو خرج من مسجد اعتكافا ساله هل اعتكافها  
وعاد منها القول بعد رفعه عن اسم الخطا واللبا وانما اعتكافا فانه منعه الى واجب  
معدنجا لو اوجب وجبت رابعا وعنه وفضا وهو يلزم بالشرع والسند يطبق به وفي  
لو لم يعد عهده احوال احدهما يجزى لاعتكاف كما يقول في الحج وهو اخذ ادا التبع وابو الصلاح الخ  
وبذلك ابو جعفر الثاني هو بالخيار والمخير بومان فاذا مضى بومان وجب ثلثه فلو كان  
المعتمد وبما هو كلام الشيخ في التمهيد فاعلم ان السند ما رواه محمد بن ابي اسحاق عن حماد بن عيسى  
اعتكافه ولو لم يكن شرط فلو لم يخرج وبفسح اعتكافه وان قام يومين ولم يكن استقامه يمكن لان  
مخرج وبفسح اعتكافه حتى يبعث ثلثة ايام والثالث لا يجزى لاول الرجوع فيه متى شاد وهو  
اخذوا علم الهدى ومنه ما يثبت الثمانية واكثر الجوز وهو الاشهر المالكين بطلما عجاة مندوبه وفي  
يجوز كل شرع كالصلاة المتدبيرة وغيرها من الجاه اليه لا يلزم بالشرع ويمكن ان يستدل الشيخ  
وجوبه بالشرع باطلا في الكفاية على المعتكف ولقد روي عن طائفة منها رواية ابو لا في الحديث  
عبد الله بن عمر في المراء بغيره من وجها وفي معناه فتمت بها الحق بواظها قال ان كانت خربت من المسجد  
فلما مضى ثلثة ايام ولم يكن استقامته اعتكافا فاعلمنا طاعة المظاهر في روايته بما عرفت في الحديث  
عمر في معتكف طاعة اهل دار علب ما علم من اضطرر بواظها من شهر رمضان وعن زاذرة عن جعفر  
قال المعتكف اذا طاع عن اهله كان عليه ما على المظاهر وجوب ككفارة مطلقا بليل على وجوب  
مطلقا والجواب من هذه مطلقه فلا عموم لها ومصلح الجوز والكل في كفاية فالعمل بها فاذ يكون  
حجته في الوجوب مع انها اخيرا واحدا تخلف في العمل بها فلا يكون حجته في الوجوب عدما نزلنا بها  
على الاستصحاب لعلنا ان الخلاف وقال الشيخ انما اعتكاف ثلثة وهو بعد ذلك بالجملة انما اعتكاف  
وجبا لثالثه في مثله قال ابو الجند وابو الصلاح وقد بما كان المستند ما رواه ابو عبد الله بن جعفر  
قال من اعتكف ثلثة فهو يوم الرابع بالخيار فاشاء او ادا ما اخر واشاء خرج من المسجد فان اقام

بعد التلاوة فلا يخرج من اليد حتى يستكمل ثلاثة آخره متا احكامه عند ابل الاولي  
 بسبب ان بشرطه اعتكافها بشرطه اخرا ولا يغيب عنه انسانا اخر فلا يشترط الرجوع  
 مع العاصي وعلل على ذلك ايضا رواه عمر بن عبد العزيز بن عبد الله قال لا يكون اعتكافا الا من تلت  
 اياهما واشترط على ذلك اعتكافا كاعتكاف عند اخره وناروا على ذلك لم يخرج جعفر قال  
 اعتكافا ولو لم يكن اشترط ان يخرج ويضع اعتكافا وان اقام يومين ولو لم يكن اشترط قبل  
 ان يضع اعتكافا حتى يفضله فلهذا اقام فذبح قال الشيخ في شرط العتكاف على تدهن من ثياب  
 رجع فيه ولا الرجوع عاى وقت شاء ولو لم يجر له يومين ان مضى له يوما وجب عليه بالذخول فيه لما تلت  
 اياهما لان الاعتكاف لا يكون الا من تلت اياهما فان في التلاوة في شرطها ذلة الرجوع فيه روي  
 شاء فان لم يشترط لم يكن الرجوع فيه لان يكون فكل من يومين ولو لم يكن اشترط عليه يوما وجب عليه  
 تمام التلاوة اياهما وما ذكره التلاوة ان شرطه ان يذهب على مذهب علم الهدى النعمان من جاز ان  
 يرجع متى سوا شرطه على تدهن ولا لشرط لانها عياده مبتداه لا يلزم بالشرع جاز ان الرجوع فيها  
 وان كان مندافا معناه زمان او غير معين ثم ان شرط السابح او لشرطه على التفتين  
 قال ان بشرطه على الرجوع ان عرض عاى ولا بشرطه فحصل من هذا القسم على مسابك  
 ٢ عن دما وشرط السابح واشترط على تدهن بعد العاصي يخرج عن اعتكافه ولا يلزم له قضاء  
 ب تدهن معها وشرط السابح ولم يشترط عليه تدهن فاعرض الفاضل يخرج ايضا ولا يلزم له قضاء  
 مع تدهن معها وشرط السابح ولو شرطه على تدهن فاعرض الفاضل يخرج ثم فقه ان لم يكن منها ما يعتكف  
 لم يعين تدهن او شرط السابح واشترط على تدهن فاعرض الفاضل يخرج ثم ان كان اعتكافا ثلاثا لم يلزم  
 والا اسانفت وكره يعين واشترط السابح ولم يشترط على تدهن فاعرض يخرج واسانفت اعتكافا  
 مشابها ان كره يعين واشترط على تدهن ولم يشترط السابح فاعرض يخرج واسانفت كره يعين  
 ولا الشرط السابح ولا اشترط السابح ولا شرطه على تدهن فاعرض يخرج واسانفت ان لم يكن حصل التلاوة  
 وان كان حصل ما يعين هذا ان كان شرطه للكل في عقد التلاوة اذ اذا اطلعه من الاشرط على  
 تدهن فابعد له الاشرط حتما مع الاعتكاف وانما يعين فيما يبتدئ من الاعتكاف لا غير ان لو تلت  
 للرجل ما يمنع الصوم او الكون في المسجد او الجبل المسمى كقوله ما فوضو الاعتكاف ان كان واجبا والا  
 فلا قضاء المسئلة كشافه يجرى على المعتكف الاسماح بالتشاغلا وقيل وانما يشترط  
 ويطلب به الاعتكاف سواء قل ولم ينزل وقال الشافعي ابو حنيفة ويطلب بالجماع عاى والتشغلا  
 بالعبادة والمشي فلو ان قال وقال ابو حنيفة قبل ولا مس فالتل ابطال اعتكافه وان لم ينزل لانه فعل  
 لا يطل به الصوم فلا يطل به الاعتكاف ولنا قوله تعالى لا تشاشرهم وانتم غافلون في التلاوة  
 فيكون منافيا للاعتكاف فيفسد به كالجماع ونحوه في حنيفة ضعيفة كونه في حنيفة خارج  
 ٣ اقول لو جامع ناسا ولو بطل اعتكافه وبطل السابح فقال ابو حنيفة يطل لانه فعل متبا







[illegible][illegible]



عبد الملك بن أبي عبد الله قلت له يكره له ما قاله في  
 قلت له يكره له ما قاله في الغنم في حق الاستلزام وهو ظاهر في  
 بدله منه بجبل فيكون لا تحصيل شرط الوية ووجهه انما كانت  
 والوارد ان الذي يسكنها ولا خادما ولا ذرايا  
 يكلف به فيه فيكون الاشباع جاز  
 كما يجب واجبة كما هو جوف يد ولو كان  
 عليه كبح ان الاستطاعة حاصلة لا يثبت له  
 يمكن القضاء ولو كان لو لم يثبت له كبح ما يثبت له  
 الوارد في الرحلة شرط وليس مال لو لم يثبت له كبح ما يثبت له  
 الا ان يأخذ فرضا ويكون له ما يرضى وان كان له ما يرضى  
 الحجة لان فرضه في النكاح سنة قال الله في النكاح اذا اقامت الحاجة اليه  
 والتجسس على الخواص في الجوارح  
 حجة الاستدلال به من  
 عليه حتى لا يرد في شئ من شئ  
 عاروا ابوالبيع عن ابي عبد الله عليه السلام  
 بعض ثوب حباله التي تفرغ في ذلك ان لم يجر الى الا على ما لا يثبت له  
**الاستسكان** امكان المسير بدخوله تحت القصر واستكان التوبة  
 على المرفوع لا المصنوع الذي لا يثبت له على الرحلة فلا من متعدها واصلها وعلى ذلك  
 اتفاق العلماء لان التكليف مع هذه العوارض من وجوب غسل الكل متى لم يأت  
 اتفاق من لم يمتنع بها في حادثة او مصادفة او اجساما من  
 ومثله في ذلك  
 جازم ولا يثبت له كبح  
 يكون المرفوع ما لا يجر فعه من معهم على اوطانهم ان يتبع الوقت لا ذلك المناسك  
 ولو في الوقت لم يجر ذلك انما كان يحصل الا ان يحتاج اليها في  
 فتنافذ يحتاج الى الحاق بهم الى محل شقة ما حلق التناول وجبته بعد ضعفه في  
 بكونه له طريقا واحدا مخوف سلك الا حلقا او قصا او مرتبة رتبة شقة وكان  
 متعاقبا ولو لم يكن الا طريق واحد مخوف او بعد ضعف توتره عن قمار شقة  
 حج لو لم ينفذ العدة لا بما لا يحقاره قال الشيخ لم يجب ان الخلية لم يحصل له في  
 كان المطلوب بحجها في بيان كان يسيرا وجب له ذلك كاشان الا ان لا يثبت له

المطلوب عنه غير فانك تفتش المعنى به لزم الحج وليس منع لئلا لا تحقق الاستطاعة كطريق  
تصريح بالبرتب مع عليه لفظ بالتمه ولو غلب العظم يجب سلبا لو استطاع فتعذر مرص  
وكبر او عد في وجوب الاستطاعة قولان احدهما لا يجب فيه عبادة بدينه ليقطع مع العجز ولا يصح  
فيه كالمطلوب ولا ان الوجوه شرط بالاستطاعة واستقطب عندهم يجب الاستطاعة وبذلك قال مالك  
وفلان الشيخ ان يستبين من حج عندهم قال الشافعي واحمد لنا ما روي ورواه الاصحاح عن علي انه  
كان بقعة بان رحل الواراد الحج فغوض له من خوا لظنه ستم فلم يستطع الخروج فليجرح  
من ماله ثم يبعثه مكانه وروى عن ابن عمر بن عمار عن ابي عبد الله ان عليا راي شيئا لم يحج قط وانه  
يفطن الحج من كبر فانه ان يحجز رجلا يحج عنه وانه فعل صحيح فيه البناء منع تعذره عليه بنفسه  
يجب ان يستبين كافي دفع الزكوة قال الشيخ ولو زال عنه وجه الحج عن ماله لان ذلك  
عن ماله ولو ما اذ لم يتمكن ان يحج عنه سلبا الى جوع الى كفاية ايسر شيئا وبه قال  
اكثرنا من افعال الشيخ فموسى في الوجوهنا قوله نعم من استطاع اليه سبيلا ولا تسخطا  
في الواراد في احواله مع الشرايط التي قلنا ما اذا منعت الاصل السليم من المعاصر ويدل على ذلك  
ايضا قول ابي عبد الله في مسكن كان مسكنا في هذه الحالة سبيل الله وعلامة فهو من استطاع الحج وسبيل  
الشيخ على ما اذا بنا بالاجماع وبان الاصل براءة الذمة ودعوى الاجماع مع وجوب الحج في ضعيف  
ما لا يصل مع ذلك لا على عدم الاشتراط اضعف سلبا الى الحج عليه الحج وبه قال  
الفقيه وقال ابو حنيفة لا يجب عليه وان انفق من سبيله لانه لا يمكنه فعل الحج بنفسه فليطلب  
فرضه كالزمن لنا قوله من لم يمتنع عن الحج فانه من مرض عاجل سلبا جابر فان قلنا فلو ما  
او نضر اسبا لان النبي سئل عن السبيل فسر به الواراد في احواله بقوله هو مستطيع فيجب عليه  
كغيره وقوله لا يتمكن من الناسك بانفراده قلنا لا نسلم فانه مع سؤاليه يتمكن من ايقامه انفسه ليعلم  
فانه لا يعرف مواضع لنا سلكا بالارثا وليس كالمزمن الذي لا يتمكن من احواله سلبا  
الاسلام ليس شرط في الوجوه وشرط في الاداء وقال الشافعي موسى لانه لا يمكنه الاداء  
بعد الاملام وبالاصل المستطاع الوجوه قلنا يمكنه الاداء لان تقديمه لا يمكن منه  
كان الشرط ممكنا لم يمنع الشرط فلو جاز ثم انزل بعد حج وبقا الشافعي فقال ان  
وقال مالك وبنو النخ كان الحج وكما في افعاله ويزد الشيخ وقوى الاعادة لان ارادة ما لا  
على ان اسلامه لم يكن اسلم ما قلنا به حج ما ذكره به بناء على قاعدة باطله فلهذا قلنا انما هو  
ويؤكد ما قلناه ما رواه عن ابي جعفر قال من كان مؤمنا بالحج ثم اصابته فنة او  
بان يجب لك كل عام حاد في ايامه ولا يملك منه شيئا ولنا انه اوقعها على الوجه المسترع ولو  
حجزه لو احرم ثم اذن ثم عاد كان احرامه باقيا وبنائا عليه لما قلناه وللشافعي قولان صحت له  
الشرائط المعينة في الرجل معتبر في المرأة ولا بشرط لها وجوب حرمه قال ابو حنيفة فيشرع

[illegible]

١٠ سئل فلا يطوع الوضوء لان النبي سئل ما يؤجر بالجمعة فقال انه الا حلة - سئل من عليه  
 حجة الاسلام وهو مشبع لم يجز ان يجز عن غيره وان يطوع ما يجز ولو فقد الاستدلال على حجة  
 وان كان ضروره وقال الشيخ لا يجز عن غيره ولما ان يطوع عن نفسه قال ابو حنيفة في الاما واليوان  
 يجز عن غيره وان يطوع عن نفسه فقال الشافعي من لم يجز حجة الاسلام لا يجز عن غيره ولو  
 جاز عن غيره او تطوع عن نفسه انفع له مما يجز عليه سواء كان الواجب حجة الاسلام او جاز  
 نذر ولو كان عليه حجة الاسلام لم يجز حجه واهرم باله لا انفع له حجة الاسلام ويزه فان احد  
 لنا ان حجة الاسلام معتقه فلا يجوز ان يعدل الى ما يمنع عن اداء الفرض للصبر ولان النبي  
 صلعم جلا يقول لبيد <sup>١١</sup> ما شمرته في اجمعت قال لا يخرج عن نفسك ثم عن شمرته ويدل على ذلك  
 ايضا ما رواه عن الحسن بن موسى عن الربيع بن زياد عن ابي عبد الله الصديق ما يجز  
 عن نفسه لو كان له ما يجز به عن نفسه لم يجز عنه حتى يجز عن نفسه مسئلة لا يجز المراد  
 طوع الا باذن زوجها ولو احرمتها باذنه كان فاسدا ولا يجز طاعة ذنبا او اجبة كذا <sup>١٢</sup>  
 على وجهها لما انطوى بالجمعة فلان حق الزوج مضمون فلا يجوز لها التدخل فيها بمنتهى الشافعي  
 واما الواجب بغيره فله وبه قال مالك وابو حنيفة وقال الشافعي له منه ما لان الج على الترخي  
 وحق الزوج محل لنا قوله لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي قوله لا يسمعوا امام الله مساجد  
 الله فاذ اخرج فلينج من بعدك والمعتد على رعيته بحكم الزوج وللزوج التوجع في طلاقها و  
 الاستمتاع بها والجمعة من حق الاستمتاع لو راجع فيقف على اذنه ويدل على ما قلناه ما  
 رواه اسحق بن عمار عن ابي الحسن قال سئل عن المرأة المتبرقة قد حجت حجة الاسلام تقول لزوجها  
 جئني من مال الله ان يبعها من ذلك قال نعم ويقول لها حق عليها اعظم من حقك على هذا وما اذا عجزت  
 مسلم عن الجعفر قال سألته عن امرأة لم يجز لها زوج وابي ان ياذن لها في الحج فقار زوجها هل لها  
 ان تجز قال لا طاعة لغيرها في حجة الاسلام في رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا تجز المطلقة  
 في حجة الاسلام عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال المطلقة تجز في حجة الاسلام لجمع بينهما انها تجز في الواجب من الله  
 ويدل على ان المطلقة لا ترضى بغيرها عن ابي عبد الله قال المطلقة ان كانت حرة ورجعت فعدت  
 وان كانت حرة فلا تجز حتى تنقض عاتقها واذ كانت العدة بائنة تجز وان لم يجز واجبا ومندوبا وليس  
 للزوج منها الا لقطع العدة بينهما بئنه على ذلك ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله قال في  
 النبي يموت زوجها تخرج الى الحج والعمر مسئلة اذا نذر غير حجة الاسلام لم يندخل في انقائه  
 ولو نذر رجاءه لمقاوم بنية النذر فيه قولان احدهما الاخر وبه قال شافعي والآخر لا يجوز  
 احدهما عن الاخرى بنية قاله الجردا وفوجه الاول ما رواه رفاع بن موسى عن النخاس قال  
 فان سألنا باع الله عن رجل بغير ان يشترط في بيع الله هل يجوز من ذلك حجة الاسلام قال نعم قاله  
 اوليس هو حج عن غيره ولو لم يكن له مال وقصد ان يبيع ما شيا لا يجز ذلك من غيره قاله روافد الاخر



دنه افوضنا منه الخلفاء بغير حجة من لا حركتها ريثان بلي حجة افقه اودار السابغ لا  
يقع الا على ركة او قال يتنزه ولا يخرج حجة الاسلام عن الركة مشبهة ركة ان  
يخرج ما يشاء مع الله كمنه ما اذا دللنا وان المشي لما عه فنجيب عوا من نذر ان منع الله  
فلا يحددا رقا موسى بن عبيد الله اجل نذر ان يمشي الى بيت الله قال فليس ناعاما  
نذر ان يمشي مع الله مرايشه عصف بن عامر بن ركة في نوح كاتبة حاله لعله علم بها ام  
وتقوم في موضع النذر ان لا يكون في غير ركة ركة ان يائه ان عليا سئل عن ركة  
نذر ان يمشي الى البيت فخر بالمعبر قال ليقم في المعبر قايما سنة ١٠٠ هـ على اوجوبه  
وهنا احدهما لان الماشي يجمع بين القياس والحركة فاذا قات احد سجد له لا يرد الا بالركعة  
على الاستحباب لان نذر المشي ينصرف الى ما يصح مشيه فيكون موضع لجوب مستثنى بالقاء طو  
وكب طريقه حيا راء ادلثاني بالصفة المشرفة وان وكب بعضا قال الشيخ فضاو مشي ما  
ركب به قال ابن عمر بن الزبير قيس يقضي ما يشاء لا خلا لهما الصفة المشرفة وواجب وجوبه  
عجز وكب لهما عاوم كجزية قط الوجول ان التكليف منوط بالوسع وهل يسو هذا قال الميعد  
لا لغيره عما نذر فلا يجزئ الى غير وقال الشيخ يسو بدنة كسان عن كونه لماروه ان النية  
امراحت عصف بن عامر بن ركة تسو هذا وما وذا الحلي عجز بن عبد الله عن حل جات ليجر ملبثا  
فجيزا لغير ركة ليسوا الهدى اذ عرف الله منه الحمد واجبا لهذا الشافعي في احد قوله واحد  
في احد الروايتين وادرجت حقيقة الهدى مع الجهر بالقدرة اذ اركبنا نخلخل وقع في الحج فغير  
بالهدى واقله شاة والله يظن بمد حسنا ان ان ركب مع القدرة فضره وكفران كان الوسا سبنا  
وان كان مطا اتي به فباعد ولا كفارة وان ركب مع الجهر بغيره بنى ونجته الى حقيقة ضعيفة  
لا نالا ناسم ان الخلخل وقع في الحج فغير بالهدى لان المشي ليس انفعال الحج فلا يوجب جيرا قائم لو  
كان خللا في الحج لان اسم ان كل خلل يجبر بل وجود الجبر ان موقوف على الدلالة ويمكن ان  
ان لا خلل بالمشي ليس مؤثرا في الحج ولا مؤمن صفاته بحيث يطل بقاء بل ان الله امر نذر الى التمس  
الهدى رقا كان مع القدرة وجب عليه كفارة خلع التند وجوبه ما مضى من انما لما اذا  
يج ثم استبصر ليرقق حجة الان يخلل ركن لان الشرط للمعتبر صحة العبادة الاسلام وسو ضعفه  
وبدل على ذلك فادواه يزيد بن معاوية العجلي عن ابي عبد الله قال كل عمل علة في حال من لم يركب  
عليه فان الله ياجره عليه لا الزكوة فانه يعيدها لانها وضعت في غير موضعها وما الصلوة والحج  
والصوم فليس عليه قضاء قال الشيخ ولو كان اخلل ركن اعاد لانه لو اخلل ركن على الوجه الخاص للهدى  
وهل المراد بالركن ما يعتد به في الخلخل لا يخلل به بمطل الحج او ما يعتد به في الخلخل لا يخلل به بمطل الحج  
المراد ما يعتد به اهل الحق وكذا اعاد الحج انصل وان لو حج روى ذلك عمر بن ابي نية قال بعث  
الى ان ابي عبد الله في رجل لا يعرف هذا الامر من الله عليه بمعرفته عليه حجة الاسلام او قلبه

حجة قال قد نصحه جده فرفضه الله واجتمع اجاب **الشيخ** ان ثبوتنا في الحج لا ينبغي حجة  
 وثبوتنا في الحجوع عنه اذا كان ميتا او موقعا او قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجب اذا لم يبي  
 وقع عن الاجرة ولم يكره ثواب النفقة فان بقي معه شيء بلزمه فقام الواو على الميت بالحق عنه كان  
 تطوعا من الثلث لنا حين الحجة واخبار من البيت كثيرة جدا يشترط في النيابة الاسلام لان  
 عبادة مشروطة بغيره القربة ولا يصح الكافر وكذا لا يصح نيابة المسلم عنه لان النيابة تقوم مقام  
 المنيوب منه فكل ما لا يصح منه لا يصح من النيابة منه قال الشيخان لا ينوب عن مخالف في الاعتقاد الا ان  
 يكون اياه وربما كان التماسهم الى التكفير من مخالف الحق ولا يصح النيابة عن انفسك بل لك ونحن  
 نقول ليس كل مخالف للمعنى لا يصح منه البناء ونظامهم بالدليل عليه نقول انفسوا انه لا يصح  
 عبادة الله تعالى فعلها مع اشتقاقه سوى الكوة والاقرابان بق لا يصح النيابة عن الناصب بعينه  
 من يظهر العداوة واشتراك اهل البيت وينسبهم الى ما يقع في العداوة كالحواشي على ما فيهم دول  
 على ما قلناه ما رواه اوهب عبد بن عن ابي عبد الله قلت هجج رجل الناصب قال لا قلنا كان الله  
 قال ان كان ابوك فتم قال الشيخان يصح عن الاب على لغة وانكر بعض المتأخرين النيابة عنه في ذلك  
 ان الاجماع على المنع لمكانه لدعوى الاجماع الذي يدل عليه من ووالشعوبل انما نقل عن الائمة  
 والمنقول عنهم خبر واحد لا غير مقبول عند الجماعة وهو يتضمن الحكمين معا فقبول احدهما ورد  
 الاخر ودعوى الاجماع على ما نقله محكمات مرجع عنها مسلمة ولا يصح نيابة المخوف لان ليس  
 من اهل الخطاب لانه متصف بما يوجب منع الفاء حكم فعله كذا الصبي غير المميز وليس الولي  
 ان يحرمه نيابة عن غيره لانه لا حكم اية الولي الا في حق الصبي على بالنصرة لا يوثق في غيره وفي  
 الصبي المميز يرد لانه لا يصح منه الاستقلال بالحج والا شتمه لا يصح نيابة لان حجة انما هو ثبوت  
 والحكم بخصه بالنسبة الى ما يرد من ثبوته لا يقع امره في ثواب له ويدل على ذلك قوله  
 وضع القلم عن ثلثة ذكر منهم الصبي حتى يبالغ ويشترط في صحة النيابة نيابة النيابة عن المنيوب عنه  
 وتعيينه بالذكر بالفضل لانه لا يتصرف فعل النائبك المنيوب عنه الا كك ولا ينوب من عجز  
 الحج وقد سلف البحث فيه وينوب من لم يحج عليه موافق لكن على الكراهية ويصح نيابة المرأة عن  
 المرأة وعن ابن جابر انما في فرض المناسك سواء كانت حرة او امينة ولبنيخ قولنا انما  
 المنع اذا كانت حرة وفيه قال في سبوا لا يستطاع ما روي مفضل عن زيد اشجاء قال سمع  
 ابا عبد الله يقول في الرجل الصرورة عن الحرة ولا يحج المرأة الصرورة عن الرجل الصرورة  
 ولنا ان الحج مما يصح فيه النيابة والمرأة لها اهلية الاستقلال بالحج فيكون نيابة ما جازة وفي  
 ذلك ما روي جماعة من المتقدمين فاعا عن ابي عبد الله قال حج المرأة عن اخيها واخيها وابيها وعن  
 معوية بن عمار عن ابي عبد الله قلت حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل لا يصح الحجوا بعم  
 خبر المفضل في ذلك فان مفضل المذكور ينسب الى الغلو وهو ضعيف جدا فلا يصح



ولو اسلموا لي على وجهه . . . . . في دوى بافعال في آخر الآية في بالتصديق فيكون محمدا ولا  
انظر الى قوله . . . . . غل بامر مضمون نعم لو كان له عرض من غل بطريق محسوس  
سسرهم بعدد الى جهة . . . . . في الحج وبراءة الذمة ويرجع عليه من الاحوة بقاؤا الطرية  
وبدل على ان المعدل عن الطريق المهيمن لا قوله في الحج ما رواه جوير من عباد الله عن ابن  
سبلة . . . . . سابعه الله من اجل اهل وجاهه في حج عنه من الكوفة في حج من النصر قال  
لا بأس قال الشيخ لا يرجع عليه لانه لا دليل عليه وليس بجهد فانا بيننا الدليل مشد  
ولا يستنبأ الباب مع الاذن بمعنى انه لو استلجوا غيره لم يفتقد الاحوة نعم لو استلجوا غيره  
في الحج عن المستلج مع الحج عنه لا يستحق الحاج احوة ولا السامع الاول ولما رواه عثمان بن  
عيسى عن الرضا قلت لعماد بن حماد بن عيسى عن رجل اعطى الحج فبذلها الى غيره قال لا بأس وهي مثالية  
وعثمان بن عيسى في حق صحيف لا يعمل بما ينظر به خصوصاً في الرضا قال في غير زمان الوفا  
ويمكن ان يكون في الحج . . . . . في الاذن او يحصل النيابة مطلقا من  
دون النص الى حج سبعة مشد لا يجوز للاخبر ان يؤخر عنه للشبهة عن اخوة السادة  
استوجوبها لان فعله صادر مستحق الاول ولا يجوز رصده الى غيره ويجوز لو استلجوا  
مطلقا وفي تمام اخر مشد قال الشيخان واذا صدر الاخير عن بعض الطريق كان عليه ما جاء  
بعد رخص ما بقى من الطريق التي يوجبها الحج الا ان يضمن العواد ما وبسب ما هو  
يرجع عليه بالمختلف ضلوب واما قوله الا ان يضمن العواد به فليس بجهد لان العواد  
ايقاع الحج في زمان معين ولم يتبادر اعيرة فلا يجب على المستلج ان يضمن نعم لو اتفق المخرج  
المستلج على ذلك مشد لا يطاق عن حاضر يمكن من الطوا الاستعانة بتعلق بالبدن فلا يبع  
النيابة فيه مع التمكن نعم لو كان غايبا جازع بعدل على ذلك ما رواه عبد الرحمن بن محمد عن حماد  
عن ابي حمزة قال قلت لابي بصير عن الرجل يظوف عن الرجل يظوف عن الرجل  
وهو غائب قلت وكذا في غيره قال عشرة امثال ويجوز لو كان من رضى الامة ليل الطهارة  
لو استسلم طهف به اذا كان متمكنا من الطهارة فلا يمكن ان يطاف به وليس بالطواف  
شرط بل طواف الواكب كطواف الناسي وقد كان النبي يظوف على ياقبه . . . . . في بين  
الحامل انسانا ولا خوف من ان يكون الحامل انسانا او غيره وهذا . . . . . ما رواه حماد بن ابي  
القيمي عن ابيه قال قلت لابي بصير عن الرجل يظوف عن الرجل يظوف عن الرجل يظوف  
واعتمدت به لنفسه تم عرض ذلك على ابي عبد الله فقال لا اعلم من ذلك . . . . . في رضى الله  
كالطواف والمطوف عن طهف فانه بطاف عنه بعد تمكنه . . . . . في ان طهف . . . . . في ذلك  
عبد الله عن ابي عبد الله قال الرجل يظوف عن طهف . . . . . في رضى الله . . . . . في رضى الله  
بما يظوف به والمطوف يرضى . . . . . في رضى الله . . . . . في رضى الله . . . . . في رضى الله



من الدين وبه يفتك ما رواه بن يزي بن معاوية الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل اسود على  
وليس لولد شي ولا ينجح حجة الاسلام قال حج عنده وما فصل فاعطاهم من مائات وعلمه حجة الاسلام  
واخرى من ذرة اخوت حجة الاسلام من اصل تركه والمنذرة من الثلث وقيل يخرج من اصل  
المال لتساويها في شغل الدية والاول اختيار الشيخ رحمه الله بحيث ابارك من يرضى عن ابن  
جعفر قال سألته عن رجل عليه حجة الاسلام ومعه في مكر ليجز رجلان فاسأله ان يذبح لهما  
حج حجة الاسلام فقل ان نفي سئلته فقال اذا كان فادرك مال حج عنده حجة الاسلام من جميع ماله و  
يخرج من ثلثه ما يحج به ~~فان لم يكن تركه الا لا يقدر حجة الاسلام حج عنده حجة الاسلام~~  
ما ترك وحج حجة الاسلام لندرة ثمنها مويد على الشيخ في التذنب حج الولد على الاستحباب  
لرواية ابن الجعفي عن ابي عبد الله في رجل يذوق عاقا الله اباه ليجز فعاقه الله الابن فعاقه  
الاب قال الحج على الاب هو ذمه اياه بعضه لانه فليحج على الابن قال هي واجبة على  
الاب من ثلثة مما قال اوله ليس من شرط الاجارة تعيق موضع الاحرام وللشافعي قولان  
~~الاجارة تعيق موضع الاحرام~~ ولا يبعد ما في عنده عن الثعيني وب  
لوقال حج من قبل كانت الاجارة بالمال ومدة المشافعي قال ابو حنيفة صحته لما ان الاجارة  
بمهر ولا يبيع معها الاجارة حج لوقال له امان حج عاقا فان اراد حجة واحدة وكانت صدقة  
صح لا تطلعه ببيع النباهة فما لم تكن النباهة فيها من واحد يجوز عن اثنين ولا كذا لو كان من  
جنتين واجبتين اما استلوا ليجز عن كل واحد حجة وقال الشافعي لو نرى لهما انقلاب اليه ولنا ان  
الحج عبادة مفتقة الى التمتع ولو نرى حاله فلا ينقلب اليه وقد روي في اجازة كما قال الشافعي  
روى علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله في الرجل يترك في حجة 1 اربعة والحج فقل ان كانوا  
صريدة فلهم اجرو ولا يجوز منهم من حجة الاسلام والحج للذبح ولو احرع من المستاجر ثم اصد حجة  
فان قلنا منهم حج عن نفسه واعدنا لاولى حجة الاسلام والثانية عقوبة فقد يوثق ومدة  
المستاجر باتمامها والقضا في العامل عقوبة ولا ينفخ الاجارة وان قلنا الاولى فاسد والثانية  
قضاها كان الجميع لازما للثالث ولا يجوز من المستاجر وثالثا منه الاجرة ان كانت الاجارة  
متعلقة بزمان مبيع وقد فات وان كانت مطلقا كان على الاخر الحج عن المستاجر بعد حجة  
القضا لانها يجب على العور ويمكن ان يقال الحج الثانية على المستاجر لانها تضاعف بالحج الفاسدة  
كما يجوز عن الحاج عن نفسه وهذا القول موجود في احاديث اهل البيت والاجرة يخرج غير مستند  
الى رواية روى الحسين بن عثمان عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله في رجل حج عن رجل فخرج في  
حجة شيئا يلزم منه الحج من قبل وكفاه قال هي الاول فامه وعلى هذا ما اخترع ومن طريقه  
من يحج عن اسحق بن عمار قلنا ان ابتلى بشيء يفسد عليه حتى يصير عليه الحج من قبل فخرج في الاول  
قال نعم قلنا ان الاجرة ضمن للحج لانه ينفق ان يكون العمل على هذا اذ الخرم الاجرة عن نفسه



منيما وقسم من المشاجرة ولو جازها يصح سواء كان المشاجر حيا او ميتا وبطل قولنا شافعي ما يثبت  
 من جواز النسيابة عن الحي بطل ما قاله الشيخ بان المخرج يصح نسيابته لكن لا ينعني ابقه لا خلاصه  
 ما وقع الا لاجاره عليه بترعه بما وقع منه مسئلة اذ اخضر الاجر كان له الفصل بالحد  
 لا فضا عليه لا ينعني في مخرج ما في برويق المشاجر علما كان عليه من بنو الخ كان عليه اجزا  
 مسئلة اذ اقامه الوفوفان بتفريط لهما الفصل بعينه في نفسه فيستعاضا من الاجرة ان كان الزمان  
 حينما كان لم يكن بتفريط قال الشيخ لا بد من ثلث الى حين العود الا ان يكون له من الاجرة  
 التي وقع عليها العقد من ثلث او ربع من الاضال فيستعاضا ما بقي مسئلة المتضو اذا كان عليه  
 جهة الاسلام وجهه الله جان يساجر بجلين كل واحد بحجة انما الواحدة منهما بغير مسئلة  
 وليس بينهما ترتيب في بطل كل واحد عما استوجبه وليس كذلك لو اذ وجبا على المكلف الواحدة المقتضية  
 التام في انواع الحج وفي ثلثة تمنع وقران وافراد ويدل على الصعوبة القرع اما بتفريط في الحج  
 مع انما لا يصح في الحج الا في كل واحد من الواحدة في افراد ثم الافراد اما ان يضم اليه  
 شيئا او لا يضم الاول قران والثاني افراد ويدل على ذلك ما فيهما روى معاوية بن عمار عن سعيد  
 قال سمعته يقول الحج ثلثة اصناف مفرد قران وتجمع بالقرع بالحج ولها امر رسول الله والفضل  
 فيها ومفرد الفضل قال قال ابو جندب الله الحج عندنا ثلثة او جمعة حاج منسج حج مفرد  
 الهدى وجاه مفرد الحج مسئلة لا ينعقد الاحرام بالقرع المتع بها الا ان اشهر الحج فان  
 احرم في غير ما انعقد احرامه بالقرع النبوة قال الشافعي وما للثلاثة واحد قال ابو حنيفة اذا  
 احرم في غير اشهر الحج وخاف قل من اربعة شواطى دخلت اشهر الحج فانما واحد بالحج كان متمتع الا انه  
 جمع بين اكثر افعال القرع والاحرام بالحج فصاكن احرم بها في اشهر الحج كذا انما الاحرام بالقرع فله  
 ودون فيها فغيره فوجه اشهر الحج والقرع داخل فيه لقوله دخلت القرع في الحج هكذا ثبت في  
 اصنافه يثبت ذلك من والحد لا سيما ما رواه عن ابن عمر بن عبد الله قال لا يكون منعة الا  
 في اشهر الحج مسئلة اشهر الحج شوال الى نول والقعدة وذو الحجة وبه قال مالك وسيرواية زائدة عن  
 حنيفة وقاله طواني قبل طلوع الفجر من عاشر الحجة وبه قال الشافعي وقاله الجليلي ثلثة من  
 الحج ودف الى طلوع الفجر من ليلة القعدة قال ابو حنيفة الى اخر العشر ثم اربا بالاول والثاني الله يصح  
 ان يقع فيه شيء من افعال الحج كالطواف والسعي ذبح دم الهدى والثاني والثالث الذي يصح انما  
 الاحرام بالحج فيه ويختلف ذلك باختلاف مكان الوقوف ولا يثبت ان دخلت فجر العاشر من ذي  
 الحجة فصدقات الوقوف بعرفات لان بعرف من حاله انه يمكن من الوقوف بالمشعر قبل طلوع الفجر  
 فصدما يصح قضاء الاحرام ويدل على ذلك ما في الحديث في الاحرام بالقرع والشافعي  
 قولنا لما عاها ففقر الى النية لان الاموال يقع على وجوه فلا يخص بعضها بالا بالنية وحديث  
 يكون مقارنته للاحرام وقال الشيخ الافضل ان يكون مقارنته فان ثلثه جاز تجديدها الى قبل





حاضر المسجد الحرام لا يجوز لهم غير مع الاختيار وهو مذموم علمائنا والمسلم من أهل البيت وأهل الحرم  
على خلاف ذلك فلو قلنا نعم ذلك لأن لم يكن أهله حاضر المسجد الحرام وهذا يدل على أن وفدهم فلا يجوز  
غيره وقوله من لم يسق الهدى فليحل له بيعه بالعموم وهو ما لم يكن معه من قبله وكذا ذلك  
من الأحاديث ما رواه معوية بن عمار ولبث المراد على عبد الله قال ما نفعنا الله غير المنفعة  
أنا إذ القينا الله فلهنا ديننا علينا بكتابك وسنة نبيك ما قد نذره عليكم يصغر الباقى ذكر  
حاضر المسجد الحرام في كل وقت وأداء ذلك فليحل له المنفعة وإذا ثبت أن ذلك فرضهم وجب لأجورهم  
لا خلاف لهم بما فرض عليهم **مسألة** هل حاضر المسجد الحرام من كان بين من له وبين مكة  
ثمانية وأربعين ميلاً من كل جانب فيه قال الشافعي قال لا منه من القصر قال الشيخ كان  
بين منزله والمسجد ثمانين ميلاً من كل جانب لئلا يرواه وزاده عن أبيه عن قال أهل مكة  
ليس عليهم منعة كل مكان أهله من ثمانية وأربعين ميلاً وإن عرق وعسفاً كما يروى  
حول مكة ممن دخل هذه الأمه وكل مكان أهله وزاده ذلك فليحل له المنفعة في رواية الحلي  
وعلى أصله من أن حاضر المسجد الحرام قال ما رواه الواقفي مكة فمن هو حاضر في  
المسجد الحرام وليس لهم منعة في مسجد الله المحلى في سليمان خالداً أبو بصير أبي عبد الله قال  
ليس له منعة ولا لأهله من ذلك إلا أهل منعة لقوله نعم ذلك للمسلمين أهله حاضر المسجد  
الحرام ومعلوم أن هذه المواضع أكثر من ثمانين ميلاً فإذا ثبت أنها البنية فادع لا غير به وله ما عدا  
جج هؤلاء بالتمتع لا يجزئهم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يجزئهم لنا قوله نعم ذلك لمن  
يكن أهله حاضر المسجد الحرام والظاهر أن الإشارة راجعة إلى جميع ما تقدم ذكره من بعض هؤلاء  
الذين هم أنهم قالوا لنقد به ذلك التمتع وقول الشافعي يرجع إلى الهدى فلنا كما تجل ذلك بجل  
رجوعه إلى الجملة لكن هذا الم فائدة فتكون أرجح وبذلك على ذلك هو طريق أهل البيت وأئمة  
منها ما ذكرناه **وأما الأوقاف** أي أنوار الحرم بالجمع ولو كان من مائة ثم يفتقر إلى توفير  
ويقتصر من أسكنه الثلاثة بمعنى ثم يعطى مكة فيطوف فيصلي في ثم يطوف طواف النساء  
وعليه عمر بعد ذلك إلى ما من خارج الحرم وهذا القسم القرآن فرض على مكة وما ضار  
ولو عدل هو لا إلى التمتع اختياراً في إجازة قولاً لا أحدهما لا يجوز وهو مذموم في حنيفة  
واحد قول الشيخ وأما في غيره ولا وهو القول الآخر للشيخ وبه قال الشافعي قال مالك لا تمتنع  
إلى بصوة إلا قواد وزيادة عية منافقة قد سلفاً حجاج إنما تعين إجازة ويؤيد ذلك  
أيضاً ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قلت هل مكة إن يمتنعوا بالعمرة إلى الحج قال  
لا يصلح أن يشعروا بقول الله سبحانه ذلك لمن لم يكن أهله حاضر المسجد الحرام وحجة الشيخ  
ضعيفة لا نالنا فلم أنتم في بصوة إلا قواد وذلك أنه أهل بالإحرام للحج فمضياً ولو وقع  
سكانه الحرم وليس المور بها فيجوز لا يجوز به وشروط الأفراد البنية لما قلنا في نية التمتع وإن منع

[illegible]

الحمد ان يحل في رجل يخرج مما جازر وشيا بغير حق لو استقبلت من امره عيبه  
 امره بغيره ولكن منعت الهدى لا ينبغي لسان الحمد ان يحل حتى يبلغ الحد الذي له سائر العلمات  
 هذا الم لا يدق بل الابدان يوم القيمة وشبهت بين ما بعثوا له دخلت لهم في الحج الى يوم  
 القيمة وعن صفوان عن حمزة عن ابي جعفر قال لما نزلنا الفداء المفردة والمنفعة لان المنفعة دخلت  
 في الحج ولو بطل العرف المفردة في الحج **مسألة** لا يجوز ادخال الحج على الفداء مثل ان يكون  
 عمر ما يسره مفردة فيحرم بالحج قبل فضاء نسكها او يحرم بالحج ثم يدخل عليه كفرة نعم لو كان عمرها  
 بعينه متمتع بها فغنى ما في من عمره او حوض عن انما لها جاز فضاء الى الاخراد كذا لو كان  
 عمرها بالحج مفردة ودخل مكانه جازان ينقل الفداء الى التمتع اما في غير ذلك فلا وادخل بالحج الى احوال  
 الحج على الفداء اجابوا عنهم دنا احوال العرف على الحج بعد عقد بيعة الاقارب قولان احدهما يجوز  
 وبطلان ابو حنيفة ولا يوافق الشافعي والاعراب المنع وهو القول الاخر لما في ما جاز ينقل التمتع الى  
 الاقارب مع الضرورة فيما ينافي كاد كافتة عايشة وما ينقل الافراد الى المنفعة فله قوله من يوفى  
 الحمد فضل ما جعله اعظم وما عدا ذلك منقضي بالافعال لانه اذا احرمت بنوع فغير تمامه احكام  
 افضل له فلا يجوز صورته او امره الى غيره **مسألة** قال الشيخ في كذا في بين الحج والعرفة  
 احواله لا بالحج فان تابا فاعمال الحج لم يلزمه دم فان اراد ان ياتي بافعال العرف ويجعلها بمنفعة  
 جاز ذلك ولم يلهدم وقال الشافعي ومالك والاذاعي اذا تابا فاعمال الحج لونه دم وقال الشيخ  
 وطائفة من داود ولا يلزمه شيء لانه ان لزم الدم ففيه بالاصل فلا يثبت الا موضع الدلالة لما  
 اذا نوى التمتع فلو لزم الدم له باجماع والمنع اذا احرمت من مكة فلو لم يلزمه ولو احرمت من البقيع  
 لم يقطع عنه الدم وقال الجمهور يقطع اذا لزم يسفرا بالاحرام الحج فلا يقطع عند سفرة  
 وكذا من احرمت التمتع من مكة ومصر الى البقيع ثم منه الى عرفات **مسألة** من ابدى الطهارة  
 بالحج فالتمتع افضل انواعه به قال احمد والشافعي ومالك ابو حنيفة القرب افضل  
 لما روي جماعة من ائمتنا ان النبي حج فادنا ومولا بمنا من الغزاة لا افضلها وقال الشافعي  
 في تمامه **مسألة** لا افراد افضل **مسألة** لو استقبلت من امره عيبا استدبرته ما سفل اليك  
 ويجعلها عرفة فاسفل على فوات العرفة ولا يساسف لاهل فوات الافضل لان المنفعة ياتي  
 بكل واحد من النسكين في الوقت الفاضل ينسك بالدم فكان افضل واذا اضر في بالعمرة  
 غير اشهر الحج فكان ما ياتي فيه اشهر الحج افضل يدل على ذلك من روايات اهل البقاء  
 ما رواه زرارة عن ابي عبد الله قال المنفعة والله افضل لها زل القرآن وجرث السنة عن  
 ابي ايوب قال سالت ابا عبد الله عن انواع الحج افضل قال المنفعة وكيف شئ افضل منها و  
 رسول الله يقول لو استقبلت من امر ما استدبرته فعلت كما فعل النابغة عن عبد الله  
 بن مسعود قال لا يوفى عبد الله في فوات الطواف فسفل الحمد قال لم فعلت لك التمتع والله





فاصفا والمروءة من عندنا حتى تصفنا المناسك وما سألنا في ذلك من ما سألنا من رواه عن جعفر  
 عن أبي الحسن قال سألته عن الجمع بين الحج بطواف بيعة بين الصفا والمروة ببلح من وجهه إلى  
 منى قال ما من مفقصة هذا جوار التقدم وط الكافنداء بحال الفؤزة فوقفنا به  
 وبين الاحاديث المتضمنة لها والقسم كحديث المناسك من عدم الطواف والسعي من معارضة  
 هذا الاحاديث **مسألة** إذا طاف المرفة او الفؤاد او المنع مع الفؤزة مع  
 الثانية ليعتق تلك الفؤزة ولو لم يجد السببة انقلبت عنه عن قول السبيح . . . . .  
 جعفر قال سمعت يقول من طاف بالبيت بالصفا والمروة احل احبوا له ووده فجهز  
 في الصفا ابن عبيد بن رز سؤا الله اذا اصل رجل بالحج ثم قدم مكة وطاف بالبيت والصفا  
 والمروة وصعد جبل منى ثم رقى أهل البيت وراية عبد الله تحت الحاج عن ابي عبد الله  
 قلت له ان بدا بجواركه اضعف في الحج في الحجوانة وتحرم بالحج فقلت نعم اني يوم الفؤزة لا  
 اطوف قال واذا دخلت مكة اسع بين الصفا والمروة فقلت ليس كل من طاف بين الصفا و  
 المروة احل فقلت انما طاف به انا وسلفنا كعب بن زيد . . . . . بالسببة عن مخوفين مما روى عن ابي  
 عبد الله قال سأل عن ما روى في الحج على بيتك بالمد . . . . . الفؤزة قال نعم ما شاء  
 وحده . . . . . ليعتق من سائر الناس بالمال المذلة فيعتق من احل له . . . . . بالسببة بعض الروايات انما حل  
 المرفة **مسألة** ان من طاف بين الصفا والمروة فحج عن ابي الحسن قال ما طاف بين هذين الجبلين  
 . . . . . اول مرة احل الا ساقى مكة قبل لا يحل مفرد غير لا بالسببة لا يحرم الطواف  
 والسعي فقلت ذلك امر احوى يستعمل الروايات المتضمنة للاسناد من غير **مسألة** ان من طاف  
 المروة وكسأه في السببة او في الحج في الحجوانة . . . . . قال نعم اذا طاف المرفة اذا دخل  
 مكة . . . . . وحل له من طاف بها ولا يلزم عليه طواف ولا يصح سعيه بها فيعتق من احل له  
 . . . . . ما شاء . . . . . فليطوف بالبيت الى الملتقى ورمقها الجوهري ان فعل الحج الفؤزة الى الفؤزة منسوخ لنا  
 ما انفق عليه لورثته . . . . . انما . . . . . ما طاف بين حارما . . . . . ما يحق من سائر الناس  
 . . . . . ولعلها نعمة طافوا وسعوا واحلوا وسئل من روى في بيتك . . . . . لا ينبغي سائر الحج  
 . . . . . بمجردهم سلع الحج على ذلك وذلك معناه جماعة منهم جابر وعائشة اسماء بنت بكر فقلت  
 حرم الله . . . . . سأل الله فليأخذ منا مكة قال سؤا الله من كان معه مكة فليأخذ منا مكة كان مع  
 . . . . . من مكة . . . . . فليأخذ من مكة . . . . . فليأخذ من مكة . . . . . فليأخذ من مكة . . . . .  
 اما السفي . . . . . بهيوت فنتوا الى عمر ولا يجوز له ما علم من النبي متوازا باواني فليأخذ من مكة . . . . .  
 . . . . . موسى . . . . . من مكة . . . . . فليأخذ من مكة . . . . . فليأخذ من مكة . . . . .  
 حتى قدم مكة . . . . . ما هذا الذي بلغني فليأخذ من مكة . . . . . فليأخذ من مكة . . . . .

[illegible]





ولا هل بين يديهم على الاحتدادايات منها واية الجواب عن ابجد الله قال وقت ول  
 الله لاهل المدينة والخليفة ولا هل المعرب المحجة ولا هل بين يديهم ولا هل الطائفة  
 المنازل واقف على العمل على ان ميثاق اهل العراق الحق لكن اختلوا في وجه شجرة  
 الاصل بشت نصابه قال الشافعي ابو حنيفة وقال طوس بن سيار بن ثعلبة قيسا ساما  
 وكان عمر قال لما فتح مصر انو عرفوا الويا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فون المنازل وانا اذا اردنا ان ناول المنازل شق علينا قال فانظر واحدوها لم تدر ان عرفنا  
 لنا ما روه عن ابن عمر قال وقت رسول الله لاهل عراق فان عرفنا عن جابر بن عبد الله  
 قال قال رسول الله لاهل الشتر من ان عرفنا ومن طريق الاحتدادايات منها واية معوية  
 بن عمار عن ابجد الله قال وقت رسول الله لاهل العراق ولم يكن يومئذ عراق بطن العقيق  
 ولا هل بين يديهم ما روه على جعفر بن اخيه موسى بن جعفر قال سئل عن اهل الكوفة  
 واهل خراسان ما يلهيهم اهل الشام واهل مصر من اين هو قال اما اهل الكوفة واهل خراسان  
 يلهيهم عن العقيق مسلت ذوالخليفة ميثاق اهل المدينة اخيارا ومع الضرورة المحجة  
 لما روه عن جابر بن عبد الله قال وقت رسول الله لاهل المدينة من ان عرفنا  
 نصبر على ابجد الله فله جلالها على اهل مكة قال ما قالوا اكرم من في الخليفة  
 الله اكرم من الشجرة فحق الحجة احد الوتين فاختار ما دناها وكنت عليا عن اهل  
 عبد الله قلت من اين يحرم الاقتداء بالاجواز النظم فحق الحجة لا يجاوز الحجة الا عنها في  
 والعقيق كل جهنة ميثاق من اين اكرم ان يكون المسلك بفضله او سطره غيره واخره ذات عرف  
 وقد سلف ما يدل على احوال المنع بالحج وانه مكة لا  
 طويقة ولو يعرفات مسلت من كان منزله دون الميثاق فانه منزله لما روى عن علي بن عبد الله  
 بن مسعود عن قولهم نعم وانما الحج والعمرة لله قالوا انما هما ان شربهما من دين اهل مكة  
 ومن لم يرق الاصحاب ذابات منها واية معوية بن عمار عن ابجد الله قال من كان منزله دون الميثاق  
 الى مكة فليحرم من حرمه اهل مكة فحق الله قال من تمام حجتان غير من دين الله فله منزله  
 كان كما يقولون لم يحرم رسول الله من الشجرة وانما معين بوزيرة اهل مكة  
 الى مكة في وجاب عن جابر قال وقت رسول الله المواقيت من كان  
 يهلون منها وقد سلف من حج على طرقة فقام فيقانه مية لا ميثاق اهل مكة فله  
 صروا الى انما به مسلت وجم اسميكم من فحق قال الشيخ ولا يثبت يجوز ان يحرم بهن  
 الله فقام ويحجب به بجية الحرم من حيث ساس وعينه لكن خصها ما هو الاخر منهم حتى يصير  
 الى فتح من لا يثبت انهم فحق ويدل على ذلك ما روه معوية بن عمار عن ابجد الله  
 يقول قد موافق كان معكم من نصيبنا الى الحجة والى بطن من ثم يصنع بهم ما يصنع بالحرم ويضاف

بهم وليس فيهم ومن أخرجهم من هذا الحرام سنة ليقال الدليل على الوضوء و ما فيها رواية أبو هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 على جعفر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فلولي فلا يلزم لأخراهم من الميتة الصغرى مع طول مسانده **أحكام الموت**  
 لا يصح لأخراهم قبل الميتة إلا أن لا تسترط أن يقع في سبيل الحج إن كان الأعراس حج أو  
 لعرضه منع بها ولو كان لعرضه منع فقبل الميتة من ختمه فوب وبسبب **هذه**  
 الجملة يشمل مسائل **الأولى** جمع الأصحاب على أن الأعراس لا يصح قبل الميتة وحاشا  
 الباقون واختلفوا في الأفضل فوالشافعية في قول الآخر الأفضل لميتة لأن النبي  
 منه لا يترك الأفضل فقال أبو حنيفة للشافعية في قول الآخر الأفضل ما بعد طهارة  
 أم سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخرج من المسجد فقصه حل منها بمكة فقصه لله ما  
 تقدم من غيره وما أخرنا فعل النبي فانه لم يجر ما لا من الميتة فيلزم ثمانية لأن فعله مع  
 أمته لا لأهل المطلق فيكون بيانا ولا نه ليعاقل قبله لم يكن وقتا بل نه ليعاقل الوقت ونهاية  
 لا يعبر عن الشيء إلا بما لا خلاف له ولا خلاف له في وقت شرعي فلا يتقدم عليه كغيره  
 من مسائل الحج وكذا ما في الصلاة وبدل على ذلك من طريق الاتفاقية **ثانية** في وقتها من أبي جعفر  
 قال ليس لأحد أن يمر قبل الميتة الوقت ولو كان ما مثل ذلك مثل من صلى في السفر لم يقرأ في  
 الاثنتين وقد روي جعفر عن أبيه قال من أخرج من الميتة قبل أن يركع أو ركعتين منع الوضوء  
 حتى حيث على صورته لا يبطل يعني الوقت قد روي عن أبي جعفر أنه قال لا تخاف من بين الحرام  
 قال من الكوفة قال لا يزال سمع من بعضكم ما بعد الأعراس ثم عظم للأجر في ما بلغ هذا  
**كذاب الشائنة** من أدا الأعراس بعد مفردة في تركه فممنوع من الميتة حتى يركع  
 جازة في الميتة في وقت عليه اتفاق علماءنا وركعتي السجدة عارضا في برهة من الليل  
 يتوعد ويحذر على كل حال قبل أن يبلغ العتق أو حر قبل الوقت فيجعلها في وقت آخر  
 ويجعل **الثالثة** من يمر قبل الوقت ليجتنب أن يجتنب ولا يركع مع غيره عارضا على كل حال  
**الوقت** يتوقف على عمره واما الوقت الذي فيه سأل الله فوفت الشهر العظم **فروع** قواعد قبل  
 الميتة فقتل سيد أو كل طيب أو طيب كخاء لأنه ليس بحجر وعليه من ثمانية **المسألة**  
 لو نزل الأعراس بالحج من موضع معين ثم واد كان قبل الميتة وشروطه فممنوع من الحج إذا كان الأعراس  
 الحج أو لعرضه منع به ولو كان لعرضه منع فقبل الميتة من ختمه فوب وبسبب **هذه**  
 التي حرم البطاني في نازله برهان أبيه في نازله يقول كتب إلى أبي عبد الله أسأله عن رجل  
 جعل عليه أن يمر من الكوفة قال يمر من الكوفة وما زاد أو أجزأه عن أبيه عن عبد الله بن عمر عن سباعة  
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعت يقولون عن عبد الله أن الله عليه نعمة فعاواه من ذلك الميتة فضل على

[illegible][illegible]







